الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

الموضوع :

التبعية المالية من خلال المديونية الخارجية وآثارها على التنمية في الدول النامية المدينة مع (دراسة لحالة موريتانيا كنموذج)

أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه علوم في الاقتصاد
فرع: النقود والمالية

إعداد الطالب:
محمد محمود ولد محمد

تحت إشراف الأستاذ:
أد/ طواهر محمد التهامي

لجنة المناقشة:

1- أد/ الطيب ياسين	**رئيسا**
2- أد/ طواهر محمد التهامي	**مقررا**
3- د/ بن لوكيل رمضان	**عضوا**
4- د/ حشماوي محمد	**عضوا**
5- د/ أو سرير منور	**عضوا**
6 - د/ حميدوش علي	**عضوا**

السنة الجامعية 2012 - 2013

إهداء

أهدي هذا العمل إلى كل من:

- جميع أفراد أسرتي : برا وإحسانا وحبا وعرفانا بالجميل ومودة وصلة رحم.
- إلى كل من يجد في نفسه الاستعداد لنصرة مظلوم ولو بكلمة حق :

إجلالا وتقديرا.

كلمة شكر

لا يسعني في ختام هذا العمل إلا أن أتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني لأستاذي المشرف: **الأستاذ الدكتور طواهر محمد التهامي** على ما قدم لي من دعم وإرشاد وتوجيه كان له الفضل الأول، بعد فضل الله، في إنجاز هذا العمل، فله مني خالص الشكر وكل التقدير.

كما أقدم جزيل شكري وعظيم امتناني لأساتذتي الأفاضل : رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة .

كما أقدم جزيل الشكر لكل من قدم لي دعما أو مساعدة مباشرة أو غير مباشرة في سبيل إنجاز هذا العمل.

الفهرس

قائمة الجداول : ..... iii.ii.i

مقدمة عامة :.....أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح .

الفصل الأول : التبعية الاقتصادية والمالية وعلاقتها بالتخلف

تقديم.....1

المبحث الأول: مفاهيم التخلف والتبعية الاقتصاديين والعلاقة بينهما 2

المطلب الأول: محاولة تحديد مفهوم التخلف الاقتصادي وعوامله (أسبابه).....3

الفقرة الأولى: محاولة تحديد مفهوم التخلف الاقتصادي.....3

الفقرة الثانية: عوامل التخلف الاقتصادي (أسبابه).....5

المطلب الثاني: محاولة تحديد مفهوم وأبعاد "أقسام" التبعية الاقتصادية.....9

الفقرة الأولى: التبعية التجارية.....10

الفقرة الثانية: التبعية التكنولوجية.....14

الفقرة الثالثة: التبعية المالية.....15

المبحث الثاني: أهم آليات ومؤشرات التبعية الاقتصادية والمالية.....18

المطلب الأول:أهم آليات التبعية الاقتصادية في شكلها المعاصر.....18

الفقرة الأولى: استخدام التكنولوجيا في مجالات الإنتاج والتسويق في الدول النامية.....19

الفقرة الثانية: الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي خصوصا في قطاع التصدير.....21

الفقرة الثالثة: استخدام القروض والمساعدات على نطاق واسع.....22

الفقرة الرابعة: دور المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف في توجيه السياسات الاقتصادية.....27

المطلب الثاني: أهم مؤشرات التبعية الاقتصادية والمالية.....31

الفقرة الأولى: صعوبات قياس التبعية الاقتصادية والمالية.....31

الفقرة الثانية: أهم محاولات إعداد قوائم لمؤشرات التبعية الاقتصادية والمالية.....33

الفقرة الثالثة: المؤشرات المقترحة لقياس التبعية الاقتصادية والمالية.....35

الفصل الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها

تقديم.....41

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وإستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي.....42

المطلب الأول: مفهوم التنمية والتنمية المستقلة في الفكر الاقتصادي.....42

الفقرة الأولى: مفهوم التنمية.....42

الفقرة الثانية: التنمية المستقلة والتنمية البشرية.....46

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي.....49

الفقرة الأولى: إستراتيجية التنمية المتوازنة 50
الفقرة الثانية: إستراتيجية التنمية غير المتوازنة 53
الفقرة الثالثة: إستراتيجية الوفاء بالحاجات الأساسية: 57
المبحث الثاني: مفهوم التنمية وإستراتيجياتها لدى المنظمات الدولية 59
المطلب الأول :مفهوم التنمية وإستراتيجياتها لدى الأمم المتحدة 59
الفقرة الأولى: دور المجتمع المدني 59
الفقرة الثانية: الدور الفاعل للدولة 62
الفقرة الثالثة: إستراتيجية التنمية للألفية الثالثة 63
المطلب الثاني: مفهوم التنمية عند البنك الدولي 65
الفقرة الأولى: الانتقادات التي وجهها البنك لسياسات التنمية السابقة 65
الفقرة الثانية: الإطار الشامل للتنمية لدى البنك الدولي 66
الفصل الثالث : تطورات المديونية الخارجية للدول النامية منذ مرحلة السبعينات
تقديم **70**
المبحث الأول: تطور الديون الخارجية للدول النامية وأسبابه 71
المطلب الأول: تطور الديون الخارجية للدول النامية 73
الفقرة الأولى: تطور حجم وهيكل الديون وشروط الاقتراض الخارجي بالنسبة للدول النامية 73
الفقرة الثانية: تطور مؤشرات الديون الخارجية للدول النامية. 81
المطلب الثاني: أسباب تطور الديون الخارجية للدول النامية 83
الفقرة الأولى: الأسباب الخارجية لتطور ديون الدول النامية 84
الفقرة الثانية: الأسباب الداخلية لتطور الديون الخارجية للدول النامية 87
المبحث الثاني: أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية 91
المطلب الأول: آثار أزمة المديونية الخارجية وطبيعتها والمقترحات النظرية لمواجهتها 93
الفقرة الأولى: آثار أزمة المديونية الخارجية على الدول النامية 93
الفقرة الثانية: طبيعة أزمة المديونية الخارجية ومقترحات مواجهتها 96
المطلب الثاني: الأساليب العملية لمواجهة أزمة المديونية في الدول النامية 103
الفقرة الأولى: إعادة الجدولة لدى نادي باريس 103
الفقرة الثانية: وسائل أخرى لمواجهة أزمة المديونية وتخفيف أعبائها 111
الفصل الرابع : خطط التنمية الاقتصادية في موريتانيا وتراكم الديون الخارجية
تقديم **117**
المبحث الأول: تجربة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا 117
المطلب الأول: الخطة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1963 – 1966) 118
الفقرة الأولى: أهداف الخطة 118
الفقرة الثانية: استثمارات الخطة وطرق تمويلها 120

الفقرة الثالثة: إنجازات الخطة 121
المطلب الثاني: الخطة الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1970 – 1973) 123
الفقرة الأولى: أهداف الخطة 123
الفقرة الثانية: استثمارات الخطة وطرق تمويلها 124
الفقرة الثالثة: إنجازات الخطة 126
المطلب الثالث: الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1976 – 1980) 127
الفقرة الأولى: أهداف الخطة 127
الفقرة الثانية: استثمارات الخطة وطرق تمويلها 128
الفقرة الثالثة: انجازات الخطة 130
المطلب الرابع: الخطة الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1981 – 1985) 131
الفقرة الأولى: مراحل الخطة وأهدافها 132
الفقرة الثانية: استثمارات الخطة وطرق تمويلها 133
الفقرة الثالثة: انجازات الخطة 134
المبحث الثاني: تطور المديونية الخارجية الموريتانية في ظل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 136
المطلب الأول: تطور حجم وخدمات وهيكل الدين الخارجي وشروط الاقتراض 137
الفقرة الأولى: تطور حجم وخدمات وهيكل الدين الخارجي خلال الفترة (1970 – 1984) 138
الفقرة الثانية: تطور شروط الاقتراض الخارجي بالنسبة لموريتانيا خلال الفترة (1970 – 1984) 141
المطلب الثاني: تطور مؤشرات المديونية الخارجية الموريتانية خلال الفترة من (1980–1985) 147
الفقرة الأولى: مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم/ الناتج الداخلي الخام 148
الفقرة الثانية: مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم / حصيلة الصادرات 149
الفقرة الثالثة: مؤشر نسبة مدفوعات خدمة الدين/ الناتج الداخلي الخام 150
الفقرة الرابعة: مؤشر نسبة مدفوعات خدمة الدين/ حصيلة الصادرات 150
الفقرة الخامسة: مؤشر نسبة مدفوعات خدمة الدين/ الإيرادات الجارية للدولة 150
المطلب الثالث: أسباب تطور المديونية الخارجية الموريتانية 151
الفقرة الأولى: الأسباب الخارجية لتطور المديونية الموريتانية 151
الفقرة الثانية: الأسباب الداخلية لتطور المديونية الموريتانية 155
الفصل الخامس : تطور المديونية وأهم مؤشرات التبعية المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا
تقديم 161
المبحث الأول: الإطار النظري العام لبرامج الإصلاح الاقتصادي 162
المطلب الأول: تقليص الطلب الكلي 162
الفقرة الأولى: العمل على الحد من عجز الموازنة العامة أو القضاء عليه 163
الفقرة الثانية: وضع حدود للقروض المصرفية ورفع أسعار الفائدة 165
المطلب الثاني: زيادة العرض الكلي 166
الفقرة الأولى: القضاء على تشوهات هيكل الأسعار المحلية 166

الفقرة الثانية: تحرير سعر الصرف والتجارة الخارجية..... 167
الفقرة الثالثة: منح الأولوية لقطاع التصدير 168
المبحث الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا 170
المطلب الأول: برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985 – 1988)..... 171
الفقرة الأولى: أهداف البرنامج وسياساته 171
الفقرة الثانية: الاستثمارات العمومية للبرنامج وطرق تمويلها..... 174
الفقرة الثالثة: نتائج برنامج التقويم الاقتصادي والمالي..... 176
المطلب الثاني: برنامج الدعم والدفع (1989 – 1991) 178
الفقرة الأولى: أهداف برنامج الدعم والدفع وسياساته 178
الفقرة الثانية: استثمارات برنامج الدعم والدفع وتوزيعها وطرق تمويلها 181
الفقرة الثالثة: نتائج برنامج الدعم والدفع..... 183
المطلب الثالث: برنامج التصحيح الهيكلي (1992 – 1995) 184
الفقرة الأولى: أهداف البرنامج وسياساته 184
الفقرة الثانية: استثمارات برنامج التصحيح الهيكلي وتوزيعها وطرق تمويلها 187
الفقرة الثالثة: أهم نتائج برنامج التصحيح الهيكلي 188
المبحث الثالث: تطور المديونية الخارجية وأهم مؤشرات التبعية المالية الخاصة بموريتانيا 189
المطلب الأول: تطور المديونية الخارجية الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي 191
الفقرة الأولى: تطور حجم الدين الخارجي وخدماته وهيكله وشروطه (1985 – 1998)..... 191
الفقرة الثانية: تطور مؤشرات الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة (1986 – 1998)..... 196
المطلب الثاني: أهم أساليب تخفيف أعباء المديونية الموريتانية 201
الفقرة الأولى: إعادة الجدولة لدى نادي باريس..... 202
الفقرة الثانية: المبادرة الخاصة بتخفيض الديون عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون 206
المطلب الثالث: تطور أهم مؤشرات التبعية المالية الخاصة بموريتانيا في ظل خطط التنمية وبرامج الإصلاح... 210
الفقرة الأولى: تطور مؤشر نسبة التمويل الخارجي للاستثمارات 211
الفقرة الثانية: تطور مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم / الناتج الداخلي الخام..... 212
الفقرة الثالثة: تطور مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي/ حصيلة الصادرات 213
الفقرة الرابعة: تطور مؤشر نسبة الديون الثنائية / جملة الدين الخارجي الموريتاني..... 215
الفقرة الخامسة: تطور مؤشر نسبة الديون العربية/جملة الدين الخارجي الموريتاني (1990 – 1998)..... 216
الفقرة السادسة: تطور مؤشر نسبة ديون الدول الأعضاء في نادي باريس / جملة الدين الخارجي الموريتاني 217
الفقرة السابعة: تطور مؤشر العلاقة مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين 218
الفصل السادس : تطور الوضع الاقتصادي والمديونية الخارجية في موريتانيا خلال مرحلة الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر (2001-2010)
تقديم..... **221**
المبحث الأول: تقييم المرحلة الأولي من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2001 – 2004) 222

المطلب الأول: أهداف وسياسات المرحلة الأولي..... 222
الفقرة الأولى: الأهداف والتحديات التي واجهت تنفيذ المحلة الأولى..... 222
الفقرة الثانية: السياسات المتبعة خلال هذه المرحلة 224
المطلب الثاني: برنامج الاستثمار العمومي للمرحلة الأولى وتقييم نتائج هذه المرحلة 227
الفقرة الأولى: توزيع الاستثمارات المبرمجة وتلك المنفذة فعلا خلال هذه المرحلة..... 227
الفقرة الثانية: نتائج لمرحلة الأولي من الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر:..... 229
المبحث الثاني: تقييم المرحلة الثانية من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر(2006 – 2010) 232
المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية والاستثمارات العمومية في ظل المرحلة الثانية 232
الفقرة الأولى: الأهداف الاقتصادية والمعوقات..... 232
الفقرة الثانية: برنامج الاستثمار العمومي (2006 – 2010)..... 233
المطلب الثاني: نتائج المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 236
الفقرة الأولى: النمو الاقتصادي وتخفيض الفقر والحد من التضخم ورفع مستوى الاحتياطيات..... 237
الفقرة الثانية: تطور أوضاع المالية العامة وميزان المدفوعات 240
المطلب الثالث: حصيلة تحقيق أهداف الألفية التنموية في موريتانيا 243
الفقرة الأولى: المعوقات..... 244
الفقرة الثانية: الأهداف القابلة للتحقيق بسهولة نسبية وتلك التي يحتمل تحقيقها قبل 2015..... 246
الفقرة الثالثة: الأهداف البعيدة المنال..... 246
المبحث الثالث: تطور المديونية الموريتانية ومؤشرات التبعية المالية في ظل الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر(2001 . 2010) مع مقارنة بعض المؤشرات مع دول الجوار. 250
المطلب الأول: تطور حجم وهيكل الدين الخارجي وشروط الاقتراض (2000 – 2009) 251
الفقرة الأولى: تطور إجمالي الدين وخدماته (2000 – 2009) 251
الفقرة الثانية: تطور هيكل الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة (2000 – 2008)..... 252
الفقرة الثالثة: تطور شروط الاقتراض بالنسبة لموريتانيا خلال الفترة (2000 – 2005) 256
المطلب الثاني: تطور مؤشرات الدين الموريتاني والتبعية المالية مع مقارنة بعض هذه المؤشرات بنظرائها في بعض دول الجوار 257
الفقرة الأولى: تطور مؤشرات الدين الخارجي الموريتاني ودلالتها على التبعية المالية(2000 – 2008) 257
الفقرة الثانية: مقارنة بعض مؤشرات ديون موريتانيا مع بعض دول الجوار وبعض مجموعات الدول النامية خلال الفترة(1990 – 2009)..... 260

خاتمة 266
قائمة الجداول 272
قائمة المراجع..... 276

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعود الجذور الأولى لأوضاع التبعية الاقتصادية إلى تلك الحقبة التاريخية التي تم فيها إخضاع شعوب ما أصبح يعرف اليوم بالعالم الثالث لسيطرة الاستعمار، الأمر الذي أتاح للدول الاستعمارية فرصة تنمية نفسها على حساب مستعمراتها، من خلال النهب المباشر لثروات هذه المستعمرات وتشكيل هياكلها الاقتصادية والاجتماعية بشكل يضمن تبعيتها الدائمة للمراكز الاستعمارية، وبأساليب وصيغ تتجدد باستمرار عبر الزمن.

وعلى الرغم من أن آليات التبعية الاقتصادية قد شهدت تطورا كبيرا منذ فجر الاستعمار وحتى اليوم ؛ حيث تم تطوير أساليب تتلاءم مع كل الظروف، ابتداء من استخدام القوة العسكرية من أجل فرض حرية التجارة إلى استخدام آلية القروض والمساعدات ومن بعدها دور المؤسسات المالية الدولية للضغط من أجل تغيير السياسات الاقتصادية. فإن استخدام القوة العسكرية مازال من أهم أساليب فرض التبعية، وخصوصا في ظل "العولمة" التي تتميز بميل واضح نحو استخدام القوة من أجل فرض التبعية الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن دول العالم الثالث (المستعمرات السابقة) قد حصل معظمها على استقلاله السياسي منذ منتصف القرن الماضي إلا أنها واجهت مجموعة من التحديات تأتي على رأسها ضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، وهو ما يعني أن مواجهة هذه التحديات مجتمعة يتطلب تحقيق شرطين مسبقين:

الأول : يتمثل في تحديد الارتباط (إذا لم يكن بالإمكان فك الارتباط) مع المراكز الرأسمالية الاستعمارية، وبشكل يؤدي إلى الحد من تحكم هذه المراكز في تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، أي الحد إلى أقل درجة ممكنة من العوامل التي تجعل تطور هذه البلاد مرهون بأوضاع خارج حدودها ولا تمتلك عليها أي تأثير، وبعبارة واحدة تحجيم عوامل التبعية الاقتصادية في أبعادها المختلفة.

الثاني : يتمثل في توفير أكبر قدر ممكن من شروط النهوض وتحقيق التنمية محليا، أي السيطرة الذاتية على أهم شروط تحقيق التنمية المنشودة.

ولا يخفى ما لتحقيق هذين الهدفين من صعوبة يمكن أن تجعل السعي إلى تحقيقهما نوعا من السباحة ضد التيار، بالنظر إلى أوضاع التبعية الموروثة عن المرحلة الاستعمارية، وما ينتج عنها من نهب لثروات هذه البلاد بكل الطرق؛ لم يترك المجال لتحقيق أي نوع من التراكم على المستوى المحلي يمكن الاعتماد عليه كمنطلق لعملية التنمية.

ويعلمنا التاريخ الاقتصادي الحديث، أن معظم الدول النامية لم تتمكن من توفير هذين الشرطين الضروريين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة سكانها، وهو ما مكن القوى الاستعمارية من العودة بأساليب مغايرة، وذلك من خلال استغلال حاجات تمويل التنمية.

وإذا كانت معظم دول العالم الثالث قد فضلت الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية لتمويل حاجاتها التنموية، بدلا من محاولة تعبئة مواردها المالية "الممكنة"؛ فإنه بعد انقضاء ستة عقود من محاولات التنمية المعتمدة على القروض والمساعدات الخارجية، التي أسفرت عن تراكم مديونية ضخمة على الدول النامية دون أن تساهم في تحقيق تنمية حقيقية (زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين حياة السكان)، وتساعد على تسديد خدمات الديون الخارجية المتراكمة، وجدت الدول النامية نفسها في وضعية أزمة مديونية خانقة أرغمتها على الخضوع لشروط الدائنين والمؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف، والتنازل عن هدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي بل والتنازل عن جزء كبير من استقلالها السياسي، من خلال إرغامها على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يشرف عليها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، وما رافقها من تزايد الاعتماد على الديون الخارجية.

وبالنسبة لموريتانيا فإنها كغيرها من الدول النامية، قد تعرضت للاستعمار المباشر منذ مطلع القرن العشرين، وبعد استقلالها سنة 1960، عرفت البلاد تطبيق سلسلة من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدت في تمويلها على القروض الخارجية بشكل مطلق، وهو ما أسفر عن تراكم المديونية الخارجية بشكل كبير خلال الفترة (1963–1984) وأدى إلى دخول البلد في أزمة مديونية خارجية خانقة وصلت ذروتها مع نهاية 1984؛ حين أعلنت الحكومة الموريتانية عن استعدادها لقبول شروط الدائنين والمؤسسات المالية الدولية المتمثلة في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي سبيلا إلى قبول إعادة جدولة ديونها الخارجية، التي وصلت آنذاك إلى 1338 مليون دولار، ووصلت نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام 160 % في نفس السنة، وكذلك وصلت خدمة الدين إلى 67 مليون دولار في نفس السنة.

ومنذ سنة 1985، وموريتانيا تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت الإشراف والدعم المالي من صندوق النقد والبنك الدوليين، وعلى الرغم من مضي فترة طويلة نسبيا على تطبيق هذه البرامج، فإن النتائج التي تم تحقيقها لم تكن على المستوى المطلوب على العموم، وخصوصا على مستوى تخفيض المديونية والحد من الاعتماد على القروض الخارجية (الحد من التبعية المالية المرتبطة بآلية المديونية الخارجية) على الرغم من استفادة موريتانيا من كل الآليات المتاحة لتخفيض المديونية (العادية منها والاستثنائية)؛ ابتداء بإعادة الجدولة (ست مرات) ومرورا بمبادرة تخفيض الديون عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون (2002) وانتهاء بمبادرة تخفيض الديون متعددة الأطراف (2006).

ويقودنا التمهيد السابق إلى محاولة صياغة إشكالية هذا البحث من خلال مجموعة من التساؤلات في النقطة الموالية.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذا البحث في التساؤل الأساسي التالي: **كيف أدى تمويل برامج التنمية في الدول النامية بالديون الخارجية (موريتانيا كمثال) إلى تراكم المديونية وتصاعد مؤشراتها بالشكل الذي أسفر عن وقوع هذه البلاد في أزمة مديونية خارجية خانقة نتج عنها تزايد تبعيتها المالية للخارج (تزايد الاعتماد على القروض الخارجية)، وما هي المؤشرات الدالة على ذالك وكيف تطورت؟**

وتتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية نلخصها على النحو التالي:

1. ما هو مفهوم وآليات التبعية الاقتصادية عموما والمالية خصوصا؟ وما هي المؤشرات الضرورية لقياسها؟
2. لماذا تطورت ديون الدول النامية إلى المستويات التي أوقعتها في أزمة مديونية خارجية خانقة؟ وما هي طبيعة هذه الأزمة وأسبابها ونتائجها وأساليب مواجهتها؟ و لماذا أسفرت أزمة مديونية الدول النامية عن خضوعها لشروط الدائنين والمؤسسات المالية الدولية وما هي أهم هذه الشروط؟ وما هي آثارها على إمكانية تحقيق هدف الاستقلال المالي الذي يعتبر أهم مقوم من مقومات الاستقلال الاقتصادي؟
3. كيف أدى اعتماد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا على القروض الخارجية، إلى نمو مديونية هذا البلد بالشكل الذي أوصله إلى وضعية الأزمة، وأرغمه على قبول شروط الدائنين والمؤسسات المالية الدولية، المتمثلة في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف مؤسسات بريتن وودز؟ وكيف تطورت الديون الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، التي بدأ تطبيقها سنة 1985 بما فيها مرحلة تطبيق الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر(2001.2010) بالمقارنة مع خطط التنمية السابقة؟
4. هل أدى تطور مؤشرات المديونية ذات الدلالة على وضعية التبعية المالية، إلى تزايد تبعية موريتانيا المالية وفقا لهذه المؤشرات، خلال مرحلة برامج الإصلاح بالمقارنة مع مرحلة خطط التنمية التي سبقتها؟

فرضيات البحث:

وقبل محاولة الإجابة على التساؤلات السابقة، فإنه من الضروري طرح مجموعة من الفرضيات لتوجيه البحث، وذلك على النحو التالي :

الفرضية الأولى: إن علاقات التبعية بمراحل تطورها وأبعادها المختلفة (وخاصة الاقتصادية والمالية) وما رافقها من إعادة تشكيل للوعي الثقافي لهذه المجتمعات وإعادة هندسة لأنماطها الاستهلاكية وربطها بعلاقات تبادل غير متكافئة ونهب لثرواتها بطرق مباشرة وغير مباشرة، هو الذي اوجد الحاجة الدائمة والمتزايدة إلى القروض الخارجية وجعل من هذه القروض وسيلة مثالية لإعادة هندسة علاقات التبعية عموما والمالية منها على وجه الخصوص.

الفرضية الثانية: إن الاعتماد على القروض الخارجية قد أدى إلى نمو المديونية الخارجية للدول النامية وتزايد تبعيتها المالية للدول المتقدمة.

الفرضية الثالثة: إن اعتماد موريتانيا على الديون الخارجية في تمويل خطط التنمية لم يساهم في تحقيق التنمية، ولكنه أدي إلى نمو الديون، ودخول البلد في أزمة مديونية خانقة وربط البلد بعلاقات تبعية لا تنفك لمصادر القروض الخارجية.

الفرضية الرابعة: إن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا، ومن ضمنها سياسات مكافحة الفقر، قد أدى إلى تزايد الاعتماد على الديون الخارجية وتزايد تبعية البلد المالية للخارج من خلال فرض حزم من السياسات الاقتصادية القاسية التي لم تخفض حجم المديونية بصورة ملموسة ومستدامة، ولم تقلل من الحاجة إلى مصادر التمويل الخارجية فضلا عن اختزالها للسياسات التنموية المطلوبة في برامج لمحاربة الفقر لا تغني ولا تطعم جياعا.

منهج البحث:

لقد اعتمدنا خلال هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لتبيان أهم خصائص ومميزات أوضاع الدول النامية (التخلف، التبعية، المديونية الخارجية).

كما استعنا بالمنهج التاريخي، بهدف تتبع تطور ظاهرة التبعية المالية من خلال آلية المديونية الخارجية، وأثرها على أوضاع الدول المدينة وعلاقاتها المالية مع الدول المتقدمة.

وفي مرحلة لاحقة استعنا بالمنهج الاستنباطي وخصوصا (القياس)، من أجل تطبيق تلك الخصائص التي تميز الدول النامية على وضعية موريتانيا.

وفي نفس الوقت استعنا بالمنهج الاستقرائي، بغية استنتاج التغيرات التي طرأت على وضعية تبعية موريتانيا المالية للخارج، من خلال ملاحظة تطور مؤشرات المديونية الخارجية ذات الدلالة على وضعية التبعية المالية.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع مجموعة من الدوافع أهمها:

الرغبة في إثراء البحث في هذا المجال، والمساهمة في سد النقص الملاحظ في المراجع حول الموضوع، وخاصة بالنسبة لحالة موريتانيا.

هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في إلقاء بعض الضوء على تبعية الدول النامية لمصادر القروض الخارجية، ودور هذه التبعية في عرقلة جهود التنمية في هذه البلدان، من خلال دراسة لحالة تبعية موريتانيا المالية الناتجة عن مديونيتها الخارجية كمثال.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الأهمية التي تحتلها دراسة العلاقة بين المديونية والتبعية الاقتصادية عموما والتبعية المالية على وجه الخصوص، في إطار دراسة معوقات التنمية، التي تحول دون تحقيق الدول النامية المدينة لأهدافها التنموية على الرغم من مضي نصف قرن على تجاربها التنموية الفاشلة في معظمها .

مجال البحث:

يتناول هذا البحث مفهوم التبعية وإبعادها المختلفة وتطور المديونية الخارجية ومؤشراتها بالنسبة لمجموعة الدول النامية المدينة، مع دراسة لحالة تبعية موريتانيا المالية من خلال آلية مديونيتها الخارجية كمثال من مجموعة الدول النامية، التي يعرفها البنك الدولي بأنها: تلك الدول ذات الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل؛ أي مجموعة الدول التي يقل فيها متوسط دخل الفرد عن 9360 دولار سنويا، حسب تقرير البنك الدولي عن التنمية لسنة 2000، الذي قسم هذه المجموعة حسب الدخل إلى شريحتين:

الأولي شريحة منخفضة الدخل: وهي التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 761 دولار سنويا.

الثانية شريحة متوسطة الدخل: وهي التي يتراوح فيها متوسط دخل الفرد بين (761 – 9360) دولار سنويا، وتصنف موريتانيا ضمن هذه المجموعة وندرسها هنا كمثال على الدول النامية المدينة .

فترة البحث:

يغطي هذا البحث الفترة (1975 . 2005) بالنسبة لدراسة تطور ديون العالم الثالث، والفترة (1970 – 2008) بالنسبة لتطور ديون موريتانيا الخارجية. أما بالنسبة لمؤشرات المديونية الموريتانية فقد تناولناها في إطار الفترة (1980 – 2008) نظرا لعدم توفر البيانات عن الفترة التي سبقت

1980. ونفس الشيء ينطبق على مؤشرات التبعية المالية الخاصة بموريتانيا، باستثناء مؤشري: نسبة الديون العربية على جملة الديون الخارجية الموريتانية، ونسبة ديون الدول الأعضاء في نادي باريس على جملة الديون الخارجية الموريتانية، اللتين اقتصرنا على دراستهما في حدود الفترة (1990 – 1998) لعدم توفر البيانات عن الفترة السابقة.

الدارسات السابقة:

لاشك أن موضوع التبعية الاقتصادية عموما والمالية خصوصا قد كان مجالا لعدد من البحوث والدراسات السابقة، إلا أن هذا البحث، حسب علمنا، يعتبر الأول الذي يتناول تطور تبعية موريتانيا المالية من خلال مديونيتها الخارجية .

ولعل العمل الوحيد الخاص بموريتانيا والذي تمكنا من الإطلاع عليه، في هذا المجال، هو رسالة الماجستير التي أعدها الطالب: **محمد الأمين ولد بابي** في معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة سنة 1993، حول **التبعية التجارية والمالية في موريتانيا،** والتي ركزت على جانب التبعية التجارية أكثر من تركيزها على الجانب المالي، كما اطلعنا على أطروحة للدكتوراه قدمها الباحث :**عمر بن فرحان المرزوقي** في جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية، وكانت تحت عنوان : **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي،** ويلاحظ من مراجعة هذه الأطروحة، أنها تناولت موضوع التبعية الاقتصادية بشكل عام ودن منح أولوية خاصة لأي من جوانبها(التجارية، المالية، التكنولوجية) ، كما أن الباحث ركز خلال الأطروحة على بحث الحلول الممكنة لمشكلة التبعية من خلال الاقتصاد الإسلامي.

ولكن هذا العمل، الذي بين أيدينا، حاول دراسة التبعية من خلال المديونية في إطار مجموعة الدول النامية، مع دراسة تبعية موريتانيا المالية من خلال مديونيتها الخارجية، وهو ما تطلب منا تناول التبعية الاقتصادية في أبعادها المختلفة وآلياتها وأهم مؤشرات قياسها من ناحية، وتطور المديونية في الدول النامية من ناحية ثانية، مع دراسة تطور المديونية الموريتانية خلال مرحلتي خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج الإصلاح الاقتصادي ومن ضمنها مرحلة تطبيق الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر، مع محاولة تطبيق مجموعة من مؤشرات الديون الخارجية ذات الدلالة على أوضاع التبعية المالية على حالة موريتانيا.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات في سبيل إنجاز هذا البحث، ولاشك أنها قد تركت آثارا كبيرة على مستوى إنجازه، ولعل من أهم هذه الصعوبات مايلي :

1. صعوبة الحصول على المعلومات: نظرا لحساسية موضوع التبعية والمديونية الخارجية في نظر الجهات القائمة على وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية و تسيير المديونية الموريتانية.
2. تناقض البيانات التي أمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة، وهو ما أرغمنا على الاعتماد على المصادر الوطنية وخاصة في حالة موريتانيا (في الغالب) وذلك لسببين :

الأول: هو أن المصادر الدولية تعتمد على هذه المصادر الوطنية في بياناتها من خلال نظام الإبلاغ.

الثاني: كون المؤسسات الدولية قد تضطر إلى التقدير، في حالة عدم حصولها على المعلومات من المصادر الوطنية في الوقت المناسب، وهي نقطة ضعف في بياناتها.

3. صعوبة الترجمة: لكون معظم البيانات التي تمكنا من الحصول عليها كانت بلغات أجنبية (الفرنسة والإنكليزية) وهو ما كلفنا الكثير من الجهد والوقت في ترجمتها.

تقسيمات البحث:

وفي محاولة للإجابة على تساؤلات هذا البحث، ومن أجل اختبار الفرضيات السابقة، فقد قسمنا هذا العمل إلى ستة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: خصصناه لدراسة التبعية الاقتصادية والمالية؛ من حيث مفهومها وآلياتها وعلاقتها بالتخلف الاقتصادي (المبحث الأول) وإمكانية قياسها والمؤشرات الضرورية لذلك، مع تركيزنا على جانب التبعية المالية من خلال آلية القروض والمساعدات الخارجية (المبحث الثاني).

الفصل الثاني: عنوانه مفهوم التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي ولدى المنظمات الدولية، وقد خصصنا (المبحث الأول) منه لمفهوم التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي، أما (المبحث الثاني) فقد خصصناه لمفهوم التنمية واستراتيجياتها لدى المنظمات الدولية.

الفصل الثالث: وقد خصصناه لتطور المديونية في الدول النامية؛ حيث تناولنا فيه تطور حجم الديون وخدماتها وأهم مؤشراتها؛ (المبحث الأول)، بالإضافة إلى أزمة المديونية في الدول النامية من حيث طبيعتها وأسبابها وآثارها وأساليب معالجتها (المبحث الثاني).

الفصل الرابع: وقد خصصناه لتجربة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا وتراكم الديون الخارجية في ظلها؛ وفيه تناولنا تجربة خطط التنمية الاقتصادية وطرق تمويلها وأهم نتائجها (المبحث الأول)، وكذلك تطور المديونية الموريتانية في ظل خطط التنمية (المبحث الثاني).

الفصل الخامس : وقد خصصناه لتطور المديونية الموريتانية وأهم مؤشرات التبعية المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي؛ وفيه تناولنا الإطار النظري لبرامج الإصلاح (المبحث الأول)، كما تناولنا برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا خلال الفترة (1985 – 1998) في (المبحث الثاني)، بالإضافة إلى تطور المديونية الخارجية الموريتانية وأهم مؤشراتها ذات الدلالة على وضعية

التبعية المالية في ظل برامج الإصلاح وبالمقارنة مع فترة خطط التنمية التي سبقتها (المبحث الثالث).

الفصل السادس: تطور الوضع الاقتصادي والمديونية وأهم مؤشرات التبعية المالية خلال تطبيق الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر(2000 – 2010). وقد تناولنا فيه: تقييم المرحلة الأولي من تنفيذ الإطارالاستراتيجي2001 . 2004(المبحث الأول) وتقييم المرحلة الثانية 2006 . 2010 (البحث الثاني) كما تطرقنا فيه إلى مدي التقدم الذي تم إحرازه علي طريق تحقيق أهداف الألفية الإنمائية(المبحث الثالث) وفي المبحث (الرابع والأخير) تناولنا تطور الديون الخارجية الموريتانية ومؤشرات التبعية المالية المرتبطة بها في ظل الإطار الإستراتيجي، مع مقارنة لبعض مؤشرات هذه المديونية مع نظرائها في بعض دول الجوار وبعض مجموعات الدول النامية خلال الفترة (1990 . 2009).

والله ولي التوفيق.

الفصل الأول

التبعية الاقتصادية والمالية

وعلاقتها بالتخلف

تقديم

يتركز مفهوم التبعية الاقتصادية حول حقيقة أن الدول النامية التي تم إخضاعها للسيطرة الاستعمارية، قد أعيد تشكيل هياكلها الاقتصادية من طرف القوى المستعمرة ولصالحها، وقد ترتب على هذه العملية آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة؛ من أهمها انفصام العلاقة بين قطاعات الاقتصاد الوطني (ازدواجية قطاعية)، وارتباط الدول الخاضعة بالدول المتقدمة من خلال علاقات غير متكافئة، يعاد تجديدها باستمرار وبوسائل مختلفة، بهدف الاستمرار في استنزاف الموارد الاقتصادية من الدول التابعة لصالح رأس المال العالمي.

هذه الوضعية كان من نتائجها استمرار حالة التخلف التي تعاني منها دول العالم الثالث، من ناحية، كما جعلت تطور الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول مرهون بالظروف الاقتصادية في البلاد المتقدمة (وهذا هو جوهر التبعية الاقتصادية).

وبالرغم من بقاء علاقات التبعية واستمرارها خلال فترة زمنية طويلة، وإعادة إنتاج نظام التبعية لذاته؛ فقد عرفت علاقات التبعية تغيرا وتبدلا في طبيعتها وآلياتها مع الزمن؛ حيث أنه على الرغم من أهمية الدور الذي لعبته القوة العسكرية منذ المراحل الأولى لفرض التبعية، ولا تزال، والتي تم في إطارها فرض نظام التخصص الدولي، الذي ما زال ساريا، فإن استمرار التبعية وتجدد صيغها في الوقت الراهن يعتمد على استمرار وزيادة درجة الاندماج في السوق العالمي الذي تسيطر عليه الدول المتقدمة، سواء في الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية أو حركة رأس المال بما فيها الاستثمارات المباشرة والقروض الخارجية والتسهيلات المصرفية والمعونات الخارجية.

ولقد طرح موضوع التبعية الاقتصادية في إطار ما عرف بالفكر التنموي في العالم الثالث الذي هو عبارة عن مجموعة من الأفكار والنظريات التي تناولت إشكالية (التخلف، التنمية) من حيث توصيف أسباب التخلف وكيفية التغلب عليه من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من المفكرين الاقتصاديين من أمريكا اللاتينية عرفت بـ "مدرسة التبعية" التي اعتمدت مفهوم التبعية كأساس لتفسير التخلف.

وما دام السبب الرئيسي لحالة التخلف يتمثل في وضعية التبعية، فإن الجهود التنموية الهادفة إلى التغلب على حالة التخلف ينبغي أن ترتكز على خيار الاستقلال (فك الارتباط مع المركز)[1]. ومن هنا ظهر مفهوم التنمية المستقلة الذي يقوم في جوهره على ضرورة أن ترتكز الجهود التنموية على الاعتماد على النفس؛ والتبعية هي نقيض لوضعية الاستقلال وبالتالي نقيضا للتنمية المستقلة، ومن خلال مفهوم المقابلة يمكننا أن نستنتج:

[1] سمير أمين، حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية (بحوث ومناقشات ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص :166.

1. إن التبعية هي عملية تاريخية أكثر منها حالة؛ ويقتضي هذا أهمية البعد الزمني في تعريف التبعية لأنها تنتمي إلى المدى البعيد، وإن كان بالإمكان تقييم حالة التبعية في مجتمع معين عند نقطة زمنية محددة.
2. و التبعية هي وضعية نسبية؛ بحيث يمكن تحديد موقع بلد ما على سلم متصل يتراوح بين الصفر والمائة، يعبر عن مدى التبعية.
3. إن قياس التبعية هو عملية مركبة ومتعددة الأبعاد؛ وتأخذ هذه الأبعاد كلا لا يتجزأ مع أنها لا تأخذ بالضرورة نفس الأوزان وفي جميع المجتمعات[1].

ولمعالجة هذا الموضوع سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

- مفاهيم التخلف والتبعية الاقتصاديين والعلاقة بينهما.
- أهم آليات ومؤشرات قياس التبعية الاقتصادية والمالية.

على أن نؤجل الحديث عن النمو والتنمية إلى مرحلة لاحقة.

المبحث الأول: مفاهيم التخلف والتبعية الاقتصاديين والعلاقة بينهما

كما لاحظنا سابقا، فقد نتج عن السيطرة الاستعمارية وتشكيل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للمستعمرات ضمان تبعيتها الدائمة للمراكز الرأسمالية، من خلال علاقات تبادل غير متكافئة واستمرار وضعية التخلف التي تعاني منها شعوب ما أصبح يعرف بالعالم الثالث، وعلى الرغم من الخلاف حول تفسير أسباب التخلف من خلال علاقات التبعية، فإنه من الواضح أن العلاقة بين التخلف والتبعية علاقة جدلية، لأن علاقات التبعية قد ساهمت بدون شك في استمرار وضعية التخلف، كما أن استمرار وضعية التخلف قد ساهم في تقوية علاقات التبعية، ومن هنا تظهر أهمية دراسة العلاقة بين التخلف والتبعية بغية تحديد دور علاقات التبعية في عرقلة جهود التنمية في الدول النامية، الأمر الذي يعني ضرورة القضاء على علاقات التبعية أو الحد منها إلى أقل مستوى ممكن سبيلا إلى تحقيق التنمية المنشودة.

وفي هذا المبحث سوف نتناول المحاور التالية:

- محاولة تحديد مفهوم التخلف وعوامله.
- محاولة تحديد مفهوم ومجالات التبعية الاقتصادية.

[1] نادر فرجاني، حول تصور للتنمية المستقلة (بحوث ومناقشات ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص: 13.

المطلب الأول: محاولة تحديد مفهوم التخلف الاقتصادي وعوامله (أسبابه)

في إطار ما عرف باقتصاد التنمية الذي تعود نشأته إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ثار جدل واسع بين الاقتصاديين حول موضوع التخلف، خصوصا على مستوى المفهوم والأسباب، وذلك ما سنحاول تتبعه من خلال هذا المطلب الذي سنقسمه إلى فقرتين:

- محاولة تحديد مفهوم التخلف الاقتصادي.
- عوامل التخلف الاقتصادي (أسبابه).

الفقرة الأولى: محاولة تحديد مفهوم التخلف الاقتصادي

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ بالتدريج يتبلور فرع جديد من فروع علم الاقتصاد؛ يعني أساسا بدراسة المسائل الاقتصادية الخاصة بالبلاد النامية أو المتخلفة أو غير الصناعية أو الأسواق الصاعدة، حسب التسميات.

وقد عرف هذا الفرع باقتصاد التنمية، وهو يتكون من مجموعة من الإسهامات الفكرية لعلماء اقتصاديين تستهدف تفسير ظاهرة التخلف وتحاول توصيف الطريق نحو الخروج منه، ولا يعني هذا أن الفكر الاقتصادي، منذ المدرسة الكلاسيكية، لم يتناول موضوع تباين التطور الاقتصادي والاجتماعي بين الأمم، بل العكس، لكن تلك الأفكار الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع لم تكن تستهدف إبراز مشكلة فقر هذه الشعوب وبؤسها، ولا توصيف الطرق العملية لكيفية تحسين ظروفها من خلال تدخل مقصود يستهدف تحقيق التنمية.

إن وجود الاهتمام بهذه الجوانب كان يتطلب توفر مجموعة من الظروف الملائمة التي توفرت بعد ظهور المعسكر الاشتراكي، من ناحية، وحصول الدول النامية على استقلالها السياسي، من ناحية أخرى، وعند ذلك فقط بدأ الاهتمام بالمشاكل الخاصة بهذه المجموعة وعلى رأسها مشكلة التخلف الاقتصادي بالمقارنة مع البلاد المتطورة اقتصاديا.

إن اقتصاد التنمية هو الفصل الحديث من علم الاقتصاد؛ الذي تكون تحت ضغط الحاجات الملحة، وقد ساهم نشوء هذا الفرع في مد النظرية الاقتصادية بالمزيد من الحيوية، بسبب ما يثيره من اختلاف في وجهات النظر بين العلماء الاقتصاديين، خصوصا على المستوى المفاهيم، حول إشكالية (التخلف/التنمية) وعواملهما وهو ما شكل مجالا رحبا للبحث حول هذه الإشكالية[1].

[1] سيد محمود سيد محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا على ضوء التجربة السورية (أطروحة دكتوراه في الاقتصاد)، جامعة دمشق (1987 / 1988)، ص: 2.

هذا الخلاف النظري الواسع حول مفاهيم كل من التخلف والتنمية وعواملهما قد أسفر عن وجهات نظر متباينة حول مفهوم التخلف نلخصها هنا، نظرا لكون المجال لا يسمح باستعراضها مفصلة، وتتلخص هذه التعريفات في المحاور التالية:

أولا: مجموعة التعريفات التي تركز على أهمية نقص رؤوس الأموال الضرورية لتطوير الجهاز الإنتاجي.

ثانيا: مجموعة التعريفات التي تركز على إبراز التفاوت في مستويات الحياة المادية على المستوى العالمي.

ثالثا: مجموعة التعريفات التي تركز على عدم العدالة في توزيع الدخل كأهم خاصية من خصائص التخلف.

رابعا: مجموعة تعريفات الاقتصاديين البنيويين (STRUCTURALSTES) الذين يفهمون التخلف على أنه ليس مرادفا لركود القوى المنتجة، بل يعني في نظرهم نمو هذه القوى نموا مشوها؛ بمعنى أنه لا يؤدي إلى تنمية منسجمة ومستقلة، وعلى هذا الأساس كان تعريفهم للتخلف تعريفا بنيويا يرتكز على ضرورة البحث عن التخلف في البني الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا المعنى فإن التخلف يعتبر حالة نوعية تنجم عن إقامة مشاريع رأسمالية عصرية في بنيات بدائية. وعلى أساس هذا التعريف يتكون كل اقتصاد متخلف من قطاعين اقتصاديين متجاورين أولهما قطاع متقدم ومتكامل مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والثاني قطاع تقليدي متخلف في أساليبه ووسائله يرتكز على إنتاج القوت لمعظم السكان.

ويعتقد سمير أمين أن التخلف الاقتصادي يتجلى من خلال الخصائص التالية[1]:

1. تفاوت الإنتاجية بين القطاعات الاقتصادية.
2. انعدام العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد المتخلف.
3. تبعية الاقتصاديات المتخلفة للاقتصاديات المتطورة.

ولعل الإضافة التي قدمها سمير أمين إلى التعريف السابق؛ هي أن الاقتصاد التقليدي الذي تضمنه مفهوم الاقتصاد الثنائي، قد يكون مندمجا في السوق العالمية من خلال المنتجات التي ينتجها هذا القطاع وتخصص للتصدير (المنتجات الزراعية في البنيات التقليدية والمعدة للتصدير).

[1] سمير أمين، التطور اللامتكافئ (دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية)، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص: 155 - 221.

ومن خلال الملخص السابق لتعريفات التخلف، نلاحظ مدى تباين وجهات النظر حول مفهومه، خصوصا في ما يتعلق بعلاقة رأس المال بالتخلف، وفي هذا الإطار يمكن تقسيم آراء الباحثين في هذا المجال إلى رأيين:

الأول ينطلق في تحديد مفهوم التخلف من مشكلة التراكم الرأسمالي في البلاد النامية؛ حيث يعتبرها تعود إلى أسباب داخلية، أما **الثاني** فيعتبرها تعود إلى أسباب خارجية (السيطرة الرأسمالية) وعلى ذلك الأساس يكون الحل؛ وفق الرأي الأول هو استجلاب الموارد المالية الضرورية لتجاوز حالة الركود الاقتصادي، وعند الرأي الثاني يكمن الحل في فك الارتباط (حسب تعبير سمير أمين) مع النظام الرأسمالي العالمي.

الفقرة الثانية: عوامل التخلف الاقتصادي (أسبابه)

وإذا كان الخلاف قد نشب بين الباحثين حول مفهوم التخلف، فإنه قد شمل كذلك عوامل التخلف (الأسباب) فمنهم من يرجع التخلف إلى أسباب وعوامل داخلية ومنهم من يرجعه إلى عوامل خارجية أو من يرجعه إلى المجموعتين معا (الداخلية + الخارجية).

أولا: العوامل الداخلية للتخلف الاقتصادي

يرد في أغلب الأحيان (في إطار اقتصاد التنمية) تعداد مجموعة كبيرة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية، يزعم أنها شكلت أسبابا للتخلف؛ نقوم هنا بتلخيص هذه العوامل على شكل نقاط لأن المجال لا يتسع لتقديمها مفصلة، وهذه العوامل هي:

1. الكسل والخمول وعدم وجود الرغبة الفعلية في العمل الذي يميز سكان البلاد المتخلفة؛ ويقول بهذا السبب الاقتصاديون التقليديون وخاصة جون استوارت ميل، وقد فسروا غياب الرغبة في العمل بوجود عاملين هما:
   أ- محدودية الحاجات.
   ب-تفضيل الفراغ على عمل الكسب (حسب روبير مالتوس).
2. العوامل الطبيعية: ويستند القائلون بهذا العامل إلى أن معظم البلاد المتقدمة تقع في مناطق معتدلة في حين أن البلاد المتخلفة تقع في مناطق حارة ورطبة.
3. يعود إلى نقص الموارد الطبيعية خصوصا الثروات المعدنية، ويرد على القائلين بهذا السبب بأن مجموعة من الدول المتقدمة لم تكن لها ثروات طبيعية تذكر (مثلا: اليابان، سويسرا)
4. رأي يقول بأن سبب تخلف البلاد النامية يعود إلى نقص رأس المال لأن نقص رأس المال هو الذي يشكل أساس "حلقة الفقر المغلقة" التي تعني أن ضعف مستوى الدخل القومي يحد من

القدرة على الادخار والاستثمار، و ضآلة معدل الاستثمار تؤدي إلى تدني معدل نمو الدخل القومي[1].

5. يعتقد خبراء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها أن أكبر سبب للتخلف يتمثل في عدم انتشار الأفكار والتقنيات الحديثة.
6. رأي المدرسة السكانية الفرنسية (آلفريد صوفي A. Sauvy)[2] الذي يرى أن مشكلة التخلف لا يمكن أن تدرس على المستوى الاقتصادي البحت، ولكن ينبغي دراستها وعلاجها في سياقها السكاني، وعلى ضوء ذلك يعتبر جوهر التخلف كامنا في الخلل المستمر بين النمو السكاني والركود الاقتصادي.
7. قد يعزى التخلف إلى أسباب نفسية وتنظيمية مثل المحاكاة، حيث يتضح من خلال الوقائع أن تقليد الدول النامية لنمط الحياة في الدول الصناعية يترك آثارا سلبية على عملية التراكم الرأسمالي في الدول النامية.

وإذا كانت الأفكار الملخصة في هذه النقاط تشكل قناعة لدى البعض كافية لتفسير أسباب التخلف، فإنها على خلاف ذلك بالنسبة للبعض الآخر، خصوصا الذين يعتقدون أن الأسباب الحقيقية للتخلف هي في الأساس أسباب خارجية.

ثانيا: العوامل الخارجية للتخلف الاقتصادي

رأينا من خلال النقاط السابقة كيف يرجع بعض الكتاب وضعية التخلف إلى أسباب داخلية أو ذاتية خاصة بالدول المتخلفة (الموقع الجغرافي، المعتقدات الدينية والاجتماعية، الاعتبارات السكانية) ويزعمون أن هذه العوامل هي التي منعت تلك الشعوب من تجاوز حالة التخلف وتحقيق التنمية المعتمدة على الذات، ولكن بعضا آخر من الباحثين يعتبر هذه الآراء سطحية لأنها لا تفرق بين التخلف وأسبابه وهو ما ينفي عنها صفة العلمية، لأن شرط العلمية لا يتحقق في ظل تطابق مظاهر الموضوعات المدروسة مع جواهرها[3].

وفي هذا الإطار يرى عدد من الاقتصاديين أن الأقرب إلى الصواب، في نظرهم، هو الانطلاق من الفرضية التي تقول بأن الأمم والشعوب ظلت متخلفة لأنها عانت من وضع اقتصادي غير ملائم فرض عليها بسبب السيطرة الاستعمارية لمدة طويلة، لأن هذه السيطرة وما تبعها من محاولة لتعميم النظام الرأسمالي على مستوى العالم هو الذي أنتج قطبي (التقدم – التخلف).

ونشير هنا إلى أن هذا التيار الفكري الذي يرجع التخلف إلى عوامل خارجية ينقسم إلى فرعين:

---

[1] إسماعيل صبري عبد الله التنمية المستقلة : محاولة لتحديد مفهوم مجهل، (بحوث ومناقشات ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، مرجع سبق ذكره ، ص: 36.

[2] سيد محمود سيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

[3] سيد محمود سيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

- **الفرع الأول:** يركز على النهب المباشر لثروات البلدان النامية من طرف الدول الاستعمارية ويعتبر هذا الفرع امتداد للكتابات الماركسية (خصوصا لنين: حول ظهور الإمبريالية)[1].
- **الفرع الثاني:** يركز على عملية النهب التي تتم من خلال التبادل غير المتكافئ الذي يتم بين الدول النامية والمتقدمة في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة، ومن رموز هذا الفرع سمير أمين بالإضافة إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمريكا اللاتينية، ويمكن تلخيص آراء هذه المجموعة في أن العلاقات الاقتصادية التي ارتبطت بها الدول النامية "عنوة" مع الدول المتقدمة هي التي تعمل بصورة آلية على تكريس وتعميق وضعية التخلف والتبعية التي تعيشها الدول النامية، والحل يكمن (حسب سمير أمين) في فك الارتباط مع النظام الرأسمالي كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ويعود الفضل في اكتشاف حقيقة الترابط العضوي بين العوامل الداخلية والخارجية للتخلف إلى "مدرسة التبعية" التي نشأت على أيدي مجموعة من مفكري أمريكا اللاتينية كما سبقت الإشارة إليه؛ وأصبح منهجها في دراسة التخلف أو سع المناهج استخداما في أوساط الباحثين في العالم الثالث.

ويبدو أنه من الصعوبة بمكان التمييز الدقيق بين الأفكار التي تمكن نسبتها إلى "مدرسة التبعية" نظرا لتنوع التيارات التي تصب في هذه المدرسة، من ناحية، و التطور التاريخي الذي شهده الإنتاج الفكري لمفكرين معينين؛ بحيث أصبحت أفكارهم تبتعد بدرجة معينة عن أفكار مدرسة التبعية؛ من ناحية ثانية، لكن الاتجاه العام لكتاب "مدرسة التبعية" يمكن تقسيمه إلى فرعين:

- أولهما: قومي خاص بمفكري أمريكا اللاتينية.
- ثانيهما: يستمد كثير من أفكاره من التحليل الماركسي.

كما يمكن التمييز في مجال استخدام أفكار مدرسة التبعية بين تيارين (على مستوى النظرية والمنهج):

- أولهما: ينظر إلى أفكار مدرسة التبعية على اعتبارها نظرية لتفسير التخلف.
- ثانيهما: يربطها بأفكار إستراتيجية النمو.

هذه التباينات بين التيارات والاستخدامات المختلفة لأفكار التبعية، تؤكد حقيقة أن هذه المدرسة هي مركب من أفكار عدد من الكتاب لهم اهتمامات وتوجهات منهجية مختلفة.[2] غير أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن هنالك تيارا أساسيا لـ"مدرسة التبعية" وهو الذي ينظر إلى التبعية باعتبارها نظرية لتفسير التخلف، وهو تيار قامت أفكاره على أساس نقد كل من أفكار المدارس الكلاسيكية (اللبرالية

[1] سمير أمين، حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية (بحوث ومناقشات، ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي)، مرجع سبق ذكره، ص: 149 – 190.

[2] يوسف صايغ،التنمية والتنمية العصية (من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 1992، ص: 92 - 100 .

والماركسية). ويتضمن هذا التيار الفكري مجموعة من الأفكار التي تتعلق بنشأة التخلف وإمكانيات النمو في نطاق التبعية.

ويمكن صياغة الفرضية الرئيسية لـ"مدرسة التبعية" حول نشأة التخلف من خلال (أن التخلف لم يكن حالة أصلية وجدت عليها اقتصاديات الدول النامية قبل إخضاعها للنفوذ الأوربي، بل إنه نشأ وتطور مع نشأة وتطور التقدم في المراكز الرأسمالية المتقدمة، أي أن التخلف والتقدم هما وجهان لعملة تاريخية واحدة بدأت مع ولادة الرأسمالية العالمية منذ القرن السادس عشر).

وهناك درجة كبيرة من الإجماع على هذه الفرضية في أوساط كتاب مدرسة التبعية خاصة الذين ينتمون إلى أمريكا اللاتينية؛ حيث يؤكد (A. G. Frank) أن هذه البلاد (أمريكا اللاتينية) لم تكن نامية، ولكنها لم تكن متخلفة؛ لأن التخلف يشير إلى خصائص هيكلية معينة بدأت مع إدماج هذه البلاد "بالقوة" في السوق الرأسمالية العالمية [1].

ويرى (OSVALDO SUNKEL) أن تخلف البلاد النامية في مجموعها، كان أحد أسباب تقدم البلاد الرأسمالية المتطورة، وذلك لأن هذه البلاد قد استغلت البلاد النامية لمصلحتها هي وليس لمصلحة سكان البلاد الأصليين، وهو ما أدى إلى فقدان الاستقلال الاقتصادي للبلاد النامية منذ ذلك الوقت[2].
ولدعم هذا الافتراض تستخدم ثلاث حجج لمساندته وهي:

1. أن النهب الاستعماري المباشر للثروات، قد أدى إلى دفع عملية التراكم الأولية في المراكز الأوربية المهيمنة من ناحية، والحيلولة دون حدوث التراكم في الدول النامية التي بدأت منذ ذلك الوقت على طريق التخلف، من ناحية أخرى.
2. إن نشوء النظام الرأسمالي العالمي، قد ارتبط بنظام للتخصص وتقسيم العمل الدولي، يقوم على السيطرة المتدرجة وعدم تساوي عائد المبادلات، وكذلك ارتبط نشوء هذا النظام بعملية تحطيم استقلال الهياكل الاقتصادية للشعوب التابعة وتنمية احتياجات لديها لا يمكن إشباعها إلا عن طريق المراكز المسيطرة، والنتيجة الحتمية لذلك هي شروط تبادل غير متكافئ.
3. إن تدعيم الرأسمالية، في بعدها العالمي، قد ارتبط بدعم وحماية هياكل اجتماعية وسياسية في البلاد التابعة من أجل المحافظة على وضعية التبعية والحيلولة دون تحقيق النمو في هذه التوابع.

وفي هذا الإطار حاولت سوزان بودن هيمر[3]، أن تثبت، من خلال تتبع نشأة التخلف في محيط الرأسمالية، وكذلك تتبع التاريخ الاجتماعي لهذه البلاد؛ أن الهياكل الأساسية للتبعية قد بدأت في دول

[1] ANDRE .G. FRANK, Le développement du sous-développement, Paris, (Maspro), 1974, P: 10.
[2] إسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري، مجلة المستقبل العربي، العدد (269)، يوليو 2001، ص 149.
[3] محمد السيد سعيد، نظرية التبعية وتفسير التخلف للاقتصاديات العربية (مجموعة بحوث التنمية العربية : الواقع الراهن والمستقبل)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص: 139.

أمريكا اللاتينية منذ القرن السادس عشر عن طريق الهيمنة السياسية المباشرة وتنظيمات التجارة الحرة وتكوين طبقات محلية ذات مصلحة في ترسيخ التبعية.

ومع استقرار منظومة التخلف في القرن السادس عشر، بدأ من خلال الزراعة التصديرية القائمة على سلعة واحدة، نزيف رأس المال والتركز الشديد للثروة، وتعرض الدول التابعة لكل الظروف السيئة التي تتعرض لها المراكز الأوربية المهيمنة.

وتوجه إلى الأسس التي قام عليها الافتراض السابق عدة انتقادات لعل من أهمها[1]:

1. إن هذا الافتراض يتضمن تعميما، مبالغا فيه، لحالة أمريكا اللاتينية على بقية أجزاء ما أصبح يعرف بالعالم الثالث، لأنه إذا كان هذا الافتراض يصدق على كل من نموذج الاستيطان في أمريكا اللاتينية، وإلى حد ما، على نموذج ساحل إفريقيا الغربي (تجارة الرقيق)، فإنه لا ينطبق على بقية المناطق التي لم تعرف الاستعمار الأوربي إلا في القرن التاسع عشر. عندما توسعت عملية فرض أنماط للتخصص تخدم الدول الاستعمارية من خلال:
   أ - عن طريق غير مباشر بواسطة فرض قواعد حرية التجارة (حالة مصر والصين مثلا).
   ب - عن طريق السيطرة المباشرة على بقية المناطق التابعة وعلى مراحل متباعدة.
2. إن نزعة التعميم تبدو أيضا من خلال تناول كل البلاد التابعة وكأنها تمثل وحدة متجانسة قبل خضوعها للسيطرة الأوربية الاستعمارية، والحقيقة هي أن المجتمعات التي توصف اليوم بالمتخلفة تتميز بقدر كبير من التنوع والتفاوت، ليس فقط في درجة التخلف وإنما في خصائص التشكيلة الاجتماعية نفسها؛ فعلى سبيل المثال لا يمكن المساواة بين الصين والمجتمعات الإفريقية الاستوائية، من حيث التاريخ السياسي والتقني على الأقل.
3. إن تعميم الافتراض السابق بشكل مبالغ فيه، ينطوي على إنكار التاريخ الاجتماعي الخاص بالدول التابعة ودوره في توليد التخلف؛ ومن وجهة النظر هذه، فإن نظرية التبعية تعتبر امتداد لنزعة التمركز حول الذات الأوربية في دراسة التطور التاريخي للعالم، حتى في ما يخص البلاد غير الأوربية، وهي نزعة أصبح من الضروري تجاوزها من أجل فهم الآليات الداخلية لتطور المجتمعات المتخلفة، قبل وبعد الاستعمار، وبعبارة أخرى فإنه لا يجوز استبعاد دور العوامل الداخلية في نشأة وتطور التخلف[2].

المطلب الثاني: محاولة تحديد مفهوم وأبعاد "أقسام" التبعية الاقتصادية

لا يخفى أن وضع التبعية له أبعاد متعددة منها ما هو ثقافي وسياسي إلى جانب البعد الاقتصادي، وهو الذي يهمنا في هذا البحث، وخصوصا جانبه المالي (التبعية المالية). ولكن قبل أن

[1] محمد السيد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 140 - 141.
[2] يوسف صايغ، التنمية العصية، مرجع سبق ذكره، ص: 85 - 101.

نخلص إلى موضوعنا المركزي الذي هو التبعية المالية من خلال المديونية الخارجية؛ لابد من محاولة تحديد مفهوم التبعية الاقتصادية بالإضافة إلى استعراض موجز لجوانب التبعية الاقتصادية، حيث يقصد بالتبعية الاقتصادية[1]: تلك العلاقة التي بموجبها تتحكم العوامل الخارجية (خاصة في الدول المتقدمة) في مسار التطور الاقتصادي في البلدان التابعة، وذلك لأن الاقتصاد التابع يتأثر إيجابا أو سلبا بالظروف الاقتصادية السائدة في المراكز المتقدمة اقتصاديا، ودون أن يمتلك أية قدرة على التأثير في هذه الأوضاع؛ وهو ما يعني أن علاقات التبعية تختلف بشكل جذري عن "التبعية المتبادلة" أو الاعتماد المتبادل؛ لأن علاقات التبعية هي علاقات أحادية الاتجاه، بينما الاعتماد المتبادل يمكن أن يتحقق فقط بين الدول المتقاربة من حيث مستوى التطور الاقتصادي.

وتعني التبعية الاقتصادية بصورة أدق: سيطرة رأس المال الأجنبي على معظم الفائض الذي تنتجه قوة العمل المحلية في البلد التابع مع ما يصاحب ذلك من استغلال لسكانه، وتقسم التبعية الاقتصادية إلى[2]:

- التبعية التجارية.
- التبعية التكنولوجية.
- التبعية المالية.

الفقرة الأولى: التبعية التجارية

تعني التبعية التجارية اعتماد البلد التابع في علاقاته التجارية على دول المركز المتقدمة وعلى عدد محدود منها، وتتضح هذه التبعية من خلال ارتفاع الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في اقتصادات الدول التابعة من جهة، ومن خلال البنية المشوهة لهذه التجارة من جهة ثانية، والتبعية التجارية بصورة عامة تعني تحكم عوامل الطلب الخارجي في معدلات النمو الاقتصادي في البلاد التابعة؛ ويرجع ذلك إلى الأهمية الكبيرة لقطاع التصدير في مصادر الدخل في الأغلبية الساحقة من البلدان التابعة، وهو ما يعني أن الدول التابعة تعتمد على التصدير إلى حد كبير من أجل رفع مستوى معيشة سكانها وزيادة طاقتها الإنتاجية.

ولا يمثل الاعتماد على التصدير مشكلة، في حد ذاته، لأن الكثير من الدول المتقدمة اقتصاديا تعتمد على التجارة الخارجية، وخاصة البلدان الصغيرة، ولكن المشكلة تكمن في تركيب الصادرات لأن معظم صادرات البلدان التابعة لا تزال مكونة في الأساس من المواد الأولية (المعدنية والزراعية).

كما يبدو من الجدول الموالي.

[1] سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة (المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج)، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم 27)، بيروت، 1995، ص: 28.

[2] سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، مرجع سبق ذكره، ص: 30 - 36 .

الجدول رقم (1/1): نصيب المواد الأولية (النفط، خامات، مواد أخرى) من صادرات الدول النامية (نسبة مئوية) خلال سنتي (1965، 1982).

المجموعة	1965	1982
دول منخفضة الدخل	76	50
دول متوسطة الدخل	74	58
دول مرتفعة الدخل نسبيا	79	61
دول مرتفعة الدخل جدا	99	96

المصدر: تم حساب هذا الجدول من طرف الباحث بالاعتماد على: سيدي محمود سيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

1. أنه على الرغم من التفاوت بين مجموعات الدول التابعة، فإن معظمها يعتمد في الجزء الأكبر من صادراته على المواد الأولية (النفط، خامات معدنية...الخ).
2. إن الدول المرتفعة الدخل ضمن الدول التابعة، وهي دول مصدرة للنفط، ظلت تعتمد بشكل كلي على هذه الصادرات بنسبة 99% سنة 1965 و96% سنة 1982.
3. تراجعت نسبة المواد الأولية في صادرات المجموعات الثلاثة الأخرى سنة 1982 بالمقارنة مع 1965. ويعود ذلك إلى تزايد نشاط الشركات الدولية في مجال "التصنيع" في الدول التابعة، وذلك لأن هذه الشركات قد أقبلت على الاستثمار في القطاعات التصديرية في البلاد التابعة، بغية الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة والمواد الأولية والإعفاءات الضريبية، وهو ما يوفر لها فرصة جيدة للمنافسة في السوق العالمية وتحقيق أرباح ضخمة، تشكل رافدا أساسيا من روافد استنزاف الموارد الاقتصادية للدول النامية من خلال تحويل هذه الأرباح الضخمة بدل إعادة استثمارها في البلاد النامية.

ومما يزيد من خطورة الوضع السابق هو ظاهرة تركز الصادرات التي تميز الدول التابعة والتي يمكن تقسيمها إلى نوعين:

1. التركز السلعي: ويعني تركز الصادرات في مادة واحدة أو عدد محدودة من المواد الأولية، ويؤدي هذا التركز إلى تعرض البلد بشكل مباشر لتقلبات السوق الاقتصادية الدولية؛ حيث أن أي انخفاض يحصل في الطلب العالمي على إحدى تلك المواد يعرض مجمل الظروف الاقتصادية في البلد التابع إلى مصاعب جمة (مثل حالة الدول المصدرة للنفط).

2. التركز الجغرافي للصادرات: حيث أنه من المعروف أن معظم صادرات الدول التابعة توجه إلى الدول المتقدمة صناعيا، بل إلى دول محدودة منها في كثير من الأحيان ولاعتبارات مختلفة، ومن المعروف كذلك أن الدول المتقدمة صناعيا تتعرض دائما لأزمات اقتصادية تعكسها على الدول النامية من خلال علاقات التبعية.

وكما يعتبر الاعتماد على الصادرات وتركزها السلعي والجغرافي، مقياسا من مقاييس التبعية التجارية؛ فإن الاعتماد على الواردات (تركيبها ومصادرها ونسبتها من الناتج الوطني الإجمالي) يعتبر مقياسا آخر لدرجة التبعية التجارية؛ حيث أنه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تركيب الواردات نجد أن الدول النامية تعتمد على الاستيراد، ليس من أجل توفير السلع الإنتاجية التي تحتاجها لرفع طاقتها الإنتاجية فقط، وإنما تستورد من أجل تلبية حاجات الاستهلاك وبشكل كبير.

وعلى الرغم من تناقص نسبة المواد الغذائية إلى جملة الواردات خلال الفترة (65 – 82) وحسب الآتي:

1. مثلت الواردات الغذائية نسبة 21% من واردات الدول المنخفضة الدخل سنة 1965، ثم تراجعت هذه النسبة إلى حدود 17% سنة 1982.
2. كانت هذه النسبة بالنسبة للدول المتوسطة الدخل تمثل 16% سنة 1965، قبل أن تنخفض إلى 12% سنة 1982.
3. أما بالنسبة للمجموعة الثالثة (المرتفعة الدخل نسبيا)، فقد كانت هذه النسبة تمثل 16% سنة 1965، قبل أن تنخفض إلى 11% سنة 1982.
4. وبالنسبة للمجموعة الرابعة (المرتفعة الدخل جدا)، فقد كانت النسبة تمثل 24% سنة 65 قبل أن تتراجع إلى 13% سنة 1982.

ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تزايد الصناعات التي تحل محل الواردات في الدول النامية خصوصا في المجال الغذائي[1].

وعلى الرغم من أهمية مؤشر الواردات الغذائية في إطار التبعية التجارية، إلا أنه يلقي الضوء على جانب من التبعية أكثر أهمية وأعمق أثرا، ألا وهو التبعية الغذائية التي تعد أخطر أنواع التبعية على الإطلاق لما تمثله من إمكانية للسيطرة والتحكم في مقدرات بل وحياة الشعوب التابعة، وعلى الرغم من أهمية هذا الجانب فإنه لا يدخل في إطار هذا البحث.

ولعل الجانب المهم في دلالة الواردات على التبعية التجارية هو نسبة السلع المصنعة في جملة الواردات؛ لأن تقسيم العمل الدولي الذي فرض على الدول التابعة قد اسند إليها دورا محددا يتمثل في: أن تكون مصدرا للمواد الأولية وسوقا للفائض من السلع المصنعة ومجالا لاستثمار الفائض من رؤوس

[1] رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص: 43.

الأموال التي تبحث عن فرص ربح أفضل، وفي مرحلة لاحقة، مجالا تنقل إليه بعض الصناعات التي لم تعد ظروف الدول المتقدمة الصناعية ملائمة لها مثل: الصناعات التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة أو تلك الملوثة للبيئة...الخ.

وانطلاقا مما سبق، واعتمادا على الجدول رقم (1/2) اللاحق، نلاحظ أن نسبة السلع الصناعية ضمن واردات الدول التابعة ظلت ثابتة خلال الفترة من (1965- 1982)، وبالنسبة لجميع المجموعات. ولعل ذلك يعود إلى انتهاج العديد من الدول التابعة لسياسات التصنيع الذي يحل محل الواردات، وإذا كانت هذه السياسات قد أفلحت في تخفيض نسبة الواردات الغذائية، بدرجة معينة، فإنها لم تؤدي إلى تخفيض نسبة الواردات من السلع المصنعة بل إنها قد أدت إلى زيادة الواردات من السلع الإنتاجية. ولا نحتاج هنا إلى تأكيد أن هذا التحول في تركيب الواردات من السلع الصناعية لا يخفف وضعية تبعية الدول النامية للبلدان الصناعية بل لعله يزيد من حدتها ومخاطرها. انظر الجدول الموالي.

الجدول رقم (1/2): نسبة واردات الدول النامية من السلع المصنعة خلال سنتي (1965-1982)

المجموعة	1965	1982
دول منخفضة الدخل	56	54
دول متوسطة الدخل	67	61
دول مرتفعة الدخل نسبيا	65	61
دول مرتفعة الدخل جدا	72	83

المصدر: تم حساب أرقام هذا الجدول من طرف الطالب بالاعتماد على: سيد محمود سيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

وخلاصة القول أن التبعية التجارية التي تعاني منها الدول التابعة قد نشأت منذ عهد الاستعمار، ثم تطورت في عهد الاستقلال السياسي بفعل بعض العوامل الخارجية والداخلية لعل من أهمها متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد التابعة.

ولقد رأينا في الفقرة السابقة أن بعض الدول التابعة قد اعتمدت أسلوب التصنيع محل الواردات، وفضلا عن كون هذه السياسة لم تفلح في تخفيض الواردات من السلع المصنعة، فإنها قد فاقمت التبعية التكنولوجية التي تعاني منها الدول التابعة منذ الفترة الاستعمارية، عند ما تم تخصيصها في إنتاج المواد الأولية من خلال الصناعات الاستخراجية القائمة على التكنولوجيا المتقدمة المستوردة، والموجهة إلى التصدير. وهو ما سنناقشه في الفقرة الموالية.

الفقرة الثانية: التبعية التكنولوجية[1]

ويقصد بالتكنولوجيا، في مفهومها العام، تطبيق المنجزات العلمية في مجال الإنتاج؛ وهي تشمل دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الفنية للمشاريع وتصميم الآلات والمعدات وصناعتها وتركيبها وتشغيلها وصيانتها.

ويقصد بالتبعية التكنولوجية: النقل الأفقي للتكنولوجيا عن طريق استيرادها من الدول المتقدمة بدل بذل الجهود الضرورية من أجل تنميتها محليا. ومن المعروف أنه يمكن الحصول على التكنولوجيا بطريقتين:

الأولى: هي استيرادها من خلال اقتناء الآلات واستخدام الفنيين الأجانب لتشغيلها وشراء براءات الاختراع وغيرها.

الثانية: هي العمل على تنمية التكنولوجيا محليا أي بناء قدرة تكنولوجية ذاتية بصورة متدرجة.

ويبدو أن الدول التابعة قد فضلت الطريق الأول؛ وربما يعود ذلك إلى بعض الاعتبارات لعل من أهمها:

1. اعتقاد الدول التابعة بأن استيراد التكنولوجيا سيمكنها من ردم الهوة التكنولوجية التي تفصلها عن الدول المتقدمة وبأقل تكاليف ممكنة.
2. أن ثمة بعض العوامل الموضوعية التي تجعل من الصعب على الدول التابعة أن تعتمد على نفسها في تنمية تكنولوجيا محلية، ولعل من أهم هذه العوامل الموضوعية؛ تخلف هذه البلدان الشديد من الناحية العلمية، وهو تخلف موروث عن الفترة الاستعمارية، و التعقد المتزايد والتطور السريع والمذهل للتكنولوجيا.

وإذا كان لاستيراد التكنولوجيا ما يبرره من الناحية الاقتصادية (الاقتصاد في الوقت والنفقات) فإنه يصطدم بعقبة أساسية تتمثل في احتكار التكنولوجيا الذي تمارسه الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها الدولية النشاط التي لا تقدم للبلاد التابعة إلا تكنولوجيا غير ملائمة وبشروط قاسية. كما أنه إذا كان بإمكاننا أن نفهم عدم ملائمة التكنولوجيا المنقولة، على أساس كونه أمرا يخرج عن إرادة الدول المتقدمة صناعيا وشركاتها الدولية النشاط، وذلك لكون هذه التكنولوجيا قد تم تطويرها لتتلاءم مع أسلوب الإنتاج في الدول المتقدمة والظروف السائدة في هذه المجتمعات (الظروف الطبيعية والسكانية)، فإنه يستعصى علينا فهم القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا إلى البلاد التابعة، والشروط القاسية التي ترافق عمليات نقل التكنولوجيا المسموح بنقلها، إلا إذا اعترفنا بوجود عمل منظم ومدروس من طرف الدول المتقدمة وشركاتها يستهدف الإبقاء على الفجوة التكنولوجية بين البلاد المتقدمة صناعيا والبلاد التابعة، بل

[1] عمر بن فرحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد (دون مكان نشر)، 2005 ، ص: 44 – 56.

والعمل على تعميقها، وذلك من أجل المحافظة على هذه الأخيرة في وضع التبعية، وإلى الأبد، في هذا المجال الحساس وغيره من المجالات التي لا تقل عنه حساسية خصوصا في المجال المالي (التبعية المالية) التي نتناولها في الفقرة الموالية.

الفقرة الثالثة: التبعية المالية

نحن نعلم أن التبعية المالية كغيرها من جوانب التبعية التي تم من خلالها ربط الدول التابعة بالدول الصناعية المتقدمة ؛ قد نشأت وتطورت في ظل السيطرة الاستعمارية ثم تطورت وتعمقت في ظل الاستقلال السياسي من خلال متطلبات التنمية التي تم التركيز فيها على أهمية عامل الاستثمار، وبشكل مبالغ فيه، وهو ما نتج عنه قصور الموارد المالية المحلية عن تغطية مستويات الاستثمار المطلوبة لتحقيق معدلات التنمية المستهدفة والمبالغ فيها هي الأخرى.

هذه الوضعية هي التي شكلت أساس التبعية المالية في ظل استقلال الدول النامية من خلال التوسع في الاستدانة الخارجية بشكل مفرط وغير مدروس (سواء من حيث المصادر أو الاستخدامات)؛ حيث أسفرت هذه الوضعية عن نتائج وخيمة، عكس كل التوقعات الإيجابية والآمال التي كانت معقودة على إمكانية التنمية من خلال الاستدانة الخارجية.

وبالعودة إلى مفهوم التبعية المالية لتحديده بشكل أكثر دقة؛ نجد أنه يقصد بالتبعية المالية (في أدبيات موضوع التبعية): سيطرة رأس المال الأجنبي على القروض والنظام المصرفي المحليين، وبشكل يحد من إمكانية تحقيق أهداف السياسة الائتمانية للبلد التابع في تشجيع القطاعات الإنتاجية، وبدلا من ذلك تقديم التسهيلات للقطاعات والأنشطة التي تحقق أعلى الأرباح حتى وإن كان دورها هامشيا في عملية التنمية الاقتصادية، فضلا عن ارتباط البلد التابع بإحدى الدول المتقدمة في شؤون العملات الأجنبية وتحديد سعر صرف العملة المحلية[1].

ولعل التعريف السابق يتناسب، بشكل أكبر، مع التبعية المالية في مرحلة ما قبل الاستقلال السياسي في البلاد التابعة؛ حيث كان رأس المال الأجنبي يسيطر على كل المجال المالي في هذه البلدان، ومع أن هذه الوضعية قد استمرت في كثير من دول العالم التابع في ظل الاستقلال، بطرق مباشرة وغير مباشرة، فإن القناة الرئيسة لإحكام التبعية المالية في ظل الاستقلال أصبحت تعتمد على الحاجة إلى الأموال الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد حديثة الاستقلال وذات الموارد المحدودة؛ هذه الأموال التي تم استيرادها بطرق مختلفة وتحت مختلف الأشكال من الاستثمار المباشر إلى القروض والمساعدات، أي أن التبعية المالية في مفهوم هذا البحث تقتصر على الاعتماد الدائم على القروض والمساعدات الخارجية لتلبية الحاجات المالية للدول النامية ذات العجز المالي.

[1] سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

وإذا كانت بعض البلدان التابعة قد فتحت المجال واسعا أمام الاستثمار الخارجي في اختيار النشاطات الاقتصادية التي يرغب في الاستثمار فيها، حتى ولو كانت تلك النشاطات لا تخدم التنمية في هذه البلاد، فإن بعضا آخر استطاع توجيه هذا الاستثمار نحو المشاريع التي تخدم عملية التنمية، في حين أن بعضا ثالثا من الدول التابعة قد قام بتأميم المشاريع الأجنبية، إلا أن ذلك لم يضع حدا لتبعيتها وحتى لم يخفف منها؛ لأن هذه التأميمات تم التراجع عنها في فترات لاحقة وبحجج ومبررات مختلفة، وهذه الأسباب كلها لم تغن عن استيراد المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية على شكل قروض أفضت إلى تطور الديون الخارجية للدول النامية بشكل سريع جدا وصلت معه هذه الديون إلى مستويات ضخمة، كما تصاعدت خدماتها وبمعدلات أسرع من معدلات نمو الديون نفسها وتراكمت متأخرات خدمة الدين، وفي النهاية تم الوصول إلى حالة العجز عن السداد؛ وهي الوضعية التي وصلت إليها مجموعة كبيرة من الدول المدينة خلال ما عرف بأزمة القروض الدولية سنة 1982، وبعدها، وفي مقدمة هذه الدول المكسيك...الخ.

وحالة العجز هذه هي نقطة البداية في سلسلة جديدة متعددة الحلقات (إعادة الجدولة، برامج التكييف أو التثبيت، إعادة الهيكلة، سياسات مكافحة الفقر، التي يشترطها صندوق النقد الدولي، وغيرها من أساليب تخفيض أعباء الديون التي لم تفلح كلها حتى الآن في تخفيض أعباء الديون عن الدول المدينة).

وفي الختام يمكن تعريف التبعية الاقتصادية على أنها تلك الوضعية التي نشأت عن عملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق الدول المعروفة اليوم بالدول النامية بالسوق الرأسمالي العالمي من منطق عدم التكافؤ، وكان من نتائج هذه العملية التاريخية، التي استخدمت فيها أساليب مختلفة ومتباينة بما فيها القوة العسكرية والاحتلال، وتقييد إرادة الدول التابعة وفقدانها للسيطرة على شروط إعادة تكوين ذاتها وتجددها، وهيمنة دول مركز السوق الرأسمالي على مصير الدول التابعة وتسخير مواردها لخدمة اقتصاديات المركز، في إطار إستراتيجية عالمية لتدعيم الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتوسيع رقعته ونفوذه واحتفاظ الدول التابعة بدور متدن في تقسيم العمل الدولي.[1]

والتبعية الاقتصادية بهذا المعنى هي بالضرورة (علاقة استغلال) لأن البلد التابع يحرم من بلورة نظام إنتاجي متوافق مع حاجات سكانه، و حتى مع هيكل الطلب المشوه فيه، ويصبح تخصيص الموارد في البلد التابع خاضعا للإستراتيجية التي توضع في المراكز، وهذا يحول دون إحداث هيكل إنتاجي متكامل داخليا الأمر الذي يحرم البلد من فرص النمو الذاتي على أساس مستقل.

كما تحرم وضعية التبعية البلاد التابعة من نسبة كبيرة من الفائض الاقتصادي من خلال تسريبه إلى الخارج على شكل أرباح استثمارات مباشرة وفوائد على القروض وأثمان لتقنية غير ملائمة، وكذلك

[1] عمر بن فرحان المرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص: 44 – 56.

من خلال تدهور قيم التبادل وغير ذلك، والمعلوم أنه في الوقت الذي تغذي فيه هذه الموارد المستنزفة إلى الخارج النمو الاقتصادي في المراكز الرأسمالية، فإنها تحرم البلدان التابعة من فرصة تحقيق التراكم الرأسمالي الضروري لتطوير قوى الإنتاج فيها.

وبمرور الزمن تتولد آليات وقوى اجتماعية محلية تعمل على استمرار التبعية، وبذلك تتراجع الحاجة إلى استخدام أساليب السيطرة العسكرية والضغط السياسي المباشر ولكنها لا تستبعد حيث يمكن اللجوء إليها عند الحاجة.

والمهم أن التبعية تتحول إلى وضعية تتجدد ذاتيا؛ حيث لا تلبث نتائج التبعية أن تتحول إلى وسائل لتقوية التبعية من خلال تقييد الإرادة المحلية وتقليص الخيارات المتاحة لها.

وهذا هو ما ينطبق على آلية القروض الخارجية التي تلجأ إليها الدول التابعة بسبب حاجتها إلى التمويل وعجزها عن تحقيق التراكم المحلي بسبب استنزاف فائضا الاقتصادي نتيجة علاقات التبعية، ولكنه مع مرور الوقت وظهور الصعوبات في تسديد خدمات القروض والاضطرار إلى إعادة الجدولة تصبح آلية الدين الخارجي، التي هي في الأصل نتيجة من نتائج التبعية، تصبح سببا في تعميق هذه التبعية من خلال ما يصاحب إعادة الجدولة من شروط قاسية يتم من خلالها إخضاع البلاد المدينة بدرجة أكبر لإرادة الدائنين.

والحقيقة أن وضع التبعية وضع جدلي يحمل عوامل القضاء عليه في داخله (من خلال تناقضاته الداخلية)؛ حيث أنه مع تنامي الآثار السلبية الناتجة عن وضعية التبعية وتراكم هذه الآثار؛ تظهر قوى مضادة تسعى إلى القضاء أو التخفيف من وضعية التبعية من خلال تخليص البلد التابع من الاستغلال الناتج عن وضعه في تقسيم العمل الدولي، وبعبارة أخرى فإن وضع التبعية ليس وضعا سكونيا جامدا وإنما هو وضع متغير يحمل في داخله مجموعة الآليات التي تخلق التبعية وتحافظ على استمرارها وتجدد صيغها، ومع مرور الوقت يفرز هذا الوضع قوى رافضة للتبعية، وهو ما يعني أن وضعية التبعية قابلة للتغيير، حتى في أحدث مراحلها "العولمة" التي هي أحدث مراحل التبعية ولكنها في الحقيقة تراجع بأساليب التبعية إلى وضعية قريبة جدا من مراحل التبعية الأولى من خلال السيطرة المباشرة واستخدام القوة العسكرية الغاشمة والضغط السياسي المباشر.

ومهما تكن أوضاع التبعية (سيطرة مباشرة، دمج في السوق الرأسمالية الدولية...، العولمة) فإنها تظل أوضاع قابلة للتغيير من خلال تقوية عوامل الاعتماد على الذات، سواء على مستوى الدول التابعة منفردة أو بتحقيق قدر أكبر من الاعتماد المتبادل فيما بين الدول النامية. وهو ما يفسر لنا تصاعد أصوات القوى المناهضة للعولمة في العالم التابع وحتى في عمق المركز المسيطر، كما يفسر كذلك الدعوة المتزايدة إلى خلق المزيد من التكتلات بين الدول التابعة في أطرها الإقليمية من أجل الحد

من الآثار السلبية لمرحلة التبعية الجديدة القديمة "العولمة" وآلياتها الجديدة (دور المؤسسات المالية الدولية، منظمة التجارة العالمية) بالإضافة طبعا إلى القوة العسكرية والضغط السياسي المباشر.

وفي المبحث الموالي سوف نتناول أهم آليات التبعية وبعض المؤشرات المقترحة لقياسها، خصوصا جانبها الاقتصادي، على أن نقوم بفرز مجموعة محددة من مؤشرات التبعية المالية (من خلال المديونية) لمحاولة تطبيقها على حالة موريتانيا لاحقا.

المبحث الثاني: أهم آليات ومؤشرات التبعية الاقتصادية والمالية

يقصد هنا بآليات التبعية الاقتصادية والمالية: مجموعة الوسائل التي يتم من خلالها ضمان استمرار علاقات الاستغلال التي تربط الدول النامية بالمراكز الرأسمالية المتقدمة، وفق صيغ وأساليب متجددة. وعلى الرغم من ضرورة الإقرار بصعوبة قياس التبعية في أبعادها المختلفة، بل واستحالة هذا القياس في بعض الأحيان، وعلى الرغم كذلك من عدم وضوح دلالة المؤشرات التي تستخدم لهذا القياس في كثير من الأحيان، فإن محاولة قياس التبعية الاقتصادية والمالية من أجل تحديد درجتها ولو بشكل تقريبي، قد تعطي دلالة على درجة الاقتراب أو الابتعاد عن تجسيد الاستقلال الاقتصادي والمالي الذي يعتبر شرطا ضروريا وهدفا تسعى إلى بلوغه أية إستراتيجية تنموية حقيقة.

وسنتناول في هذا المبحث المحاور التالية:

- أهم آليات التبعية الاقتصادية في شكلها المعاصر
- مؤشرات التبعية الاقتصادية (خصوصا جانبها المالي من خلال المديونية الخارجية)

المطلب الأول:أهم آليات التبعية الاقتصادية في شكلها المعاصر[1]

وهي الآليات التي تؤدي إلى استمرار علاقات التبعية وتجددها وتعميقها بين الدول الرأسمالية المتقدمة، من ناحية والعالم الثالث من ناحية ثانية، وذلك في المرحلة المعاصرة التي تميزت فيها الرأسمالية بالدولية، ونالت فيها دول العالم ا لثالث استقلالها السياسي، مع الإشارة إلى أن دول العالم الثالث ترتبط بنيويا بالسوق الرأسمالية العالمية في إطار تقسيم العمل الدولي السائد؛ ويعني هذا أن الدول النامية تخضع لقوانين وأجهزة السوق الرأسمالي، وتعتمد الرأس مالية الدولية في مرحلتها المعاصرة على آليات ذلك السوق وعلى أجهزته المساعدة الأخرى في استمرار وتأكيد سيطرتها واستغلالها للدول النامية.

وفي هذا الإطار، فإن مناقشة آليات التبعية تتطلب فهم الآليات التي يعتمد عليها رأس المال الدولي في إخضاع واستغلال دول العالم الثالث، وإعادة إنتاج علاقات عدم التكافؤ، واستمرار توجيه

[1] إبراهيم سعد الدين، آليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات (بحوث ومناقشات ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي)، مرجع سبق ذكره، ص: 93 - 13 .

نموها الاقتصادي والاجتماعي بما يخدم استمرار وتجديد علاقات التبعية. ونشير هنا إلى أن آليات التبعية ترتبط بالضرورة بآليات السوق الرأسمالي الدولي، ولكنها تتعدى هذه الآليات، ولا تضم بالضرورة كل آليات السوق؛ حيث يتم التركيز فقط على تلك الآليات التي تؤثر بصورة مباشرة على استمرار وتجدد علاقات عدم التكافؤ.

وسنحاول في هذا المطلب أن نوضح طبيعة الآليات العامة التي يتم من خلالها إدماج واستيعاب الدول النامية في النظام الرأسمالي العالمي، والتي تبقي هذه الدول في وضع تابع، وتجدد وضع التبعية بصورة مستمرة.

ونركز في هذا المجال على آليات التبعية الاقتصادية دون غيرها من آليات التبعية الأخرى (الثقافية، الإعلامية...) على أن نركز في إطار آليات التبعية الاقتصادية على تلك الآليات الخاصة بالتبعية المالية من خلال المديونية الخارجية، والتي هي المحور الأساسي لهذا البحث.

ومن أهم آليات التبعية الاقتصادية[1]:

- استخدام التكنولوجيا في مجالات الإنتاج والتسويق لخلق الأسواق في الدول النامية .
- الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في قطاع التصدير .
- الاستخدام الواسع للقروض والمساعدات.
- دور المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف في توجيه السياسات الاقتصادية.

وسنتناول هذه الآليات من خلال الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: استخدام التكنولوجيا في مجالات الإنتاج والتسويق في الدول النامية

لقد كانت المستعمرات وأشباه المستعمرات على الدوام مجالا لتسويق بعض سلع الاستهلاك النهائي المنتجة في الدول الرأسمالية المتقدمة، وقد أدى فتح الأسواق بالقوة، وحرية التجارة عبر الضغوط المختلفة، إلى انهيار العديد من الصناعات المحلية في المستعمرات وأشباهها وتحول المستهلكين إلى السلع المستورد من الخارج، و مع ذلك فقد بقي نمط الاستهلاك في الدول الصناعية، مقصورا على فئات اجتماعية محدودة في المجتمعات التابعة لفترات زمنية طويلة.

إلا أن التطور في مجال إنتاج السلع الاستهلاكية وزيادة الأهمية النسبية للسلع المعمرة والكمالية وتزايد المنافسة في مجال تطوير المنتجات من أجل المحافظة على الأسواق القائمة أو اكتساب أسواق جديدة، قد أدت كلها إلى اندفاع الشركات المنتجة للسلع الاستهلاكية في الدول الصناعية إلى بذل جهود تسويقية ضخمة ومتزايدة لتوسيع أسواقها وخلق طلب جديد على هذه السلع، حتى في البلاد النامية التي لا تسمح مستويات الدخول فيها بتبني مثل هذه الأنماط الاستهلاكية، كما إن الوحدات الإنتاجية الكبيرة

[1] إبراهيم سعد الدين، آليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات، مرجع سبق ذكره، ص: 93 - 130.

التي تسعى للاحتفاظ بحجم مبيعاتها، تعمل من أجل ذلك على تطوير مستمر في منتجاتها، واستخدام وسائل إعلانية وتسويقية مكثفة للضغط على المستهلكين من أجل شراء وحدات جديدة أكثر تطورا.

وكذلك فإن الجهود الضخمة في مجال الإعلان والتسويق التي بذلتها المؤسسات الدولية، فضلا عن الوسائل غير المباشرة التي تستخدمها أدوات الاتصال الجماهيري الحديثة لتقديم نمط الاستهلاك الغربي، قد أسفرت عن تبني هذا النمط من طرف فئات اجتماعية واسعة في الدول النامية على الرغم من محدودية قدرتها الإنتاجية ومدا خيلها.

ولقد كانت النتيجة الطبيعية لتبني نمط الاستهلاك الغربي في الدول النامية، هي ميل معدلات الادخار في هذه البلدان إلى الانخفاض لأنها تشكو في الأصل من استنزاف جزء كبير من فائضها الاقتصادي، رغم الحاجة الماسة لتعبئة الموارد الوطنية من أجل الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة وتطوير هياكل لبنى التحتية.

كما أن تصنيع السلع الاستهلاكية الكمالية داخليا لا يقلل من هذا النزيف، لأن التصنيع يستدعي في أغلب الأحوال العمل على زيادة حجم المبيعات الكلي في السوق المحلي من أجل الاقتراب بحجم الإنتاج من الحجم الاقتصادي المناسب، وهو ما يعني زيادة النزيف من الموارد المحدودة.

إن تبني أنماط الاستهلاك السائدة في الدول الصناعية من طرف فئات واسعة في الدول النامية، يعني بالضرورة تطبيق نفس التكنولوجيا المستخدمة في الدول الصناعية المتقدمة[1]، والنتيجة المنطقية لهذا التوجه هي فقدان حرية اختيار التكنولوجيا الملائمة تبعا لوفرة عوامل الإنتاج وطبيعتها لأن الصناعات الحديثة في البلاد المتقدمة ذات كثافة رأسمالية وتكنولوجية عالية، وذلك انعكاسا لتوفر عوامل الإنتاج في هذه البلدان وقدرة الشركات على الاستفادة من نتائج البحوث العلمية والتطوير التكنولوجي بسرعة كبيرة وهذه الاختيارات التكنولوجية نفسها لا تتلاءم مع الأضاع في الدول النامية التي تتصف بالوفرة النسبية للعمالة من جهة والندرة النسبية لرأس المال من جهة ثانية.

إن تبني اختيار تكنولوجي يعتمد على الخارج يؤدي إلى عدة نتائج سلبية من أهمها[2]:

1. إن الصناعات القائمة على هذا الاختيار تحد من القدرة على امتصاص العمالة الفائضة في الدول النامية وتساهم في انتشار البطالة.
2. يؤدي هذا الاختيار إلى زيادة كبيرة في حجم رأس المال الضروري للاستثمار، مما قد يؤدي إلى الاستعانة برؤوس أموال أجنبية على شكل قروض أو استثمارات مباشرة.

[1] إبراهيم سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 93 – 130.

[2] عمر بن فرحان المرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

3. يترتب على هذا الخيار أن الحصول على أدوات الإنتاج المتقدمة يستدعي ضرورة الاستعانة بالخبرة الأجنبية من أجل تشغيل هذه المعدات، وهو ما يؤدي إلى استنزاف موارد جديدة على شكل مقابل للخدمة الفنية.
4. يحول هذا الخيار دون تطوير تكنولوجيا محلية تتناسب مع معطيات عوامل الإنتاج السائدة وتبقي وتؤكد التبعية التكنولوجية للدول المتقدمة.

وعلى العموم فإن الانفتاح على الأسواق الرأسمالية المتقدمة والحملات الإعلامية المكثفة التي تمارسها الشركات الأجنبية في أسواق الدول النامية تعتبر بابا رئيسيا لتعميق التبعية في أكثر من مجال.

الفقرة الثانية: الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي خصوصا في قطاع التصدير

لقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر، هو الوسيلة الرئيسية لاستكمال دمج البلاد النامية في السوق الرأسمالي من خلال الاستثمار في الصناعات التصديرية الرئيسية في المستعمرات، وكانت هذه الاستثمارات تتركز بشكل رئيسي في إنتاج المواد الأولية المعدنية والزراعية ومصادر الطاقة، بالإضافة إلى بعض السلع الاستهلاكية التي تحتاجها أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة.

وإذا كانت الاستثمارات الخارجية قد ساعدت في مراحل مبكرة في بعض المناطق في أمريكا الشمالية، فإنها ربطت بلاد أمريكا اللاتينية والمستعمرات الأخرى بالسوق الرأسمالي من خلال علاقات تبعية محكمة؛ حيث مكنت رؤوس الأموال الأجنبية من تنمية قطاع تصدير منفصل عن باقي الاقتصاد الوطني، وفرضت على هذه المناطق التخصص في إنتاج المواد الأولية المعدنية والزراعية.

وقد أدت أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات ومن بعدها الحرب العالمية الثانية إلى انهيار الأوضاع الاقتصادية التي سادت بين الحربين، ونتج عن ذلك إعادة بناء الاقتصاد الرأسمالي تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث أعلنت الولايات المتحدة في عام 1947 ما عرف بمشروع مارشال لإعادة تعمير دول أوربا التي دمرتها الحرب، وقدمت للبلدان التي شملها المشروع ما يقرب من 14مليار دولار خلال الفترة (1948–1953) مما أدى إلى زيادة سريعة في الإنتاج، واستمر تدفق الاستثمارات الأمريكية إلى أوربا بعد انتهاء مشروع مارشال، نتيجة الحوافز التي قدمت للمصارف والشركات الأمريكية للاستثمار في الخارج، كما تزايد الاستثمار الأمريكي المباشر الخاص في أمريكا اللاتينية.

ولقد أدت التطورات المشار إليها سابقا إلى النمو السريع لدور الشركات الدولية النشاط في الاقتصاد الرأسمالي، وشهدت الفترة (1950–1965) تزايدا سريعا في الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث سعت هذه الشركات إلى الحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام ومصادر الطاقة من الدول النامية، كما توجهت إلى استغلال العمل الرخيص في بعض المناطق لإنتاج سلع التصدير.

لقد واجه الاقتصاد الرأسمالي وضعا مختلفا عن ذلك الوضع الذي كان سائدا قبل الحرب العالمية الثانية، فمن ناحية خرج المزيد من المناطق من السوق الرأسمالي الدولي وبدأ يتكون المعسكر الاشتراكي، ومن ناحية ثانية، تم تصفية الاستعمار المباشر في عدد كبير من المستعمرات السابقة، وتوجه عدد كبير من الدول الحديثة الاستقلال إلى جانب أمريكا اللاتينية التي كانت تتمتع باستقلالها منذ فترة طويلة، إلى وضع سياسات تستهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تعتمد على التصنيع بدل الواردات، كما نجح عدد من الدول النامية في تأميم مصادر ثرواته الوطنية بعد مقاومة عنيفة من طرف الشركات الدولية التي اتجهت إلى تنويع أوجه استثماراتها بهدف استمرار سيطرتها في إطار الظروف الجديدة من خلال حلفاء وشركاء محليين، ولا تعني هذه الشراكة بالضرورة انتقالا ضخما لرؤوس الأموال إلى الدول التابعة لأن مشاركة هذه الشركات قد تتم عن طريق عقود تسمح باستخدام أسمائها التجارية أو بتقديم خدمات الإشراف على الإنتاج والتسويق في الدول النامية.

وفي سنة 1985 أوضح تقرير البنك الدولي عن التنمية[1]، أن نسبة كبيرة من الاستثمارات في الدول النامية أصبح يقوم بها عدد محدود من الشركات الدولية، وقد زادت القيمة الاسمية لهذه الاستثمارات المباشرة بنسبة 10% سنويا خلال الفترة (1968–1982)، وتتركز هذه الاستثمارات في عدد محدود من الدول النامية، خصوصا في جنوب شرقي آسيا والبرازيل والمكسيك.

وعلى الرغم من تنوع استثمارات الشركات الدولية، إلا أن هذه الاستثمارات المباشرة لا تزال تتركز في عدد محدود من القطاعات الاقتصادية على رأسها التعدين والنفط، كما أن هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد ظلت إحدى الوسائل المهمة لاستنزاف الموارد الاقتصادية من المناطق التابعة، لأن الشركات الأمريكية وحدها قد حصلت على أكثر من 40 مليار دولار من فوائض الدول التي توجد بها استثماراتها المباشرة (تحويلات صافية) خلال الفترة (1950–1963).

وقد أشار البنك الدولي في نفس التقرير إلى أن الجزء الأكبر من حجم الاستثمارات المباشرة التي قامت بها الشركات الدولية خلال الفترة (1967–1985) قد تم تمويله من أرباح فروع هذه الشركات في الدول النامية،وبحلول سنة 2000 وصل إجمالي الاستثمار الداخل إلى مجموعة الدول النامية إلى 188 مليار دولار ثم زاد على الضعف خلال الفترة (2000 . 2006) بعد وصوله إلى379,1 مليار دولار سنة 20006 .[2]

الفقرة الثالثة: استخدام القروض والمساعدات على نطاق واسع

من المعروف أن الحاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية تنشأ عن وجود فجوة بين حجم الادخار المحلي وحجم الاستثمار المطلوب لتطوير القطاعات الإنتاجية وبناء الهياكل الأساسية للاقتصاد الوطني

[1] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1985، ص: 146 وما بعدها.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ، تقرير الاستثمار العالمي 2007 (استعراض عام)، ص:2.

وهو ما يعرف (بفجوة الموارد الداخلية)، كما تنشأ هذه الحاجة أيضا من ضرورات سد العجز في ميزان المدفوعات(الحساب الجاري) الذي ينتج عن زيادة استهلاك مجتمع معين عن ما توفره قدرته الإنتاجية (الفجوة الخارجية).

وإذا كان من الممكن للاستثمار الخاص الأجنبي المباشر أن يلعب دورا في تمويل الأنشطة الإنتاجية (على الرغم من تحفظات البعض) المربحة في الدول النامية، فإن تمويل إقامة بعض المشاريع والهياكل الأساسية يتطلب أشكالا أخرى من الأموال قد تأخذ شكل قروض طويلة أو متوسطة الأجل بشروط ميسرة أو تجارية، كما قد تأخذ في بعض الأحيان شكل مساعدات أو معونات (ثنائية أو متعددة الأطراف)، والمصدر الأساسي لهذه التدفقات المالية هو الدول الصناعية المتقدمة، لأنه بينما تعجز المدخرات في الدول النامية، بصورة عامة عن تغطية استثماراتها، فإن الدول الصناعية المتقدمة، تدخر قدرا من الأموال يزيد عن حاجتها المحلية. ويختلف بطبيعة الحال مدى القدرة على تغطية الاستثمارات من المدخرات المحلية بين الدول المتخلفة ومن فترة إلى أخرى.

وكما تنشأ الحاجة إلى الأموال الخارجية عن ضرورة تمويل الاستثمارات فهي تنشأ أيضا عن الحاجة لسد عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الذي يرتبط بمدى الاختلال الهيكلي في الاقتصاديات النامية وتزايد الاستيراد خصوصا السلع الاستهلاكية من الدول الصناعية المتقدمة، واعتمادها على التصدير إلى تلك الأسواق.

وعموما فإن السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة هي التي تحدد البيئة الاقتصادية الدولية التي تتعامل فيها الدول النامية والعكس غير صحيح، وهذا هو جوهر التبعية، وعلى وجه التحديد فإن الدول النامية تتأثر بالأوضاع الاقتصادية السائدة في الدول المتقدمة بشكل أكثر حدة في الجوانب التالية.

1. مسار معدلات النمو الاقتصادي (سلبا أو إيجابا).
2. السياسات الجمركية وتوجهات الحماية.
3. أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

كما تتأثر البلاد النامية بتدهور معدلات التبادل مع الدول الصناعية المتقدمة، والتي تتطور بشكل عام لغير صالح البلاد النامية، خصوصا على المدى الطويل، كما أن فترات الركود في الدول الصناعية تنعكس على الدول النامية في شكل أزمات حادة في كمية وأسعار صادراتها إلى هذه الدول.

ولقد لعبت القروض الخارجية دائما دورا هاما في التمويل الدولي، رغم الاختلاف في أدواتها وتوجهاتها وشروطها؛ ففي السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى كانت الدول الأوروبية هي المصدر الرئيسي للقروض الدولية، وكانت أسواق السندات الخاصة هي المصدر الأساسي لرأس المال،

وتوجهت الأموال بصفة خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الكومنوولف البريطاني وكذلك إلى بعض دول أمريكا اللاتينية..

أما بعد الحرب العالمية الثانية فيمكن تمييز عدد من الفترات؛ حيث كانت الولايات المتحدة بعد الحرب مباشرة هي الدولة الوحيدة القادرة على تصدير رأس المال، وبذلك حملت الولايات المتحدة لواء عملية إعادة الإعمار في أوربا والنهوض بالنظام الرأسمالي من كبوته واحتفاظ الرأسمالية العالمية بسيطرتها على العالم الثالث؛ ولذلك توسعت في ضخ التدفقات المالية الرسمية إلى دول غرب أوربا ثم إلى دول العالم الثالث وبشروط ميسرة. وأخذ جزء أساسي من هذه الأموال شكل معونة ثنائية، كما تم ضخ بعض التدفقات من خلال بعض المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف مثل: البنك الدولي والمؤسسات الإنمائية الأخرى. وشاركت الدول الأوروبية الرأسمالية بعد انتعاشها الاقتصادي مع نهاية الخمسينات، في عمليات الإقراض الدولي، كما ساهمت اليابان منذ أوائل الستينات في هذه العمليات. واستمر التمويل الرسمي يقدم الجزء الأكبر من رأس المال الخارجي إلى البلدان النامية حتى أواخر الستينات حين بدأت المصارف التجارية تلعب دورا مهما ومتزايدا في هذا المجال.

لقد شكلت المصادر الرسمية لرأس المال الأجنبي، الميسر وغير الميسر نحو 50% من مجموع التدفقات الداخلة إلى البلاد النامية في عام 1970، ثم أصبحت هذه النسبة 77% سنة 1975 لتتراجع بعد ذلك إلى 36% سنة 1985[1]؛ حيث لعبت البنوك التجارية دورا متزايدا في هذه الفترة التي شهدت زيادة كبيرة في السيولة لدى المصارف الدولية الكبرى، بعد أن تمكنت هذه المصارف من إعادة تدوير العائدات النفطية لمجموعة الدول المصدرة للنفط، كما تزايد اعتماد الدول النامية بدرجة كبيرة على تدفقات رؤوس الأموال من الخارج، إما من أجل التمويل لخطط التنمية الطموحة أو لمواجهة العجز المتزايد في الحسابات الجارة نتيجة ارتفاع أسعار النفط وما أعقبه وصاحبه من ارتفاع في أسعار السلع الصناعية المستوردة؛ حيث زاد عجز الحساب الجاري للدول النامية المستوردة للنفط من حوالي2% من ناتجها القومي خلال الستينات إلى 3,5% من الناتج سنة 1974، ثم تواصل ارتفاع العجز بعد ذلك ليصل إلى أكثر من 5% من الناتج سنة 1980.

وتزايد حجم القروض (المتوسطة وطويلة الأجل) تبعا لذلك بوتيرة عالية خلال نفس الفترة من 3,1% من الناتج القومي الإجمالي في سنة 1970 إلى 5,7% سنة 1979، ومولت هذه القروض مجموع الاستثمارات في الدول النامية بنسبة تراوحت بين (10-21)%[2].

ولقد أدى نمو الاقتراض خلال هذه المرحلة إلى زيادة كبيرة في إجمالي الدين الخارجي للدول النامية حيث وصل مجموعه إلى 166,7 مليار دولار سنة 1975، ثم واصل ارتفاعه بوتيرة سريعة

[1] جميل طاهر، برنامج إدارة الديون الخارجية للأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1995، ص: 205.
[2] إبراهيم سعد الدين، آليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات (بحوث ومناقشات ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي)، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

ليصل سنة 1980 إلى 658,2 مليار دولار، وهو ما يعني أنه تضاعف إلى ما يقل قليلا عن أربع مرات خلال خمس سنوات فقط وبحلول سنة 1990 وصل إجمالي الدين إلى 1337 مليار دولار ثم واصل ارتفاعه ليصل إلى2282 مليار دولار سنة 2000 ثم إلى 2851 مليار دولار سنة 2006 أي أنه زاد على الضعف خلال الفترة (1990 . 2006).(انظر افصل الثالث لاحقا)

كما رافق هذه الزيادة في حجم الدين نمو مشابه، ولكنه أسرع في حجم خدمات الدين؛ حيث ارتفعت من 14,5 مليار دولار سنة 1975 إلى 99,5 مليار دولار سنة 1980، وهو ما يعني أنها تضاعفت إلى ما يقرب سبع مرات خلال نفس الفترة، قبل أن يرتفع إلى 148 مليار دولار سنة 1990 ثم إلى أكثر من الضعف بوصوله إلى سنة 2000 إلى 376 مليار دولار وبعدها إلى 540 مليار دولار سنة 2006 ، ويعود ذلك في جزء منه إلى ارتفاع أسعار الفائدة خلال نفس الفترة، وسنتوسع في هذا الموضوع عندما نتناول المديونية الخارجية وأسباب نموها لاحقا[1].(انظر الفصل الثالث لاحقا)

وفي العادة تستخدم القروض والمساعدات إلى الدول النامية كوسيلة لتطوير وتحديث الهياكل الأساسية في المجالات التي يعطيها رأس المال الأجنبي عناية خاصة، من أجل تسهيل مهمة تحقيق الأرباح السريعة أمام الاستثمار الخاص المباشر الأجنبي في الدول التي تحصل على هذه القروض والمساعدات.

وبصورة عامة تؤدي القروض والمساعدات إلى زيادة درجة اندماج الدول النامية المتلقية لهما في السوق الرأسمالي العالمي، لا عن طريق الخضوع لشروط المقرضين والمانحين للمساعدات فقط، بل لأن الاعتماد على القروض لرفع مستويات الاستثمار ينتج عنه بالضرورة تنمية قطاعات التصدير لتمكين الدول المقترضة من تسديد ديونها (الأقساط + الفوائد) في المستقبل لأن سداد الديون في المستقبل يتطلب زيادة قدرة الاقتصاد في مجموعه على التصدير إلى الدول المتقدمة، وهو ما يعني بكل بساطة خضوع اقتصاديات الدول المقترضة للشروط السائدة في السوق الرأسمالي الدولي، سواء في مجال التمويل أو التجارة. وهذه هي ثنائية التبعية الاقتصادية (التمويل والتجارة).

وعلى الرغم من أن المرحلة الأولى من عمليات الاقتراض والحصول على المساعدات الخارجية قد تشهد تسارعا في معدلات النمو الاقتصادي، إلا أنه سرعان ما يؤدي إلى اتجاه معاكس عند مرحلة تسديد الأقساط والفوائد الباهظة، وفي هذه المرحلة التي تعاني فيها الدول النامية من أعباء الديون الباهظة، تحصل الدول المتقدمة على جزء كبير من الفائض الاقتصادي للدول النامية، إما بشكل مباشر عن طريق الفوائد المرتفعة، أو بشكل غير مباشر عن طريق زيادة الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي الذي يسوده عدم التكافؤ بين الدول المتقدمة والنامية.

[1] جميل طاهر، برنامج إدارة الديون الخارجية للأقطار العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 205.

ورغم أن المساعدات الاقتصادية لا تحمل البلدان النامية أعباء مماثلة للفوائد المرتفعة؛ فإن لها نفس الآثار في ما يتعلق بزيادة اندماج الدول الأقل نموا والأقل قدرة على الاقتراض، على أسس تجارية، في السوق الرأسمالي الدولي، وتأخذ المساعدات شكل منح أو قروض ميسرة كما تتضمن أيضا قروضا تمنح بشروط قريبة من الشروط التجارية لكنها تمنح من طرف الدول أو بعض المنظمات الدولية متعددة الأطراف مثل البنك الدولي والمصارف الإقليمية والبنك الأوربي للاستثمار وصندوق الأوبك وغيرها، وتعتبر التدفقات الرسمية وخاصة الميسرة منها والمساعدات الإنمائية المصدر الرئيسي للتدفقات من رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية المنخفضة الدخل ومن ضمنها موريتانيا. وهو ما سنلاحظه عند تناولنا للمديونية الموريتانية.

و منح المساعدات يصاحبه في العادة دعاوى كثيرة حول الدور الخير الذي تقوم به الدول الصناعية المتقدمة، في دعم الدول الأقل نموا ومساعدتها على تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي في ظروف لا يمكن فيها لأسواق رأس المال الخاصة أن تقدم لمثل هذه البلدان القدر الضروري من الموارد المالية، والحقيقة أن المساعدات الرسمية تقدم للدول الأقل نموا مزيجا من رأس المال والمعونة الفنية والنصائح السياسية؛ ويهدف هذا المزيج في العادة إلى تدعيم السياسات الموجهة نحو السوق وتدعيم تدفقات رأس المال الخاص نحو الأنشطة التي تدر عائدات على الاستثمار أعلى من تلك التي يمكن تحقيقها في البلاد المتقدمة، كما تهدف المساعدة أيضا إلى تعزيز المصالح التجارية والإستراتيجية للجهات المانحة.

ويشير تقرير البنك الدولي لسنة 1985، إلى أن المصالح السياسية لعبت دورا هاما في تخصيص ما نسبته 39% من المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية للولايات المتحدة الأمريكية لكل من إسرائيل ومصر خلال سنتي 1981 و 1982، وكذلك يشير نفس التقرير إلى أن 38% من المساعدات الإنمائية الفرنسية قد قدمت لأربع دول في إفريقيا ترتبط بعلاقات خاصة مع فرنسا، وأبرز التقرير أن المصالح التجارية للولايات المتحدة كانت تقف وراء المعونات الأمريكية الكبيرة لكل من زائير وزامبيا حيث تتوفر موارد معدنية كبيرة[1].

وفي الغالب تكون المساعدات الثنائية مشروطة بشراء سلع وخدمات من البلد المانح، وقد مثلت المساعدة المشروطة ما نسبته 43% من المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية التي قدمتها الدول المانحة، في حين كانت 11% من هذه المعونات مشروطة بصورة جزئية، ووفقا لبعض الدراسات فإن المعونة المشروطة تخفض قيمة قروض التنمية الميسرة بنسبة تتراوح بين (15 ـ 20)% في المتوسط، وتؤكد هذه الدراسات أن جزء كبيرا من المساعدة الرسمية قد تم توجيهه إلى مشاريع البنية التحتية في الدول النامية، والتي تعتبر شرطا مسبقا وضروريا لتشجيع الاستثمارات الخاصة، كما استخدمت هذه

[1] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1985، مرجع سبق ذكره، ص: 146 وما بعدها.

المعونات لتشجيع السياسات الإصلاحية الهادفة إلى تغيير السياسات الاقتصادية وزيادة الانفتاح على السوق الرأسمالية الدولية[1].

وفي الختام فإنه من الواضح أن المعونة تستخدم، في الغالب، كأداة للضغط على الدول المتلقية في اتجاه تغيير السياسات الاقتصادية وتطبيق برامج الإصلاح التي تدعمها المؤسسات المالية الدولية ومن ورائها الدول الصناعية المتقدمة؛ والتي تستهدف إعادة تشكيل بنية الاقتصاد الوطني من أجل سيادة المشروع الخاص وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وإدماج الاقتصاديات النامية في السوق الرأسمالية الدولية، وهذا هو الهدف الحقيقي والنهائي لهذه المساعدات، كما أن المساعدات الرسمية تزيد من فرص قبول حكومات الدول النامية لاستمرار استنزاف الموارد المحلية من خلال الأرباح الخاصة وفوائد القروض، وقد تساهم هذه المساعدات في دعم تلك الحكومات من خلال تقديم بعض الحلول لمشاكلها على المدى القصير، كما تساعد المعونات على تكوين طبقة من المستفيدين تشكل الدعامة الداخلية لاستمرار أوضاع التبعية.

الفقرة الرابعة: دور المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف في توجيه السياسات الاقتصادية[2]

لقد أصبح من الضروري، بعد حصول الدول النامية على استقلالها السياسي، تغيير وتجديد آليات السيطرة التي كانت تقوم في الفترة الاستعمارية على الاستغلال من خلال الحكم المباشر إلى آليات ووسائل تتلاءم مع الوضعية الجديدة وتضمن استمرار الدول الجديدة في لعب دورها في إطار تقسيم العمل الدولي(مصدرا للمواد الأولية، وسوقا للسلع الصناعية، ومنفذا لرأس المال الباحث عن معدلات ربح أكبر) وهذه الظروف جعلت الدول الصناعية المتقدمة تعتمد أسلوب جديدا يقوم على تحديد وتوجيه السياسات الاقتصادية في المستعمرات السابقة؛ وذلك من خلال الاعتماد بشكل متزايد على تأثير ما أصبح يعرف "بالدوافع الاقتصادية" التي تباشر استخدامها بتعاون وتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية خصوصا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ هذه المؤسسات التي أصبحت تحتل مركز الصدارة في الاقتصاد العالمي وبشكل متزايد.

ولقد أدت تطورات النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة قائدة بلا منازع في العالم الرأسمالي، ودورها في إعمار أوربا ومن بعدها اليابان والنجاحات التي تحققت في هذا المجال، إلى بروز ظاهرة الرأسمالية المالية مجسدة في بناء هرمي تتمثل قاعدته الأساسية في البنوك والمؤسسات المالية في الدول الصناعية المتقدمة وتقف على قمته البنوك الدولية الكبرى وعدد من المؤسسات الدولية متعددة الأطراف في مقدمتها البنك وصندوق النقد الدوليين.

[1] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1985 مرجع سابق ذكره، ص: 152.
[2] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1985 مرجع سابق ذكره، ص: 156 - 158.

وقد كان الدور الأساسي المفترض للنظام المالي الدولي هو أن يعمل على توفير آليات المدفوعات ويقدم تسهيلات الإقراض والتصرف في الفوائض المالية، وخلق أنواع مختلفة من الأصول المالية التي تحقق تفصيلات المقرضين والمستثمرين، والمساعدة في تخصيص الموارد وتحريك رؤوس الأموال بين البلدان بما يضمن تعظيم الربح من ناحية، وامتصاص الصدمات والتكيف معها من ناحية أخرى.

لكن هذا النظام ظل يعمل في إطار تقسيم العمل الدولي السائد في خدمة الدول الرأسمالية المتقدمة من خلال العمل على إدماج الدول النامية في الاقتصاد الرأسمالي الدولي على أساس شروط عدم التكافؤ السائدة، و تحقيق مثل هذا الدمج يتم أساسا بواسطة القيود والدوافع المالية والاقتصادية التي يلعب فيها البنك وصندوق النقد الدوليين دورا رئيسيا.

إن الإمكانات الكبيرة لكل من البنك وصندوق النقد الدوليين في التأثير على القرارات الاقتصادية في الدول النامية الأعضاء؛ لا ترتبط بدور هاتين المؤسستين في إقراض أو مساعدة الدول النامية على مواجهة أزمات موازين مدفوعاتها أو احتياجات التنمية الاقتصادي فيها فحسب، وإنما تتجاوز ذلك إلى الدور القيادي لهذه المؤسسات في النظام المالي الدولي، وتأثير قراراتها ودراساتها ونصائحها على مدى استعداد المؤسسات المالية (الرسمية والخاصة) لتقديم الأموال التي تحتاجها الدول النامية لمواجهة أزمات موازين مدفوعاتها أو لتقديم التمويل الطويل الأجل لبرامجها التنموية، وفي هذا الإطار يلعب البنك الدولي دورا أساسيا في ضمان تسديد القروض المستحقة على الدول النامية ويتخذ في سبيل ذلك موقفا متشددا، وسواء في ذلك قروض البنك أو القروض التي يقدمها بالاشتراك مع مؤسسات أخرى، كما أن سياسة البنك العامة تقضي بوقف القروض عن أي بلد لم يقم بسداد خدمات ديونه، أو قام بتأميم ممتلكات أجنبية دون دفع التعويض الملائم، ويسري هذا الموقف على أي بلد لا يطبق اتفاقاته مع المستثمرين الأجانب مثل الإعفاء من الضرائب أو السماح بإعادة تحويل الأرباح أو غير ذلك.

ويستمد البنك وصندوق النقد الدوليين نفوذهما من أن أغلب الدول والهيئات المقرضة تدعم الدور القيادي الذي تقوم به هاتين المؤسستين، وهو دور المنسق والمتحدث باسم المقرضين والمانحين للمساعدات، وقد كان دعم الولايات المتحدة لهذه المؤسسات واضحا منذ إنشائها وعبرت عن ذلك سياساتها المعلنة حول ضرورة مرور أي دولة تبحث عن القروض بهذه المؤسسات (خصوصا البنك الدولي) قبل محاولة الحصول على قروض أمريكية؛ خصوصا إذا لم تكن هنالك مصالح خاصة للولايات المتحدة في منح القروض أو المساعدات الثنائية.

ومنذ فترة نظم البنك الدولي مجموعات استشارية متعددة من الدول والمؤسسات الراغبة في الإقراض وتقديم المساعدات لدول تعاني من مصاعب اقتصادية معينة (صعوبات تسديد الدين). وقد اعتمدت المجموعات الاستشارية في كل الحالات على دراسات البنك وصندوق النقد الدوليين وتقييمهما

لأوضاع طالبي القروض وكان هذا التقييم دائما هو الأساس الذي يعتمد عليه سلوك هذه المجموعات الاستشارية اتجاه المدينين، كما تستخدم هذه المؤسسات نفوذها الكبير لإقناع الدول المدينة بتطبيق السياسات التي يقترحانها، وتستخدم في ذلك وسيلتين أساسيتين هما: الضغط الاقتصادي، من جهة، والدور الإعلامي والتعليمي من جهة ثانية، ويشير تقرير البنك الدولي لسنة 1985،[1] إلى أن المانحين للمعونة يسعون إلى تحسين فاعلية مساعداتهم من خلال الوسائل التالية:

1. التأكيد على إصلاح السياسات الاقتصادية في البلاد المتلقية للمعونة: وفي هذا المجال نلاحظ أنه خلال مرحلة التسعينات وبعد نهاية الحرب الباردة، تزايدت المعونات الهادفة إلى تغيير السياسات الاقتصادية من المؤسسات المتعددة الأطراف، وبالمقابل تراجعت المعونة الثنائية التي كانت تخضع للاعتبارات الإستراتيجية.
2. تنسيق المعونة الممنوحة عن طريق تكوين المجموعات الاستشارية.
3. التأثير على الاتجاهات التنموية في البلاد المدينة، من خلال نشر معلومات مفصلة عن هذه الدول تقوم على أساس فرضيات المؤسسات المالية الدولية عن هذه البلدان ومشحونة برؤيتها الأيديولوجية.
4. برامج التدريب الواسعة التي يشارك فيها العاملون في القطاعات الاقتصادية والمالية في الدول المدينة.

وفي الأغلب الأعم فإن السياسات التي تدعوا إليها المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف، تعكس وجهة نظر الدول الصناعية المتقدمة نظرا لسيطرة هذه الدول على تلك المؤسسات.

وفي الختام فإن الدور الأساسي لكل من البنك وصندوق النقد الدوليين؛ هو العمل على إدماج دول العالم الثالث بشكل متزايد في السوق الرأسمالي الدولي، وضمان تدفق رؤوس الأموال والقروض والمساعدات إلى الدول التابعة، وضمان توجيهها إلى المجالات التي تحقق أكبر عائد على رأس المال، وضمان استمرار تدفق الفوائض من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة من خلال الأرباح والفوائد والتبادل غير المتكافئ.

وتتمكن هذه المؤسسات من لعب هذا الدور نتيجة لاعتماد كثير من الدول النامية على التدفقات المالية الخارجية من أجل تمويل مشاريعها التنموية وبشكل يتجاوز قدرتها في نهاية المطاف على خدمة هذه الديون، والنتيجة هي وقوعها في حالة عجز عن السداد ولجوئها إلى طلب إعادة الجدولة وما يترتب عليها من خضوع لشروط المؤسسات المالية الدولية الهادفة إلى تغيير السياسات الاقتصادية، خصوصا مع تزايد دور هذه المؤسسات بعد أزمة المديونية سنة 1982 (إعادة الجدولة وتطبيق

[1] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1985، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

الإصلاحات) ومن بعدها مبادرة تخفيض الديون الخاصة بالدول الأشد فقرا والأكبر مديونية وهي المبادرة التي أطلقتها مؤسسات بريتن وودز سنة 1996، وسياسات مكافحة الفقر التي رافقتها[1].

وهذه السلسلة هي أحدث مراحل التبعية والتي اعتمدت على نتائج أزمة المديونية في الدول المدينة كمنطلق جديد لتعميق التبعية، ولقد ساعد على هذه الانطلاقة الجديدة (تعميق التبعية من خلال أساليب معالجة أزمة المديونية) بعض التحولات على مستوى الفكر الاقتصادي تمثلت في عودة الفكر الاقتصادي التقليدي الجديد بعد غياب نجم الكينزية. وتحول صندوق النقد الدولي من دوره التقليدي المتمثل في الإشراف على نظام النقد الدولي (بعد انهيار نظام بريتن وودز 1971) وتحول هذا الدور إلى رعاية وإدارة أزمة المديونية في الدول النامية، وغياب المعسكر الاشتراكي، وظهور الدعوة المتزايدة إلى ما يعرف "بالعولمة الاقتصادية" التي ما زالت لم يتحدد مفهومها بشكل يحقق حوله قدرا معتبرا من الإجماع. وإن كنا نعتقد أنها مجرد مرحلة (دورة من دورات التبعية الاقتصادية) تنزع إلى استخدام وسائل فرض التبعية في مراحلها الأولى (القوة العسكرية والضغوط السياسية المباشرة).

والجدير بالملاحظة أن التبعية المالية لا تقتصر على الدول التابعة ذات العجز المالي من خلال الحاجة إلى الموارد المالية لتمويل حاجاتها التنموية و الجارية في بعض الأحيان، وإنما تشمل أيضا الدول التابعة ذات الفائض المالي التي تعاني من نوع آخر من التبعية المالية من خلال اعتمادها على الأسواق المالية في الدول الصناعية المتقدمة من أجل إعادة استثمار فوائضها المالية وهو ما نتج عنه تسخير هذه الفوائض لخدمة الاقتصاديات المتقدمة، بل واستخدامها في تعميق تبعية الدول النامية ذات العجز المالي من خلال التوسع في القروض لهذه الدول، خصوصا خلال مرحلة السبعينات بعد ارتفاعات أسعار النفط المتتالية وتزايد الفوائض المالية لهذه المجموعة.

وهذه الظاهرة تثبت بجلاء خطورة أوضاع التبعية التي تعاني منها مجموعة الدول النامية؛ حيث تستخدم نتائج تبعية بعضها من أجل إحكام وتعميق تبعية البعض الآخر، كما يظهر أيضا مدى وجاهة الأسس التي تعتمد عليها الدعوة إلى الاعتماد الجماعي على الذات في إطار مجموعة الدول النامية، خصوصا في ظل "العولمة المزعومة" التي تتميز بميل متزايد إلى التكتلات الإقليمية والدولية لمواجهة آثارها السلبية البادية والمتوقعة.

وبعد أن تعرفنا خلال المطلب السابق على آليات التبعية الاقتصادية المعاصرة ننتقل إلى موضوع قياس التبعية الاقتصادية مركزين على التبعية المالية من خلال المديونية الخارجية وذلك من خلال المطلب التالي.

[1] البنك الدولي، التقرير السنوي لسنة 1997، ص 15.

المطلب الثاني: أهم مؤشرات التبعية الاقتصادية والمالية

سنحاول من خلال هذا المطلب النظر في مدى إمكانية قياس التبعية الاقتصادية ونتعرف على أهم مؤشرات الديون الخارجية التي يمكن استخدامها لقياس موقع بلد معين على سلم التبعية المالية، على ضوء نسبية التبعية، وصعوبة قياسها، بل تعذر قياسها بشكل كمي في حالات كثيرة؛ نظرا لغياب المعطيات والإحصاءات الضرورية لذلك، فضلا عن عدم وضوح دلالة بعض المؤشرات للحكم على أوضاع التبعية الاقتصادية والمالية بالتطور أو التراجع.

وفي ضوء ما تقدم سوف نعتمد بشكل شبه كامل (وفي غياب المعلومات حول هذا الموضوع على مستوى مجموعة الدول النامية بشكل إجمالي) على النتائج التي توصل إليها بعض الباحثين في مجال قياس التبعية الاقتصادية في الوطن العربي.

ولكن قبل ذلك لابد من التطرق بشكل موجز إلى أهم المصاعب التي تعترض الباحثين عند محاولة قياس التبعية وذلك من خلال الفقرة التالية.

الفقرة الأولى: صعوبات قياس التبعية الاقتصادية والمالية

حيث يقسم بعض الباحثين[1] الصعوبات في هذا المجال إلى ثلاثة مجموعات رئيسية وهي :

أولا: الصعوبات المتعلقة بطبيعة ظاهرة التبعية

إن مفهوم التبعية مفهوم مركب ومتعدد الأوجه والأبعاد، لذلك فإنه من الصعب الإحاطة بجميع جوانبه عن طريق استخدام متغير واحد أو مجموعة محدودة من المتغيرات، كما أن بعض جوانب التبعية الاقتصادية قد يتعذر إخضاعها للقياس الكمي أصلا بسبب طبيعتها، كما أن التبعية ليست حالة سكونية وإنما هي عملية ديناميكية معقدة، لذلك فهي أشبه ما تكون بنظام له مدخلاته ومخرجاته؛ حيث تشمل المدخلات مجموعة القيود المفروضة من خلال التقسيم الدولي للعمل، ومن خلال التغلغل الثقافي والسيطرة المباشرة على إرادة الدول التابعة وهامش المناورة المتاح لها، وهذه القيود ليست بالضرورة مجرد قيود خارجية وإنما تشمل قيودا داخلية وخارجية معا.

كما أن ثمة مجموعة ثالثة من القيود (ديمغرافية، جغرافية) مثل حجم البلد ومدى الانسجام العرقي واللغوي لسكانه، ومدى توفر الموارد الضرورية لتحقيق التنمية واستمرارها، ويمكن التخلص من هذه القيود عن طريق الاندماج في تجمعات إقليمية أكبر تعتمد مفهوم الاعتماد الجماعي على النفس.

أما مخرجات هذا النظام فتتمثل في عدم تكامل عناصر البنية الاقتصادية وعدم قدرتها على التجدد الذاتي على أساس مستقل، وتوسيع الهوة بين هياكل الإنتاج والطلب المحليين، أما المخرجات الثقافية فلعل أخطرها زرع الإحساس بعدم جدوى محاولات النهوض بالاعتماد على الذات (محليا

[1] إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة، بيروت 1989، ص: 24 - 34.

وإقليميا) وهذا هو ما يعطي للتبعية قوة على التجدد الذاتي، وهكذا ما تلبث المخرجات أن تتحول إلى مدخلات في دورات متتالية لتغذية نظام التبعية، غير أن الحلقة ليست مغلقة بشكل كامل ونهائي؛ حيث تؤدي الآثار السلبية للتبعية، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، إلى ظهور قوى مضادة تحاول توسيع هامش المناورة أمام الدول التابعة، على الأقل، إذا لم تتمكن من فك الارتباط مع النظام الرأسمالي حسب تعبير (سمير أمين)[1].

والجدير بالملاحظة أنه عند محاولة قياس التبعية، فإنه لا يكفي مجرد العثور على قيمة لمؤشر معين عند نقطة زمنية معينة، وإنما تنبغي معرفة القيمتين اللتين تضعان حدود منطقة الانتقال أيضا، لأنه من دون هذا التحديد تصعب معرفة موقع دولة ما على سلم التبعية، كما أن متابعة التغير في قيمة مؤشر معين من مؤشرات التبعية عبر الزمن قد لا يكون كافيا للحكم بأن الدولة المعنية تتجه، وفق هذا المؤشر وحده، نحو مزيد من التبعية أو مزيد من الاستقلال، فقد تزيد قيمة المؤشر أو تنقص مع بقاء الدولة في منطقة التبعية نفسها.

ونظرا لما تقدم فإنه يجب الاعتراف بأن التبعية يمكن قياسها فقط قياسا جزئيا، لا يحيط بكل أبعادها، كما أن ما يمكن قياسه سيتم قياسه بشكل تقريبي وربما بصورة غير مباشرة.

ثانيا: الصعوبات المتعلقة بندرة البيانات

وأول هذه الصعوبات أن الإحصاءات المتوفرة في العالم الثالث لم تجمع في الأصل من منظور (التبعية، الاستقلال)، وإنما تم جمعها من منظور كلاسيكي جديد لا يفرق بين رأس المال المحلي والأجنبي ولا يميز بين مصادر تمويل الاستثمارات وأثرها على الاقتصاد المحلي، كما أنه يعتبر الكثير من العوامل المحيطة بالنظام الاقتصادي معطيات لا تدخل في نطاق البحث الاقتصادي، في حين تعتبر هذه العوامل من المنظور التنموي عوامل قابلة للتغير مثل أنماط الاستهلاك وتوزيع الثروة ومدى سيطرة المجتمع على موارده، وفي الحقيقة فإن البيانات المتاحة في أغلب البلدان النامية تعتبر في حد ذاتها دليلا واضحا على تبعية هذه البلدان لأنها تهتم في الغالب بإحصاءات التجارة الخارجية والمحاصيل التقليدية والمواد الأولية التي تصدر إلى الدول الصناعية الكبرى.

ثالثا: الصعوبات المتعلقة بتركيب المؤشرات

إن الحالة المثالية في صياغة المؤشرات هي بناء نظام متكامل ومتناسق من المؤشرات وفق نظرية واضحة تحكم العلاقة بين المؤشرات المختلفة؛ غير أن تحقيق هذا الهدف، في ضوء الصعوبات المشار إليها سابقا يعتبر شبه مستحيل، ولذلك فإن حدود طموح الباحثين في هذا المجال، حسب ما تمكنا من الإطلاع عليه، هو محاولة إعداد قوائم مؤشرات تتضمن أهم عناصر التبعية التي يمكن

[1] سمير أمين، التطور اللامتكافئ، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

قياسها في ضوء المعلومات التي يمكن توفرها وهذا هو الأسلوب السائد؛ حيث تقوم معظم المنظمات الدولية والإقليمية بتكوين قوائم للمؤشرات.

وانطلاقا مما تقدم سوف نحاول، بشكل ملخص، استعراض المحاولات التي قام بها بعض الباحثين في هذا المجال، والهادفة إلى تكوين قوائم للمؤشرات في مجال قياس التبعية، حسب ما تمكنا من الاطلاع عليه، وخصوصا قائمة المؤشرات الخاصة بقياس التبعية الاقتصادية في الوطن العربي بشكل عام، على أن نخلص إلى مجموعة المؤشرات الخاصة بقياس التبعية المالية، وبشكل أكثر تخصيصا مجموعة المؤشرات المرتبطة بالمديونية الخارجية، أي قياس التبعية المالية من خلال المديونية الخارجية، على أن نحاول تطبيق ما أمكن من هذه المؤشرات على حالة موريتانيا في مرحلة لاحقة من هذا البحث.

الفقرة الثانية: أهم محاولات إعداد قوائم لمؤشرات التبعية الاقتصادية والمالية

إن المحاولات التي قام بها بعض الباحثين لإعداد قوائم لمؤشرات التبعية الاقتصادية في الوطن العربي، والتي تمكنا من الإطلاع عليها يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولا: الدراسة التي قام بها نادر فرجاني

حيث تضمنت هذه القائمة مجموعة محدودة من المؤشرات الاقتصادية من بينها:

1. مؤشر الانكشاف الاقتصادي (نسبة مجموع كل من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي).
2. مؤشر نسبة المواد الخام في هيكل الصادرات.
3. مؤشر نسبة المواد المصنعة في هيكل الواردات .

ونلاحظ أن هذه المؤشرات الاقتصادية تركزت حول مجال اقتصادي واحد هو التجارة الخارجية[1].

ثانيا: دراسة الدكتور إبراهيم العيسوي

والتي تضمنت محاولة لصياغة مؤشرات للتبعية تحت عنوان "تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات" وشملت هذه القائمة مجالات متعددة (الغذاء، العلاقات الاقتصادية، التقنية، الثقافة)، وقد بلغ مجموع المؤشرات المقترحة في هذه الدراسة (45) مؤشرا وتعتبر الدراسات اللاحقة لهذا الباحث في هذا

[1] سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

المجال امتداد لهذه الدراسة (وسوف نعتمد بشكل أساسي على هذه الدراسة خصوصا فيما يتعلق بقائمة المؤشرات التي يقترحها)[1].

ثالثا: دراسة محمد محمود الإمام

والتي تضمنت موجزا مقترحا لمجموعة من المؤشرات لقياس التبعية؛ حيث قسمها الباحث إلى أربع مجموعات نختار منها الثلاثة الأولى التي ترتبط بالتبعية الاقتصادية وهي:

1. مجموعة مؤشرات لقياس مدى الاعتماد على الخارج: وتتضمن خصوصا التمويل الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر واستيراد التكنولوجيا.
2. مجموعة مؤشرات لقياس مدى اعتماد الاقتصاد المحلي على الخارج: وتتضمن مؤشرات التبادل التجاري الخارجي وشروطه وهيكله السلعي وتوزيعه الجغرافي.
3. مجموعة مؤشرات لقياس مدى قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على تلبية الطلب المحلي[2].

رابعا: دراسة محمد أزهر السماك

وقد اقتصرت هذه الدراسة على التبعية الاقتصادية وشملت سبع مؤشرات هي:

1. مؤشر الانكشاف الاقتصادي (صادرات + واردات/الناتج المحلي الخام).
2. مؤشر أهمية الصادرات (الصادرات / الناتج الداخلي الخام).
3. مؤشر التركز السلعي للصادرات (نسبة الصادرات من السلع الرئيسية/ إجمالي قيمة الصادرات).
4. مؤشر مدى الاعتماد على تصدير سلع رئيسية بشكلها الخام (كمية صادرات النفط الخام/كمية الإنتاج منه)
5. مؤشر تنوع الصادرات وتركزها السلعي.
6. مؤشر التركز الجغرافي للصادرات (نسبة الصادرات إلى أهم شريكين/جملة قيمة الصادرات).
7. مؤشر تمركز الواردات (نسبة الواردات من أهم شريكين/ جملة قيمة الواردات)[3].

خامسا: دراسة محمد علي النصار

وقد شملت هذه الدراسة عدد من المؤشرات المركبة من ضمنها مؤشر خاص بالتبعية (مكون من 14 مؤشرا فرعيا) سوف نختار منها مؤشرا واحدا له صلة مباشرة بموضوعنا وهو مؤشر الاعتماد على القروض الخارجية من خلال (نسبة القروض الخارجية/ الناتج المحلي الإجمالي)[1].

---

[1] إبراهيم العيسوي، مؤشرات قطرية للتنمية العربية (مجموعة بحوث التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل)؛ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، ص: 253 - 262.

[2] إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي مرجع سبق ذكره ، ص: 35 - 36.

[3] إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

سادسا: دراسة محمد هشام خاواجه

مجموعة مؤشرات التبعية (في دراسته عن التنمية في السعودية) وتضمنت هذه المجموعة:

1. درجة الانكشاف الاقتصادي (التجارة الخارجية/ الناتج المحلي الإجمالي) .
2. التركز السلعي والجغرافي لكل من الصادرات والواردات .
3. الاعتماد على التقنية الأجنبية.
4. الاعتماد على مصادر الدخل من الخارج (عائدات النفط وعائدات الاستثمار في الخارج)[2].

سابعا: دراسة الدكتور إبراهيم العيسوي الثانية

وهذه الدراسة بعنوان: مؤشرات مقترحة لقياس التبعية، وهي التي سوف نعتمد عليها بشكل أساسي وذلك من خلال الخطوات التالية:

1. استعراض مجموعات مؤشرات التبعية (وهي 10 مجموعات) وعلى شكل نقاط فقط.
2. عرض مؤشرات المجموعة العاشرة (ضمن المجموعات السابقة) والخاصة بالتبعية الاقتصادية والمالية، وعلى شكل قائمة كذلك (وتضم 45 مؤشرا).
3. محاولة فرز مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بموضوع التبعية المالية من خلال المديونية الخارجية، خصوصا تلك المؤشرات التي تتمتع بقدر معقول من وضوح الدلالة في هذا المجال.
4. محاولة تطبيق ما أمكننا تطبيقه من هذه المؤشرات على حالة موريتانيا عند دراستنا لها لاحقا (في ضوء المعلومات المتاحة).

الفقرة الثالثة: المؤشرات المقترحة لقياس التبعية الاقتصادية والمالية[3]

يتعلق الأمر هنا بمجموعات من المؤشرات تم اقتراحها من طرف مجموعة من الباحثين متعددي الخلفيات الفكرية، ولكن يجمعهم الاهتمام والبحث في مجال التبعية وطرق قياسها .

أولا: استعراض مجموعات مؤشرات التبعية بشكل عام (وهي 10 مجموعات)

1. مجموعة مؤشرات العناصر الحاكمة لهامش المناورة.
2. مجموعة مؤشرات التبعية الغذائية .
3. مجموعة مؤشرات التبعية التكنولوجية.
4. مجموعة مؤشرات التبعية الثقافية.
5. مجموعة مؤشرات التبعية المعلوماتية.

---

[1] سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

[2] محمد هشام خاواجية، تجربة التنمية في السعودية من منطق التبعية والاستقلال (بحوث ومناقشات ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي)، مرجع سبق ذكره، ص: 581 - 591.

[3] إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 39 - 52.

6. مجموعة مؤشرات التبعية العسكرية.
7. مجموعة مؤشرات التبعية السياسية.
8. مجموعة مؤشرات التعاون مع دول العالم الثالث.
9. مجموعة مؤشرات التعاون الإقليمي.
10. مجموعة مؤشرات التبعية الاقتصادية وسوف نستعرضها مفصلة في النقطة الموالية.

ثانيا: عرض مجموعة مؤشرات التبعية الاقتصادية والمالية (وتضم 45 مؤشرا)

1. نسبة الصادرات/ الناتج الداخلي الخام.
2. نسبة تغطية الصادرات للواردات.
3. درجة التركز السلعي للصادرات.
4. التركز الجغرافي للصادرات.
5. نسبة الواردات/ الناتج الداخلي الخام.
6. التركز الجغرافي للواردات.
7. التركز السلعي للواردات.
8. الواردات الاستهلاكية/ جملة الواردات.
9. واردات الطاقة / جملة الواردات.
10. نسبة الواردات الاستهلاكية/ جملة الاستهلاك.
11. نسبة الواردات الوسيطة / جملة الاستهلاك الوسيط.
12. نسبة الواردات الرأسمالية / جملة الاستثمار.
13. نسبة واردات الطاقة / جملة الحاجة منها.
14. نسبة واردات الطاقة / جملة الصادرات.
15. نسبة الواردات الاستهلاكية غير الضرورية / الاستهلاك.
16. نسبة الواردات الاستهلاكية غير الضرورية / الواردات .
17. درجة التركز السلعي للواردات.
18. درجة التركز الجغرافي للواردات.
19. درجة التركز السلعي / التركز الجغرافي للواردات.
20. مدى ابتعاد نمط الاستهلاك المحلي عن نمط الاستهلاك الغربي.
21. درجة الانكشاف التجاري للدولة.
22. معدل التبادل الدولي.
23. تحويلات الأرباح والفوائد إلى الخارج.

24. 2التدفق الصافي لرأس المال الأجنبي إلى الدولة.
25. مدفوعات خدمة الدين الخارجي / حصيلة الصادرات.
26. نسبة الإعفاءات الضريبية / الإيرادات الجارية لميزانية الدولة.
27. نسبة مساهمة المدخرات المحلية في تمويل الاستثمار المحلي الإجمالي.
28. نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة والقطاعات الحساسة في النمو الاقتصادي.
29. نسبة التدفقات الرأسمالية الثنائية / جملة التدفقات الرأسمالية.
30. نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر/ الاستثمار المحلي الإجمالي.
31. درجة التركز الجغرافي للتدفقات الرأسمالية الأجنبية.
32. نسبة الدين القائم / الناتج المحلي الإجمالي.
33. درجة التركز الجغرافي للدين الخارجي.
34. نصيب الأجانب في ملكية رؤوس أموال الشركات العاملة في الدولة.
35. درجة التركز القطاعي لمساهمة الأجانب السابقة.
36. مدى مساهمة الأجانب في الإدارة الفعلية للشركات العاملة في الدولة.
37. مدى قوة العلاقة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين.
38. نسبة استثمارات الدولة في الخارج / جملة إيراداتها من العملة الأجنبية.
39. درجة التركز الجغرافي والإقليمي للاستثمارات الدولية في الخارج.
40. درجة التركز القطاعي لهذه الاستثمارات.
41. مدى استخدام الدولار في المعاملات الداخلية.
42. نسبة الخلايا الصفرية أو شبه الصفرية في جدول المدخلات والمخرجات.
43. نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام.
44. نسبة مساهمة الصناعات الرأسمالية في إنتاج الصناعات التحويلية.
45. نسبة القيمة المضافة محليا إلى قيمة إنتاج الصناعات التحويلية.

ثالثا: محاولة فرز مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بموضوع التبعية المالية

من خلال المديونية الخارجية (خصوصا تلك التي تتمتع بقدر معقول من وضوح الدلالة على التبعية المالية من خلال المديونية الخارجية).

ونختار منها المؤشرات التالية:

1. نسبة مساهمة المدخرات الوطنية في تمويل الاستثمار المحلي.
2. نسبة مساهمة الموارد الأجنبية في تمويل الاستثمار المحلي.
3. نسبة الدين القائم / الناتج الداخلي الخام.

4. نسبة خدمة الدين / حصيلة الصادرات.

5. نسبة الديون الثنائية / جملة الديون الخارجية.

6. نسبة الديون المتعدد الأطراف / جملة الديون الخارجية[1].

7. مدى العلاقة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

8. نسبة القروض العربية / جملة الديون الخارجية.

وفي ختام هذا الفصل: يمكننا أن نستخلص أن التبعية هي عبارة عن تلك الوضعية التي نشأت نتيجة السيطرة الاستعمارية، وإعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية للدول النامية بشكل يخدم الدول المتقدمة من خلال علاقات غير متكافئة ومتجددة الأساليب، تستهدف استمرار استنزاف الموارد الاقتصادية لشعوب العالم الثالث، وهو ما نتج عنه استمرار وتعميق وضعية التخلف وجعل الأوضاع الاقتصادية لهذه الشعوب رهينة لتقلبات الأوضاع الاقتصادية في الدول المتقدمة بسبب اعتمادها المطلق عليها، سواء فيما يتعلق بالتصدير أو الاستيراد أو التمويل أو التكنولوجيا، وهذا هو جوهر التبعية في (بعدها الاقتصادي). وما دامت التبعية تعد سببا رئيسيا لوضعية التخلف فإنه من الضروري أن تتركز الجهود الهادفة إلى تحقيق التنمية على خيار الاستقلال الاقتصادي؛ أي تحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد على الذات (سواء على مستوى الدول المنفردة أو من خلال الاعتماد الجماعي على الذات في إطار الدول النامية).

وكما تتعدد مجالات التبعية الاقتصادية إلى: تبعية تجارية وتكنولوجية ومالية، فإن آليات التبعية تنقسم هي الأخرى إلى آليات متنوعة؛ منها استخدام التكنولوجيا في مجالات الإنتاج والإعلان من أجل تسويق نمط الاستهلاك الغربي في الدول النامية، بالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة واستخدام القروض والمساعدات ودور المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف، لإحكام تبعية الدول النامية للدول المتقدمة.

ولعل أهم هذه الآليات وأوسعها استخداما (في مرحلة ما بعد استقلال الدول النامية) هو استخدام آلية القروض والمساعدات المالية المدعومة بدور المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف (مع استمرار الآليات الأخرى طبعا)، وهو ما نتج عنه تراكم مديونية هائلة على الدول النامية أسفرت آثارها وأساليب مواجهتها عن أحكام تبعية الدول النامية في المجال المالي (الحاجة الدائمة والمتزايدة للتمويل الخارجي). هذه الظاهرة التي أصبح من الممكن تسميتها بـ (التبعية المالية من خلال المديونية الخارجية) هي التي أفرزتها مرحلة التجارب التنموية الفاشلة التي عرفتها الدول النامية في مرحلة ما بعد استقلالها السياسي.

[1] لقد كان يعتقد على نطاق واسع أن تزايد نسبة الديون الثنائية إلى مجموع الديون يعتبر دليلا على تزايد التبعية المالية الناتجة عن المديونية، ولكنه مع تنامي دور المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف في إدارة أزمة المديونية في الدول النامية من خلال المشروطية المتزايدة (شروط إعادة الجدولة، وفرض برامج الإصلاح) أصبح تزايد نسبة المديونية المتعددة الأطراف، ربما لا يقل دلالة على تزايد هذه التبعية في ظل هذه الظروف.

ومهما تكن أوضاع وآليات التبعية فإنها تظل قابلة للتغيير؛ إما بالقضاء النهائي عليها أو التقليل من آثارها إلى درجة يمكن معها تحقيق قدر من الاعتماد على الذات في الدول النامية (فردي أو جماعي) والذي يعد شرطا مسبقا لتخفيف أوضاع التخلف. ومن هنا تأتي أهمية قياس التبعية الاقتصادية، بشكل عام، وجانبها المالي الخاص بالمديونية الخارجية، وذلك من خلال مجموعة من مؤشرات الديون الخارجية ذات الدلالة في مجال التبعية المالية، مع الإشارة إلى أن قياس التبعية يظل في أغلب الأحوال، تقريبيا وغير دقيق، هذا إذا كان ممكنا أصلا، بالإضافة إلى أن دلالات المؤشرات قد لا تكون واضحة على تزايد أو تناقص التبعية في جميع الظروف والأوقات، وهو ما سنلاحظه عند محاولة تطبيق بعض مؤشرات المديونية ذات الدلالة على التبعية المالية على حالة موريتانيا.

وإذا كانت أهمية دراسة موضوع التبعية المالية تستمد أهمتها من كون هذه التبعية أصبحت تمثل في الوقت الحاضر أهم معوق من معوقات التنمية، فكيف تطور مفهوم التنمية؟ وما هي أهم الاستراتجيات المقترحة لتحقيقها؟ وذلك ما سنحاول معرفته من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني

مفهوم التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها

تقديم

التنمية هي نقيض التخلف، ولو كان مفهوم التخلف محل إجماع لكان بالإمكان توقع أن تكون التنمية كذلك، ولكن العكس هو الصحيح؛ حيث يمكن الحزم بعدم وجود مفهوم وحيد للتنمية الاقتصادية بل هناك عدة مفاهيم، فكل من كتب حول موضوع التنمية الاقتصادية حاول أن يحدد مفهومه الخاص لها كما يتصورها، بحيث أصبح هذا المفهوم من أكثر المفاهيم انتشارا واقلها وضوحا في نفس الوقت، فضلا عن التباس المفهوم بمفاهيم أخرى مثل: النمو الاقتصادي، والتقدم الاقتصادي، والتحديث، ونظرا لوجود هذا الالتباس بين المفاهيم، نجد أنه من الضروري محاولة تحديد مدلولات هذه المفاهيم قبل محاولة تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية. [1]

أولا: النمو الاقتصادي: الذي يقصد به "الزيادة الكمية في بعض المتغيرات الاقتصادية بصورة عفوية أو تلقائية ولفترة طويلة نسبيا من الزمن"، وتكمن أهمية طول الفترة التي تستغرقها الزيادة في المتغيرات في التمييز بين النمو الاقتصادي والتوسع الاقتصادي الذي قد ينتج عن زيادة المتغيرات الاقتصادية في المدى القصير، وقد يكون مصدر النمو هو أحد القطاعات الاقتصادية دون غيره، كما أنه قد يتم في ظروف بنيه اقتصادية تتميز بالركود، ولا أهمية لكيفية انتشار آثار النمو في مختلف طبقات المجتمع.

ثانيا: التقدم الاقتصاد: الذي يعني وجود بنية اقتصادية تمتاز بالمرونة العالية والتكامل بشكل يمكن من انتشار الحداثة بأسرع وقت ممكن وبأقل التكاليف، ويؤدي إلى سرعة انتشار واستغلال التقنيات الجديدة على الوجه الأكمل من أجل زيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي زيادة الدخول والأرباح.

ثالثا: التحديث: الذي يقصد به محاولة استنساخ أو تقليد الدول النامية لتجربة الثورة الصناعية التي شهدتها القارة الأوربية ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مع محاولة تقليد نمط الحياة في الغرب الصناعي، وبصورة لا تراعى خصوصيات المجتمعات في الدول النامية. [2]

وعلى الرغم من اختلاف مفهوم التنمية عن المفاهيم السابقة، فإن النمو الاقتصادي يعتبر عنصرا مهما وجوهريا في عملية التنمية، لذلك فان الفرق بين النمو والتنمية الذي قد يبدو للبعض واضحا على مستوى المفاهيم، يصبح أقل وضوحا عند ما يتعلق الأمر بالمجال العملي، ذلك أن كلاهما يتحدد في ضوء ما يملكه المجتمع من عوامل الإنتاج المادية والبشرية وكيفية استخدامها، ويأتي في مقدمة هذه العوامل عنصر رأس المال الذي اكتسب أهمية خاصة، على الأقل في أذهان واضعي السياسات الاقتصادية خلال عقود التنمية الضائعة، بالإضافة طبعا إلى دور العنصر البشري الذي يجب أن يكون وسيلة التنمية

[1] سيد محمود ولد سيد محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانية على ضوء التجربة السورية، مرجع سبق ذكره، ص 220.
[2] أنور عبد الملك [وآخرون]،التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت (لبنان)، 1983، ص:43.

وغايتها في نفس الوقت، بالإضافة كذلك إلى عامل التقدم التقني الذي يعني في أضيق معانيه"تطور العلوم وتطبيقاتها في مجال الإنتاج" وبناء على ما تقدم، سوف نتناول في هذا الفصل المواضيع التالية:

- مفهوم التنمية الاقتصادية وإستراتيجيتها في الفكر الاقتصادي.
- مفهوم التنمية الاقتصادية وإستراتيجيتها لدى المنظمات الدولية.

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وإستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي

مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي موضوع خلافي بدون شك، وهو من أكثر الموضوعات انتشارا وأقلها تحديدا لمعالمه، والتنمية بالضرورة ليست نمو اقتصاديا وحسب، ولاهي تقدما يتيح بنية اقتصادية مرنة ومتكاملة تساعد على انتشار الحداثة، ولاهي استنساخ لتجربة الثورة الصناعية في دول الغرب المتقدمة صناعيا، ولاهي تقدم علمي وتقني يتم تطبيقه على الوجه الأكمل في مجال الإنتاج، ولكن التنمية هي كل هذا وأكثر، حيث أنها في ابسط معانيها وأكثرها مباشرة تعني مجموعة الحلول المقترحة لمشاكل الدول النامية، ولكن يبقى السؤال : كيف تطور هذا المفهوم ؟ وما هي أهم الاستراتيجيات التي تم اقتراحها لتجسيده على أرض الواقع؟

المطلب الأول: مفهوم التنمية والتنمية المستقلة في الفكر الاقتصادي

يتعلق الأمر هنا بالحديث عن تطور مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي، بالإضافة إلى مفهوم التنمية المستقلة التي لا تعني، في نظر المدافعين عنها،الانعزال ولا التقوقع على الذات، وإنما تعني التخلص من التبعية وتحرير الإرادة الوطنية.

الفقرة الأولى: مفهوم التنمية

التنمية الاقتصادية بمفهومها العام قد تعني مجموعة الحلول المقترحة لمشاكل الدول النامية، وهذا المفهوم يبدو قريبا (بدرجة معينة) مما كان رواد المدرسة التجارية يسمونه بـ (طرق أغناء الأمة والملك الذي يجسدها) وذلك من خلال التجارة الخارجية وإقامة الصناعات التي تدعم التوسع التجاري وتجميع المعادن النفيسة، ويسميه الطبيعيون وخاصة الدكتور كسناي (سبل تحقيق أقصي ناتج صافي ممكن) من خلال التوسع في الإنتاج الزراعي الذي هو المصدر الوحيد للثروة، ويدعوه الاقتصاديون التقليديون وعلى رأسهم آدم اسميث "بحث في أسباب زيادة ثروة الأمم" عن طريق تقسيم العمل وتراكم رأس المال وفائض الإنتاج وتوسيع الأسواق والاستثمارات الجديدة.[1]

[1] فتح الله ولو اعلو،الاقتصاد السياسي ج1 (مدخل للدراسات الاقتصادية)، دار النشر المغربية، 1983، ص: 127.

وعند المدرسة الماركسية النصية، فإن تحقيق التنمية في ظل النظام الرأسمالي يعد أمرا مستحيلا بسب التناقضات الداخلية للنظام والتي توقع ماركس أن تؤدي إلى زواله ليحل محله النظام الاشتراكي غير الطبقي الذي يسمح باستخدام كامل لكل القوي الاقتصادية لتحقيق التنمية التي يستفيد الجميع من نتائجها، وغني عن البيان أن هذه التنبؤات المتعلقة بانهيار النظام الرأسمالي لم تتحقق، وعند الجيل الجديد من الماركسين (سمير امين وابول باران وابول سويزي ودوسانتوس)، فإن جوهر التنمية هو القضاء علي التخلف الذي يعود في نظر هؤلاء إلى علاقات التبعية، لذلك فإن تحقيق التنمية يمر أولا بفك ارتباط الدول النامية مع النظام الرأسمالي.[1]

وعند لكلاسيكيين الجدد، يتطابق مفهوم التنمية مع مفهوم النمو الاقتصادي الذي يتحقق في نظرهم من خلال تكثيف استخدام رأس المال علي حساب عنصر العمل وبشكل يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العمل وانخفاض متوسط تكاليف الإنتاج، على أن يتم النشاط الاقتصادي في بيئة تطبعها الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة.[2]

وعند جون كينز، فإن مفهوم النمو يدور حول مفهوم الاستخدام الكامل، أي الكيفية التي يؤدي بها مسوي أعلا من الإنفاق الكلي إلى نمو أكبر في الدخل الوطني من خلال استخدام الطاقات الإنتاجية المتاحة بشكل أفضل.

أما مصطلح "التنمية الاقتصادية" فيعود أول استخدام له إلى جوزيف شومبيتر في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" الصادر سنة 1909 بالألمانية والمترجم إلى الانكليزية سنة 1934، ويبدو أن شومبيتر قد قصد بهذا المصطلح تلك التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد نتيجة لتوظيف الابتكارات، بخلاف التغيرات التي يشهدها الاقتصاد في حركته العادية ودون تغيير في التكنولوجيا يمكن وصفه بالاختراع أو الابتكار، ويبدو أن مفهوم التنمية عند شومبيتر يختلف عن النمو الاقتصادي.

وخلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية أصبح شائعا استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية في إطار البحث عن حلول لمشاكل الدول حديثة الاستقلال، مع اختلاف حول مدلول هذا المصطلح، ففي حين ركز البعض على نمو الدخل الوطني كمعيار للتنمية الاقتصادية، ركز البعض الآخر على ضرورة إحداث تحولات جذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية كمعيار أساسي للتنمية الاقتصادية.[3] بالإضافة إلى التكامل الاقتصادي الداخلي وانتقال مركز الثقل النسبي في الاقتصاد الوطني من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي ثم الخدمي.[4]

---

[1] فتح الله ولو علو، مرجع سبق ذكره، ص: 158.
[2] فتح الله ولو علو، مرجع سبق ذكره، ص: 162.
[3] فرانسوا بيرو،فلسفة لتنمية جديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت (لبنان)، 1983، ص: 25.
[4] إسماعيل صبري عبد الله، العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية (مقال)، مجلة المستقبل العربي، العدد3 (1978)، ص: 17.

وتجدر الإشارة إلى أن التضخم الملاحظ للقطاع الثالث (الخدمات) في الدول النامية، والذي سنلاحظه بوضوح عند دراسة الاقتصاد الموريتاني، لا يعود إلى ارتفاع مستوى التنمية في هذه البلدان بل العكس هو الصحيح، حيث أن تخلف القطاع الزراعي وتدني حجم القطاع الصناعي جعلهما عاجزين عن امتصاص البطالة، الأمر الذي أدي إلى تحول العاطلين إلى نشاطات خدمية غير منتجة وأدي بالتالي إلى تضخم قطاع الخدمات.

وقد يشير البعض إلى ضرورة حدوث تحول بنيوي داخل القطاع الاقتصادي الواحد، مثل نمو إنتاج وسائل الإنتاج على حساب إنتاج السلع الاستهلاكية داخل القطاع الصناعي نفسه، وعلى العموم فإن قسما كبيرا من الاقتصاديين أصبح اليوم مقتنعا بأهمية تحقق شرط تطور البنية الاقتصادية والاجتماعية خلال عملية التنمية، بل إن البعض منهم يذهب أبعد من ذلك حين يدعو إلى ضرورة استفادة الجميع من ثمار التنمية، وهو الأمر الذي كان أنصار مذهب الحرية الاقتصادية (التقليديون والتقليديون الجدد) يعتبرونه تحصيل حاصل بفعل "اليد الخفية" التي تضمن حدوث التوازن الاقتصادي وديمومته، ولكن التجارب التنموية في الدول النامية خلال العقود الخمسة الماضية أثبتت ضرورة إدراج معيار تحقيق العدالة الاجتماعية في مفهوم التنمية واعتباره المعيار الأساسي لتحقيقها.[1]

وكانت الأمم المتحدة قد أشارت إلى المفهوم الاجتماعي للتنمية في إحدى وثائقها الصادرة سنة 1947. حيث نصت هذه الوثيقة على أن "الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية لجميع السكان" ويعتقد بعض الاقتصاديين أن هذا الهدف يستمد مبرراته من الجوانب الاقتصادية قبل الاجتماعية، بمعنى أن النفقات، العامة منها والخاصة، التي تخصص لتحسين مستوى معيشة السواد الأعظم من السكان يمكن أن تكون أكثر إنتاجية من أية استثمارات أخري، ويجادل خصوم المفهوم (الاقتصادي والاجتماعي للتنمية) بأن التركيز على البعد الاجتماعي يبعد التحليل الاقتصادي عن دراسة الواقع (وتلك هي مهمة البحث العلمي) إلى تقديم وصفات لما ينبغي أن يكون (وتلك مهمة التفكير المذهبي).[2]

وبناء على ما تقدم، فإن المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية، يرى أن التنمية يجب أن تستهدف تحقيق ما يلي:

- تلبية الحاجات الأساسية لمعظم السكان.
- تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- تسخير العلم وتطبيقاته لخدمة الإنسان.
- تحقيق تنمية معتمدة على الذات.

[1] يوسف عبد الله الصايغ، الاقتصاد العربي، دار الطليعة، بيروت (لبنان)، 1983، ص: 170.
[2] سيد محمود ولد سيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 91 .

وفي هذا المجال يقول فرانسوا بيرو "أن التنمية الحقيقة" يجب أن تكون شاملة ومنطلقة من الداخل ومتكاملة، ويقصد **بيرو** بـ (الشمولية) تنمية المجتمع ككل ويقصد بـ "الانطلاق من الداخل" الاعتماد على المتوفر من الموارد المحلية والعمل على استثماره من أجل تحقيق التنمية، كما يقصد بـ "التكامل" الترابط الجيد بين القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني وبين المناطق المختلفة والفئات الاجتماعية المختلفة.[1]

والحقيقة أن المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية المتمحور حول الإنسان بوصفه غاية ووسيلة كل تنمية حقيقية، قد جاء كردة فعل على أزمة النمو في البلدان الرأسمالية المتطورة من ناحية، وفشل التنمية في البلدان النامية من ناحية ثانية، وهي أسباب دفعت بعض الاقتصاديين إلى التشكيك في مدى صلاحية النموذج الغربي للتنمية على المدى البعيد، لأنه من الناحية الاقتصادية مبدد للموارد الطبيعية غير المتجددة، ومن الناحية الاجتماعية يعتبر غير إنساني لأنه يهتم بتنمية الأشياء دون تنمية الإنسان.

وفي ختام هذا العرض سنحاول انتقاء تعريفين للتنمية الاقتصادية يرتكزان على المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية.

التعريف الأول: يعرف التنمية الاقتصادية بأنها "مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهادفة إلى تحقيق زيادة حقيقية ومضطردة في الناتج المحلي الإجمالي، ورفع مستمر لدخول الأفراد الحقيقية مع توزيع عادل لهذا الناتج بين الفئات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه".[2]

ويلاحظ أن هذا التعريف ينسجم إلى حد كبير مع الاتجاهات الحديثة في الفكر التنموي التي ترى أن التنمية هي عملية مقصودة، وتعتمد على الموارد الذاتية للمجتمع وتستهدف بناء قدراته الذاتية ورفع مستوى رفاهية جميع أفراده، كما أن المفاهيم الواردة في هذا التعريف قابلة للقياس الكمي.

التعريف الثاني: التنمية الاقتصادية هي "عملية بالغة الدقة تتمثل في النهاية في الارتفاع المنتظم في إنتاجية العمل، من خلال إحداث تغيرات هيكلية تشمل ظروف الإنتاج الاجتماعي واستخدام تقنيات جديدة أكثر تطورا مع تحقيق إشباع متزايد للحاجات الفردية والجماعية".[3]

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن استخلاص النقاط المشتركة التالية:

- التنمية هي عملية متسلسلة وليست حالة عابرة أو ظرفية .
- التنمية عملية مقصودة: أي أنها ليست عفوية كما هي حال النمو الاقتصادي.
- التنمية تسعى إلى تحقيق أهداف محددة سلفا، ولكنها متطورة في كمياتها ونوعياتها تبعا لتطور حاجات المجتمع.
- التنمية يجب أن تحدث تغيرات جذرية في لبنى الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

---

[1] فرانسوا بيرو، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[2] هذا التعريف يعود للاقتصادي السوري مطانيوس حبيب، نقلناه عن سيد محمود ولد سيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص:95.

[3] فؤاد مرسي، المفهوم المادي للتنمية، مطبعة الأديب، بغداد (العراق)، 1977، ص: 70.

- التنمية يجب أن تكون معتمد ة على الذات وتستهدف الإنسان الذي هو غاية التنمية ووسيلتها، أي أن تكون مستقلة وإنسانية أو بشرية.

الفقرة الثانية: التنمية المستقلة والتنمية البشرية

إن الخروج من التبعية لا يعني التقوقع والانعزال عن العالم أو الاكتفاء الذاتي، وإنما يعني التخلص من التبعية وتحرير الإرادة الوطنية من القيود وتوسيع نطاق الحركة وحيز الإمكان المتاح أمام بلدان العالم الثالث، بغية الوصول فيما بعد إلى حالة من الاعتماد المتبادل القائم على التكافؤ والتعاون المثمر والمنافع المتبادلة، وفك الروابط مع المراكز المتبوعة ليس معناه الانسلاخ الكامل من شبكة المبادلات الدولية، وإنما يعني إعادة ترتيب الأوضاع بما يؤدي إلى وضع أفضل لبلدان العالم الثالث في تقسيم العمل على النطاق الدولي.

وعموما فإن مصطلحات مثل كسر التبعية وفك الروابط تشير إلى ما يراد الخلاص منه ولا تخبرنا عن ماهية البديل المراد إقامته، ولذا فإن البديل الصحيح للتبعية والتعبير الأدق من هدف فك الروابط هو التنمية المستقلة[1] أي المعتمدة على الذات، فهي تحمل عددا من المعاني الهامة والدلالات الواضحة بشأن المسار البديل للتبعية، فالاعتماد على النفس يحمل معنى الاستقلال ولكن دون نفي لإمكانية التعاون مع الآخرين، والانسجام المنطقي يقضي بأن لا يؤدي التعاون مع الآخرين إلى إهدار معنى الاستقلال وضرب إمكانية التطور الذاتي.

إن استقلالية التنمية لا تعني الانغلاق والانعزال عن مجرى الحركة التاريخية التي يشهدها العالم، ولا الاحتماء بجدار منيع من الحماية المطلقة والدائمة للاقتصاد الوطني، فمثل هذه الخيارات لم تعد واردة ولا ممكنة في عالم القرن الواحد والعشرين، ولذا فالمقصود باستقلالية التنمية هو أن تكون الأهداف الموجهة للعمل التنموي هي المصلحة الوطنية، وأن تتوافر للمجتمع الحرية في اتخاذ القرارات دون إذعان للضغوط والمصالح الخارجية، وأن تتهيأ أوسع الفرص لأعمال الإرادة الوطنية المعبر عنها ديمقراطيا في تحديد مسارات التنمية ومحتوياتها.

والاستقلالية في عالم تسوده العولمة وتتشابك فيه مصالح الدول والكيانات الاقتصادية المختلفة هي أمر نسبي بالضرورة، فهي لا تعني الانفراد باتخاذ القرارات دون مبالاة بآثارها المحتملة على الدول الأخرى، وإنما تعني الاستقلالية أن "ينتقل الاقتصاد الوطني من حالة رد الفعل والسلبية إلى حالة الفعل والتفاعل الإيجابي، وأن يتحول من مرحلة التأثر والانقياد للقوى الخارجية إلى مرحلة التأثر والتأثير في الآخرين". وبعبارة أخرى، تستهدف التنمية المستقلة إحداث تغيير جوهري في الوضع غير المتكافئ للدولة

[1] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة،2001، ص: 25.

النامية في نظام تقسيم العمل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية، بحيث تصبح قادرة على الأخذ والعطاء مع الآخرين بدرجات متقاربة أو أقل إجحافا.[1]

ومدار الأمر في ذلك كله هو بناء وتطوير عناصر القوة الذاتية للمجتمع، ورفع درجة الاعتماد على القدرات الوطنية إلى أقصى حد مستطاع في عملية التنمية، مع الحرص على تأمين درجة عالية من تكامل وتماسك الهيكل الاقتصادي، وبقدر ما تتحقق التنمية بالاعتماد على القدرات الوطنية بقدر ما تزداد حصانة الاقتصاد والمجتمع ضد احتمالات الهيمنة الأجنبية بل والحد من الآثار السلبية للصدمات الخارجية عليه، وبقدر ما تتعاظم قدرة الدولة على الأخذ والعطاء المتقارب مع الدول والكيانات الدولية الأخرى، وكلما سار المجتمع قدما على طريق تنمية عناصر قواه الذاتية ازداد مركزه في النظام العالمي قوة، وازدادت فرصه في تحقيق المكاسب من العلاقات الدولية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.[2]

والاعتماد على الذات ينطوي على معنى هام آخر ودلالة إيجابية ذات شأن عظيم، فهو يتضمن التوجه للداخل في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية (أو ما يسميه البعض التنمية المعتمدة على الذات)، وتحقيق أقصى تعبئة ممكنة للموارد الوطنية، وهذا بدورة يتضمن إفساح أوسع مجال ممكن لحركة الجماهير ومشاركتها في صنع التقدم، وأيضا حصولها على نصيب عادل من ثمرات التقدم ورسم سياسات التنمية انطلاقا من احتياجاتها الفعلية، أي بالتركيز على الاحتياجات الأساسية، وهذا هو ما أصبح يشير إليه البنك الدولي في رؤيته الجديدة للتنمية، حسب ما سنلاحظه لاحقا.[3]

وأخيرا فإن مفهوم الاعتماد على الذات يتسع لأكثر من البعد القطري، وهذا أمر مهم، ذلك أن مسعى التنمية المستقلة لن يتحقق بالاعتماد على الذات محليا أو قطريا فحسب، بل هو يتطلب أيضا الاعتماد على الذات على المستوي الإقليمي بل وعلى صعيد العالم الثالث كله، وهو ما يطلق عليه الاعتماد الجماعي على الذات، فكسر التبعية والخلاص من أسر النظام الاقتصادي العالمي الأقل عدلا، قد لا يتحقق إلا من خلال تعاون أكثر من بلد من بلدان العالم الثالث، وقد لا يتمكن قطر واحد من إنجاز هذا الهدف بمفرده إلا إذا كان قطرا كبير الحجم متنوع الموارد، وفي الغالب سوف يتعين عليه تحمل تكاليف ضخمة ومواجهة مخاطر كبيرة.

إن التنمية المستقلة هي عملية تحرر اقتصادي واجتماعي وسياسي للوطن والمواطن، فهي تستهدف تحرير الطاقات الكامنة للمواطنين وإطلاق قدراتهم المحبوسة عن العطاء والإبداع، وتحرير قوى الإنتاج من القيود المؤسسية والعلاقات الطبقية التي تحول دون انطلاقها، وتحرير إرادة المجتمع ككل من الاستغلال ومن الضغوط الخارجية، وعلى النقيض من أوضاع التبعية فإن أوضاع التنمية المستقلة تهدف إلى تأكيد سيطرة المجتمع على شروط تجدده وتطوره، وهذا يفترض ابتداءً أن تكون السلطة السياسية بيد

[1] إبراهيم العيسوي،التنمية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص: 26.
[2] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص: 26.
[3] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

القوى المتضررة من أوضاع التبعية بكل ما يصاحبها عادة من فساد وطفيلية وتفاوت في توزيع الدخول وإهدار للطاقات البشرية والمادية للمجتمع، فالتنمية المستقلة لا تتم تلقائيا وإنما تحتاج إلى سلطة سياسية مناسبة لإنجاز مهامها.

إن انطلاق التنمية المستقلة من أن الإنسان هو محور التنمية وهو صانعها وهو من يجب أن تؤول إليه ثمارها، يعني أن التنمية الحقيقية هي بالضرورة تنمية بشرية أو إنسانية، وأن الاعتماد الأساسي في التنمية هو الاعتماد على البشر، ويترتب علي ذلك أمران مهمان:[1]

أولا: ضرورة الاهتمام بالبشر بإعطاء أقصى عناية ممكنة لإشباع حاجاتهم الأساسية، ومن المهم أن ندرك أن هذا لا يعني توجيه طاقات الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية وإهمال بناء الصناعات غير الاستهلاكية، وإنما يعني هذا تكوين هيكل صناعي (بالمعنى الواسع للصناعة) تتكامل فروعه ومكوناته المختلفة على نحو متعاظم، بما يمكن من السير بخطى حثيثة نحو هدف الاعتماد على الذات في إشباع حاجات البشر، وبذلك فالتوجه نحو إشباع الحاجات الأساسية للجماهير لا يتناقض مع الاهتمام بالصناعات الإنتاجية التي تصنع مستلزمات إنتاج وآلات ومعدات تستخدم في صنع السلع الاستهلاكية، والاهتمام بهذه الصناعات هو أمر ضروري من منظور دعم الاستقلال الاقتصادي، ويمكن السير في تكوينها على نطاق واسع كلما اتسعت حدود تطبيق التنمية المستقلة، أي كلما تم تجاوز الحدود القطرية لمجتمع بعينه إلى الحدود الإقليمية لمجموعة دول تتعاون فيما بينها من أجل تحقيق التنمية المتعمدة على الذات، ولكن التوسع الكبير في هذه الصناعات على أساس قطري وفي غيبة تعاون إقليمي يمكن أن يتحول إلى عبء على الاقتصاد الوطني بسبب عدم كفاية الموارد وضيق السوق في بعض الأحيان.

ثانيا: ضرورة إشراك البشر في صنع القرارات في كافة المجالات وعلى كافة المستويات، وعدم الاكتفاء بتنفيذهم لها، وهذا يعني أن يكون الحكم ديمقراطيا، بأوسع معنى ممكن لهذه الكلمة، ودون ضرورة تقليد الأساليب في الدول التي جرى العرف على اعتبارها "عريقة" في الديمقراطية، وهذا هو صمام الأمان ضد تحول النظم التي تبني التنمية المستقلة إلى نظم دكتاتورية تحرم المواطنين من حرياتهم السياسية والنقابية، وتضرب بذلك في الصميم أحد أهداف التنمية المستقلة، وهي تحرير المواطن وبناء الإنسان الفاعل وليس المفعول به، فالإنسان في مفهوم التنمية المستقلة ليس مجرد عنصر من عناصر الإنتاج شأنه شأن الأرض أو الآلة، كما أنه ليس مجرد وسيلة للتنمية، ولكنه – بالإضافة إلى ذلك – غاية التنمية وهدفها.[2]

وإذا كان من الممكن الحصول من الأفراد على جهد كبير وتحميلهم تضحيات كبيرة لبعض الوقت في غيبة المشاركة الشعبية في صنع القرارات التي تحدد حاضرهم ومستقبلهم وتوزيع ثمار عملهم، فليس من الممكن السير على هذا المنوال فترات طويلة إلا باللجوء إلا أساليب القمع والإرهاب، وفي كل الأحوال

[1] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير،مرجع سبق ذكره، ص: 27.
[2] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مرجع سبق نكره، ص: 28.

يكون ذلك على حساب فتور همم الناس وتراخي جهودهم وتضاؤل استعدادهم للتضحية، وتكون النتيجة خسارة مزدوجة: خسارة فادحة في الإنتاج والتطوير الاقتصادي من جهة، وخسارة أفدح في بناء الإنسان والعلاقات الإنسانية في المجتمع من جهة أخرى.

ويتصل بمنطلق أن الإنسان صانع التنمية والمستفيد منها والمشارك في اتخاذ قراراتها أمر هام، وهو ضرورة أن تولى التنمية المستقلة اهتماما كبيرا للبشر وتطوير قدراتهم على الابتكار والإبداع واستعادة ثقتهم بأنفسهم التي قوضت التبعية بعض أسسها، ويبرز بوجه خاص هنا إعادة تشكيل برامج التعليم والثقافة ودعم قيم العمل المنتج وبناء روح المشاركة وإيقاظ الضمير الوطني.

وهذه المعاني وثيقة الصلة بمفهوم التنمية البشرية الذي بلوره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في سنة 1990، والذي سنعود إليه فيما بعد.[1]

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي[2]

بغض النظر عن المفهوم المعتمد للتنمية، فإنها بحاجة إلى إستراتيجية لتحقيق أهدافها (نمو الدخل أو تحولات في البني الاقتصادية والاجتماعية، أو عدالة في توزيع ثمار النمو، بالإضافة إلى توفير قدر من الموارد لتمويل الاستثمارات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية)، ولكون الدول النامية حديثة الاستقلال تفتقر إلى الموارد بسبب الماضي الاستعماري وركود البنية الاقتصادية، فقد حاولت هذه الدول الاستعانة بالنظرية الاقتصادية في وضع استراتيجيات للتنمية تمكنها من تحقيق أهدافها التنموية.

ولم تكن النظرية الاقتصادية التقليدية أو التقليدية الجديدة، قادرة على تقديم هذا الدعم، نظرا إلى أن النظرية الأولى تدعو إلى التخصص الدولي (التخصص في إنتاج السلع التي تتوفر فيها مزايا نسبة للدول النامية)، وهذا الرأي لا يخدم الدول النامية بسبب طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على عدم التكافؤ في المبادلات وميل تغير شروط التبادل لغير صالحها، وحرص الدول المتقدمة على استثمار هذه الوضعية بكل السبل وإلى أبعد الحدود.

أما النظرية التقليدية الجديدة، فهي غير مؤهلة أصلا لتقديم مثل هذا الدعم، لأنها لا تهتم أصلا بقضية التنمية بقدر ما تهتم بتحقيق التوازن العام الذي تعتبره معيارا لتحقيق الاستخدام الأمثل لما هو متوفر من عوامل التنمية، وهذه الرؤية هي الأخرى لا تساعد للدول النامية علي تحقيق هدف تطوير هياكلها الاقتصادية الذي يأتي على رأس أولياتها التنموية، ولن يمكنها التوازن السكوني من تحقيق هذا الهدف.

[1] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مرجع سبق نكره، ص: 29.
[2] سيد محمود ولد سيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

ومع استمرار البحث في إطار ما عرف باقتصاد التنمية (الجهود الخاصة بالبحث عن حلول لمشاكل الدول النامية)، ظهرت مجموعة من الأفكار عرفت لاحقا "استراتيجيات التنمية الاقتصادية" التي تمحورت حول:

- تنمية القطاع الصناعي ورفع نسبة مساهمته في الدخل الوطني.
- تطوير البنية التحتية وزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق تنمية ذاتية ومستقرة.
- تحقيق التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.
- زيادة فرص العمل المنتج.
- تطوير الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية المحلية (المعدنية الزراعية).
- تنمية الصناعات التي تنتج بدائل للواردات.

وفي هذا الإطار تمكن الإشارة إلى إستراتيجيتين رئيسيتين هما:[1]

- إستراتيجية التنمية المتوازنة.
- إستراتيجية التنمية غير المتوازنة.

الفقرة الأولى: إستراتيجية التنمية المتوازنة[2]

ظهرت الصيغة الأولى لهذه الإستراتيجية في أعمال مجموعة من الاقتصادين وهم:

(ابول روزانستاين رودان Paul Rosenstein-Rodan) و(ريكنارنوركسه Regnar Nurkse) و(تيبور سيتوفسكي Tibor Scitovsky) وهم الثلاثة الأمريكيون و (أ رثر الويسيس Arthur Lewis) وهو الانجليزي .

وتقوم هذه الإستراتيجية على فكرة الاعتماد المتبادل بين المشروعات الاقتصادية في مجالات الإنتاج والتوزيع، ويعني الاعتماد المتبادل في مجال الإنتاج التركيز على الآثار الناتجة عن الوفرات الخارجية للمشاريع، في حين يعني الاعتماد المتبادل في مجال التوزيع محاولات كسر الحلقة المفرغة للدخل من خلال دفعة قوية لعملية التنمية، عن طريق تنفيذ مجموعة كبيرة من الاستثمارات المنتجة مباشرة أو غير مباشرة وبشكل متزامن.

وفي هذا الصدد يشبه (روزانستاين رودان) الجهود الهادفة إلى توفير حد أدنى من الموارد تخصص للتنمية بالجهد الضروري لتهيئة طائرة للإقلاع، حيث أن الطائرة تحتاج إلى فترة زمنية على الأرض تتلوها فترة استعداد للإقلاع تتميز بسرعة معينة... ثم يتم الإقلاع، وكذلك عملية التنمية فإنها

[1] فرانسوا بيرو،مرجع سبق ذكره، ص: 203.
[2] سيد محمود ولد سيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 202 - 207.

تحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في حجم معتبر من الاستثمارات يخصص لإقامة مجموعة من المشاريع التنموية المتزامنة، لكي يساند بعضها بعضا[1].

ويقر الفكر الاقتصادي بأن مرد ودية المشاريع تتوقف على مدى توفر العناصر التالية:

. المواد الأولية التي يتم تحويلها.

. المواد المكملة للمواد الأولية من أجل إنتاج سلعة جديدة.

. وجود نشاطات إنتاجية تعتمد في مدخلاتها على منتجات المشروع.

وينتج عن هذه الحقيقة ضرورة القيام بتنمية المشاريع المتكاملة إنتاجيا بمستويات متقاربة وفي آن واحد، لكي يتم الاستفادة من آثار الاعتماد المتبادل في مجال الإنتاج والتوزيع، وبصورة عامة يمكن إرجاع الوفرات الخارجية التي يحققها مشروع اقتصادي بفضل تواجده إلى جانب مشاريع متكاملة معه إنتاجيا إلى ما يلي:

1. إمكانية الحصول على خدمات لن يكون بإمكان المشروع الحصول عليها لو لم يكن مجاورا لهذه المشاريع، أو الحصول عليها بتكاليف أكبر تحد من فرص ربحيته.
2. إمكانية الاستفادة من التطورات التكنولوجية التي يحققها بعض المشاريع ويتم تعميمها على بقية المشاريع.

ويعتقد أنصار التنمية المتوازنة[2] أن هذه الوفرات الخارجية يستحيل تحققها لو تم تركيز الاستثمار في مشروع واحد أو عدد محدود جدا من المشاريع، فالغالب أن عدد المشاريع المحدود (في ظل وجود اقتصاد مغلق) يفتقر إلى المر دودية، وقياسا على غياب الخدمات المتبادلة بين المشاريع، فان لضيق السوق آثارا سلبية على مرد ودية المشاريع (ودائما في ظل فرضية الاقتصاد المغلق).

وبهذا تكون التنمية المتوازنة (في رأي المدافعين عنها) هي الوسيلة الرئيسية، إن لم تكن الوحيدة للتغلب على ضيق السوق المحلية وبالتالي تحفيز الاستثمارات في الدول النامية، أما التوازن الذي تركز عليه هذه الإستراتيجية فيمكن أن تشمل:

1. النمو المتزامن لجميع القطاعات الاقتصادية (قطاع الصناعة والزراعة مثلا).
2. التوازن على مستوى القطاع الاقتصادي الواحد مثل التوازن بين إنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج السلع الاستهلاكية والتوازن بين الزراعة الغذائية وتلك التي تخصص منتجاتها للتصدير.
3. التوازن بين الاستثمارات المنتجة بصورة مباشرة وتلك المنتجة بصورة غير مباشرة (البنية التحتية).

[1] علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص: 5 - 7.

[2] فرانسوا بيرو، مرجع سبق ذكره، ص: 204 - 209.

4. التوازن العام بين مختلف النشاطات الاقتصادية في البلد المعني من أجل ضمان الاستفادة القصوى من مزايا التكامل الأفقي والرأسي لهذه النشاطات، وهذه هي الصورة النموذجية لإستراتجية التنمية المتوازنة.

أما أهم الانتقادات الموجهة لإستراتيجية التنمية المتوازنة فيمكن إجمالها في النقاط التالية:[1]

أولا: من الناحية الاقتصادية

1. التناقض بين التنمية المتوازنة واقتصاديات الحجم، ففي الوقت الذي تقتضي التنمية المتوازنة توزيع المتوفر من عوامل الإنتاج بين عدد كبير من المشاريع وبشكل قد لا يصل معه أي منها إلى الحجم الاقتصادي الأمثل، فان تحقيق اقتصاديات الحجم يتطلب تركيز الاستثمارات إلى القدر الذي يمكن من تحقيق هذه المزايا، بل أن البعض يعتقد أن السعي إلى تحقيق الاستفادة من اقتصاديات الحجم قد ينقلب إلى ضده خاصة عند ما تتنافس المشاريع المتزامنة على الموارد النادرة، الأمر الذي يؤدي إلى رفع التكاليف.
2. يدور هذا الانتقاد حول الفرضية الأساسية التي أقيمت عليها إستراتيجية التنمية الموازنة، وهي عدم قدرة السوق المحلية على استيعاب أي عرض جديد يصدره الاستثمار المنفرد، حيث أن هذا الافتراض قد يصبح غير صحيح في الحالات التالية:

أ- إذا استهدف الاستثمار الجديد خفض التكاليف دون زيادة الإنتاج.

ب-إذا تم إنتاج بدائل للواردات.

ج-إذا كان المشروع الجديد قادرا على الإنتاج للتصدير بأسعار تنافسية.

3. قد يؤدي تطبيق إستراتيجية التنمية المتوازنة إلى ازدواجية اقتصادية، خاصة عندما تتم إقامة قطاع صناعي متطور في بيئة اقتصادية تقليدية، وهو أمر يتناقض مع هدف أي تنمية سليمة والذي هو تحقيق التجانس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: انتقاد ذو طبيعة مذهبية قدمه الاقتصاد الأمريكي روجينا Rugina، ومضمونه أن إستراتيجية التنمية المتوازنة تستدعي ضرورة التخطيط الاقتصادي المركزي، وهو أمر ينافي مذهب الحرية الاقتصادية (وهذا في رأي Rugina) هو السبب وراء كون التاريخ الاقتصادي للدول الرأسمالية المتطورة لم يشهد مثالا واحدا على تطبيق إستراتيجية التنمية المتوازنة.

[1] Régner NURKSE, Les problèmes de la formation du capital dans les pays en voie de développement, Cujas, (paris) p : 32.

الفقرة الثانية: إستراتيجية التنمية غير المتوازنة[1]

تعتمد هذه الإستراتيجية بشكل رئيسي على نظريات كل من: الاقتصادي الأمريكي البييرهيرشمان (A. Hirschman) والفرنسيين فرانسوا بيرو François Perroux وجيراردى برينس (G.de Bernis) حيث يعتقد الثلاثة بأنه بناء على التجارب السابقة للدول المتقدمة حاليا من جهة، والانتقادات الموجهة للتنمية المتوازنة من جهة ثانية، فإنه من الضروري والأكثر واقعية محاولة تحقيق التنمية من خلال تركيز الجهود على القطاعات الاقتصادية القادرة على أن تشكل مصدرا لسلسلة من (عدم التوازن البناء) داخل الاقتصاد والمحافظة على عدم التوازن هذا، كشرط لاستمرار عملية التنمية، وسنحاول في ما يلي البحث في أفكار كل من الاقتصاديين الثلاثة في الفقرات التالية:

أولا: نظرية هيرشمان في الصناعات المحركة[2]

يعتقد هيرشمان بأن التاريخ الاقتصادي في العالم لم يعرف نموذجا للتنمية المتوازنة، وإنما اتخذت التنمية الاقتصادية في الواقع شكل انطلاق بعض قطاعات الاقتصاد الوطني نحو التقدم ومن ثم قامت هذه القطاعات الرائدة بتحفيز بعض القطاعات الأخرى على اللحاق بها، ويعتقد هيرشمان أن أهم ما تحتاجه الدول النامية أكثر من غيره، هو القدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية الضرورية لتحقيق التنمية، ويعود ذلك (في نظره) إلى نقص المقاولين وبالتالي فان التنمية غير المتوازنة تسمح لهذه الدول بالاقتصاد في هذا المورد النادر، وبناء عليه ينصح الدول النامية بتركيز جهودها على عدد محدود من الاستثمارات التي تتميز بقدرة أكبر على تحفيز المزيد من الاستثمارات وتمكن من الدفع في الاتجاهين (إلى الأمام وإلى الخلف) وما ينتج عن هذا الدفع من آثار تحفيزية، ويرى هيرشمان هنا ضرورة الاستفادة من تجربة الدول الصناعية لمعرفة النشاطات الاقتصادية التي شكلت أسسا للانطلاق الاقتصادي في هذه البلدان، مع تحذيره من محاولة إسقاط تجربة هذه الدول على الدول النامية بالنظر إلى اختلاف الظروف.

ومن الناحية العملية يرى هيرشمان أن كل صناعة تثبت دراسة جدواها الاقتصادية أن حجم الطلب على منتجاتها في السوق الوطنية والمحلية يساوي نصف طاقتها الإنتاجية تصبح مجدية وفقا لمعيار الترابط الأمامي.

ومن ناحية أخرى يعتقد هيرشمان بأفضلية الاستثمارات المنتجة بصورة مباشرة ويري أولويتها على مشاريع البنية التحتية، على اعتبار أن الأخيرة أقل تحفيزا للنمو، وهذا الخيار يسميه هيرشمان (تحريض التنمية عن طريق نقص البنية التحتية) ومع أن الكاتب لا يستبعد العكس أي تحريض التنمية من خلال دعم البنية التحتية، فانه يري أن نقص البنية التحتية يجبر الدولة علي العناية بها للاعتبارات السياسية (فكرة الضغط الشعبي) والتي هي فكرة مركزية في نظرية هيرشمان عن التنمية غير المتوازنة.

[1] Albert HIRSCHMAN, Stratège du développement économique, Editions ouvrières, Paris 1964, p. 204.

[2] سيد محمود ولد سيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 202.

ثانيا: نظرية أفرا نسوا بيرو (أقطاب التنمية)[1]

وهذه النظرية تمثل نموذجا آخر لإستراتيجية التنمية غير المتوازنة، وقد صاغها بيرو لأول مرة سنة1953 وهي لا تختلف كثيرا عن رؤية هيرشمان، ولعل الجديد الذي أضافه بيرو هو استخدامه مفهوم (القطب المحرك للتنمية) بدل مفهوم الصناعات المحركة الذي استخدمه هيرشمان، والقطب في نظره قد يحتوي علي صناعة واحدة أو عدة صناعات، ولكنه يختلف عن مفهوم الصناعة المحركة عند هيرشمان من حيث القدرة علي التأثير علي البنيات الاجتماعية ومن حيث نطاق تأثيره الذي قد يشمل العالم كله، وفي هذه الحالة قد يكون قطب التنمية عبارة عن صناعة تصديرية (استخراج النفط مثلا) ولكي يلعب قطب التنمية دوره المحرض يجب أن يوجد في حيز علي درجة من التطور مع بنية اجتماعية مرنة بالقدر الذي يتيح لآليات الجذب أن تعمل بصورة طبيعية، كما أن حجم قطب التنمية يجب أن لا يكون كبيرا بالقدر الذي يتجاوز حاجات السوق المحلية، الأمر الذي قد يفقده القدرة علي التأثير التحريضي في الوسط المحلي.

ويعتقد البعض [2]أن الشرط الأول لعمل قطب التنمية في نظرية أفرا نسوا بيرو يجعلها غير قابلة للتطبيق في البلدان النامية لان شرط الوجود المسبق لتطور البني الاقتصادية والاجتماعية يجعل نظرية بيرو تدور في حلقة مفرغة.

ولعل التطوير الأبرز لنظرية بيرو قد جاء به جيرار دى برنيس من خلال بحثه في نوعية الصناعات التي ينبغي أن تشكل نواة قطب التنمية (الصناعات المصنعة).

ثالثا: نظرية الصناعات المصنعة عند جيرار دى برنيس[3]

يعتقد دي برنيس أن أقطاب التنمية التي تحدث عنها أفرا نسوا بيرو لا يمكن أن تلعب دورا محرضا للتنمية إلا إذا ارتكزت علي صناعة ثقيلة، لأن الصناعة الثقيلة هي وحدها التي تستطيع أن تنشأ حولها شبكة من الروابط الخلفية والأمامية قادرة على القضاء على حالة عدم الترابط الاقتصادي الذي يعتبر من أهم خصائص الاقتصاديات النامية، وفي هذا الصدد يركز دى برنيس على نوع خاص من الصناعات الثقيلة يسميه بالصناعات المصنعة التي يعرفها بأنها (مجموعة الصناعات التي يتمثل دورها الاقتصادي في إحداث تغيير بنيوي في منظومة الروابط بين الصناعات من خلال مجموعة جديدة من الآلات والمعدات في خدمة الاقتصاد الوطني كله من أجل زيادة الإنتاجية الكلية للاقتصاد الوطني).

[1] فرانسوا بيرو، مرجع سبق ذكره، ص: 209.
[2] سيد محمود ولد سيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 211
[3] سيد محمود ولد سيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 212 - 214 .

ويعتقد دي برنيس أن التحول في البني الاقتصادية سيؤدي إلى تغيير في البني الاجتماعية وبشكل يخدم عملية التصنيع ذاتها، ولكي تقوم (الصناعة المصنعة) بدورها التحريضي يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية :

1. أن تكون مساهمتها في تكوين الناتج الوطني كبيرة.

2. أن تكون مستقلة عن مصادر التمويل والتكنولوجيا الأجنبية.

3. أن تتوفر نشاطات اقتصادية محلية تستخدم مخرجات هذه الصناعة كمدخلات لها، وقد لاحظ دى برنيس (أن الصناعة المصنعة) قد تكون مصنعة في مرحلة تاريخية معينة وخلاف ذلك في مراحل أخري، ويضرب مثلا بالصناعات الإستخراجية التي كانت مصنعة في القرن الثامن عشر بالنظر إلى دورها المحفز للتقدم التقني، ولا يستبعد دى برنيس أن تقوم الصناعة الاستهلاكية بدور الصناعة المصنعة بطريقة غير مباشرة من خلال تحريضها للصناعات التي تمارس أثرا مباشرا على عملية التصنيع، ويضرب مثلا بصناعة النسيج في القرن التاسع عشر عندما تزايد الطلب على منتجاتها فحرضت صناعة آلات النسيج التي حرضت بدورها الصناعات التحويلية المعدنية، وقد تقوم مشاريع البنية التحتية بدور تحريضي غير مباشر لعملية التصنيع، كما هي حال السكك الحديدية التي حرضت بصورة غير مباشرة من خلال طلبها الموجه إلى قطاع صناعة المعدات .

وبخصوص النتائج التي يري دى برنيس أنه قد توصل إليها من نظريته والتي قد تساعد الدول النامية في تصنيعها فهي[1] :

1. أن الأمر الأهم في عملية التصنيع هو تكوين رأس المال المحلي (الآلات والتجهيزات).

2. أن الشرط الأهم في الصناعات المصنعة هو أن تزود الاقتصاد الوطني بمنتجاتها الناقلة للتقدم.

3. أن البلدان النامية لا يمكنها اللحاق بتلك المتقدمة إلا إذا تبنت أسلوب خرق المراحل وطبقت تقنيات الإنتاج الأكثر تطورا.

ويرد دى برنيس علي موضوع عدم ملائمة التكنولوجيا الحديثة للبلدان النامية التي تعاني من بطالة مرتفعة، بأن الصناعة ليست هدفا بحد ذاتها بل هي ضرورية لتنمية الزراعة وتحسين مستويات السكان المعيشية.

وبالنسبة لتطوير الزراعة فإنه يرى أن الصناعات المصنعة تؤدي إلى تحديث الزراعة وبالتالي زيادة الفائض الاقتصادي الذي يستخدم لتمويل التنمية والحد من البطالة.[2]

---

[1] إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات ـ نماذج ـ استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2011، ص: 173 - 174 .

[2] سيد محمود ولد سيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 210 - 214.

وقد يجادل البعض بأنه من الأفضل استيراد الآلات الضرورية لتحديث الزراعة بدلا من إنتاجها محليا، خاصة أن الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج تتميز بكثافة رأس المال والخبرة التقنية، وهي عوامل تفتقر إليها الدول النامية، ويرد دى برنيس على هذه الحجة، بأنه من الممكن العودة إلى نموذج التصنيع بدل الواردات الذي كان دائما يوجه للاستهلاك، فلماذا لا يوجه لإنتاج السلع الإنتاجية مع العلم أن هناك صناعات استهلاكية لا تقل عن الصناعات الثقيلة من حيث كثافة رأس المال، مع الإشارة إلى أن تجربة التصنيع بدل الواردات قد أدت إلى تفاقم عجز موازين المدفوعات وتزايد التبعية إلى الخارج (في نظر خصومها).

أما بالنسبة لرفع مستوى حياة السكان، فإن الصناعات المصنعة قد تكون أكثر أهمية من الصناعات الاستهلاكية في المدى البعيد لأنها تؤدي إلى موجات متتالية من الصناعات المستخدمة للعمالة.

ويستبعد دى برنيس إمكانية نجاح الصناعات المصنعة في نشر آثارها التحفيزية في ظل غياب التخطيط المركزي، كما أن هذا النجاح قد يتطلب نوعا من التعاون الإقليمي بين الدول النامية المتجاورة.

ومن خلال مقارنة نظرية دى برنيس (الصناعات المصنعة) وكل من مفهوم (الصناعة المحركة) عند هيرشمان و(الأقطاب المحركة) عند بيرو نلاحظ فرقا جوهريا، حيث أن الصناعات المحركة قد تكون لوسائل إنتاجية أو استهلاكية كما قد تكون موجهة إلى الداخل أو إلى الخارج أو إلى الاثنين معا، في حين أن الصناعة المصنعة لابد أن تكون صناعة إنتاج لوسائل إنتاج وأن لا تكون تابعة للخارج تمويلا ولا تصريفا.

كما تمكن ملاحظة فرق آخر بين وجهة نظر كل من دى برنيس وافرا نسوا بيرو من جهة وهيرشمان من جهة أخري، ويتعلق هذا الخلاف بمدي ضرورة التخطيط عند بيرو ودي برنيس بخلاف هيرشمان.

وقد تعرضت إستراتيجية التنمية غير المتوازنة لمجموعة من الانتقادات إلى جانب الاعتراف لها ببعض الإيجابيات، وذلك علي النحو التالي[1]:

I. الانتقادات:

1. الخلط بين مفهوم الصناعة ومفهوم التقنية، حيث ينتهي بهم المطاف إلى تفضيل صناعات وسائل الإنتاج على الصناعات الاستهلاكية عند المفاضلة بين النوعين، في حين يفضلون التقنيات كثيفة رأس المال على تلك التي تتميز بكثافة العمل، على اعتبار أن التقنيات كثيفة رأس

[1] سيد محمود ولد سيد محمد، مرجع سبق نكره، ص: 210.

المال مرادفة لصناعات وسائل الإنتاج، وهو أمر فيه نظر، لأن التقنية كثيفة رأس المال قد تستخدم أيضا في الصناعات الاستهلاكية.

2. قيام أنصار هذه الإستراتيجية بالخلط بين النظام الاقتصادي ونمط التصنيع، وذلك عندما يجزمون بان التنمية الرأسمالية تقوم أساسا على الصناعات الاستهلاكية في حين نعلم جميعا أن التنمية الرأسمالية لم تكن يوما بعيدة عن الصناعات الثقيلة.
3. عدم دقة تحديد المفاهيم لدى أنصار هذه الإستراتيجية، حيث أن تعريف الصناعة المصنعة أو الصناعة المحركة يتسم بالغموض والازدواجية، لأنه لا يرتكز على معيار موحد لترتيب الصناعات حسب أهميتها من حيث القدرة على نشر الآثار المحفزة للتصنيع (آثار الدفع الخلفي الناجمة عن الطلب الإضافي للصناعة الجديدة تارة، وآثار الدفع الأمامي الناتج عن العرض الصادر عن الصناعة الجديدة، تارة أخرى).

II. **الإيجابيات:** والتي يمكن حصرها في النقاط التالية :

1. قد يساعد تركيز الاستثمارات على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بالدول النامية.
2. يمكن أن يؤدي إنشاء صناعة أو مجموعة محدودة من الصناعات على تزويد الاقتصاد الوطني بسلع إنتاجية أكثر ملائمة للبيئة المحلية مقارنة بالتكنولوجيا المستوردة، كما قد تكون هذه التكنولوجيا تعتمد على المواد الأولية المحلية.
3. قد يؤدي تركيز الاستثمارات في عدد محدود من المشاريع إلى تسريع وتيرة النمو خاصة إذا تم اختيار هذه المشاريع بعناية وانطلاقا من قدراتها التحريضية للنمو.

الفقرة الثالثة: إستراتيجية الوفاء بالحاجات الأساسية:[1]

في الحقيقة أن الدعوة إلى هذه الإستراتيجية، جاءت كردة فعل على نتائج التجارب التنموية السابقة للعالم الثالث والتي قادته إلى مأزق تنموي خطير، لأن الدروس المستخلصة من تجارب البلدان النامية تعلمنا أن التنمية ليست نموا وليست زيادة في الموارد الاقتصادية فحسب، بل هي عملية تستهدف في النهاية تأمين الحاجات الأساسية لهذا الإنسان، وهذا لا خلاف عليه بين الاقتصاديين وغيرهم، ولكن الخلاف يتمثل في كيفية تعريف الحاجات الأساسية رغم وضوح وبساطة هذا المفهوم، وفي هذا المجال تطرح تساؤلات كثيرة مثل:

1. هل يمكن تحديد الحاجات الأساسية ؟
2. هل يمكن ترتيبها ؟

[1] جاك لوب، العلم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة (فؤاد بليغ)، سلسلة عالم المعرفة (رقم 104)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986، ص: 195.

3. هل الحاجات الأساسية هي نفسها في كل الزمان والمكان؟
4. هل يمكن أن تشكل إستراتيجية للتنمية جديرة بهذه التسمية؟

ولم تجد هذه التساؤلات الإجابة الحاسمة عليها حتى الآن، ولكن هناك شبه إجماع بين المهتمين بالأمر على وجود أربع حاجات أساسية هي: الأمن، ومستوى المعيشة اللائق، والحرية، والهوية الثقافية، إما كيف يمكن الوفاء بهده الحاجات؟ ، فأنه يمكن عن طريق "إشراك الجماهير في القرارات التنموية، وإعادة تنظيم التجارة الخارجية وتعزيز الملكية الاجتماعية العامة والملكية الجماعية التعاونية لوسائل الإنتاج، وتوزيع الدخل وإعادة توزيعه لصالح محدودي الدخل"، وبكلمة واحدة كل ما من شأنه دعم عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في آن واحد، ونعني بذلك أن هذه الإستراتيجية ينبغي لها ألا تستهدف فقط العدالة في توزيع الدخل، بل أيضا تنمية هذا الدخل والحرص على توزيعه على جميع الطبقات في الظروف الاقتصادية المرضية، أو بمعنى آخر ينبغي أن لا يكون الوفاء بالحاجات الأساسية على حساب صيانة وتنمية الطاقات الإنتاجية الوطنية، وإلا فإن قدرة المجتمع على الوفاء بحاجاته وبحاجات أفراده ستضمحل مع الزمن.

ومن ناحية أخرى يرى بعض الاقتصاديين أن مفهوم الوفاء بالحاجات الأساسية الذي يراد له أن يكون محور إستراتيجية تنموية ما هو إلا صورة مشوهة عن مفهوم قديم معروف جدا هو التنمية الاجتماعية، وما تبنى هذا المفهوم في الوقت الراهن سوى برهان جديد على خطأ المفهوم الرأسمالي التقليدي للتنمية الاقتصادية على أنها مجرد زيادة الدخل الوطني وتسريع معدلات تراكم رأس المال.

وفي الختام يمكن القول أن إستراتيجية الوفاء بالحاجات الأساسية لم تكتمل بعد من الناحية النظرية ولا زالت تحتاج إلى المزيد من التمحيص كي تصبح إستراتيجية تنموية علمية (أي تعتمد على القوانين الاقتصادية العلمية).

أما من حيث التطبيق، فمن النادر العثور على بلد يلتزم بتطبيق إستراتيجية واحدة دون غيرها من الاستراتيجيات، بل نجد هذه الاستراتيجيات متداخلة في إطار لإستراتيجية "عملية" واحدة للتنمية الاقتصادية تنبعث من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بالبلد المعني أكثر مما تصدر عن التنظير الأكاديمي. مع أن المفهوم الشامل للتنمية الذي بدأ يتبناه البنك الدولي ابتداء من 1999 قد يستند، بدرجة ما، إلى منطلقات هذه الإستراتيجية التي تم التنظير لها منذ بداية السبعينات، وحسب ما سيتضح لنا لاحقا.

المبحث الثاني : مفهوم التنمية وإستراتيجياتها لدى المنظمات الدولية

سنحاول هنا إلقاء بعض الضوء على مفاهيم التنمية لدى المؤسسات الدولية من خلال استعراض رؤية أبرز تلك المنظمات التي تقدم المساعدات الاقتصادية والفنية للدول المتخلفة، وهي: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي.

المطلب الأول : مفهوم التنمية وإستراتيجياتها لدى الأمم المتحدة[1]

بالإضافة إلى ما أشرنا إليه سابقا من تناول الأمم المتحدة لموضوع التنمية في وثائقها في وقت مبكر 1947، يمكننا استنتاج مفهوم التنمية لدى الأمم المتحدة من خلال ما ورد في الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عقب دورتها الحادية والأربعين في ديسمبر 1986، الذي يوضح أن التنمية حق وهي "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم"

ومن خلال استعراض مفهوم التنمية طبقا لرؤية الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي التابع لها، يكون من الأهمية بمكان طرح تصور هذه منظمة للهيكل السياسي الضروري من أجل ضمان إتباع سياسات مناصرة للفقراء وتهيئة مناخ ملائم للتنمية، ومن خلال للتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة، فإن الإستراتيجية الضرورية للقضاء على الفقر يجب أن تقوم على ثلاثة محاور:[2]

الفقرة الأولى: دور المجتمع المدني

برز الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني وترافق مع توجه المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) نحو دعم توجيه سياسات التنمية بالبلدان المتخلفة نحو اعتماد الخوصصة لتهيئة المناخ لنمو القطاع الخاص وسياسات التكييف الهيكلي وتقليص دور الدولة الاقتصادي، وللتعويض عن تقليص دور الدولة الاجتماعي، فقد تزايد الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية وتدعيمها والتعاون معها سواء من قبل المنظمات الدولية أو السلطات بالبلدان المتخلفة باعتبارها تعكس آراء المجتمع، وكونها أكثر مرونة واستجابة وفاعلية من الوكالات الرسمية، في الاتصال بأفراد وجماعات المجتمع .

وإذا كانت ضرورات التنمية تفرض تضافر جهود جميع القوى الفعالة في المجتمع، حتى تشكل محركا حاسما للتنمية، فإنه من واجب الحكومات أن تقوم بتوفير المناخ الضروري لحماية مصالح الفئات المختلفة، وأن تتميز بالشفافية وتخضع للمساءلة، وهو ما يمكن أن يسمح لتنظيمات المجتمع المدني

[1] رابح حمدي باشا،أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية (أطروحة دكتورا في الاقتصاد مقدمة في جامعة الجزائر)، السنة الجامعية (2006-2007)، ص: 132 - 133.
[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 1997، ص: 95.

بالمساهمة في الدفاع عن مصالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وأن تعمل في اتجاه تخصيص موارد كافية لأولويات التنمية البشرية، كما يمكنها من التأثير في القرارات السياسية، إذ يمكن أن تكون النقابات حافزا على إقرار الديمقراطية، ولكن سياسات إعادة الهيكلة وما تبعها في البلدان المتخلفة أدت إلى تضاؤل نسبة التمثيل النقابي وفعالية النقابيين بسبب عوامل عديدة من بينها انخفاض أعداد العمال في القطاع العمومي، وموالاة الممثلين النقابيين للسلطات التنفيذية في كثير من الحالات، وهو ما قد يرى فيه البعض تناقضا بين الإصلاحات والديمقراطية.

والواقع أن نجاح أي نموذج تنموي يعتمد على وضع صيغة للتراضي بين جميع فئات المجتمع لإجراء إصلاح سلمي والتأكيد على أن تعزيز مصالح الفقراء لا يتناقض بالضرورة مع مصالح الأغنياء، ومن هنا تبرز أهمية إقامة تنظيمات مستقلة للمجتمعات المدنية بالبلدان المتخلفة.

وعليه فإن مفهوم التنمية من منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتجسد من خلال ثلاثة أبعاد هي:

1. دعم القدرات البشرية من خلال تحسين الصحة والتعليم.
2. استخدام البشر لقدراتهم في إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها، أو من خلال مساهمتهم الفعالة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية.
3. أن يحقق البشر مستوى معينا من الرفاهية في إطار مضمون ما سبق.

وعليه يتضح أن تحقيق التنمية الاقتصادية، يعد أمرا أساسيا لتحقيق تنمية بشرية، مع الاهتمام بنوعيتها وبتوزيعها، بحيث يتضمن المفهوم التأكيد على تنمية المجتمع كله من خلال تعدد المعايير التي لا تتوقف على الدخل أو المضمون الاقتصادي فقط.

وقد تزايد عدد الأفراد الذين يتم تهميشهم نتيجة تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية، وهي القضية التي حظيت باهتمام عدد من المؤتمرات مثل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريودي جنيرو سنة 1992، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في افيينا سنة 1993، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة سنة 1994، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن سنة 1995.

ومن الجانب الآخر، يوجه النقد إلى مفهوم التنمية البشرية لعدم احتوائه على بعض الأبعاد الهامة مثل الحرية السياسية والقيم الثقافية، كما أن هناك تصورا خاطئا بأن التنمية البشرية تقتصر على المضمون الاجتماعي فقط (التعليم الصحة) دون أي بعد اقتصادي، ولكن مفهوم التنمية البشرية مفهوم شامل للتنمية يضم التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا، ولكنه يعالج قضايا التنمية من زاوية الأفراد فهم العناصر المستفيدة منها وهم أيضا العناصر الفاعلة في تحقيقها من خلال مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة إلى تحقيق التنمية وضمان التوزيع العادل للفوائدها.[1]

[1] رابح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

ووفقا لهذا المنظور، فإن المبادئ الرئيسية التي يرتكز عليها مفهوم للتنمية تتمثل في:[1]

1. أن الإنسان يشكل وسيلة التنمية وغايتها، لذلك يجب أن يكون المشارك في تحقيقها والمستفيد منها.
2. أن يتحمل جميع البشر مسؤولية التنمية مع ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.
3. تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية في تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لممارسة الحق في التنمية.
4. ينبغي للدول أن تضمن تكافؤ الفرص للجميع، فيما يتعلق بإمكانية وصولهم إلى المواد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل، وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية.
5. ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية.

وتماشيا مع هذه المبادئ التي تضمنها مفهوم التنمية لدى الأمم المتحدة فإن مختلف الوكالات التابعة لها، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو" تعتبران من أهم الهيئات الدولية المعنية بمحاربة الفقر على المستوى العالمي، وتعمل الهيئتان على مساعدة الدول في برامجها التي تستهدف القضاء على الفقر، فالبرنامج يتعاون مع كثير من البلدان لمتابعة تعهدات المجتمع الدولي عقب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي تم بـ "كوبنهاجن" سنة 1995، وأما منظمة الأغذية والزارعة، فقد عهد إليها من قبل القمة العالمية التي عقدت سنة 1996 بتقديم المساعدة اللازمة للدول المحدودة الدخل، فأطلقت برنامجا من أجل الأمن الغذائي يركز على دعم الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية، ويشمل البرنامج أكثر من خمسين بلدا ويركز على أكثر المجموعات البشرية هشاشة.

وقد ساهمت الإصدارات المتوالية من تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إثراء جوانب تلك المبادئ التي تنعكس في مفهوم التنمية المعتمد لدى الأمم المتحدة، إلى أن صدر تقريره لسنة 1990، الذي تضمن مفهوما أطلق عليه "التنمية البشرية"[2]، فما المقصود بهذا المفهوم وما هي مكوناته؟ وما هي آليات تجسيده؟

لقد برز هذا المصطلح على صعيد الأدب الاقتصادي، منذ 1990، عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليؤكد على أن الأفراد هم محور الاهتمام والهدف الأساسي للتنمية، والذين ينبغي أن يشتركوا في عملية التنمية وأن يستفيدوا منها، حيث عرف التنمية البشرية بأنها "عملية توسيع الخيارات أمام الناس"، وترى تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أهمية هذا

[1] رابح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص: 135 - 136.
[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2005، ص: 214.

المفهوم تأتي من كونه يعتبر دليلا مركبا يقيس معدلات انجازات التنمية في أي بلد، من خلال ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية هي:[1]

أ- أن يعيش الناس حياة أطول وصحية، ويقاس ذلك بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.

ب-أن يكتسبوا معرفة جيدة للقراءة والكتابة، ويقاس ذلك بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ومعدل مجموع الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

ج-أن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق، ويقاس ذلك بنصب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي.

الفقرة الثانية: الدور الفاعل للدولة

في ديسمبر 1986 أصدرت الأمم المتحدة "إعلان الحق في التنمية"، بأغلبية (146) صوتا وعارضته الولايات المتحدة، ويفهم من "الحق في التنمية"، على أنه رؤية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وتحقيق الحريات الأساسية، ومن هنا فإن الأمم المتحدة ترى أن للدولة دورا حاسما وفاعلا يجب أن تقوم به، ذلك أن مبادرات التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة تركز على إقامة الشراكات مع الحكومات والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لضمان انجاز المزيد من مشاريع التنمية المحلية وإداراتها بكفاءة. وحيث أن القضاء على الفقر يشكل أولوية محورية لجهود الأمم المتحدة، فإنها تؤكد الدور المحوري للدول في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية[2]، إذ أن الأفراد لا يستطيعون مكافحة الفقر بالاعتماد على أنفسهم فقط.

كذلك يتأكد دور الدولة من حيث أن عملية التنمية في نظر الأمم المتحدة تعتبر (حقا) من حقوق الإنسان وليست مجرد مطالب للأفراد، قد تستجيب لها الحكومات أو لا تستجيب، كما أن الموافقة على (الحق في التنمية) من جانب الدول النامية تعني أن هذه الدول أصبحت مسؤولة أمام شعوبها عن القيام بالتنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وكذلك فإن الموافقة على هذا الحق من جانب الدول المتقدمة تعني أن هذه الدول أصبحت مسئولة عن مساعدة الدول النامية، التي تفتقر إلى الموارد المالية والفنية الكافية لتحقيق التنمية الاقتصادية.[3]

وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بشأن تعزيز الديمقراطية وتوطيدها، حيث وقع مائة بلد "إعلان مجتمع الديمقراطيات" في وارسو، وأقر ذلك المجتمع خطة عمل "سيول" في سنة 2002، التي تضمنت قائمة بالعناصر الضرورية لتحقيق الديمقراطية ومجموعة من التدابير لتعزيزها.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، ص: 214.
[2] رابح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص: 136 - 137.
[3] رابح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص: 137.

كما تساعد الأمم المتحدة الدول الأعضاء من خلال تقديم المساعدة والمشورة في الميادين القانونية والتقنية والمالية دعما للديمقراطيات الناشئة.

وتؤكد تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أن دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية يتم عبر إقامة مؤسسات ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ومشاركة المرأة والأقليات، وتشير تلك التقارير إلى أنه منذ عقد من الزمان ازداد عدد الحكومات الديمقراطية وتحسنت المؤشرات الاجتماعية تحسنا مطردا، ورغم أن ذلك يعتبر بداية مهمة إلا أنه لا يكفي من غير تنفيذ الممارسات والمبادئ الديمقراطية عبر كل المستويات، ولا بد من تعزيز النظام القضائي ووضع الإطار القانوني والدستوري من أجل كبح تزايد الفساد، ولذلك كانت المادة الخاصة بمحاربة الفساد ضمن الميثاق العالمي للأمم المتحدة، حيث وقع عليها ما يقرب من ألفين شركة دولية، وكذلك وقعت خمس وستون شركة عاملة في قطاعات الطاقة والمعادن والمناجم والهندسة والبناء على معاهدة في الموضوع خلال المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس 2005.

لذلك فإن الأمم المتحدة ومنظماتها ترى أنه لا بد من توفير حيز ديمقراطي يعبر فيه الناس عن مطالبهم ويكون توزيع السلطة فيه أكثر عدلا؛ وأنه يجب الحرص على المساءلة والشفافية لأن الحكومات الضعيفة تعجز عن إقامة توازن يتصدى لفئة الأقوياء اقتصاديا، مما يجعل الفساد عقبة تعترض جهود القضاء على الفقر، وحين يتعلق الأمر بالقضاء على الفقر لا يصبح الإصلاح السياسي خيارا بل ضرورة ملحة.

الفقرة الثالثة: إستراتيجية التنمية للألفية الثالثة[1]

حددت الأمم المتحدة وبتعهد من المجتمع الدولي (191 دولة الأعضاء في الأمم المتحدة) الوفاء بأهداف إستراتيجية التنمية للقرن الحادي والعشرين، والتي كانت بدايتها تحديد أهداف إنمائية للفترة (2000 – 2015) تمثلت في ثماني أهداف رئيسية هي التالية:

أولا: القضاء على الفقر المدقع والجوع

وذلك من خلال تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بنسبة النصف، وتخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بنسبة النصف كذلك.

ثانيا: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل

أي ضمان إتمام الأطفال من الجنسين للمرحلة الدراسية الابتدائية، وقد حدد تقرير "الأمن الإنساني" الذي صدر سنة 2003 عن الأمم المتحدة، أن تحقيق هذا الهدف يتم من خلال دعم برامج التعليم الأساسي التي تنظمها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وأجهزة الأمم المتحدة، بالوسائل التي تمكنها من توفير التعليم الأساسي للأطفال في مخيمات اللاجئين والنازحين، وتشجيع المدارس على توفير البيئة

[1] رابح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص: 138 - 141.

التعليمية الملائمة للأطفال والتي يجب أن تكون خالية من التمييز والعنف والمخاطر الصحية، وكذلك استخدام وسائل الإعلام بطرق مبتكرة، بما يمكنها من نقل المعارف والمعلومات بطريقة ملائمة.

ثالثا: تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

أي إزالة الفوارق بين الجنسين في كافة المراحل التعليمية، بحيث أستهدف إزالة التفاوت في التعليم الابتدائي والثانوي بين الجنسين بحلول عام 2005 (وهو ما لم يتحقق حتى الآن) وأن يتمكن من ذلك أيضا، بالنسبة لجميع مراحل التعليم، في موعد لا يتجاوز عام 2015؛ إضافة إلى العمل على تسهيل حصول النساء على الشغل واكتسابهم دخلا، ومشاركتهم في الحياة السياسية، ومحاربة العنف ضدهن.

رابعا: تخفيض معدل وفيات الأطفال

ويتمثل هذا في استهداف تحقيق تخفيض في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين.

خامسا: تحسين صحة الأمهات

من خلال تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاث أرباع.

سادسا: مكافحة مرض الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى

من خلال بذل الجهود في تمويل أنشطة الرعاية الصحية، قصد وقف انتشار الفيروس المسبب لنقص المناعة المكتسبة، وكذلك مرض الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى بحلول سنة 2015.

سابعا: ضمان استدامة البيئة

من خلال دمج أهداف للتنمية المستدامة في السياسات القطرية والحفاظ على الموارد البيئية، مع إدخال تحسينات هامة على حياة ما لا يقل عن مائة مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة بحلول سنة 2020، وهذا يعني تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا تتوفر لهم مياه صالحة للشرب إلى النصف، وتأمين سلامة ونظافة العيش لعشرات الملايين من الذين يفتقرون إليها.

ثامنا: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

من خلال زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، وذلك بالعمل على:

1. المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والشفافية.
2. معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا وتشمل قدرة صادراتها على الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة، وتخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية، وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر سخاء للبلدان التي أعلنت التزامها بتخفيف وطأة الفقر.
3. معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول النامية الصغيرة.

4. المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل هذه الديون قابلة للتحمل في المدى الطويل.
5. التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجا.
6. التعاون مع شركات المستحضرات الطبية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار في متناول سكان الدول النامية.
7. التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ويبقى السؤال المطروح هل تسير البلدان النامية على طريق تحقيق هذه الأهداف؟ إن تحليلا لما تم في هذا الإطار لبعض من تلك الأهداف يرسم لنا صورة قاتمة لمستقبل الدول المتخلفة، إذ يتضح أن مناطق العالم النامي لن تحقق، وفقا لوتيرتها الحالية، أهداف الألفية الإنمائية في مجال الصحة بحلول العام 2015"[1]؛ ويبدو كذلك جليا من خلال تقارير المتابعة العالمية الصادرة عن صندوق النقد والبنك الدوليين، التي تشير إلى أنه بناء على الاتجاهات الحالية "لن تتحقق أهداف خفض الفقر بشكل ملموس والوفيات بين الأطفال والأمهات في معظم المناطق" ويبدو الوضع أكثر قتامه فيما يتعلق بالتعليم واستدامة البيئة.[2]

المطلب الثاني: مفهوم التنمية عند البنك الدولي

ومع بداية السبعينات بدأ البنك الدولي يرفع شعار "إعادة التوزيع مع النمو" والهجوم المباشر على الفقر في مواجهته للانتقادات التي أفرزتها خبرة التنمية في الستينات والسبعينات بخصوص تزايد سوء توزيع الدخول والثروات وتزايد معدلات البطالة وانتشار الفقر، وخلال الفترة اللاحقة بدأ البنك في الحديث عن العديد من القضايا التي بدأت تفرض نفسها مثل استدامة البيئة والحكم الرشيد والعولمة ودور الدولة الاقتصادي وهو ما عبر عنه البنك لاحقا في رؤية شاملة للتنمية سنتناولها في الفقرة الثانية من هذا المطلب، ولكن قبل ذلك سنتنا ول جملة الانتقادات التي شنها البنك على السياسات التنموية السابقة في فقرة أولى.

الفقرة الأولى: الانتقادات التي وجهها البنك لسياسات التنمية السابقة

وفي سنة 1999 أعلن البنك عن مبادرة جديدة أطلق عليها "الإطار الشامل للتنمية" وهو إطار يستند إلى إعادة النظر في السياسات الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية التي أدت إلى كوارث اقتصادية أطاحت بما تحقق من مكاسب تنموية في الدول الآسيوية حديثة التصنيع (الأزمة الآسيوية 1997) وفي روسيا سنة 1998، وقد تزامن إعلان البنك عن الإطار الشامل مع حملة واسعة من الانتقادات شنها البنك على السياسات التنموية السابقة القائمة على ما كان يعرف بـ"توافق واشنطن" حيث

[1] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص: 83 - 94.
[2] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2000 (تحول في مشهد التنمية)، ص: 78.

وصف البنك هذه السياسات بأنها فشلت بسبب ضيق الأفق وعدم تمييزها بين الأهداف والوسائل، حيث ركزت هذه السياسات بشكل مبالغ فيه على استقرار الأسعار بدل التركيز على تنمية الإنتاج واستقراره، وعجزت عن إدراك أهمية وجود نظام مالي قوي وبدرجة لا تقل عن أهمية ضبط السياستين المالية والنقدية، وركزت على الخوصصة قبل العمل على توفير الشروط المؤسسية التي تجعل الأسواق تعمل بتنافسية وكفاءة، و حيث اعتبرت الخوصصة وتحرير التجارة وتقليص دور الدولة أهدافا في حد ذاتها لا مجرد وسائل لتحقيق نمو مضطرد وعادل.[1]

ويذهب البنك أبعد من ذلك في انتقاده للسياسات السابقة للتنمية والمفاهيم التي قامت عليها، حين ما اعترف بأن الكثير من النماذج التنموية الناجحة لم تطبق توجيهات البنك في الواقع، بل اختارت لنفسها طرقا خاصة بها، وضرب مثالا بالدول الآسيوية (قبل 1997)[2] حيث أخذت هذه الدول ببعض النصائح الفنية للبنك مثل سياسات استقرار الاقتصاد الكلي، وتجاهلت الجوانب المتعلقة بالخوصصة، وقامت الدولة بدلا من ذلك بتطبيق سياسات استثمار واسعة والتركيز على صناعات معينة عالية الإنتاجية، كما تدخلت الدولة في مجال التجارة بهدف تشجيع الصادرات وأشرفت على الأسواق المالية بهدف ضبطها وعملت على تخفيض أسعار الفائدة، وفي مجال نقد البنك "لتوافق واشنطن" يؤكد على أن السياسات التي قامت على أساسه عجزت عن الفهم الصحيح لعمل آليات السوق ولم تدرك أن الخوصصة وتحرير الأسعار ليسا كافيين لجعل الأسواق تعمل بكفاءة، لأن الاندفاع في الخوصصة قبل وضع إطار تنظيم تنافسي محكم قد يؤدي إلى كوارث.

ولا شك أن صدور هذه الانتقادات لتجارب التنمية السابقة القائمة على توجيهات البنك ونصائحه، يعتبر أمرا مهما ولو أنه جاء بعد فوات الأوان، فقد تم استخدام مشروطية المنظمات المالية الدولية لفرض سياسات "إصلاح" اقتصادي شديد القسوة على الدلو النامية وسلبية النتائج إلى حد بعيد بشواهد الواقع واعتراف البنك.

الفقرة الثانية: الإطار الشامل للتنمية لدى البنك الدولي

والفكرة الأساسية من وراء الإطار الشامل للتنمية هي أن خبرات التنمية السابقة تشير إلى أن السعي لتحقيق النمو الاقتصادي كثيرا ما كان يتم على حساب تحقيق التنمية الاجتماعية، وأن السعي إلى تحقيق التوازنات المالية واستقرار الاقتصاد الكلي قد تم على حساب الجوانب البشرية، ومن جهة أخرى فقد أثبتت خبرات التنمية السابقة أن الشفافية والمشاركة هي شروط ضرورية لتحقيق تنمية مضطردة، هذا بالإضافة إلى ضرورة وضع إستراتيجية تنموية بعيدة المدى ومنبثقة من رؤية محلية تشاركيه، ويمكن تلخيص أهم محاور الإطار الشامل للتنمية في النقاط التالية:

[1] إبراهيم العيسوي التنمية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص: 83 - 94.
[2] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2000، ص: 36.

- تلبية الاحتياجات الأساسية.
- تحقيق تنمية حضرية وريفية.
- تحقيق الحكم الرشيد.
- إصلاح النظام القانوني والقضائي.
- التنظيم الجيد والمحكم للنظام المالي.
- إنشاء وتطوير شبكات للأمان الاجتماعي.
- وضع سياسات فعالة لاستدامة البيئة.
- تنمية القطاع الخاص.

والمهم بالنسبة لنا هنا هو، التعرف على المفهوم الجديد للتنمية (حسب تصور البنك) والذي تضمنه الإطار الشامل، والتحقق من مدى جدته فعلا بالنظر إلى استعراضنا السابق لمفاهيم التنمية، حيث يؤكد البنك على مفهوم واسع للتنمية ينطوي على تحويل للمجتمع من الأساليب التقليدية للتعامل مع قضايا التعليم والصحة والإنتاج إلى أساليب أكثر حداثة، وتعتبر أن غاية التنمية هي إثراء حياة الأفراد وفتح الآفاق أمامهم والحد من معاناتهم من الفقر والمرض والجوع، عن طريق التحسين الشامل لحياتهم من خلال إستراتيجية تنموية منبثقة من المجتمع وبصفة تشاركية، وتركز على هدف زيادة دخول الأفراد وتحسين مستويات الحياة والحد من الفقر وتعميم الصحة والتعليم واستدامة النمو والمشاركة والشفافية والبناء المؤسسي والحكم الرشيد، كما ركز الإطار الشامل على أهمية اغتنام الفرص التي توفرها العولمة مع تقليل مخاطر الصدمات المرتبطة بها، وخاصة في المجال المالي وذلك من خلال وضع المزيد من القيود على حركة رؤوس الأموال.

وقد يكون من المفند الإشارة إلى ما تضمنه المفهوم الشامل للتنمية (للبنك الدولي) بالنسبة للدولة والقطاعين العام والخاص، حيث لا زال البنك يرى ضرورة أن تقوم الدولة بتوفير الظروف المناسبة لعمل القطاع الخاص من خلال تعميم التعليم والصحة والحد من الفقر وإنشاء البنية التحتية والترويج للاستثمارات وتشجعها (دورالمساعد) الذي تقوم به الدولة والذي قد يسمح لها بتولي المشروعات التي لا يستطيع القطاع الخاص أولا يرغب في القيام بها، مع إمكانية التخلي عنها للقطاع الخاص بعد إنشائها وتأهيلها.[1]

وفي الختام يحق لنا أن نتساءل عن الجديد[2] في هذه الرؤية الشاملة للتنمية التي عرضها البنك، حيث أن الأفكار التي قدمها البنك (إذا كانت جديدة بالنسبة له) فإنها ليست كذلك بالنظر لتطور الفكر التنموي التي تم استعراضه سابقا، والانتقادات التي شكلت أرضية تقديم الرؤية ليست جديدة كذلك، ومع

[1] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص: 83 - 94.
[2] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2000، ص: 38.

ذلك فإن تبني البنك لهذه الرؤية التي تحاول معالجة القصور في مفاهيم التنمية وسياساتها من خلال المفهوم الشامل للتنمية يظل أمرا مهما، مع عدم المبالغة في تعليق آمال عريضة عليه للأسباب التالية:

1. فإذا كان الإطار الجديد يركز على ضرورة محاربة الفقر، فإن حدود هذه المحاربة ليست واضحة وطرق ووسائل تحقيقها ليست واضحة كذلك بما يكفي.
2. لا يزال المدى المسموح به لتدخل الدولية من أجل ضبط الأسواق غير واضح، مع أن تدخل الدولة لمعالجة الأزمات في الاقتصادية لا قيود عليه.
3. من الملاحظ أن انتقاد البنك لسياسات الخوصصة هو مجرد نقد للأسلوب الذي تتم به، ومدى تسارع وتيرتها قبل توفير الشروط الضرورية لعمل الأسواق (وهي ظروف يتعين على الدولة توفيرها وليس القطاع الخاص) ولا تتضمن تراجعا عن هذه السياسة، على الرغم من الاعتراف بآثارها السلبية.
4. بما أن الدور المحدود للدولة في النشاط الاقتصادي لا يزال الرأي السائد، فإن الأمر يقتضي أن تكون الحكومات صغيرة ومحدودة الإمكانيات وبالتالي غير قادرة على لعب الدور المسند إليها والمتمثل في تهيئة المجال لعمل القطاع الخاص، نظرا لما تتطلبه هذه التهيئة من موارد وقدرات فنية وإدارية.
5. من الملاحظ أن فكرة "التحول الاجتماعي" التي يؤكد عليها الإطار الشامل، غير واضحة المعالم والاتجاه، وهدفه النهائي ومضامينه الاقتصادية والاجتماعية غير واضحة كذالك.
6. يعتقد الكثير من الباحثين أن كل ما ينطوي عليه الإطار الشامل من تجديد يتمثل فقط في تغيير أساليب التعامل مع مشكلة التنمية، مع احتفاظ البنك بجوهر موقفه الأصلي القائم على المنظور الكلاسيكي الجديد للتنمية، وإذا صحت هذه التهمة، فإن ذلك يدعم حجج خصوم البنك الدولي الذين يتهمونه بارتفاع نسبة المكون الإيديولوجي في مواقفه وسياساته اتجاه الدول النامية، باعتباره معبرا عن وجهات نظر ومصالح الدول المتقدمة.

وأيا كانت الخلفية الفكرية لأي من مفاهيم التنمية السابقة والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها والاستراتيجيات المقترحة للوصول إلى هذه الأهداف، فإن أي تنمية حقيقية يجب أن تؤدي إلى تحسن ملموس وشامل ومستدام في حياة الناس، وبتعبير آخر تنمية تشمل كل الناس وكل جوانب حياة الناس.[1]

كما إن ثمة عوامل لابد من الاعتماد عليها للوصول إلى الأهداف التنموية المنشودة، ومن أهم هذه العوامل رأس المال الضروري لتمويل التنمية، وهو مورد تعاني الدول النامية من نقص حاد فيه بسبب ضعف الادخار الوطني الذي يعود إلى انخفاض مستويات الدخول من ناحية، وغياب أو ضعف

[1] يوسف صايغ، التنمية العصية، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

السياسات الادخارية من ناحية ثانية، بالإضافة إلى تدني مداخيل الصادرات بسبب ميل كمياتها وأسعارها إلى التراجع نتيجة مجموعة من العوامل المتشابكة.

وفي محاولة من الدول النامية للتغلب على مشكلة ندرة التمويل، وفي ظل النفور السائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال مرحلة الستينات والسبعينات، لجأت الدول النامية إلى الاستدانة الخارجية لتمويل برامج تنموية طموحة لم تسفر عن نتائج إيجابية تذكر، بل كانت ابرز نتائجها أحكام تبعية الدول النامية للدول المتقدمة من خلال آلية المديونية الخارجية، وهذا الأمر ينطبق على الدول النامية المدينة بشكل عام ومن ضمنها موريتانيا، التي سنحال دراسة حالتها من خلال الفصول القادمة. بعد أن نستعرض تطور مديونية مجموعة الدول النامية المدينة في الفصل الموالي (الفصل الثالث).

الفصل الثالث

تطورات المديونية الخارجية للدول النامية
منذ مرحلة السبعينات

تقديم

لقد رأينا في الفصل الأول من هذا البحث أن نظام التبعية أشبه ما يكون بنظام له مدخلا ته ومخرجاته، وأن مدخلات هذا النظام (في المرحلة الاستعمارية) تمثلت في السيطرة على المستعمرات وتشكيل هياكلها الاقتصادية (سواء على مستوى الإنتاج أو الاستهلاك) لخدمة الدول الصناعية المتقدمة والمستعمرة آنذاك، وأن مخرجات هذا النظام في تلك المرحلة تمثلت في الاستغلال الواسع للمستعمرات من طرف مستعمريها، سواء عن طريق استغلال ثرواتها ونقلها بصورة مباشرة إلى الدول المستعمرة أو عن طريق استنزاف فوائضها الاقتصادية بمختلف الطرق (الأرباح، فوائد القروض، التبادل غير المتكافئ).

وبالنتيجة كانت مخرجات هذا النظام في المرحلة الاستعمارية لصالح الدول المستعمرة التي تمكنت من تنمية نفسها عن طريق استغلال المستعمرات، ولكن أخطر مخرجات هذا النظام في تلك المرحلة، وإلى حد اليوم بالنسبة للمستعمرات، هي وضعية التخلف التي عانت وما زالت تعاني منها شعوب العالم الثالث التي كانت مستعمرات في السابق.

ووضعية التخلف هذه هي التي مثلت أكبر تحد واجه حكومات الدول المستقلة بعد استقلالها السياسي، وهو ما فرض عليها بذل كل الجهود وسلوك كل الطرق التي يمكن أن تمكنها من تجاوز حالة التخلف هذه، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها ورفع مستواها المعيشي، وبعبارة أخرى برزت حاجات تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كمدخل لحلقة جديدة من حلقات التبعية (في ظل الاستقلال السياسي) هذه الحلقة تمثلت في مرحلة التبعية المالية من خلال الاعتماد على المصادر الخارجية في تمويل التنمية (خصوصا الديون الخارجية) وهي المرحلة التي تم فيها استخدام القروض والمساعدات كآلية من أهم آليات التبعية المالية المعاصرة، وبشكل أسفر عن تطور مذهل لديون العالم الثالث وتصاعد خدماتها، وهو ما أفضى إلى انفجار أزمة القروض الدولية سنة 1982، التي كانت البداية لمرحلة جديدة من مراحل التبعية تقوم على دور المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) في إدارة أزمة مديونية الدول النامية بشكل يحمي مصالح الدائنين دون العناية بمشاكل المدينين، وذلك من خلال إعادة الجدولة وبرامج الإصلاح الاقتصادي، وبالتالي تدعيم علاقات التبعية من خلال العودة إلى أساليب تشبه إلى حد كبير أساليب السيطرة المباشرة، وفي هذا الفصل سوف نتناول موضوع الديون الخارجية للدول النامية من خلال المحورين التاليين:

- تطور الديون الخارجية للدول النامية وأسبابه.
- أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية.

المبحث الأول: تطور الديون الخارجية للدول النامية وأسبابه

لقد أصبح من المعروف أن معظم الدول النامية قد فضلت مواجهة تحديات التنمية من خلال الاعتماد على الخارج، خاصة فيما يتعلق بتمويل برامج التنمية، وهي عملية تنطوي على انحياز إلى جانب خيار محاولة تحقيق التنمية من خلال التبعية للخارج على حساب خيار الاعتماد على النفس كمنطلق لجهود التنمية، والذي بهمنا هنا هو محاولة تتبع تطور المديونية الخارجية في مجموعة الدول النامية المدينة، وأسباب تطور هذه المديونية بالشكل الذي أوصل هذه البلاد إلى أزمة مديونية انفجرت سنة 1982، ومدى الآثار التي تركتها هذه الأزمة على مستوى إنجاز الأهداف التنموية التي كانت المبرر الأساسي لعمليات الاقتراض الخارجي الواسع.

وانطلاقا مما تقدم سوف نتناول في هذا المبحث الموضوعات التالية:

- تطور الديون الخارجية للدول النامية.
- أسباب تطور الديون الخارجية للدول النامية.

ولكن قبل ذلك لابد من محاولة تحديد مفهوم الدين الخارجي ومبررات وحدود الاقتراض.

حيث يعرف البنك الدولي الدين الخارجي بأنه "الدين المترتب لغير المقيمين، على الحكومة أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو الأجهزة العامة المستقلة عنها، أو على مدين خاص يتمتع بضمانة رسمية (ضمانة حكومة) والواجب السداد بالعملة الصعبة أو بواسطة السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، تزيد عن سنة قابلة للمراجعة"[1].

ومن خلال التعريف السابق يمكن استخلاص ثلاثة شروط يجب توفرها في الدين حتى يمكن اعتباره دينا خارجيا، من منظور البنك الدولي، وهذه الشروط هي:

1. أن يتم التعاقد عليه من طرف الدولة أو أن يحظى بضمانتها.
2. أن تكون مدة الدين تزيد عن سنة.
3. أن يسدد الدين بالعملة الصعبة، إلا إذا تعاقد الطرفان على خلاف ذلك.

ويستنتج من هذا التعريف أن أرقام المديونية التي يعلن عنها البنك الدولي لا تعطي صورة شاملة عن حجم التزامات الدول النامية الخارجية؛ لأنها لا تشمل الديون التي تقل مدتها عن سنة ولا الديون العسكرية ولا الالتزامات الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة.

والملاحظة التي يجب أخذها بعين الاعتبار هنا هي: أن الأرقام التي يعلن عنها (سواء من البنك الدولي أو من المنظمات المشابهة) يتم الحصول عليها، إما من الجهات الدائنة أو من الدول المدينة نفسها، وفي جميع الحالات ينبغي التحفظ بشأنها؛ نظرا إلى أن الدول لا تفصح، في الغالب، عن ديونها الخارجية بشكل عام، كما أن تأخر بعض الدول عن تقديم المعلومات الخاصة بديونها قد يدفع المؤسسات

[1] سيد محمود ولد سيد محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

الدولية المعنية إلى تقدير مديونية بلد معين بطرقها الخاصة، وهو ما يؤدي إلى ظهور الفرق الكبير الذي يلاحظه المتابع، والذي يصل إلى أرقام كبيرة في الغالب.

وعلى الرغم من المحاذير السابقة فإن الأرقام المتوفرة عن المديونية الخارجية، على الرغم من نواقصها، تعطي صورة عن هذه المديونية نستطيع من خلالها تقدير مدى العبء الذي تشكله هذه المديونية على اقتصاديات الدول المدينة (التعريف السابق ينسجم مع المفاهيم المتعلقة بالديون الخارجية قبل نشر الدليل الجديد الخاص بإحصائيات الدين الخارجي من طرف صندوق النقد الدولي سنة 1993).

أما صندوق النقد الدولي فيعرف الدين الخارجي بأنه "المقدار القائم من الخصوم الجارية الفعلية وليست الاحتمالية على المقيمين في اقتصاد بلد معين، في وقت معين لغير المقيمين، والذي يقتضي أداء مدفوعات من المدين لتسديد المبلغ الأصلي مع أو بدون الفائدة في فترة أو فترات زمنية مستقبلية".[1] وقد تنشأ هذه الخصوم من خلال الطرق التالية :

1. الالتزامات التعاقدية بين المقيمين وغير المقيمين.
2. بقوة القانون.
3. أو بسبب أحداث تقتضي مدفوعات مستقبلية.

وتشمل خصوم الدين متأخرات الأصل والفوائد، ومن خلال التعريف السابق يمكن ملاحظة ما يلي :

1. أن يكون الدين مترتبا على مقيم لغير مقيم حتى يمكن اعتباره دينا خارجيا.
2. أن يكون الدين مسحوبا فعلا ولم يسدد، أو يتم التنازل عنه بوجه من الوجوه.
3. أن يكون فعليا وغير احتمالي.
4. أن يقتضي دفع مبالغ في المستقبل لسداد أصل الدين مع الفوائد أو بدونها.
5. لم يعد يشترط في الدين الخارجي أن يكون على جهة رسمية أو مضمونا من جهة رسمية بل أصبحت الديون على الخواص وغير المضمونة تدخل ضمن مفهوم الدين الخارجي الجديد.
6. أصبحت الديون التي تقل مدة استحقاقها عن سنة تدخل ضمن الدين الخارجي وفقا لهذا التعريف.
7. لم يتطرق التعريف إلى وسيلة تسديد الدين (عملة صعبة أو سلع).

والملاحظة الجوهرية التي تميز التعريف الأخير عند مقارنته مع التعريف الأول هي "خاصية الشمول".

وبخصوص مبررات وحدود الاقتراض الخارجي فإنه على الرغم من اختلاف الباحثين حول هذا الموضوع، يمكن تلخيص أهم آرائهم في أن الدول النامية ذات العجز المالي تستطيع أن تستعين بالمصادر المالية الخارجية لسد فجوة الادخار لديها، ورفع معدلات الاستثمار المحلي من أجل الوصول

[1] صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات الدين الخارجي، منشورات الصندوق (الترجمة العربية)، واشنطن، 2003، ص: 7.

إلى معدلات النمو المرغوبة، بشرط أخذ مرد ودية الموارد المقترضة بعين الاعتبار في ضوء مقارنة تكاليفها مع العائد المتوقع من استخدامها، مع مراعاة قدرة البلد على خدمة هذه القروض في المستقبل.

ويبدو أن الدول النامية لم تأخذ الشروط السابقة بعين الاعتبار، بدليل وصول مديونيتها إلى أرقام كبيرة، وحسب ما سيظهر لنا من خلال المطلب الموالي.

المطلب الأول: تطور الديون الخارجية للدول النامية

وعندما حصلت دول العالم الثالث على استقلالها السياسي كان أكبر تحد واجهها يتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة سكانها. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف من خلال برامج استثمارية ومحاولات للتصنيع وبرامج للإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، كان لابد أن تصطدم هذه الجهود بمشكلة قصور المدخرات المحلية عن تغطية الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة (فجوة الموارد الداخلية).

وكانت إمكانية حصول هذه الدول على موارد مالية من المعونات التنموية الميسرة محدودة، نظرا لخضوع هذه المعونات لأسلوب الاستقطاب في العلاقات الدولية، وكانت المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف (صندوق النقد والبنك الدوليين) تخضع لإرادة الدول المتقدمة، وهو ما يعني أن حصول الدول النامية على تمويل من هذه المؤسسات يستدعي الخضوع لمجموعة من الشروط كان يصعب على الدول الحديثة الاستقلال قبولها، نظرا لحساسية شعوبها نحو استقلالها، كما أنه قد تم استبعاد الاستثمارات الخارجية الخاصة المباشرة لنفس الأسباب.

وعلى هذا الأساس فضلت الدول النامية حديثة الاستقلال الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل برامجها التنموية، ولكن كيف تطورت هذه الديون؟ ذلك ما سنتناوله من خلال الفقرتين المواليتين:

- تطور حجم وهيكل الديون الخارجية وشروط الاقتراض.
- تطور مؤشرات الديون الخارجية للدول النامية.

الفقرة الأولى: تطور حجم وهيكل الديون وشروط الاقتراض الخارجي بالنسبة للدول النامية

وفي هذه الفقرة سوف نتناول النقاط التالية :

- تطور حجم وخدمات الديون الخارجية للدول النامية.
- تطول هيكل الديون الخارجية للدول النامية.
- تطور شروط الاقتراض الخارجي بالنسبة للدول النامية.

أولا: تطور حجم وخدمات الديون الخارجية للدول النامية

على الرغم من اعتماد الدول النامية على القروض الخارجية، فقد ظل مستوى المديونية في حدود معقولة خلال مرحلة الستينات؛ حيث بلغ مجموع ديون الدول النامية مع نهاية هذه الفترة نحو 75 مليار دولار، وكان معدل نموها يسير بشكل معقول، كما كان بإمكان هذه الدول مواجهة خدمة هذه الديون وعجز موازين مدفوعات من خلال مجموعة من السياسات مثل (رقابة الصرف، التحكم في التجارة الخارجية، استخدام احتياطي العملات الصعبة والذهب لهذه البلدان). وقد مكنت هذه السياسات الدول المدينة، إلى حين، من مواجهة خدمات ديونها والتقليل من آثار الصدمات الخارجية على اقتصادياتها والحيلولة دون الخضوع لشروط الدائنين الهادفة إلى إعادة توجيه السياسات الاقتصادية في هذه الدول.

وعند بداية السبعينات بدأت بوادر أزمة اقتصادية عالمية، عميقة التأثير وطويلة المدى، وكان من أهم نتائجها ما يلي:

1. انهيار النظام النقدي العالمي (أبريتون وودز) وتعويم أسعار الصرف وتصاعد حمى المضاربات على العملات.
2. ارتفاعات أسعار النفط.
3. البطالة والتضخم والكساد في الاقتصاديات المتقدمة.

وهذه الأزمة قد أثرت بشكل كبير على الدول النامية من خلال:

أ- التراجع الشديد في الطلب العالمي على المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية وذلك بسبب الكساد الذي خيم على الدول الصناعية.

ب- تزايد نزعة الحماية في التجارة الدولية.

ج- تدهور أسعار الصادرات وتدهور عائداتها من العملات الصعبة.

د- ارتفاع أسعار الواردات (بسبب ميلها الطبيعي نحو الارتفاع مضافا إليه التضخم المستورد).

هـ-تفاقم عجز موازين المدفوعات وحدوث أزمات في السيولة النقدية الخارجية.

و- الضغط على الواردات لتقليل الحاجة إلى العملات الأجنبية، مع العلم أن الضغط على الواردات له حدود، نظرا للعلاقة الحساسة بين الواردات ومستويات كل من الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.

هذه العوامل مجتمعة قد أدت إلى تزايد الاقتراض الخارجي في الدول النامية خصوصا أنه خلال الفترة (1975 - 1982) كانت إمكانات الاقتراض كبيرة، وذلك نظرا لنمو السيولة الدولية بسبب نجاح الأسواق المالية في إعادة تدوير العائدات النفطية، وانخفاض الطلب على هذه الأموال في الدول الصناعية بسبب الكساد، ورغبة البنوك في تحقيق الأرباح من خلال التوسع في الإقراض للدول النامية، مع العلم أن هذه السياسة كانت تحظى بدعم الحكومات في الدول الصناعية، نظرا للعلاقة الوطيدة بين

مستوى القروض وزيادة الصادرات وتخفيف الكساد الاقتصادي (نوع من تطبيق الكينزية على المستوى العالمي).

أما بالنسبة للدول النامية فإنها فضلت الأخذ بطريق الاقتراض لمواجهة عجز موازينها الخارجية بدلا من القيام بإجراءات تستهدف تعبئة الموارد المحلية (الممكنة) وانتهاج سياسات نقدية ومالية وتجارية تستهدف مواجهة عجز موازين المدفوعات، وهي بذلك وقعت في خطأ مفاده أنه يمكن الاعتماد على القروض الأجنبية لتمويل مشاريع التنمية وزيادة الاستهلاك الجاري؛ دون حدوث مصاعب على المدى البعيد، وكانت النتيجة هي حدوث نمو كبير في حجم الديون الخارجية المستحقة على مجموعة الدول النامية، كما يبدو من الجدول التالي:

الجدول رقم (3/1): تطور إجمالي الديون الخارجية وخدماتها لمجموعة الدول النامية خلال الفترة (1975 – 2006)

السنة	إ جمالي الديون الخارجية	ا جمالي خدمة الدين	الفوائد	الأ قساط
1975	*166.7	*14.5	م.ع.م	م.غ.م
1980	514	86	43	43
1990	1337	148	64	84
2000	2282	376	120	256
2001	2260	365	110	255
2002	2336	372	95	277
2003	2554	420	101	319
2004	2594	374	103	270
2005	2742	513	115	398
2006	2851	540	123	417

Source : World Bank: Global development finance vol. 2, 2007,P : XXX VIII

المصدر: (*) جميل طاهر، برنامج إدارة الديون الخارجية للأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1995، ص: 205.

ومن خلال الجدول السابق يظهر لنا أن حجم الديون الخارجية للدول النامية قد تطور من 166,7 مليار دولار سنة 1975 إلى 2851 مليار دولار سنة 2006، وهو ما يعني أن جملة هذه الديون قد تضاعفت خلال هذه الفترة إلى ما يزيد علي ستة عشرة ضعفا، مع ملاحظة قدر طفيف من التذبذب لا يؤثر علي الاتجاه العام التصاعدي، ويمكن تفسير الانخفاض الملاحظ في حجم الديون سنة 2000 إلى

كون هذه السنة سجلت أكبر قيمة سالبة لصافي تحويل الموارد الناتج عن الديون (118) مليار دولار بالنسبة لمجموعة الدول النامية خلال الفترة (1990 . 2006)[1]

كما صاحبت هذه الزيادة الكبيرة في حجم الديون زيادة مماثلة في حجم خدماتها (الأقساط + الفوائد)؛ حيث ارتفعت من 14,5 مليار دولار سنة 1975 إلى نحو 540 مليار دولار سنة 2006، وهو ما يعني أنها تضاعفت خلال هذه الفترة سبعا وثلاثين ضعفا، مع ملاحظة اختلال التوزيع النسبي لخدمات الدين لصالح مدفوعات الأقساط وبشكل متصاعد خلال الفترة، أنظر الجدول (3/1) سابقا.

ويبدو أن الفترة (1975 . 1990) التي شهدت نمو الديون بوتيرة متصاعدة وسريعة قد شهدت كذالك تصاعدا في معدلات الفائدة، حيث ارتفعت هذه المعدلات من 5% سنة 1970 إلى 9% سنة 1980 قبل أن يبدأ في الانخفاض المقرون بالتذبذب حتى استقرت عند حدود 5% سنة 2005. ويظهر الجدول التالي التغيرات التي حدثت في التوزيع النسبي للدين الخارجية على المجموعات الجغرافية خلال (1990 . 2006).

الجدول رقم(3/2): التوزيع الجغرافي لديون الدول النامية لكل من سنتي 1990 و2006 (حسب%)

المناطق الجغرافية	1990	2006
شرق آسيا والباسيفيكي	23	23
أرويا الشرقية وآسيا الوسطى	15	35
أمريكا اللاتينية والكاريبي	32	25
الشر الأوسط وشمال إفريقيا	10,4	5,2
جنوب آسيا	8	7,3
إفريقيا جنوب الصحراء	12	6

Source : World Bank: Global development finance vol. 2, 2007,P : XXX VIII

ومن خلال الجدول السابق(3/2) نلاحظ ما يلي:

1. ظل النصيب النسبي لمجموعة شرق آسيا والباسيفيكي ثابتا.
2. حدث تحول كبير في النصيب النسبي لمنطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، حيث زاد على الضعف، ويعود ذالك في الأساس إلى تحول معظم تلك الدول من الاقتصاد الموجه إلى الانفتاح الاقتصادي وهو أمر قد أدى إلى فتح فرص أكبر للاقتراض أمام دول هذه المجموعة، خاصة مع تطبيق معظمها لبرامج إصلاح اقتصادي مدعومة من مؤسسات التمويل الدولية.

[1] World Bank, global development finance, vol. 2, 2007, p. XXXVIII.

3. حدث انخفاض طفيف في النصيب النسبي لمجموعة دول أمريكا اللاتينية، وهو أمر متوقع بالنظر إلا أن هذه المنطقة قد عانت من أزمات مديونية بصورة مبكرة وأخذت سبلا متعددة في مواجهتها، من ضمنها إعادة الجدولة وفتح الأبواب إمام الاستثمارات الأجنبية كبديل للاقتراض الخارجي.
4. أما منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، فقد انخفض نصيب كل منهما بنحو النصف، ويعود ذالك إلى مجموعة من العوامل من بينها تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وحصول بعض الدول على إعفاءات من بعض ديونها، فضلا عن قيام بعض دول هذه المنطقة بالتسديد المبكر لمعظم ديونها (حالة الجزائر مثلا).

ثانيا: تطور هيكل الديون الخارجية للدول النامية

أما بالنسبة لهيكل الديون؛ فيبدو أنه قد حدث تطور نسبي في هذا الهيكل وذلك نتيجة ارتفاع نسبة الديون قصيرة الأجل (مدة استحقاقها أقل من سنة) على حساب الديون طويلة الأجل، ومن المعلوم أن الديون طويلة الأجل تكون أكثر ملائمة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، وبخصوص التوزيع النسبي للديون بين العملات الرئيسية، فإن هيمنة الدولار الأمريكي تبدو واضحة وبصورة تصاعدية، مقابل التراجع التدريجي للأهمية النسبية لليورو، وذلك ما يتضح من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (3/3): تطور هيكل الديون الخارجية،حسب المدة وعملة القرض، لمجموعة الدول النامية خلال الفترة (1975 – 2007) "نسب مئوية"

السنوات	1970	1980	1990	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أولا : حسب المدة											
- طويلة الأجل	86.1	75.2	82.2	83.5	82.4	82.1	80.6	78.5	79.7	78.3	74.7
قصيرة الأجل	13.9	24.8	17.8	16.5	17.6	17.9	19.4	21.5	20.3	21.7	25.3
ثانيا : حسب العملة											
الدولار الأمريكي	46.0	53.4	43.7	62.3	64.2	63.1	60.7	60.5	63.5	ب غ م	ب غ م
اليورو						15.5	18.1	19.1	16.6	"	"
الجنيه الإسترليني	11.2	3.7	2.4	1.0	0.9	0.9	1.3	1.4	1.2	"	"
الين الياباني	2.1	6.9	10.7	11.6	10.4	10.7	10.9	10.5	10.0	"	"
المارك ألماني	8.6	7.3	9.1	5.8	5.0						
الفرانك فرنسي	5.3	6.2	6.0	2.9	2.6						
العملات الأخرى وحقوق السحب الخاصة	26.8	22.5	28.1	16.4	16.9	9.8	9.1	8.5	8.7	"	"

Source : World Bank: Global development finance vol. 2, 2007,P : XXX VIII

ومن خلال الجدول السابق يتبين لنا أن الديون طويلة الأجل ظلت تمثل النصيب الأكبر من ديون الدول النامية خلال الفترة المدروسة، علي الرغم من تناقص نسبتها طيلة الفترة لصالح الديون قصيرة الأجل، حيث كانت نسبة الديون طويلة الأجل تبلغ 86,1% سنة 1970 قبل أن تنخفض إلى 75,2% سنة 1980. ويعود سبب هذا التغير النسبي في جزء منه إلي تزايد اقتراض دول أمركا اللاتينية من المصارف الأمريكية خلال تلك الفترة، وهي قروض قصير الأجل في الغالب، أما الفترة من (1980 . 2007) فقد شهدت تذبذبا ملحوظا في هذه النسبة قبل أن تستقر عند 74,7% مع نهاية الفترة. ومن المعروف أن القروض طويلة الأجل أكثر ملائمة لتمويل مشاريع التنمية في الدول النامية بالنظر إلى الفترات التي يحتاجها انجاز هذه المشاريع وتشغيلها، فضلا عن أن القروض قصيرة الأجل في الغالب تكون من المصادر الخاصة التي تتميز بصعوبة شروط إقراضها عموما بالمقارنة مع المصادر الرسمية.

وبخصوص توزيع الديون بين العملات الرئيسية، فقد كان واضحا الهيمنة النسبية للدولار الأمريكي الذي ظل يمثل نسبة تراوحت بين 46 % و64,2 % خلال الفترة (1970 . 2007)، في حين تراوح نصيب اليورو بين 15,5 % و16,6% طيلة نفس الفترة وتراجع النصيب النسبي للعملات الأخرى لصالح الدولار.

ثالثا: تطور شروط الاقتراض الخارجي بالنسبة للدول النامية

أما شروط الاقتراض فقد عرفت تطورات مهمة خلال الفترة (1970 – 2005) سواء بالنسبة لأسعار الفائدة أو مدد القروض أو فترات السماح أو عنصر المنحة، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3/4): تطور شروط الاقتراض بالنسبة للدول النامية وحسب المصادر المختلفة خلال الفترة (1970 – 2005).

السنوات	1970	1980	1990	2000	2001	2002	2003	2004	2005
أولا : من جميع المصادر									
معدل الفائدة %	5.0	9.1	7.0	6.9	5.5	5.1	4.8	4.4	4.9
مدة القرض (سنوات)	21.2	16	17	13.8	14.5	24.1	13.2	15.0	16.2
فترة السماح (سنوات)	6.5	4.8	5.8	7.1	6.4	6.6	7.4	7.2	8.8
عنصر المنحة %	33.6	10.0	20.4	15.3	25.3	29.3	27.3	31.7	31.7
ثانيا : من المصادر الرسمية									
معدل الفائدة %	3.6	5.3	5.5	4.9	3.9	3.1	2.9	2.4	3.0
مدة القرض (سنوات)	28.3	24.3	22.4	20.0	21.0	22.7	19.8	22.8	23.2
فترة السماح (سنوات)	9.1	6.3	6.6	5.2	5.4	6.0	5.3	6.0	6.2
عنصر المنحة %	47.3	34.3	33.2	33.5	39.9	46.8	46.0	52.3	49.6
ثالثا : من المصادر الخاصة									
معدل الفائدة %	7.2	11.8	8.5	8.0	6.8	6.7	5.7	5.6	6.0
مدة القرض (سنوات)	9.5	9.9	11.4	10.5	9.3	9.5	9.9	10.6	12.3
فترة السماح (سنوات)	2.4	3.7	4.9	8.1	7.3	7.1	8.4	7.9	10.2
عنصر المنحة %	11.5	7.8-	7.0	6.0	13.4	14.5	18.1	19.8	21.8

Source : World Bank: Global development finance vol. 2, 2007,P : XXX VIII

المصدر: (العمودين1980،1970 في الجدول 4 /3) رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف (سلسلة عالم المعرفة رقم 118)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987، ص: 312.

ملاحظة: يقصد بعنصر المنحة في القروض: الفرق بين القيمة الاسمية لمبلغ القرض ومجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض (الأقساط + الفوائد) التي تدفع عن القرض طيلة فترة سداده، مخصومة على أساس سعر خصم معين(10 %) في الغالب، وعند نسبة هذا الفرق إلى القيمة الاسمية للقرض نحصل على ما يعرف بـ"عنصر المنحة "ELEMENT DON".

ويستخدم عنصر المنحة في العادة للتمييز بين الديون الميسرة وغير الميسرة؛ حيث أنه إذا كان عنصر المنحة يزيد على 25% يعتبر القرض ميسرا، أما إذا كان أقل من هذه النسبة فإنه يعتبر غير ميسر.

ومن خلال الجدول السابق رقم (3/4) نلاحظ ما يلي:

1. شهدت متوسط معدل الفائدة على القروض من جميع المصادر ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (1970 . 1980)، وهي الفترة التي سبقت انفجار أزمة مديونية الدول النامية الخارجية سنة 1982، أما شروط الإقراض الأخرى فقد شهدت تدهورا خلال نفس الفترة، حيث انخفض متوسط مدة القروض

(بالسنوات) من 21,2 سنة إلى 16 سنة فقط، والأمر ينطبق على فترة السماح التي انخفضت من 6,5 إلى 4,8 سنوات، وكذالك عنصر المنحة الذي انخفض من 33,6% إلى 10% فقط، أما الفترة (1980 . 2005) فقد شهدت اتجاها عاما نحو انخفاض متوسط معدلات الفائدة وإن شابه بعض التذبذب، مع الإشارة إلى أن أعلا مستوى لمعدل الفائدة طيلة الفترة (1970 . 2005) قد تم تسجيله سنة 1980 وبلغ 9,1% في حين كان اخفض معدل هو4,4% وتم تسجيله سنة 2004، وأطول متوسط لمدة للقرض سجل سنة 2002 (24,1)% في حين كانت الأقصر سنة 2003 (13,2)، أما متوسط فترات السماح فقد كان أعلا مستوى له هو 8,8% سنة 2005 وأدنا هـ 4,8% 1980، ونفس الشيء ينطبق على متوسط عنصر المنحة (10%) سنة 1980 و31,7% سنوات 2004 و2005.

2. آما المصادر الرسمية لوحدها، فقد تميزت بشروط أفضل من المصادر مجتمعة طيلة الفترة المدروسة، حيث ظلت معدلات الفائدة لديها اخفض ومدد القروض وفترات السماح أطول، وكذالك عنصر المنحة الذي ظل يفوق نظيره في المصادر المجمعة، وهذا أمر متوقع بالنظر إلى الأسس المعتبرة في تقديم القروض لدى المصادر الرسمية عموما.
3. يلاحظ أن المصادر الخاصة كانت على العموم أصعب شروطا، وخاصة فيما يتعلق بانخفاض عنصر المنحة، بل تحوله إلي قيم سالبة في بعض الأحيان (7,8)% ، سنة 1980 مثلا، وهو أمر يعكس درجة عدم تيسير القروض من هذه المصادر، على اعتبار أن انخفاض معدل عنصر المنحة عن 25% يعد دليلا علي عدم تيسير القروض، أما وقد أصبحت قيم هذا المؤشر سالبة فإن الأمر يصبح أكثر صعوبة وأشد أثرا علي الدول النامية المدينة.

والمعروف أن القروض الخاصة أكثر عبئا على الدول النامية من القروض من المصادر الرسمية، نظرا لارتفاع معدلات الفائدة عليها وانخفاض كل من فترات السداد والسماح وتدني عنصر المنحة أو سلبيته، ويعزى بعض أسباب تفجر الأزمة 1982 ، بالنسبة للدول أمريكا اللاتينية، إلى كون معظم ديونها كانت مستحقة لمصادر خاصة (البرازيل، مكسيك، الأرجنتين، فنزويلا). في حين كانت معظم ديون الدول الإفريقية جنوب الصحراء (ومن ضمنها موريتانيا) تعود لمصادر رسمية (ثنائية، متعددة الأطراف) وهو ما يعني أن انفجار أزمة المديونية كان أسرع وأكثر شراسة بالنسبة للمجموعة الأولى مقارنة بالمجموعة الثانية.

الفقرة الثانية: تطور مؤشرات الديون الخارجية للدول النامية.

لقد لاحظنا من خلال ما تقدم أنه قد حدث تزايد كبير في حجم الديون الخارجية للدول النامية، كما لا حظنا التزايد المذهل في حجم خدمات هذه الديون خلال فترتي السبعينات والثمانينات، بل وطيلة الفترة المدرسة كلها، وهو ما يعني تزايد أعباء هذه الديون التي تتحملها الدول النامية المدينة جراء خدمة الديون المتمثلة في (الأقساط + الفوائد)، ونظرا للمشاكل والضغوط التي سببها النمو المرتفع لهذه الخدمات، والآثار التي تركها على الاقتصاديات المدينة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية) وكذلك القلق الذي اجتاح البلدان والجهات الدائنة حول مدى قدرة الدول المدينة على السداد، فقد قام الاقتصاديون بتطوير مجموعة من المؤشرات التي تقيس بعض جوانب عبء المديونية الخارجية، ونشير هنا إلى أن هذه المؤشرات هي عبارة عن نسب إحصائية لا يرافقها في بعض الأحيان تحليل اقتصادي، وهي نقطة ضعف في هذه المؤشرات، لكنها على الرغم من ذلك تعطي مقاييس سهلة الفهم والتطبيق وثرية الدلالة في مجال قياس عبء الديون، ومن أهم هذه المؤشرات:

- مؤشر نسبة الديون الخارجية / الناتج الداخلي الخام.
- مؤشر نسبة الديون الخارجية/حصيلة الصادرات.
- مؤشر نسبة خدمة الدين /حصيلة الصادرات

وفي ما يلي سوف نتناول هذه المؤشرات بالنسبة لمجموعة الدول النامية بشيء من الإيجاز، وذالك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (3/5): تطور مؤشرات الدين الخارجي بالنسبة لمجموعة الدول النامية خلال الفترة (1980 – 2005)

السنوات	نسبة الدين/ الناتج الداخلي%	نسبة الدين/الصادرات%	معدل خدمة الدين/الصادرات%
1980	26.4	146.9	23.4
1990	36.1	178.3	19.7
2000	40.2	121.4	20.0
2001	39.2	120.6	19.5
2002	39.8	114.7	18.3
2003	38.6	104.7	17.2
2004	35.2	87.0	12.5
2005	28.7	73.6	13.8

Source : World Bank: Global development finance vol. 2, 2007, P : XXX VIII

أولا: مؤشر نسبة الديون الخارجية / الناتج الداخلي الخام

يستخدم هذا المؤشر لقياس عبء الديون الخارجية من خلال معرفة ما تمثله الديون الخارجية القائمة (الغير مسددة) إلى الناتج الداخلي الخام، ويفضل هذا المؤشر لكونه يربط المديونية بمتغير مهم هو حجم الناتج الداخلي الخام الذي يمثل الركيزة الأساسية لأي اقتصاد، وكلما تزايدت هذه النسبة كان في ذلك دلالة على اعتماد البلد على الخارج في تمويل الاستثمار والاستهلاك. وإذا كانت الديون الخارجية تمثل حقوقا للأجانب (غير المقيمين) فإن ارتفاع هذه النسبة يعني زيادة حقوق الأجانب في الناتج الداخلي الخام، وانطلاقا من الجدول رقم (3/5) يمكن ملاحظة ما يلي:

ظلت نسبة الدين الخارجي / الناتج الداخلي الخام لمجموعة الدول النامية في حدود مقبولة نسبيا**(في ضوء بعض المعايير المعتمدة في المجال)**[1] حيث تراوحت هذه النسبة بين 21,4 % سنة 1980 و40,02 % سنة 2000 قبل أن تأخذ اتجاهها نحو التراجع إلي حدود 28,7 % سنة 2005، ويمكن تفسير تطورات هذا المؤشر(جزئيا على الأقل) بعاملين يتعلق أولهما بنمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول النامية الذي عرف معدلات نمو تراوحت بين (7.3)% من 2000 إلى 2005، أما الثاني فيتمثل في انخفاض وتيرة نمو الديون خلال الفترة (2000 . 2006).

وتجدر الإشارة إلى أن طريقة حساب الدخل الوطني (حساب الخدمات المرتبطة بإعادة توزيع الناتج المادي المحقق) قد تؤثر بشكل كبير على قيمة الناتج؛ بحيث لو استبعدت قيم هذه الخدمات فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الناتج وبالتالي ترتفع هذه النسبة.

وبخصوص دلالة هذا المؤشر في مجال التبعية المالية، نلاحظ أن قيمه ظلت خلال الفترة المدروسة فوق عتبة 30% المحددة لدخول نطاق التبعية المالية عليه، باستثناء سنتي 1980 و2005، وهو ما يعني أن مجموعة الدول النامية ظلت في نطاق التبعية المالية على هذا المؤشر خلال هذه الفترة، وكانت قمة تطور هذا المؤشر هي تلك المسجلة سنة 2000 ، وهي السنة التي سجل فيها صافي تحويل الموارد الناتج عن الديون الخارجية أكبر قيمة سالبة بلغت(118.) مليار دولار.

[1] أشار صندوق النقد الدولي في دراسة نشرها سنة 2005 تحت عنوان (هل يعمل تخفيف الديون على دفع النمو في الدول الفقيرة المثقلة بالديون)، وكانت تحمل الرقم 34 من سلسلة قضايا اقتصادية، أشار إلى أنه بناء على دراسة تجريبية أجراها باحثون وشملت مجموعة من الدول منخفضة الدخل (من ضمنها موريتانيا) وجدت دلائل مهمة على أنه مع وصول نسبة إجمالي القيمة الاسمية للدين الخارجي علي الناتج الداخلي الخام إلى حدود 50% و وصول نسبة القيمة الحالية للدين على الناتج إلى حدود تراوحت بين (20 -25) %، وكذالك عند ما تصل نسبة القيمة الحالية للدين على حصيلة الصادرات إلى حدود (160-170)% يبدأ الدين الخارجي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي .

ثانيا: مؤشر نسبة الديون الخارجية / حصيلة الصادرات

ويقيس هذا المؤشر مدى ثقل حجم الديون منسوبا إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات، على اعتبار أن حصيلة الصادرات هي المصدر الرئيسي المعول عليه في المدى المتوسط والطويل لتسديد هذه الديون.

واستنادا إلى تجارب تاريخية فإنه ينبغي، لكي لا يصل البلد إلى مرحلة الأزمة، أن لا يتجاوز حجم الدين نصف حصيلة الصادرات، كما يجب أن لا يتجاوز معدل نمو الدين معدل نمو حصيلة الصادرات، واعتمادا على الجدول رقم: (3/5)، فإن سنة 1990 قد مثلت قمة تصاعد قيمة هذا المؤشر، حيث وصلت نسبته إلى 178,3 % قبل أن يبدأ في التراجع إلى حدوده الأخفض أي 73,6% سنة 2005، ويعود سبب تراجع هذه النسبة إلى انخفاض وتيرة نمو الديون من ناحية، وارتفاع معدل نمو صادرات الدول النامية الذي تراوح بين 6,5 % سنة 2002 و11,6 % سنة 2005 من ناحية أخرى.[1]

ثالثا: مؤشر نسبة خدمات الديون الخارجية / حصيلة الصادرات

وهذا المؤشر هو عبارة عن نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي (الأقساط + الفوائد) إلى مجموع حصيلة الصادرات من السلع والخدمات، ويدل هذا المؤشر – بصورة مباشرة – على أنه كلما ارتفع هذا المعدل زاد ثقل عبء الديون الخارجية؛ بمعنى أن المدفوعات تستنزف جزء متزايدا من حصيلة صادرات البلد بالعملة الصعبة وبشكل قد لا يكون معه المتبقي من هذه الحصيلة كافيا لتمويل الواردات، مما يجعل البلاد المدينة في وضع حرج، والعكس صحيح.

ويعتمد كثير من الخبراء والاقتصاديين على هذا المؤشر كمقياس لعبء الديون على أساس أن الصادرات تعتبر المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعول عليها لتسديد الديون، وهو ما يبرز من خلال اهتمام الدائنين بهذا المؤشر، على اعتباره دليلا على مدى قدرة البلد المدين على تسديد ديونه الخارجية، كما أنه يعتبر – بالنسبة للمدينين – مؤشرا مهما لقياس مدى ضغط أعباء الديون على قدرة البلد على الاستيراد، وتشير البيانات المتوفرة من خلال الجدول رقم (3/5) إلى أن مؤشر خدمة الديون الخارجية بالنسبة للدول النامية بالمقارنة مع حصيلة الصادرات كان في حدود 23,4% سنة 1980، وهي نسبة قريبة من 25% المحددة لدخول منطقة التبعية المالية عليه (حسب إبراهيم العيسوي)، ثم تراجع بعد ذلك ليصل إلى 20% سنة 2000، قبل أن يتراجع إلى 13,8% سنة 2005. و تراجع هذا المؤشر يعود بالأساس إلى نمو عوائد الصادرات بمعدل أعلا من معدل نمو خدمات الديون .

المطلب الثاني: أسباب تطور الديون الخارجية للدول النامية

وبغض النظر عن مدى وجاهة المبررات التي اعتمدت عليها هذه الدول لتبرير توسعها في الاقتراض الخارجي، فقد شهدت ديونها نموا مضطردا، سواء فيما يتعلق بحجم هذه الديون أو بحجم

[1] صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي،2010 ، (الملحق الإحصائي)، ص: 192

خدماتها، وهو ما انعكس على تصاعد مؤشرات هذه الديون، ولكن ما هي الأسباب التي أدت إلى نمو المديونية بهذا الشكل المتصاعد والسريع؟ وعلى العموم فإنه يمكن تقسيم أسباب نمو الديون الخارجية للدول النامية إلى مجموعتين:

- أسباب خارجية.
- أسباب داخلية.

الفقرة الأولى: الأسباب الخارجية لتطور ديون الدول النامية[1]

ويقصد بها مجموعة الأسباب التي تنبع من خارج حدود الدولة وتقع خارج نطاق تأثير أدوات السياسة الاقتصادية في البلد، ويمكن تقسيمها إلى:

أولا: ارتفاع أسعار البترول

من المعروف أن أسعار البترول قد شهدت ارتفاعين خلال مرحلة السبعينات (73، 79) وكان من نتائج الارتفاع الأول تزايد كبير في عجز الميزان التجاري لمجموعة الدول النامية المستوردة للبترول؛ حيث ارتفع هذا العجز من 16 بليون دولار سنة 1972 إلى 40,1 بليون دولار سنة 1975 ثم إلى 48,3 بليون دولار سنة 1979 .

وعلى الرغم من هذه الزيادة فإن الدول النامية لم تواجه مشاكل كبيرة في مديونيتها الخارجية خلال مرحلة السبعينات، ويعود ذلك إلى عاملين:

1. انخفاض حجم الديون (النسبي).
2. سهولة الاقتراض من المصادر المختلفة.

أما الزيادة الثانية في أسعار البترول سنة 1979 فقد كان لها أثر كبير على زيادة مديونية الدول النامية، ليس بسبب هذه الزيادة وآثارها على فاتورة الواردات النفطية للدول النامية (غير النفطية) فقط، وإنما يضاف إلى ذلك وبشكل أكبر تأثيرا النتائج السلبية المترتبة على السياسات الاقتصادية في الدول الصناعية بعد ارتفاع أسعار البترول، فخلال هذه الفترة ارتفع العجز التجاري للدول النامية (غير النفطية) في حين زادت ديون بعض الدول النامية (من ضمنها بعض الدول النفطية المدينة: المكسيك، الجزائر، فنزويلا...) وهو ما يعني أن الزيادة في أسعار البترول ليست السبب الوحيد والمباشر وراء النمو السريع لديون الدول النامية.

لقد عانت الدول الصناعية (خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية) عند نهاية السبعينات من ارتفاع في الأسعار بشكل عام، وساهم ارتفاع أسعار البترول في زيادة حجم التضخم، لذلك تبنت الولايات المتحدة سياسات انكماشية تمثلت في تقييد حجم السيولة وتقليص الإنفاق العمومي، وهو ما نجم عنه

[1] عرفان تقي الدين ، التمويل الدولي ط1، دار مجدلاوى للنشر، عمان (الأردن)، 1999، ص: 83 - 100 .

ارتفاع معدلات الفائدة وانكماش النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، مما كان له أثر مدمر على اقتصاديات الدول النامية ونمو مديونيتها الخارجية.

ثانيا: سياسات الإقراض الدولية وتعويم أسعار الفائدة

لقد كان من نتائج ارتفاع أسعار البترول المتتالي أن حققت الدول المصدرة له فوائض مالية كبيرة، وبسبب انخفاض القدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذه الدول (في الغالب) فقد تدفقت هذه الفوائض إلى الأسواق المالية الدولية على شكل ودائع واستثمارات قصيرة الأجل، مما أدى إلى ارتفاع السيولة في هذه الأسواق، ومكن المصارف من التوسع في إقراض هذه الفوائض إلى الدول النامية ذات العجز المالي، و كان من نتائج هذه السياسة نمو سريع في حجم المديونية في الدول النامية.

كما يضاف إلى ذلك تدني معدلات الفائدة الحقيقية التي كانت سالبة في بعض الأحيان، وهذا الانخفاض في معدلات الفائدة الحقيقية قد شجع الدول النامية على التوسع في الاقتراض لتمويل نفقاتها العامة (الاستثمارية والجارية)، يضاف إلى ذلك سهولة إجراءات الاقتراض وسرعتها (من المصادر الخاصة)، التي يقابلها تزايد التشدد بالنسبة للقروض الرسمية سواء منها الثنائية أو من المنظمات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)، مع ضعف الموقف النسبي للدول النامية في هذه المؤسسات التي كانت تخضع وبشكل مستمر لنفوذ ومصالح الدول الصناعية الكبرى.

وهذه العوامل مجتمعة هي التي تفسر تزايد اقتراض الدول النامية من المصادر الخاصة وتزايد نسبة المصادر الخاصة في إجمالي الديون الخارجية لهذه الدول.

ومع تزايد الاقتراض من المصادر الخاصة، وحتى تحمي البنوك التجارية نفسها من مخاطر الإقراض، اعتمدت هذه البنوك على سياسة جديدة تقضي بالإقراض بمعدلات فائدة متغيرة (معومة) وهي عبارة عن معدل فائدة يتغير حسب تغير أسعار الفائدة في الأسواق العالمية (لندن، نيويورك) مضافا إليها هامش للمخاطرة يتغير تبعا للجدارة الائتمانية للبلد المقترض.

ثالثا: ركود الاقتصاد العالمي وآثاره على الدول النامية

لقد أدى تبني الدول الصناعية الكبرى لسياسات انكماشية في أواخر السبعينات إلى تدني معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، وهو ما أدخل الاقتصاد العالمي في حالة ركود اقتصادي تسبب في انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية وتدهور أسعارها وانخفاض معدلات التبادل لهذه الدول، يضاف إلى ذلك تصاعد نزعة الحماية التجارية في الدول الصناعية، وتجمعت هذه الظروف لتشكل العجز الكبير في الموازين التجارية والحسابات الجارية لهذه الدول، ومع تآكل احتياطيات الدول النامية وضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها، لم تجد أمامها بدا من زيادة الاقتراض الخارجي،

والجدول التالي يبين التطور الذي حدث في كل من عجز الميزان التجاري ومعدل التغير السنوي في معدل التبادل بالنسبة لمجموعة الدول النامية غير النفطية خلال الفترة (1979 – 1986).

الجدول رقم (3/6): الميزان التجاري و التغير السنوي في معدل التبادل للدول النامية غير النفطية خلال الفترة (1979–1986)

السنوات	الميزان التجاري (مليار دولار)	تغير معدل تبادل السلع غير النفطية%
1979	(48,3 −)	(1,6 −)
1980	(74,4 −)	(5,8 −)
1981	(82,6 −)	(4,2 −)
1982	(67,8 −)	(2,2 −)
1983	(49 −)	(0,5 −)
1984	(32,8 −)	1,7
1985	(24,1 −)	(1,2 −)
1986	(19,3 −)	1,1

المصدر: سعيد بن سعد مرطان، معضلة الدول النامية في الخروج من مصيدة الديون الخارجية، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد (17): العدد الرابع، الكويت، 1989، ص: 195.

ومن خلال الجدول السابق، نلاحظ أن العجز التجاري لمجموعة الدول النامية غير النفطية قد ارتفع من 48,3 مليار دولار سنة 1979 إلى 82,6 مليار دولار سنة 1981، وهو ما يعكس تدهور قيمة وحدة الصادرات، ثم بدأ يتحسن بعد ذلك ليعكس ظروف مرحلة ما بعد أزمة القروض 1982، ولا يستخلص من هذا الانخفاض في العجز التجاري أن هناك تحسنا في تجارة الدول النامية مع الدول الصناعية، لأن إحصائيات صندوق النقد الدولي (1987) تشير إلى أن الأسعار الحقيقية للمواد الخام الزراعية والمعدنية (معظم صادرات الدول النامية) في سنة 1985 كانت أقل من أسعارها سنة (74 / 75)، بل وأقل بـ 30% من متوسط أسعار الثلاثين سنة الماضية[1].

ويقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) خسارة الدول الإفريقية جنوب الصحراء خلال الفترة (1980 – 1985) بنحو 11 مليار دولار بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري[2]،حيث يلاحظ من خلال الجدول السابق(3/6) أن أعلا نسبة سالبة لتغير معدل التبادل التجاري هي تلك المسجلة سنة 1980 والبالغة (5,8.) أي سنتين فقط قبل انفجار أزمة ديون الدول النامية الخارجية سنة

[1] سعيد بن سعد مرطان، معضلة الدول النامية في الخروج من مصيدة الديون الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص: 196.
[2] سعيد بن سعد مرطان، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

1982، أما خلال الفترة اللاحقة ، فقد سجل هذا المؤشر تحسنا نسبيا طبعه التذبذب مع أنه سجل تغيرا قدره(0,2) كمتوسط للفترة (1991 . 2000).

الفقرة الثانية: الأسباب الداخلية لتطور الديون الخارجية للدول النامية

على الرغم من أهمية العوامل الخارجية في تطور ديون الدول النامية ، بالنظر إلى تبعية هذه الدول للاقتصاديات الصناعية المتقدمة، فإن للعوامل الداخلية أثر كبيرا أيضا في تراكم هذه الديون، ويمكن إجمال هذه الأسباب (الداخلية) في النقاط التالية:

- الأخطاء في توجهات السياسة الاقتصادية.
- غياب إدارة فعالة لعمليات الاقتراض الخارجي.
- هروب أو تهريب رؤوس الأموال وعلاقته بالفساد المالي والإداري.
- الكوارث الطبيعية والحروب.

أولا: الأخطاء في توجهات السياسة الاقتصادية

على الرغم من الخلاف حول تمويل التنمية بالقروض الخارجية، فإن القروض الخارجية يمكن أن تخدم أهداف التنمية إذا ما أحسن استغلالها، ولكن هذا الشرط لم يتحقق في أغلب الدول النامية؛ حيث لم تتمكن الدول المقترضة من زيادة الطاقة الإنتاجية لاقتصادياتها بمعدلات مقبولة، كما أنها لم تتمكن من إقامة مشاريع إنتاجية قادرة على جلب موارد مالية من العملات الصعبة للوفاء بخدمة ديونها عند استحقاقها.

ويرى البعض[1] أن فشل مشاريع التنمية الممولة بالقروض الخارجية في الدول النامية يعود إلى بعض الأسباب من أهمها:

1. اعتماد سياسات استثمار وتصنيع تخدم قطاعات الاستهلاك ، وهو ما ينتج عنه زيادة العجز في موازين المدفوعات ونمو الديون الخارجية؛ حيث نظر واضعو السياسية الاقتصادية إلى أن مقياس تحقيق التنمية الاقتصادية يكمن في مدى تضييق الفارق بين مستوى المعيشة في الدول النامية والدول الصناعية في الغرب من خلال التوسع في استهلاك السلع والخدمات، وفي ضوء هذا المنطلق، استهدفت جهود التنمية تحقيق أعلا معدل لنمو الناتج القومي الإجمالي وأصبح ارتفاع هذا المعدل هو مقياس النجاح، وبعد انقضاء نحو أربعين سنة من جهود التنمية تبين أن تجارب التنمية في أغلب دول العالم الثالث تمخضت عن نتائج معاكسة للأهداف التي تم وضعها (زيادة معدل نمو الناتج القومي) بوصفه وسيلة لرفع مستوى المعيشة من خلال الاستهلاك الذي لم تتوسع قاعدته

[1] رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سبق ذكره، ص: 31 - 56.

بسبب افتقاره إلى آليات لتوزيع نتائج النمو في معدلات الدخل القومي (غياب سياسات فعالة لإعادة توزيع الدخل).

2. تبني إستراتيجية الصناعات التي تحل محل الواردات ذات الكثافة الرأسمالية مما شجع هذه الدول على الاقتراض الخارجي من أجل تمويل هذه الاستثمارات، ويعود التركيز على هذا النموذج إلى الاعتبار المبالغ فيه لأهمية الاستثمار باعتباره مرادفا للتنمية، وينبع هذا الاعتقاد من التأثر بأدبيات التنمية بالفكر الغربي؛ ففي هذه الأدبيات ساد فهم ينظر إلى جوهر التخلف على أنه نقص في مصادر التمويل المحلية، ومن هنا فإنه من أجل تجاوز حالة التخلف ينبغي التركيز على معدل الاستثمار.

ومن هنا كان الاهتمام المبالغ فيه بعامل الاستثمار بوصفه العنصر الحاسم في عملية التنمية، وانعكس ذلك على مخططات التنمية التي أصبحت مجرد مخططات للاستثمار بغض النظر عن مجالاته ومدى إنتاجيته.

3. افتقار كثير من المشاريع الممولة بالديون الخارجية إلى الحد الأدنى من شروط النجاح، خصوصا فيما يتعلق بدراسات الجدوى واعتمادها على المواد الأولية والتكنولوجيا الأجنبية، وهي سمة تطبع الكثير من المشروعات الممولة بقروض مشروطة باستخدام تكنولوجيا وخبرة مصدر القرض، و غياب شروط النجاح هذه قد أدى إلى فشل كثير من مشاريع التنمية في الدول النامية .

ثانيا: غياب إدارة فعالة لعمليات الاقتراض الخارجي

وتتمثل في وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بكيفية الحصول على القروض الخارجية، ومتابعة كيفية استخدامها وتنظيم سداد مستحقاتها وإعادة هيكلتها وتخفيض أعباء هذه الديون إلى أقل مستوى ممكن، وذلك في إطار إدارة التمويل الخارجي لأي بلد مدين وفقا للدور المحدد له في إطار إستراتيجية التنمية الشاملة.

وتتطلب إدارة عملية الاقتراض الخارجي بعض الشروط لعل من أهمها:

1. إن إدارة الدين الخارجي يجب أن لا تقتصر على إدارة الدين القائم فقط وإنما يجب أن تشمل العمليات الثلاثة التالية:

أ- اللجوء إلى الاقتراض الخارجي واتخاذ القرار بالحصول على قرض من مصدر عملية خارجي معين، وبحجم معين وشروط محددة في إطار تحديد واضح لأولويات الدولة وقدرتها الاستيعابية وإنتاجية القروض وقدرته على توفير حصيلة من العملة الصعبة لخدمته.

ب-عملية استخدام الأموال المقترضة ومتابعة المشاريع والقطاعات التي تلقتها من أجل ضمان حسن استخدامها حتى تحقق الأهداف المرجوة من الاقتراض.

ج- عملية التحديد الدقيق والمنضبط لحجم الدين الخارجي، ووضع الجداول الزمنية للوفاء به وتوفير الأموال المطلوبة لذلك في الوقت المناسب، ومتابعة الفرص والآليات المتاحة للتخفيف من أعباء المديونية والإعداد لدخول الدولة في مفاوضات إعادة الجدولة عند الضرورة.

2. إن إدارة الدين الخارجي لا يمكن النهوض بها خارج إطار إدارة الاقتصاد الوطني للدولة المدينة، لأن هذه الإدارة ينبغي أن تشكل أساس الإستراتيجية التنموية في البلد وذلك لأن تنمية أي بلد مدين تتوقف على حسن إدارة مديونيته الخارجية، كما أن قدرة هذا البلد على خدمة ديونه والحيلولة دون وقوعه في أزمة سداد تتوقف على أدائه الاقتصادي بصفة عامة، وقدرة جهازه الإنتاجي على توفير الأموال المطلوبة بالعملات الصعبة لخدمة ديونه، وكذلك فإن جدارة البلد الائتمانية وقدرته على الاقتراض تتوقف على نتائج أدائه الاقتصادي في الماضي والحاضر وتوقعات هذا الأداء في المستقبل.

وعموما فإن غياب الإدارة الفعالة لعمليات الاقتراض الخارجي في معظم الدول النامية، قد ساهم في نمو مديونيتها بشكل مفرط وتراكم مستحقاتها وهو ما أفضى إلى دخولها في وضعية أزمة.

ثالثا: هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وعلاقته بالفساد الإداري والمالي

لقد أدى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتدهور فرص الاستثمار في كثير من البلاد النامية إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وتشير تقديرات مؤسسة (Morgan Guaranty)[1] إلى أن أكثر الدول النامية التي عانت من هروب رؤوس الأموال خلال الفترة (1976-1985) هي: فنزويلا، الأرجنتين، المكسيك، ماليزيا، نيجيريا، وهي جميعها تأتي على رأس مجموعة الدول المدينة.

ونشير هنا إلى أنه من الضروري التمييز بين هروب الأموال بالمعنى الضيق الذي يقصد به "حركة رؤوس الأموال من القطاع الخاص المحلي غير المصرفي بغرض المضاربة قصيرة المدى "، والذي يعرف بحركة رؤوس الأموال الساخنة التي تتأثر بالأزمات المالية والسياسية و شدة الرقابة على تحويل العملات الأجنبية والمخاوف من تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، وما يعرف بهروب رأس المال بشكل واسع الذي يمكن تعريفه على أنه " القيمة الإجمالية لمجموع التدفقات النقدية من الاقتصاد الوطني إلى الخارج بغض النظر عن أوجه استثمارها ".

وقد ظهر موضوع تهريب أو هروب رؤوس الأموال من الدول المدينة إلى الخارج بشكل ملحوظ في النصف الأول من الثمانينات، على الرغم من أنها ظاهرة قديمة، وتعود بداية الكشف عن هذه الظاهرة إلى سنة 1984، عندما نشر بنك التسويات الدولية في تقريره للسنة 1984، بأن أهم الأموال التي خرجت

[1] سعيد بن سعد مرطان، معضلة الدول النامية في الخروج من مصيدة الديون الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص: 197.

من دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة (1978–1983) قد تم إيداعها بأسماء أشخاص في البنوك والمؤسسات المالية في الغرب، وقد قدرت هذه الأموال بنحو 50 مليار دولار[1].

وتشير مؤسسة (Morgan Guaranty) في تقريرها لسنة 1986، إلى أن استثمارات القطاع الخاص في أمريكا اللاتينية في الخارج كانت سنة 1985، تقدر بنحو 30 مليار دولار[2].

وفيما يتعلق بكيفية تقدير الأموال الهاربة أو المهربة من البلاد النامية، فهي مسألة صعبة بالنظر إلى أن معظم هذه الأموال تخرج في الغالب بطرق غير مشروعة، من وجهة نظر الدول التي تخرج منها، وهو ما يعني صعوبة قياسها، وعلى الرغم من هذه الصعوبات فإن ثمة طرقا يمكن من خلالها تقدير حجم هروب هذه الأموال ولو بشكل تقريبي، و أهم هذه الطرق:

1. من خلال موازين مدفوعات الدول التي هربت إليها هذه الأموال؛ لأن حركة هذه الأموال في نظر هذه الدول هي حركة مشروعة لأنها تعتبر أموالا ساخنة، ومن الصعوبة بمكان تقدير حجم الأموال المهربة بهذه الطريقة من بلد معين وذلك نظرا إلى أن هذه الأموال لا تتوجه إلى بلد واحد وإنما إلى بلدان متعددة.
2. من خلال موازين مدفوعات الدول النامية التي خرجت منها الأموال؛ حيث أن جانبا كبيرا من هذا التهريب يسجل في موازين المدفوعات ويؤثر بالتالي على حالة العجز في هذه الموازين، ولكن من الصعب اكتشافها وحصرها بشكل مباشر، وإن كانت تنعكس في النهاية على زيادة حجم الأرقام التي تظهر في بند "السهو والخطأ" حيث تؤدي إلى سلبية هذا البند.
3. ويمكن تقدير هذه الأموال بالاعتماد على ميزان المدفوعات بطريقة أخرى، وذلك من خلال مقارنة حجم الزيادة الرسمية في المديونية الخارجية للبلد خلال سنة معينة بمجموع القروض الصافية التي حصل عليها هذا البلد خلال نفس السنة؛ فإذا كانت الزيادة في حجم الديون تزيد عن حجم التدفق الصافي لرؤوس الأموال الأجنبية، فإن الفرق يعكس حجم التصدير غير المسجل للأموال التي هربت إلى الخارج.

ومن أهم الصيغ غير المشروعة التي يأخذها تهريب الأموال من الدول النامية المدينة إلى الدول الصناعية ما يلي:

أ- عمليات تهريب الثروات والقيم المنقولة إلى الخارج بصورة مباشرة، وهي في الغالب أموال تم كسبها بطرق غير مشروعة.

ب-إعطاء معلومات كاذبة عن قيم كل من الصادرات والواردات بالتعاون مع العملاء بالخارج.

[1] رمزي زكي، الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي (بحوث ومناقشات ندوة: الأرصدة والمديونية العربية للخارج)، منتدى الفكر العربي، عمان 1987، ص: 117 - 122.

[2] سعيد بن سعد مرطان، معضلة الدول النامية في الخروج من مصيدة الديون الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص: 198.

ج- العمولات التي تقتطع من القروض والتسهيلات التي تحصل عليها الدولة من الخارج، وهي أموال تدفع لذوي النفوذ، وتتشابك هذه الطريقة مع قضية أشمل هي ظاهرة سرقة القروض التي أشار إليها البنك الدولي في تقريره للسنة 1985، حيث ذكر أنه من الناحية الفعلية فإن كثيرا من القروض كانت تنهب وتسرب إلى الخارج مرة ثانية[1].

وترتبط مشكلة هروب أو تهريب رؤوس الأموال – بشكل وثيق – بظاهرة الفساد التي تطبع أغلب أنظمة الحكم في الدول النامية، والتي تعتبر هي السبب الرئيسي لهروب وتهريب رؤوس الأموال والكسب غير المشروع وسرقة القروض العامة وإعادة تحويلها إلى الخارج.

ويسوق الباحثون[2] بعض الأمثلة الحية على ذلك في دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا؛ حيث يعتقد أن القروض الضخمة التي حصلت عليها المكسيك قبل سنة 1982 من البنوك التجارية تم تحويلها إلى حسابات شخصية، وفي نيجيريا (وهي دولة غنية بالنفط) فإن معظم القروض التي عقدت لتمويل المشاريع النفطية تمت سرقتها من طرف المسئولين الفاسدين وتحويلها إلى حساباتهم الشخصية،وما نشر مؤخرا عن الثروات الضخمة التي سرقها الحكام العرب وأودعوها في البنوك الغربية مثال آخر، وما لم ينشر بعد لاشك أنه أعظم .

رابعا: الكوارث الطبيعية والحروب

لقد اقترضت الدول المدينة في أحيان كثيرة لمواجهة الكوارث الطبيعية (الجفاف في إفريقيا، الزلازل في أمريكا اللاتينية) والحروب والصراعات المسلحة، ولعل القروض الموريتانية لمواجهة آثار أزمة الجفاف وتمويل حرب الصحراء من الأمثلة على ذلك.

وبالإضافة إلى العوامل السابقة فإن ثمة أسبابا أخرى تم التطرق إليها في فقرات سابقة مثل:

تذبذب أسعار الدولار، انخفاض الاستثمارات والمعونات الأجنبية، الدور الهزيل لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إمداد الدول النامية بالقروض والتسهيلات الضرورية، وذلك بسبب الضعف النسبي لموقع هذه الدول في تلك المؤسسات، مقابل سيطرة الدول المتقدمة صناعيا عليها وتسخيرها لمصالحها وسياساتها على المستوى العالمي.

المبحث الثاني: أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية

لعله من المهم في البداية أن نميز بين لفظين متداولين في الكتابات التي تتناول موضوع الديون الخارجية للدول النامية، وهما:

- مشكلة الديون الخارجية.

[1] ميشيل مارتو، هروب رأس المال العربي والدين الخارجي (بحوث ومناقشات ندوة الأرصدة والمديونية العربية في الخارج)، مرجع سبق ذكره، ص: 61 - 68.

[2] سعيد بن سعد مرطان ، معضلة الدول النامية في الخروج من مصيدة الديون الخارجية، مرجع سبق ذكره ، ص: 197.

- أزمة الديون الخارجية.

حيث أنه من الناحية اللغوية ينصرف مدلول لفظ (مشكلة) إلى وجود معضلة أو عقدة أو غموض، أما لفظ (الأزمة) فينصرف مدلوله إلى وجود نوع من الضائقة أو الشدة أو الحرج، ومن خلال التركيز على الجانب الدلالي في اللفظين نلاحظ:

1. أن المشكلة تعني أننا أمام إشكال أو وضع غير سليم يستدعي منا البحث له عن حل يمكننا من تجاوز حالة الإشكال هذه، ربما على سبيل السرعة أو على سبيل التراخي.
2. أما الأزمة فهي تعني الشدة والضائقة التي تمتاز بقدر من التعقيد والإلحاح يستدعي حلولا أسرع، وربما متعددة الأبعاد والمستويات.

ومن خلال المقارنة بين اللفظين نلاحظ أن المشكلة أعم من الأزمة لأن كل أزمة، هي في الحقيقة مشكلة بينما لا يشترط في كل مشكلة أن تكون قد وصلت إلى مرحلة الأزمة، ومن هنا يمكننا أن نعتبر أن الديون الخارجية كانت تمثل منذ البداية مشكلة بالنسبة للدول المدينة، لأن مجرد الاعتماد على القروض الخارجية يعتبر في حد ذاته وضعا غير سليم، لأن الوضع السليم يقتضي أن يعتمد كل بلد على موارده الذاتية في تغطية حاجاته (الاستثمار والاستهلاك) ومن هنا يمكن القول أن الديون الخارجية على الدول النامية كانت مشكلة منذ البداية تتطلب البحث لها عن حل ثم تطورت في غياب الحلول الناجحة لها، بل مع تزايد أسباب تعقيدها، إلى أزمة ولكنها أزمة خانقة أثرت على جميع أوجه الحياة (الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية) في الدول المدينة.

هذه الأزمة وصلت إلى مرحلة الانفجار خلال سنة 1982 مع ما عرف بأزمة القروض الدولية عندما أعلنت المكسيك توقفها عن تسديد خدمات ديونها، وهو ما أثار ذعرا كبيرا على المستوى العالمي، لأنه لفت انتباه العالم إلى الوضع الحرج الذي وصلت إليه مجموعة كبيرة من الدول المدينة (خصوصا في أمريكا اللاتينية في ذلك الوقت) والآثار المؤكدة لهذه الوضعية على الاقتصاد العالمي بأكمله؛ حيث ارتفع حجم الديون من 166,6 مليار دولار سنة 1975 إلى 514 مليار دولار سنة 1980 ثم ارتفع إلى 1337 مليار دولار سنة 1990، قبل أن يصل إلى 2851 مليار دولار سنة 2006، وخلال نفس الفترة ارتفعت خدمة الديون من 14,5 مليار دولار إلى 86 مليار دولار سنة 1980 ثم ارتفعت بعد ذلك إلى 148 مليار دولار سنة 1990، لتواصل ارتفاعها بعد ذلك إلى 540 مليار دولار سنة 2006.انظر الجدول رقم (3/1) سابقا.

هذه الوضعية أدت إلى استنزاف حصيلة الدول المدينة من العملات الصعبة وإلحاق أضرار كبيرة ببرامجها التنموية ومستويات المعيشة لسكانها.

ولقد دأب معظم الكتاب والباحثين الذين تناولوا موضوع الديون الخارجية على تعداد الأسباب التي أدت إلى تنامي حجم الديون وتصاعد خدماتها على اعتبارها أسبابا لما عرف بأزمة الديون (وصول الدول

المدينة إلى حالة العجز عن السداد)، ونحن نعتقد أن نمو حجم الدين في حد ذاته وتصاعد مؤشراته هو الذي فجر الأزمة، ولذلك فإن تكرار أسباب تطور حجم ومؤشرات الدين باعتبارها أسبابا للأزمة يعتبر، في نظرنا، من قبيل التكرار غير المفيد. ولذلك سنقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- آثار أزمة المديونية الخارجية وطبيعتها والمقترحات النظرية لمواجهتها.
- الأساليب العملية لمواجهة أزمة المديونية في الدول النامية.

المطلب الأول: آثار أزمة المديونية الخارجية وطبيعتها والمقترحات النظرية لمواجهتها

تنبع أهمية دراسة أزمة الديون الخارجية في الدول النامية من الآثار السلبية الكبيرة التي تركتها هذه الأزمة على اقتصاديات الدول المدينة، والتي أرغمتها على الخضوع لشروط الدائنين والمنظمات المالية الدولية، كما أن دراسة هذه الأزمة وآثارها قد أدت إلى خلاف كبير بين الباحثين حول طبيعتها والإجراءات الضرورية لمواجهة آثارها، وعلى هذا الأساس سنقسم هذا المطلب إلى الفقرتين التاليتين:

- آثار أزمة المديونية الخارجية على الدول النامية.
- طبيعة أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية والمقترحات النظرية لمواجهتها.

الفقرة الأولى: آثار أزمة المديونية الخارجية على الدول النامية

إن فشل معظم التجارب التنموية في البلدان النامية في تحقيق أهدافها، والظروف الاقتصادية الدولية غير الملائمة التي واجهتها هذه الدول منذ أواخر السبعينات، قد قضت على طموحات هذه الدول التنموية وأوقعتها في وضع أزمة حقيقية؛ فهي ليست قادرة على الاستمرار في سداد خدمات ديونها الباهظة والاستمرار في نفس الوقت في جهودها التنموية، بل ليست قادرة في بعض الأحيان على استيراد المواد الضرورية لسكانها.

وعندما أدركت البنوك التجارية هذه الوضعية الصعبة التي تعاني منها الدول المدينة؛ توقفت مع بداية الثمانينات عن منح قروض جديدة لهذه الدول تساعدها في تمويل خدمات الديون القديمة، الأمر الذي أدى إلى تفجر أزمة المديونية سنة 1982.

وفي ظل هذه الظروف تبنت الدول المدينة، التي تواجه صعوبات في تسيير ديونها، سياسات تقشفية (التقليل من الإنفاق والحد من الاستيراد)، وبغض النظر عن ما إذا كانت هذه السياسات قد تم اعتمادها بدوافع ذاتية أو خضوعا لشروط المؤسسات الدولية، فإنها أثرت بدون شك على مختلف القطاعات الاقتصادية؛ حيث لم يعد هناك بد من تغيير مسار التجارة الخارجية من أجل استبدال العجز في الموازين التجارية بفائض، وحيث أنه ليس بمقدور هذه الدول التأثير بشكل كبير على الصادرات (الحجم والقيمة) بسبب خضوعها للظروف الخارجية، فإنها لجأت إلى تخفيض وارداتها، حيث استطاعت

الدول الأكثر مديونية أن تستبدل عجزا في موازينها التجارية قدره 16,7 مليار دولار عام 1981 بفائض قدره 19,5مليار دولار في عام 1983، بينما تقلص عجز الدول الإفريقية الأقل نموا من 7,5 مليار دولار إلى 4 مليار دولار لنفس الفترة، وقد تحقق ذلك على الرغم من انخفاض عوائد الصادرات بنسبة 19% في نفس الفترة. وانخفضت واردات الدول الأكثر مديونية بمتوسط سنوي قدره 6,3% مما أدى إلى الحد من نمو القطاعات الإنتاجية المختلفة والحد كذلك من نمو التجهيزات الأساسية والخفض من مستوى السلع الضرورية الاستهلاكية لذوي الدخل المحدود[1].

ومن ناحية أخرى تراجعت مؤشرات الاستثمار في الدول المدينة؛ حيث انخفض إجمالي الاستثمار المحلي في دول أمريكا اللاتينية بحوالي 30% منذ سنة 1980، عكس الاتجاه العام خلال العشرين سنة السابقة، وفي دول الصحراء الإفريقية انخفض إجمالي الاستثمار من 22,5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1980 إلى 14,5% سنة 1985، وذلك بسبب تراجع الإنفاق الحكومي وتوجيه حصيلة هذه الدول من العملات الصعبة لتمويل خدمات ديونها والباقي لتمويل الواردات الضرورية. وانخفضت الاستثمارات في الدول الأكثر مديونية بمتوسط سنوي قدره 5,3% وانخفض الاستهلاك الفردي بمتوسط قدره 1,6% وانخفض معدل النمو الحقيقي من متوسط قدره 5,4% خلال الفترة (1973 – 1980) إلى متوسط قدره 0,1%خلال الفترة (1980 – 1985)، كما انخفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 2,8% خلال الفترة (1973 – 1980) إلى 1,3% خلال الفترة (1980 – 1987). وخلال الفترة(1980 . 2003) شهد 21 بلدا من مجموعة البلدان الأقل نموا البالغ عددها 48 دولة (عددها متغير) تراجعات كبيرة في معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، منها 17 دولة حققت معدلات نمو سالبة[2]. وأشار البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم لسنة 1988 إلى أن الاستثمار الفردي في إفريقيا سنة 1987 كان أقل من مستواه عند منتصف الستينات، بينما تراجع متوسط دخل الفرد في الدول الأكثر مديونية إلى مستواه في عام 1970، وانخفض الاستثمار في سنة 1987 بحوالي الثلث عن مستوى سنة 1980[3].

والنتائج المتوقعة لهذه التطورات السلبية المتمثلة في تدني معدلات الاستثمار والنشاطات المحلية الأخرى، هي بالضرورة ارتفاع معدلات البطالة وتدهور مستويات المعيشة، حيث يظهر تقرير البنك الدولي عن التنمية لسنة 1999 /2000 أن الرقم المطلق للذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم قد ارتفع من 1,2 مليار سنة 1978 إلى 1,5 مليار سنة 2000 ويتوقع أن يصل إلى نحو1,9 سنة 2015 ، والآفاق الأبعد تبدوا قاتمة بالنظر إلى أن الخبرات في مجال التنمية تشير إلى

[1] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لسنة 1988، واشنطن، ص: 46.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، تقرير عن أقل البلدان نموا لسنة 2000، ص: 131.

[3] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، لسنة 1988، ص: 47 ، 215.

أن الحد الأدنى من معدلات النمو المطلوب لتخفيض الفقر بشكل ملموس يقدر بنحو 3 % سنويا، في حين أن متوسط النمو المحقق بين (1995 – 1999) في مجموعة الدول الأقل نمو لم يصل إلى هذه العتبة إلا في ست دول من هذه المجموعة البالغ عددها حينها 48 دولة، مع الإشارة إلى أن معدل النمو المرتفع ليس شرطا وحيدا ولا كافيا لتخفيض أعداد الفقراء، وهذا ما يناقض بصورة واضحة مع ما سعت إليه جهود التنمية في هذه البلدان، وعكس ما كانت تطمح إليه عند اختيارها طريق الاقتراض من الخارج لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

ولعل أهم النتائج السلبية التي تمخضت عنها أزمة المديونية، هي ظاهرة التحويل العكسي للموارد المالية من الدول المدينة إلى الدول المتقدمة اقتصاديا؛ حيث أن تدفقات رؤوس الأموال أصبحت تسير في الاتجاه المعاكس لما كان مألوفا في الاقتصاد العالمي منذ عشرات السنين، وهي ظاهرة تزيد بكل تأكيد من مشاكل الدول المدينة، وتعني هذه الظاهرة بكل بساطة أن القروض الطويلة والمتوسطة الأجل التي كانت تتجه من الدول الصناعية إلى الدول النامية قد بدأت منذ سنة 1985 تأخذ مسارا عكسيا وبشكل متزايد؛ حيث أصبحت خدمات الدين (الأقساط + الفوائد) التي تدفعها الدول المدينة على ديونها تزيد سنويا عن القروض الجديدة التي تحصل عليها هذه الدول من الخارج، وذلك ما يظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3/7): تطور صافي تحويل الموارد المالية إلى الدول النامية المترتبة على الديون الخارجية (مليار دولار) خلال الفترة (1980 – 2006)

السنوات	مجموع الدول النامية	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
1980	*26,70	*3,85
1990	7.33–	3.41–
2000	118.14–	18.97–
2002	84.33–	4.0–
2003	24.92–	2.68–
2004	24.86–	7.73–
2005	18.16	.16.94
2006	28.33	.30.0

Source : (*) World bank ,World Tables, Vol2, 1988.

ملاحظة: صافي تحويل الموارد المالية = القروض الجديدة (ط، م، أ) – خدمات الدين (الأقساط + الفوائد)

[1] البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم لسنة 1999 / 2000 ، ص: 26

ومن خلال الجدول السابق يظهر أن صافي تحويلات الموارد المالية قد بلغ سنة 1990 نحو (7,33.) مليار دولار من الدول المدينة، ويمثل هذا الرقم صافي التحويلات المترتبة على الديون الطويلة الأجل (العامة والمضمونة) فقط، كما يلاحظ أيضا ارتفاع حجم صافي التحويلات من دول أمريكا اللاتينية التي عرفت هذه الظاهرة مبكرا (1983)؛ حيث وصل صافي تحويلات هذه المجموعة فيما بعد (1990) إلى نحو (3,41 .) مليار دولار، وبحلول سنة 2000 وصلت أحجام هذه التحويلات العكسية إلى (118,14 .) مليار دولار بالنسبة لمجموعة الدول النامية ونحو(19 .) مليار دولار بالنسبة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية، قبل أن تأخذ في التراجع بالنسبة للمجموعة الأولى والتذبذب الذي انتهى بالارتفاع الملحوظ مع نهاية الفترة أي 2006، ويرجع ذلك في الأساس إلى كبر حجم ديونها وخدماتها من ناحية، وإلى تدني الثقة الائتمانية في عدد من دول هذه المجموعة، وبالتالي انخفاض حجم القروض الجديدة لها من ناحية أخرى.

ونشير هنا إلى أن مصادر البنك الدولي التي اعتمد عليها الجدول السابق (بالنسبة لسنة 1980) لا تشير إلى التحويلات المترتبة على القروض القصيرة الأجل وغير المضمونة، وبالتالي فهي لا تعبر عن حقيقة هذه الظاهرة بما يكفي.

وسواء أخذنا بتقديرات البنك الدولي أو غيرها، فإن حجم الموارد المنتقلة (الصافية) من الدول النامية إلى الدول المتقدمة قد ألحق ضررا كبيرا بمختلف القطاعات الاقتصادية في الدول المدينة.

ويمكن أن نستنتج مما سبق أن استمرارية أزمة المديونية في الدول النامية، يؤدي بالضرورة إلى استمرار استنزاف موارد هذه الدول من أجل خدمة الديون، وتراجع معدلات النمو والتنمية، ويقوي بالتالي من وضعية التبعية التي تعاني منها اقتصاديات الدول المدينة اتجاه الدول الدائنة، مما يجعلها تحت رحمتها بشكل مستمر، سواء من خلال علاقاتها الثنائية أو من خلال التجمعات التي تمثل الدائنين أو المؤسسات المالية الدولية، التي ظلت دائما حاميا أمينا لمصالح الدول الدائنة على حساب الدول المدينة.

الفقرة الثانية: طبيعة أزمة المديونية الخارجية ومقترحات مواجهتها[1]

مع تفاقم أزمة المديونية وتزايد أعباء الديون على المدينين وعجزهم عن الدفع، أصبحت القروض الدولية تمثل مشكلة ذات بعد عالمي، بالإضافة إلى أبعادها المحلية المتمثلة في آثارها المدمرة على الاقتصاديات المدينة، وذلك عندما لم يعد بإمكان آلية القروض أن تلعب الدور الذي كانت تلعبه في الماضي؛ حيث لم تعد هذه الآلية قادرة على ضمان النقل المستمر للفوائض من مراكز الوفرة إلى بلاد العجز المالي من خلال القروض، خاصة بعد 1982، لأن البنوك التجارية أصبحت شديدة الحذر في

[1] رمزي زكي، الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي، مرجع سبق ذكره، ص: 87 - 106.

منح القروض إلى الدول النامية، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فقد وصلت الأزمة في الدول المدينة إلى مرحلة حاسمة؛ حيث أصبح لابد لها أن تختار بين أن تستمر في خدمة ديونها الباهظة وتوقف كل جهودها التنموية، المتعثرة أصلا، مع ما ينطوي عليه ذلك من تدهور مستمر في مستويات المعيشة لشعوبها، أو أن تتوقف عن الدفع وتحاول تدبير أمورها، مع ما ينطوي عليه هذا الخيار الأخير من تبعات سياسية واقتصادية.

وعلى أية حال فإن وصول أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية إلى هذا الوضع، قد دفع عددا كبيرا من الباحثين الاقتصاديين إلى التساؤل عن طبيعة هذه الأزمة، تمهيدا لبلورة الحلول الممكنة لها، ومن الأسئلة التي طرحها هؤلاء الباحثون (هل الأزمة ناتجة عن السياسة الاقتصادية المحلية، أم هي أزمة عوامل خارجية، أم هي أزمة سيولة أو إفلاس)؟ وفي ضوء التشخيصات المتباينة؛ أخذ كل من هؤلاء الباحثين يطرح تصوره للحلول الممكنة، وفي هذا الإطار يمكن أن نرصد أربعة اتجاهات أساسية هي[1]:

- اتجاه يمثله صندوق النقد والبنك الدوليين.
- اتجاه يرى أن أزمة المديونية في الدول النامية هي أزمة سيولة.
- اتجاه يرى أن هذه الأزمة هي أزمة إفلاس حقيقي للمدينين.
- اتجاه خاص بمقترحات الدول النامية.

أولا: اتجاه يمثله صندوق النقد والبنك الدوليين

تنطلق هاتان المؤسستان من أن أزمة المديونية الخارجية في البلاد النامية تنبع أساسا من وجود فائض في الطلب الكلي ناتج عن أخطاء السياسة الاقتصادية المحلية، ويظهر هذا الإفراط في الطلب الكلي من خلال وجود اختلال داخلي (زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي للسلع والخدمات)، وهو الأمر الذي يظهر من خلال وجود عجز كبير في الموازنة العامة، ويظهر كذلك في زيادة الاستثمار المحلي على الادخار المحقق، وكل ذلك ينعكس في وجود فائض في عرض النقود يفوق متطلبات التوازن النقدي مما ينتج عنه ضغوط تضخمية.

أما الاختلال الخارجي الذي ينتج عن الإفراط في الطلب الكلي، فيتجلى من خلال زيادة الواردات على الصادرات ومن ثم عجز الموازين التجارية والحسابات الجارية، وهو السبب الرئيسي لنمو وتفاقم المديونية.

ويعتقد الصندوق أنه نظرا للطابع الدائم لهذه العوامل الداخلية المسببة للاختلال (الداخلي والخارجي)، فإن التمويل الأجنبي على شكل قروض لن يحل المشكلة بمفرده، لأنه يؤجلها ولا يحلها، لذلك فإن العلاج في نظر الصندوق، هو القضاء على الاختلال واستعادة التوازن، ولن يتحقق ذلك إلا من

[1] رمزي زكي، أزمة القروض الدولية (الأسباب والحلول المطروحة مع صياغة لرؤية عربية)، دار المستقبل العربي (دون مكان نشر)، 1987، ص: 142 - 168 .

خلال إجراءات التكييف التي يقترحها الصندوق ويرى أن أي تأخير في تنفيذها سوف يجعل تطبيق هذه الإجراءات التصحيحية صعبا وقاسيا في المستقبل.

وبناء على هذا الرأي فإن الحل لابد أن يكون من خلال القضاء على فائض الطلب واستعادة التوازن، وهذا يتطلب الحد من الإنفاق العام (الاستثماري والجاري) وذلك من خلال:[1]

1. إلغاء الدعم السلعي.
2. تقليص القطاع العام.
3. تحديد الأجور والحد من التوظيف الحكومي.
4. تقليص الخدمات العامة الاجتماعية.
5. تخفيض معدل الاستثمار إلى مستوى يتناسب مع مقدرة البلد على تمويله.
6. تخفيض القروض المصرفية المسموح بها لمؤسسات الدولة وللحكومة.
7. زيادة أسعار الخدمات العامة والسلع التي ينتجها القطاع العام.
8. زيادة سعر الفائدة الدائنة لتشجيع الادخار.
9. زيادة أسعار المحروقات.
10. زيادة الضرائب غير المباشرة.

وهذه المجموعة من الإجراءات يعتقد الصندوق أنها كفيلة باستعادة التوازن الداخلي المفقود الذي يعد شرطا لاستعادة التوازن الخارجي، على اعتبار أن الأخير هو مجرد انعكاس للأول، وفي هذا الإطار يعتقد الصندوق أن الدول المدينة تحتاج إلى الاستثمارات الخاصة المباشرة أكثر من حاجتها إلى القروض، ولكي تتمكن هذه الدول من اجتذاب هذه الاستثمارات عليها أن تخلق مناخا استثماريا ملائما للقطاع الخاص المحلي والأجنبي على حد السواء، ويتطلب ذلك رفع القيود عن المعاملات الخارجية وتحرير التجارة وإلغاء احتكار وتدخل الدولة في مجالات الاستيراد والتصدير، وتخفيض سعر صرف العملة المحلية، وإعطاء ضمانات وحوافز ضريبية وجمركية وسعريه للاستثمار الأجنبي وإلغاء اتفاقات الدفع والتجارة الثنائية...الخ.

ويزعم الصندوق أنه إذا تم تطبيق هذه الإجراءات فسيتجه العجز الخارجي نحو الانخفاض؛ حيث تتزايد الصادرات وتقل الواردات وتزداد قدرة البلد على جذب الاستثمارات الخاصة وتقل الحاجة إلى الاستدانة الخارجية، ويدافع خبراء الصندوق عن هذه "الوصفة" بالقول إنها وإن كانت ستتمخض عنها بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السلبية، إلا أن تلك الآثار هي الثمن الذي يجب دفعه من أجل الوصول إلى وضع أفضل في المستقبل لميزان المدفوعات، وطبقا لوجهة النظر هذه: يتمثل هذا "الوضع الأفضل" في المستوى الذي يمكن عنده تغطية العجز المتبقي في الحساب الجاري من خلال

[1] رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 175 - 195.

تدفقات رأسمالية مستمرة وطويلة المدى من المقرضين الأجانب، بشرط أن تتلاءم مع قدرة البلد على خدمة ديونه الخارجية.

هذا التشخيص والإجراءات المترتبة عليه والتي تعرف ب "برامج الإصلاح الاقتصادي"، يتمسك بها صندوق النقد الدولي بصرامة مع الدول التي تضطر إلى طلب السحب من موارده المشروطة، كما يتمسك بها الدائنون ويصرون على وجوب تنفيذها في حالة طلب أي دولة مدينة لإعادة جدولة ديونها الخارجية في إطار نادي باريس، لأن التعهد الخطي (خطاب النوايا) يعد الشرط الأول لقبول إعادة الجدولة ومنح قروض جديدة.

ومن أجل ضمان ومتابعة تطبيق هذه الإجراءات (الشروط) التي يتم التعهد بها في خطاب النوايا. اعتمد الصندوق ما أصبح يعرف بـ"معايير الأداء" وهي عبارة عن مجموعة من المؤشرات التي يقاس بها مدى التزام الدولة بتطبيق هذه الإجراءات، واستنادا إلى هذه المعايير يتم السحب من موارد الصندوق التي يخصصها للدولة المعنية على شكل شرائح سنوية، وإذا كانت معايير الأداء التي يحرص الصندوق على تطبيقها خلال فترة البرامج، من خلال بعثاته التي يوفدها إلى البلد أو من خلال ممثله المقيم، مطابقة لما يرتضيه الصندوق ومنسجمة مع ما تضمنه خطاب النوايا، يستمر الصندوق في منح الشرائح المتبقية من التسهيل، أما إذا كانت النتائج غير ذلك فيتم حجب الشرائح المتبقية. والسمة الأساسية التي تطبع سلوك الصندوق اتجاه تطبيق برامج الإصلاح هي الصرامة والتشدد، بغض النظر عن معطيات الوضع الاقتصادي والاجتماعي المحلي.

وهذه السمة هي التي جعلت العديد من الاقتصاديين يوجهون انتقادات لاذعة لبرامج الصندوق وشقيقه البنك الدولي، لأن مجال اهتمام المؤسستين يرتكز أساسا على إحداث ظروف تمكن الدول المدينة من الاستمرار في خدمة ديونها، بغض النظر عن آثار هذه السياسات على الظروف المعيشية لسكان هذه البلاد، ومن الانتقادات الموجه للصندوق في هذا المجال: تغاضيه – بل إنكاره – لحقيقة أن الجانب الأكبر من أزمة المديونية إنما يعود إلى العوامل الخارجية التي لا تستطيع الدول المدينة التأثير عليها (أسعار الفائدة وتعويمها، تقلب أسعار العملات الأجنبية، ، تدهور قيمة الصادرات، ارتفاع أسعار الواردات، تزايد نزعة الحماية) وهي كلها عوامل تشير إلى خطورة دور عوامل التبعية في نشأة وتطور أزمة المديونية، ولا غرابة في هذا الأمر لأن الصندوق ينطلق من حقيقة جوهرية، وهي أن الدول المدينة في العالم الثالث ليست أكثر من توابع يتعين عليها أن تتكيف مع معطيات الاقتصاد العالمي المتقدم ومصالحه دون أن يكون لها حق محاولة تكييف هذا الاقتصاد مع مصالحها وطموحاتها.

وعلى الرغم من تزايد عدد الدول التي أخذت "بوصفة" صندوق النقد الدولي وطبقت برامجه، فإن النتائج الموعودة لم تتحقق على مختلف الأصعدة وخصوصا فيما يتعلق بتفاقم المديونية وتزايد خدماتها،

ولعل الإنجاز المهم الذي تحقق، من وجهة نظر الصندوق، هو إعادة إحكام ربط الدول المدينة باقتصاديات السوق المتقدمة من خلال الانفتاح والتخلي عن أسلوب التخطيط وطموحات التنمية المستقلة.

ثانيا: اتجاه يرى أن أزمة المديونية في الدول النامية هي أزمة سيولة[1]

لقد رأينا فيما سبق الإهمال المتعمد للعوامل الخارجية التي ساهمت في ظهور أزمة المديونية من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين، وعلى خلاف هذا التوجه كان ثمة رأي آخر يعتقد بأن هذه العوامل الخارجية قد ساهمت بشكل كبير في إيجاد وتفاقم أزمة المديونية وفي مقدمتها نقص السيولة الدولية.

ومن الضروري هنا التمييز بين نقص السيولة وحالة الإفلاس، نظرا لاختلاف المفهومين؛ حيث يشير تقرير البنك الدولي عن التنمية لسنة 1983، إلى أن نقص السيولة ينشأ عندما يصبح البلد المقترض عاجزا – مؤقتا – عن تحصيل أو اقتراض عملة أجنبية كافية لسداد خدمات ديونه، مثلا بسبب الارتفاع غير المتوقع لأسعار الفائدة، أما الإفلاس فهو أكثر خطورة ودواما؛ لأن المقترض بكل بساطة لا تتوفر لديه الموارد الضرورية لخدمة ديونه حتى ولو كان يستخدم الموارد المتاحة الاستخدام الأمثل.

ويمثل هذا الاتجاه الاقتصادي الأمريكي: ويليم اكلاين الذي ركز في أبحاثه عن أزمة 1982 على العوامل الخارجية التي أثرت بشكل ملموس على نمو حجم وخدمة الديون في دول أمريكا اللاتينية التي عرفت الأزمة قبل غيرها، واهتم بشكل خاص بالعوامل التالية[2]:

1- تأثير أسعار النفط.

2- تغيير أسعار الفائدة الحقيقية على القروض.

3- تأثير الكساد العالمي على حصيلة صادرات الدول المدينة.

4- التغيرات التي حصلت في شروط التبادل الدولي.

وقد توصل هذا الباحث إلى أنه خلال الفترة (1974-1982) كانت هذه العوامل مسئولة عن زيادة مديونية الدول النامية بنسبة لا تقل عن 83%، ومن هذا المنطلق كان اهتمامه بدراسة سلوك هذه العوامل الخارجية في المدى القصير وتأثيرها المرتقب على الحسابات الجارية والسيولة الدولية لهذه البلدان.

ومع أن أكلاين قد اهتم بشكل كبير بتأثير العوامل الخارجية على مديونية الدول النامية، فإنه ظل يعتقد بأن التأثير السلبي لهذه العوامل قد استمد فاعليته من أخطاء السياسات الاقتصادية الداخلية في هذه البلدان، وهو في هذه النقطة يلتقي مع تحليل صندوق النقد الدولي.

[1] رمزي زكي، الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

[2] رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 175 - 195

وقد توصل أكلاين بعد تطبيق نموذجه القياسي التحليلي الذي بناه لدراسة مسار هذه المتغيرات الخارجية في المدى القريب والفرضيات التي قام عليها، إلى أن طبيعة أزمة الديون الخارجية للدول النامية هي أزمة سيولة مؤقتة وليست مشكلة إفلاس دائم للدول المدينة، وأن تجاوز هذه الأزمة يتوقف على الانتعاش الاقتصادي الذي يحدث في الاقتصاد العالمي، لأن هذا الانتعاش سوف يزيد من حصيلة الصادرات بالنسبة للدول المدينة وسيجعل عجز موازينها الخارجية في مستويات معقولة، لكن ذلك مرهون بقيام هذه الدول بإصلاحات (على طريقة صندوق النقد الدولي) وعلى ذلك فإن الإجراءات المطلوبة لمواجهة هذه الأزمة – في نظره – هي تسهيل الاقتراض لهذه الدول بدلا من تقييده أمامها، وفي هذا الإطار جاءت مبادرة وزير الخارجية الأمريكية السابق جيمس بيكر سنة 1985 في الاجتماع المشترك لمؤسسات ابريتن وودز في سيول (كوريا)، حيث طالب باستمرار تدفق القروض والموارد المالية على الدول المدينة شريطة تطبيقها لبرامج صندوق النقد الدولي.

ولعل أهم عنصر تضمنه بحوث أكلاين هو تركيزه على العوامل الخارجية في أسباب وجود وتفاقم أزمة المديونية، وهي عوامل تم تجاهلها في الغالب من طرف الباحثين الغربيين وخصوصا منظري البنك وصندوق النقد الدوليين.

ونشير إلى أن حكم أكلاين على طبيعة الأزمة بأنها أزمة سيولة مؤقتة، إنما ينطلق من الافتراضات التي وضعها في نموذجه وهي افتراضات لم تتحقق على أرض الواقع في السنوات التي تلت وضع هذا النموذج في عام 1983، بسبب استمرار الركود الاقتصادي ولم تنتعش الصادرات العالمية ولا تحسنت حصيلة صادرات الدول المدينة، وارتفع سعر الفائدة الحقيقي على الديون وتدهورت أسعار النفط.

وينتقد رمزي زكي تحليلات اكلاين باعتبارها نوعا من التمارين الذهنية التي تحصر نفسها في مظاهر الأزمة دون البحث في جذورها الحقيقية، كما أن أكلاين افترض أن أوضاع التبعية وعلاقات تقسيم العمل الدولي والتبادل غير المتكافئ ونظام النقد الدولي ونزعة الحماية، كلها عوامل ثابتة في حين يعتقد زكي أنها هي سبب الأزمة وجوهرها.

ثالثا: اتجاه يرى أن الأزمة هي أزمة إفلاس حقيقي للمدينين[1]

ينطلق هذا الاتجاه من أن أزمة المديونية في الدول النامية قد وصلت إلى مرحلة إفلاس حقيقي للمدينين؛ بمعنى أن تراكم الديون وما ترتب عنها من أعباء باهظة أصبحت تفوق قدرة الدول المدينة على الدفع في الحاضر والمستقبل، مهما كانت المساعدات المقدمة لها ومهما استخدمت مواردها بشكل أفضل، ومن هنا فإن الحل يكمن في الحجز على المدينين وبيع أصولهم وتوزيعها على الدائنين، ويعتقد أنصار هذا الرأي أنه مما يبعث على القلق لدى الدائنين، هو تردي أحوال المدينين واستمرار سوء أحوال الاقتصاد

[1] رمزي زكي ، الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

العالمي الذي يعيشون فيه، ومن هنا فإنه ليس ثمة أمل في أن تستطيع الدول المدينة دفع أعباء ديونها الخارجية في الوقت الحاضر ولا في المستقبل المنظور.

والغريب في الأمر أن هذه النظرة تجد مصداقيتها في كثير من أحوال الدول المدينة، ولذلك وجدت مقترحات هذا الفريق طريقها إلى التنفيذ وهي تتمثل في تملك الدائنين لبعض الأصول الإنتاجية التي تملكها الدولة في البلاد المدينة مقابل الديون المستحقة على هذه الدول والتي هي إما ديون حكومية أو مضمونة من طرف الحكومة، ونشير هنا إلى أن هذه المقترحات قد وجدت طريقها إلى التنفيذ في عدد من الدول المدينة من بينها: تركيا، الشيلي، المكسيك، البرازيل، كما تم تطبيقها في بعض الدول العربية مثل مصر وتونس والمغرب.

رابعا: اتجاه خاص بمقترحات الدول النامية[1]

تجمع معظم المقترحات التي صدرت عن الدول النامية على أهمية الربط بين مقدار خدمة الدين وبعض مؤشرات القدرة الاقتصادية للدول المدينة، مثل قيمة الصادرات ومعدل نموها أو الناتج القومي ومعدل نموه، كما تؤكد هذه الاقتراحات على ضرورة إلغاء جزء من الديون القائمة يتناسب مع حجم الزيادة في أسعار الفائدة خلال فترة معينة، أو مقدار التغير في معدلات التبادل الدولي للدول المدينة ومن أبرز هذه المقترحات:

1- اقتراحات آلن كارسيا (رئيس البيرو السابق) وتقضي بضرورة وضع سقف لمقدار خدمة الدين الذي تلتزم به الدول المدينة بحيث لا يتجاوز 10% من عائدات الصادرات.

2- مقترحات كل من الجنرال إبراهيم باب انكيدا (رئيس نيجريا السابق) وهوزيه سارني (الرئيس البرازيلي السابق): بضرورة ربط خدمات الدين بأداء الصادرات وكذلك ضرورة إعفاء الدول المدينة من ديونها أو جزء منها على الأقل.

3- مقترحات الرئيس الكوبي السابق(كاسترو) التي ترى ضرورة امتناع الدول المدينة عن التسديد.

وعلى الرغم من وجاهة معظم مقترحات الدول النامية بخصوص مواجهة أزمة المديونية فإنها ظلت في إطار التمنيات، ولم تجد أي منها طريقها إلى التطبيق العملي بسبب ضعف هذه الدول وعجزها عن تحقيق قدر من الإجماع يمكنها من تشكيل موقف موحد اتجاه الدائنين، ولذلك فإن المقترحات التي وجدت طريقها إلى التطبيق العملي هي فقط تلك التي صدرت من الدول الدائنة وحظيت بدعم مؤسسات التمويل الدولية وتجمعات الدائنين مثل صندوق النقد والبنك الدوليين وكل من نادي باريس (الدائنين الرسميين) ونادي لندن (الدائنين التجاريين) وهو ما سنتناوله في المطلب الموالي.

[1] رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 175 - 195

المطلب الثاني: الأساليب العملية لمواجهة أزمة المديونية في الدول النامية

تطرقنا في المطلب السابق إلى آثار أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية على مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان، كما تناولنا الخلاف حول طبيعة هذه الأزمة والمقترحات النظرية لمواجهتها، ولاحظنا أن معظم هذه المقترحات، على الرغم من وجاهتها لم تجد طريقها إلى التنفيذ، نظرا لافتقارها إلى قوة الدفع المطلوبة، الأمر الذي يعني أن الأفكار التي وجدت طريقها إلى التنفيذ هي فقط تلك التي حظيت بدعم الدائنين والمؤسسات المالية الدولية الداعمة لهم، ومن أهم هذه الإجراءات:

- إعادة الجدولة لدى نادي باريس.
- وسائل أخرى لمواجهة أزمة المديونية .

الفقرة الأولى: إعادة الجدولة لدى نادي باريس[1]

تعرف إعادة الجدولة بأنها عبارة عن " إعادة ترتيب أو هيكلة جدول السداد الأصلي لدين معين أو مجموعة من الديون "، وتعتبر إعادة الجدولة إحدى خيارات أربع متاحة أمام البلد الذي يواجه صعوبات في خدمة ديونه، (من الناحية النظرية على الأقل) وهذه الخيارات هي:

- **الخيار الأول:** أن يحاول البلد مواجهة صعوبات دفع مستحقات ديونه الخارجية وذلك من خلال ترشيد استخدام مصادره من العملة الصعبة من أجل الملائمة بين مواصلة تسديد خدمات ديونه وتلبية احتياجاته الضرورية الأخرى، ويحتاج هذا الخيار إلى درجة عالية من ضبط العلاقة بين الاقتراض والاستهلاك وغيرهما.
- **الخيار الثاني:** أن يقوم البلد بتقييد جميع مصروفاته الأخرى من أجل الاستمرار في خدمة ديونه طبقا لآجالها ولو كلفه ذلك التضحية بجزء كبير من نفقاته الضرورية، وقد يؤدي هذا الخيار إلى تزايد أعباء الدين خصوصا إذا ما تم تمويل دفع خدمات الدين بقروض جديدة قصيرة الأجل وعالية التكاليف.
- **الخيار الثالث:** أن يتوقف البلد عن تسديد خدمات ديونه الخارجية، وهو خيار ينطوي على مخاطر كبيرة من ضمنها تدني الثقة في البلد المدين وصعوبة حصوله على قروض جديدة، فضلا عن أنه قد يواجه صعوبات أخرى في مختلف أوجه علاقاته الخارجية الاقتصادية والسياسية مثل: صعوبات التصدير والاستيراد وتوتر علاقاته الدولية الأخرى.
- **الخيار الرابع:** أن يسلك البلد نهج إعادة الجدولة (إعادة ترتيب شروط سداد الدين الأصلي) وهو طريق صعب وشاق بل محفوف بالمخاطر بدون شك، ويتطلب هذا الخيار دخول البلد المعني في

[1] رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سبق ذكره، ص: 181 وما بعدها.

مفاوضات مع دائنيه من أجل تأجيل السداد، وتتسم إعادة الجدولة بقدر كبير من الصعوبات –في الغالب– نظرا لما يرافقها من مفاوضات قد تستغرق بعض الوقت قبل التوصل إلى اتفاق، وغالبا ما تكون شروط إعادة الجدولة قاسية على المدين، وقد تؤدي إعادة الجدولة إلى إضافة أعباء جديدة تزيد من صعوبات خدمة الدين في المستقبل.

وتهدف إعادة الجدولة بصورة أساسية إلى توفير بعض الوقت لتحسين ميزان المدفوعات في حالة وجود صعوبات في العملة الصعبة، وفي الحالات الأكثر تمكن إعادة الجدولة من توفير بعض الوقت للقيام بسياسات تستهدف تحسين وضع ميزان المدفوعات، وتشمل إعادة الجدولة نوعين من الديون:

1- **الديون الرسمية** (من مصادر رسمية) وتتم إعادة جدولة هذه الديون في نادي باريس، ورغم أن هذا النادي يضم الدائنين الرسميين فإنه لا يكتسي صبغة رسمية، على الرغم من ترأسه في الغالب من طرف مسئول رسمي فرنسي ويحضره ممثلون عن كل من: صندوق النقد الدولي (F.M.I)، والبنك الدولي (B.M)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U.N.C.T.A.D)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (.O.C.E.D)، وممثلين عن الدول الدائنة، والبلد المدين الذي يطلب إعادة الجدولة، ويعتبر نادي باريس المنبر الأساسي الذي يتم من خلاله إعادة جدولة الديون الرسمية، ويعود تاريخ ظهوره إلى سنة 1956 نتيجة رغبة الحكومات الدائنة في التفاوض بصورة جماعية، وتحاول الدول المدينة من خلال نادي باريس تخفيف الديون المقدمة من طرف الحكومات وقروض الصادرات التي تضمنها وكالات حكومية في البلاد الدائنة، ولا تتم إعادة الجدولة إلا إذا وافق البلد المدين على تطبيق برامج إصلاح يدعمها صندوق النقد الدولي، ويترتب حضور الدائنين لاجتماعات نادي باريس حسب حجم مستحقاتهم على الدولة المدينة؛ فالدائنون أصحاب المبالغ الكبيرة يحضرون الاجتماعات بشكل فعلي ، أما الدائنون الذين لديهم مستحقات صغيرة فيحضرون بصفة مراقب.

2- **ديون البنوك التجارية:** وتعاد جدولتها والتفاوض حولها في إطار مجموعة متخصصة تضم مجموعة كبيرة من البنوك التجارية يطلق عليها (نادي لندن) ونحن هنا نركز فقط على نادي باريس وإعادة الجدولة في إطاره نظرا للاهتمام المتزايد بإعادة الجدولة في إطار هذه المؤسسة والمبادئ التي تحكم عملية التفاوض في إطارها، بالإضافة إلى التطور التاريخي لمراحل إعادة الجدولة وذلك من خلال النقاط الموالية.

أولا: أهم المبادئ التي تحكم عملية التفاوض في إطار نادي باريس[1]

وتتلخص هذه المبادئ في النقاط التالية:

- العجز عن السداد.
- مشروطية صندوق النقد الدولي.
- المشاركة في الأعباء.

I- العجز عن السداد: لا يؤخذ بهذا المعيار إلا إذا توفرت دلائل واضحة على عجز الدولة المدينة عن سداد التزاماتها الخارجية، إذا لم يتم تخفيف أعباء خدمة الديون عنها، ولهذا يعتبر حجم التزامات الدولة المدينة معيارا أساسيا لقياس العجز عن السداد، وهذا المقياس هو عبارة عن فجوة التمويل التي يعتبر قياسها عنصرا رئيسيا من عناصر نادي باريس، ويقوم صندوق النقد الدولي بتقدير هذه الفجوة من خلال ميزان مدفوعات الدولة المدينة لسنة مقبلة؛ حيث يتم تصنيف عناصر ميزان مدفوعات تلك الدولة بناء على مصادر واستعمالات العملات الصعبة، وعليه فإنه إذا كان الإنفاق المتوقع أكبر من الموارد المتاحة فإن ذلك يعتبر دليلا على توفر شرط العجز عن التسديد، ويولي الدائنون أهمية خاصة لهذا الشرط لتأكيد جدية النادي.

II- مشروطية صندوق النقد الدولي: بعد التأكد من توفر الشرط الأول (العجز عن السداد) تتوجه أنظار الدائنين إلى تحليل طبيعة وأسباب أزمة الديون الخارجية للدولة المدينة ومن ثمة يطلب منها إتباع سياسات معينة للقضاء على مثل هذه الأسباب، وبالتحديد تطبيق سياسات إصلاح اقتصادي تهدف إلى تخفيف حدة أزمة الديون الخارجية من خلال إصلاح الاختلالات الداخلية والخارجية، وعندئذ يطالب الدائنون الدولة المدينة بالحصول على تأشيرة من صندوق النقد الدولي بعد التوصل معه إلى اتفاق، وتسمح هذه التأشيرة للدولة المدينة بإعادة جدولة ديونها الخارجية، ويتضمن الاتفاق تطبيق برامج الاستقرار والتكييف الاقتصادي لتصحيح السياسات الاقتصادية، وهنالك حالات قليلة كان من المستحيل فيها توفر شروط صندوق النقد الدولي، نظرا لكون الدولة المدينة لا تتمتع بعضوية الصندوق (كوريا، بولندا، موزنبيق) حيث يتفاوض الدائنون مع الدولة المدينة بصورة مباشرة حول سياسات الإصلاح الاقتصادي من خلال إرسال فرق مشتركة من الدول الدائنة لزيارة البلد المدين ودراسة حالته والخروج بحلول لمديونيته.

III-المشاركة في الأعباء: وتعني مشاركة الدول الدائنة في تحمل أعباء الديون الخارجية، وفي ضوء هذا المعيار تساهم جميع الدول والمؤسسات الدائنة في تخفيف أعباء المديونية الخارجية للبلد المدين بما

[1] جميل طاهر، نادي باريس وطبيعة التفاوض حول إعادة جدولة الديون الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1995، ص: 26 - 42.

يتناسب مع علاقاتها معه، وتعود أهمية هذا المعيار إلى أنه عادة ما تكون هناك عدة جهات دائنة تحاول كل منها الحصول على أفضل صفقة ممكنة مع البلد المدين، ومن أهم هذه الجهات:

1- **المؤسسات المتعددة الأطراف:** وتشمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض بنوك التنمية في إفريقيا وآسيا بالإضافة إلى بعض المؤسسات الأخرى مثل بنك الاستثمار الأوربي، وتحاول هذه المؤسسات الحصول على إعفاء من إعادة جدولة ديونها، وتعتمد في ذلك على أن الدول المانحة والمدينة كلها أعضاء في هذه المؤسسات وقد يستفيد الجميع من هذا الإعفاء، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لكون هذه المؤسسات تتحمل في العادة جزء من عملية تخفيض الديون من خلال الاستمرار في تقديم القروض للدول المدينة.

ويعتبر صندوق النقد الدولي المؤسسة الوحيدة التي يوجد إجماع على إعفائها من إعادة جدولة ديونها وذلك مقابل تبنيه لبرامج الإصلاح التي تطبقها الدول المدينة.

وعلى الرغم من مضي وقت طويل (يزيد على أربعين سنة) فلا زالت الدول المدينة تفضل عقد اتفاقات ثنائية مع دائنيها قبل اللجوء إلى المفاوضات المتعددة الأطراف (نادي باريس).

2- **المانحون الرسميون الأعضاء في نادي باريس:** وتعتبر مساهمة هذه الدول المانحة في تحمل أعباء تخفيض الديون حجر الزاوية في نادي باريس، ولتحقيق أكبر قدر ممكن من الإجماع بين الأعضاء اتفقت هذه الأطراف على أن جميع الديون التي تسبق تاريخا معينا، بغض النظر عن أهدافها وطبيعتها، يجب أن تعاد جدولتها بنفس فترة السداد والسماح، مع قبول أن تختلف أسعار الفائدة على الديون المعاد جدولتها من دولة مانحة إلى أخرى.

3- **المانحون الرسميون غير الأعضاء في ناد باريس:** وتتمثل مشاركتهم في تحمل أعباء تخفيض الديون في تضمين اتفاقية إعادة الجدولة بندا يسمى (عدم التمييز) ويلزم هذا البند الدولة المدينة بوجوب الحصول على تخفيض لديونها بنفس الشروط مع جميع الدائنين غير الأعضاء في نادي باريس، وفي حالة قبول شروط أقسى أو أصعب من شروط النادي، فعلى الدولة المدينة عندئذ أن تقوم بتسديد ديونها لأعضاء النادي بسرعة كبيرة.

4- **مساهمة البنوك التجارية في تخفيض أعباء الديون:** وقد أصبحت هذه المساهمة موضوعا يحظى باهتمام أعضاء نادي باريس، وخاصة بعد نهاية السبعينات حيث أصبحت هذه البنوك تمتلك نسبة كبيرة من إجمالي الديون على الدول النامية، وفي هذه الحالة فإنه عند ما تقوم الدول الدائنة بتقديم مساعدات لتخفيف أعباء الدين عن الدول النامية، فإنه على هذه الأخيرة أن تحصل على تخفيض مماثل لديونها من البنوك التجارية من خلال نادي لندن.

وعلى الرغم من الخلاف حول هذه المعايير التي تحكم مفاوضات نادي باريس مع الدول المدينة، فلا يمكن لهذه الدول إعادة جدولة ديونها من خلال النادي إلا إذا تحققت الشروط السابقة.

ثانيا: التطور التاريخي لمراحل إعادة الجدولة لدى نادي باريس[1]

لقد مر أسلوب إعادة الجدولة (في نادي باريس) بعدة مراحل عكست كل منها ظروف الدول المدينة وسياسات الدائنين والمنظمات الدولية المعنية، ومن المؤكد أن طلبات إعادة لجدولة قد تزايدت منذ بداية الثمانينات مقارنة بالفترة السابقة وذلك نتيجة لتزايد الصعوبات التي واجهت الدول المدينة؛ فمثلا تمت إعادة جدولة ديون (15) دولة نامية في مختلف القارات خلال الفترة من (1956 – 1980) من بينها (11) دولة أعادت جدولة ديونها أكثر من مرة واحدة؛ حيث وصل مجموع حالات إعادة الجدولة إلى (46) مرة.

غير أنه خلال الفترة (1980 – 1993) بلغ عدد الدول التي أعادت جدولة ديونها (66) دولة ومعظمها أعاد الجدولة لأكثر من مرة؛ حيث وصل عدد مرات إعادة الجدولة (200) مرة، ووصل مجموع المبالغ المعاد جدولتها إلى 181,755مليار دولار خلال نفس الفترة مقابل 14,283 مليار دولار للفترة (1956 – 1980).

وخلال الفترة (1956 – 1970) كانت معظم الاتفاقات الموقعة في دول أمريكا اللاتينية بالإضافة إلى اندنوسيا وغانا، ومنذ مطلع السبعينات حدث تحول كبير في اتجاه الدول الإفريقية جنوب الصحراء ليصل مجموع الاتفاقيات الموقعة مع هذه المجموعة نحو (159) اتفاقية مقابل (58) اتفاقية مع دول أمريكا اللاتينية، ويمكن تقسيم تطور مراحل إعادة الجدولة إلى المراحل الأربعة التالية:

I– المرحلة الأولى: (1956 – 1970) حيث شهدت هذه المرحلة إعادة جدولة ديون ستة دول هي: الأرجنتين، الشيلي، اندنوسيا، الهند، تركيا، غانا، (من بينها اندنوسيا أربع مرات)، وبلغ مجموع المبالغ المعاد جدولتها 3303 مليون دولار معظمها قروض صادرات على الأرجنتين والشيلي وبعضها ديون عامة على كل من الهند واندنوسيا، وقد كانت نسبة إعادة الجدولة في هذه الفترة تقل عن 100% من المستحقات، كما تميزت هذه المرحلة بقصر فترة التجميد (0 – 6) سنوات وفترة السماح سنتين في معظم الحالات وعنصر المنحة 30% (باستثناء الهند) ورافق هذه الفترة اشتراط تطبيق برامج للاستقرار الاقتصادي تشمل تغيير السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف، كما تميزت هذه المرحلة بحصول كل من أندنوسيا وغانا على شروط جيدة بالمقارنة مع الدول الأخرى؛ حيث حصلت اندنوسيا على إعادة جدولة رصيد دينها ليسدد على (30 سنة) وبدون فوائد، وحصلت غانا على إعادة جدولة 5100 مليون دولار من ديونها تسدد على (28 سنة) وفترة سماح (11 سنة) وبنسبة فائدة تتراوح بين (0,5 – 2)%.

II–المرحلة الثانية: (1971 – 1980) خلال هذه الفترة تحول الاهتمام من أمريكا اللاتينية إلى الدول الإفريقية جنوب الصحراء بعد أن واجهت هذه الدول صعوبات في موازين مدفوعاتها بسبب تزايد خدمة

[1] جميل طاهر، نادي باريس وطبيعة التفاوض حول إعادة جدولة الديون الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1995، ص: 26 - 42.

ديونها من ناحية، وانخفاض أسعار صادراتها من ناحية أخرى، وخلال هذه الفترة تمت إعادة جدولة ديون (12) دولة منها سبع دول من جنوب الصحراء وهي: الكابون، لبيريا، السراليون، السودان، توجو، زاييير وغانا. ودولتين في أمريكا اللاتينية هما الشيلي، البيرو، وثلاث دول في آسيا هي الهند والباكستان وتركيا، وقد بلغ إجمالي المبالغ المعاد جدولتها خلال هذه الفترة 6055 مليون دولار منها 41% للدول الإفريقية جنوب الصحراء، وقد شهدت هذه المرحلة تطورات مهمة من بينها أن أصبحت اتفاقيات إعادة الجدولة تشمل الديون بين الحكومات سواء كانت ميسرة أو غير ميسرة، بعد أن اقتصرت حالات إعادة الجدولة في المرحلة السابقة على قروض الصادرات وتسهيلات الموردين، وكذلك أصبحت إعادة الجدولة تشمل 100% في معظم الحالات بعد أن كانت في المرحلة السابقة تشمل نسبة تتراوح بين (80 – 85)%.

III–المرحلة الثالثة: (1981 – 1990) لقد شهدت هذه المرحلة تزايد عدد مرات إعادة الجدولة؛ حيث بلغت (14) مرة سنويا مقابل مرتين سنويا خلال المرحلة السابقة، ويعكس ذلك مصاعب السداد التي أصبحت تواجه الدول المدينة بشكل متزايد، ويلاحظ أنه خلال هذه المرحلة لم تعقد اتفاقيات لإعادة الجدولة مع كل من اندنوسيا والهند وباكستان وتركيا بخلاف المرحلتين السابقتين، كما شهدت هذه المرحلة تمديد فترة التسديد إلى نحو (10 سنوات) وفترة السماح إلى (5 سنوات) وأصبح التفاوض على إعادة جدولة الديون التي سبقت إعادة جدولتها ممكنا، خصوصا إذا كان هنالك عجز واضح في ميزان المدفوعات يحتاج إلى تمويل محدد.

وعلى الرغم من كل هذه التحسينات، فلم يطرأ تحسن يذكر على موازين مدفوعات الدول المنخفضة الدخل، مما يعني استمرار صعوبات التسديد بالنسبة لها وخصوصا أن ديونها قد أعيدت جدولتها لأكثر من مرة وبآجال استحقاق وفترات سماح أطول، وخصوصا أيضا أن مجموعة من هذه الدول قد طبقت لفترات طويلة برامج التكييف الاقتصادي، وأصبحت بالتالي بحاجة إلى تخفيف شبه مستمر للديون من خلال نادي باريس.

وفي قمة الدول الصناعية الكبرى في البندقية سنة 1987، تم الاتفاق على شروط جديدة لتخفيف الديون عن الدول الفقيرة تتضمن إمكانية الاتفاق مع نادي باريس على فترات سداد أطول (20 سنة) وفترات سماح أطول (10 سنوات) وقد استفادت من هذه الشروط بعض الدول الإفريقية منها: الموزنبيق، الصومال، وأوغندا، وموريتانيا.

وفي القمة الصناعية 1983، تم الاتفاق على ما عرف بأسلوب الخيارات الذي يسمح للدول المنخفضة الدخل التي تطبق سياسات إصلاح اقتصادي مدعومة من صندوق النقد الدولي وتعاني من مشكلات مزمنة في موازن مدفوعاتها، بتسديد ديونها الميسرة والمعاد جدولتها ضمن فترات استحقاق طويلة قد تصل إلى (25 سنة) من ضمنها فترة سماح تصل إلى (14 سنة) وبسعر فائدة تأجيلية لا تزيد عن الفائدة الأصلية، ويتم التفاوض عليها مع كل دولة دائنة.

وبخصوص الديون غير الميسرة، فقد تضمن هذا الأسلوب ثلاثة بدائل متاحة أمام الدول المدينة وهي:

1. **البديل الأول (A):** إلغاء ثلث المستحقات وإعادة جدولة المتبقي بأجل استحقاق (14 سنة) منها (8 سنوات) سماح، وترتبط أسعار الفائدة التأجيلية بأسعار السوق.
2. **البديل الثاني (B):** يتضمن فترة سداد (25 سنة) وأسعار فائدة تأجيلية تتبع لأسعار السوق.
3. **البديل الثالث (C):** يتضمن فترة سداد (14 سنة) وأسعار فائدة تأجيلية تقل عن أسعار السوق بـ 3,5%.

ورغم انخفاض عنصر المنحة بناء على شروط تورينتو (لم يتجاوز 20%) فقد أعادت (19) دولة جدولة ديونها بموجب هذه الشروط من بينها (7) دول أعادت جدولة ديونها مرتين وبلغ مجموع ما تمت جدولته من ديون الدول المنخفضة الدخل، بموجب شروط تورينتو إلى غاية 1990 نحو 5,3مليارددولار مع تحويل 20% من الديون غير الميسرة إلى شكل منحة.

وخلال الفترة (1980 – 1990) بلغ المجموع التراكمي (للدول المنخفضة والمتوسطة الدخل) للمبالغ المعاد جدولتها نحو 120,7 مليار دولار والمجموع التراكمي لعدد مرات إعادة الجدولة نحو (157) مرة وعدد البلدان التي أعادت جدولة ديونها (52) دولة.

وخلال نفس الفترة واجهت الدول العربية المدينة ظروفا صعبة؛ حيث اضطرت (6) دول عربية إلى إعادة جدولة ديونها، ولأكثر من مرة وذلك من أجل تخفيف أعباء خدمة الدين على مواردها المتاحة وهذه الدول هي: السودان (3 مرات)، الصومال (مرتين)، مصر (مرة واحدة)، والأردن (مرة واحدة)، المغرب (5 مرات)، وموريتانيا (4 مرات)، ليصل مجموع مرات إعادة الجدولة لهذه الدول إلى (16 مرة)، وبلغ مجموع المبالغ المعاد جدولتها نحو 14 بليون دولار، كان النصيب الأكبر منها لكل من المغرب ومصر (المغرب 45,8%). و(مصر 40%).

IV- المرحلة الرابعة: (1991 – 1996) على الرغم من أن شروط تورينتو قد ساعدت بدون شك في تخفيف أعباء الديون عن الدول المنخفضة الدخل، فإن الحاجة إلى إيجاد وسائل أخرى ميسرة لمساعدة الدول المدينة على تخفيف أعباء خدمة ديونها ظلت قائمة، لذلك قررت قمة الدول الصناعية الكبرى سنة 1990 في اهيوسطن (الولايات المتحدة) السماح للدول المتوسطة الدخل بتسديد قروضها خلال (20 سنة) منها (10 سنوات) سماح، ومن بعد ذلك تبنى نادي باريس ما عرف بشروط اترينداد التي تسمح بإعادة هيكلة رصيد الدين بشكل يؤدي إلى إلغاء ثلثي الدين وتكون فترة تسديد المتبقي (25 سنة) منها (10 سنوات) سماح كحد أقصى.

وتطبق هذه الشروط على الدول المتوسطة الدخل التي لا يتجاوز دخل الفرد فيها 1195 دولار سنويا وتعاني من أعباء خدمة ديونها وتطبق برامج إصلاح تحت إشراف صندوق النقد الدولي،. ومن

أجل المزيد من التخفيف عن الدول المنخفضة الدخل والمثقلة بالديون، وافقت الدول الدائنة سنة 1991 على قائمة جديدة تتضمن تيسيرات معززة لإعادة الجدولة؛ بحيث يخفض إجمالي مدفوعات خدمة الدين (دون المساعدات الإنمائية) بنسبة 50% مع الالتزام بجدول للسداد على مدى (23 سنة). أما الديون غير الميسرة فإن شروطها تشبه إلى حد كبير شروط تورينتو.

وتختلف هذه الشروط عن شروط ترينداد في توفر (حسن النية)؛ حيث يوافق نادي باريس على النظر في إجراء مزيد من التخفيض في عبئ الدين بعد انتهاء مدة التجميد، على أن ينظر كذلك في أمر رصيد الدين بعد انقضاء (3–4) سنوات، وقد استفادت دول كثيرة من إعادة الجدولة لديونها بناء على هذه الشروط مثل: أغندا، بوليفيا، التنزانيا، توجو، غينيا الاستوائية، نيكاراكوا.

وفي قمة الدول الصناعية 1992 تم الاعتراف بالوضع الخاص للدول المثقلة بالديون حيث تمت بعد ذلك الموافقة على إعادة هيكلة الرصيد الكامل للديون، وعلى تخفيض القيمة الحالية لهذه الديون بنسبة 50%، وبناء على هذه الشروط المخففة الخاصة بالدول المنخفضة الدخل تم عقد (16) اتفاقية لإعادة جدولة الديون من خلال نادي باريس في الفترة (1991 – 1992) شملت فترات تسديد تصل إلى (30 سنة) منها (12 سنة) فترة سماح بالإضافة إلى بدائل خاصة بترتيبات التسديد، وقد استفادت موريتانيا من الشروط المخففة الخاصة بالدول المنخفضة الدخل حيث تمت إعادة جدولة 218 مليون دولار من ديونها طبقا لهذه الشروط سنة 1993. وتوالت الشروط الخاصة بالدول الفقيرة مثل شروط اليون 1996(رفع نسبة تخفيض الدين إلى 80%) وشروط كلونيا 1999(تخفيض الديون بنسبة 90%)، وفي سنة 2003 أعلن عن ما عرف بمنهج إيفان الخاص بالدول التي لم تصنف ضمن مجموعة الدول المثقلة[1]

وعلى الرغم من كل اتفاقيات إعادة الجدولة التي عقدتها الدول النامية في إطار نادي باريس، فلا زالت هذه الدول تعاني من مصاعب كبيرة تتمثل في عدم القدرة على سداد التزاماتها الخارجية وينطبق هذا الوضع على الدول العربية المدينة عموما وبشكل أكثر حدة على موريتانيا التي أعادت جدولة ديونها الخارجية (7 مرات) لدى نادي باريس واستفادت من معظم الشروط "الميسرة"، ومع ذلك لا تزال أوضاعها متردية على الرغم من تطبيقها لكل البرامج التي اقترحها صندوق النقد الدولي، وهو ما سنتعرف عليه بشكل أكثر عند دراستنا لحالة موريتانيا.

[1] بالقاسم العباس، المساعدات الخارجية من أجل التنمية، المعهد العربي للتخطيط، (الكويت)، 2008، ص: 17.

الفقرة الثانية: وسائل أخرى لمواجهة أزمة المديونية وتخفيف أعبائها

وسنقسم هذه الفقرة إلى نقطتين هما:

- وسائل حديثة لتخفيف أعباء الديون الخارجية عن الدول المدينة.
- مبادرة تخفيض الديون الخاصة بالدول الأشد فقرا والأثقل مديونية.

أولا: وسائل حديثة لتخفيف أعباء الديون الخارجية عن الدول المدينة[1]

لقد تناولنا في فقرة سابقة وجهات النظر التي حاولت تفسير طبيعة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية والحلول المقترحة لهذه الأزمة، ومن أهم وجهات النظر هذه: وجهة النظر التي اعتبرت أن الأزمة هي أزمة إفلاس حقيقي، وأن حلها يكمن في السماح للدائنين بتملك الأصول الإنتاجية للمدينين (في القطاع الحكومي)، ورأينا كذلك أن هذه المقترحات وجدت طريقها إلى التطبيق في بعض الدول المدينة (تركيا، الشيلي، المكسيك، البرازيل)، وعلى نطاق أضيق في بعض الأقطار العربية (تونس، مصر، المغرب) وهذه المقترحات وتطبيقاتها اللاحقة هي التي شكلت الأساس مع بداية التسعينات لمجموعة من الوسائل الحديثة لتخفيض أعباء الديون عن الدول المدينة، ويعكس هذا التوجه إدراكا متزايدا بأن الآمال التي كانت معقودة على إعادة الجدولة لتمكين الدول المدينة من مواصلة خدمة ديونها لم تتحقق، بل إن إعادة الجدولة قد رافقها نمو كبير في حجم خدمات الديون، مما كان له انعكاسات سلبية على البرامج الإصلاحية التي طبقتها هذه الدول، وتضمنت هذه الوسائل الحديثة قائمة من الخيارات لتخفيض الديون وتعزيز الموقف الخارجي، وتتراوح هذه الوسائل بين مبادلة الديون بأسهم أو بدين آخر أو تملك أصول إنتاجية عمومية مقابل الديون المستحقة على الحكومات ، ومن أهم هذه الوسائل:

I – تحويل الدين إلى أسهم: حيث يسمح المدين بموجب هذه الوسيلة للأطراف الدائنة ببيع ديونها المستحقة عليه أو جزء منها بالعملة المحلية وذلك بشرط استخدام حصيلة هذا البيع في شراء أسهم لمشروعات في البلد المدين، وفحوى هذه الطريقة أن الدائن الأصلي يقوم بخصم سندات الدين في سوق التداول ويحصل مقابل ذلك على عملة محلية، ثم يقوم بعد ذلك باستخدام هذه العملة المحلية في شراء أسهم أو سندات محلية، والفائدة التي يحصل عليها الدائن في هذه الحالة هي حصوله على القيمة الاسمية لديونه مما يمكنه من إعادة توظيفها، في حين يستفيد المدين من العملية عن طريق تخفيض دينه.

وتمر عمليات مبادلة الدين بأسهم أو سندات في الغالب بالمراحل التالية:

1. يقوم أحد الدائنين (بنك تجاري مثلا) ببيع دين قائم إلى أي طرف في البلد المدين بخصم.
2. يقوم مستثمر (شركة دولية مثلا) بشراء ورقة الدين – بعد الخصم – ويقدمها إلى البنك المركزي في البلد المدين الذي يسدد القيمة الاسمية للدين أو بخصم وبسعر الصرف الرسمي .

[1] جميل طاهر، وسائل حديثة لإعادة هيكلة الديون الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1995، ص: 1 - 12.

3. يقوم المستثمر بتوظيف العملة المحلية في شراء أسهم أو سندات محلية.

وتشترك في هذه العملية ثلاثة أطراف: البنك التجاري الذي يرغب في التخلص من بعض ديونه (لسبب أو لآخر)، والمستثمر الذي يرغب في الاستثمار في البلد المدين الذي يحصل على عملته المحلية لتنفيذ استثماراته وبشروط جيدة، الدولة المدينة التي يكون لديها استعداد لتحويل ديونها الخارجية إلى استثمارات جديدة. ولعل من أكبر السلبيات التي تنتج عن هذا الأسلوب هو أثره التضخمي خصوصا إذا قامت الحكومة بتمويل هذه المقاصة من الجهاز المصرفي.

II – مقايضة الدين بدين آخر: تشمل هذه الطريقة قيام بعض الدائنين الصغار باستبدال دين بلد معين بدين بلد آخر يعتقدون أن لديه قدرة أفضل على التسديد.

III – إعادة شراء الدين: حيث يقوم البلد المدين بشراء دينه بخصم عن طريق إجراءات محددة أو بواسطة مزاد عام ينظمه الدائن، ويستهدف الدائنون من خلال هذه الطريقة التخلص من الديون التي يصعب تحصيلها.

IV– مشاركة الدائنين في ملكية وسائل الإنتاج في الدول المدينة: وبموجب هذه الطريقة، فإن الدول المدينة تستطيع تخفيض ديونها الخارجية عن طريق السماح للدائنين الأجانب بمشاركة الدولة في ملكية مشروعاتها الإنتاجية ومشاركتهم في إدارتها على أسس تجارية.

ثانيا: مبادرة تخفيض الديون الخاصة بالدول الفقيرة المثقلة بالديون (PPLE)[1]

وهي المبادرة الخاصة بالدول الفقيرة المثقلة بالديون والتي أطلقتها مؤسسات "ابريتن وودز" بشكل رسمي سنة 1996 خلال اجتماعها السنوي، وهي المبادرة التي تمكن الدول المؤهلة للقبول فيها من الاستفادة من تخفيض في مديونيتها المتعددة الأطراف، والمبادرة مفتوحة فقط أمام الدول التي تتوفر على مجموعة من الشروط من أهمها:

- أن تكون الدولة تتوفر على دعم مالي من الوكالة الدولية للتنمية.
- أن تكون الدولة قد صنفت على أن مديونيتها غير قابلة للاستمرار أو الدعم، على الرغم من كل الآليات الاعتيادية للتخفيض.
- أن تكون الدولة قد طبقت برنامجا للإصلاحات الاقتصادية يستهدف إعادة التوازنات بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين خلال السنتين السابقتين لانطلاقة المبادرة.

كما تشترط المبادرة على الدول الراغبة في الاستفادة منها المرور بمجموعة من المراحل وتنفيذ الإجراءات المصاحبة لها، وهذه المراحل هي:[2]:

[1] البنك الدولي، التقرير السنوي 1997، واشنطن، ص: 15.

[2] BANQUE MONDIALE (Mission résidente de NKTT), le partenariat (RIM – B.M), 1998, P:18-19.

1. **المرحلة الأولى:** وتستغرق في العادة ثلاث سنوات وتبدأ في الوقت الذي يحصل فيه البلد المعني على الاستفادة من المعاملة على أساس شروط نابولي على مستوى نادي باريس، وهو ما يعني الحصول على إعادة جدولة يصاحبها تخفيض بنسبة 67% من تدفقات خدمة الدين حسب قيمتها الحالية، ويشترط كذلك أن يقوم البلد المعني بإعادة جدولة ديونه مع الدائنين الثنائيين الآخرين وفق شروط مشابهة لشروط نابولي، ويشترط أيضا أن يكون البلد قد أمضى ثلاث سنوات من حسن الأداء مع صندوق النقد الدولي. وبانقضاء هذه الفترة يصل البلد إلى نقطة القرار (Point de Décision). وتمثل نقطة القرار هذه الوقت الذي تقرر فيه مؤسسات ابريتن وودز أهلية البلد للاستفادة من هذه المبادرة، وبذلك يدخل البلد في المرحلة الثانية.
2. **المرحلة الثانية:** وتقابل هذه المرحلة قضاء ثلاث سنوات من حسن الأداء بشهادة من صندوق النقد الدولي، وتنتهي هذه المرحلة بوصول البلد إلى نقطة التنفيذ (Point d'Exécution) التي بموجبها يعتبر البلد حاصلا على أهلية الاستفادة من المبادرة؛ حيث يحصل على تخفيض في مديونيته الخارجية بنحو 80% من القيمة الحالية لرصيد المديونية، ويشترط في هذه المرحلة كسابقتها أن يحصل البلد على معاملة من طرف الدائنين الثنائيين مماثلة لتلك التي يحصل عليها من الدائنين متعددي الأطراف (تخفيض 80% من القيمة الحالية لرصيد الدين الخارجي) وذلك من أجل جعل مؤشرات المديونية تنخفض إلى المستوى الذي يمكن معه تصنيف المديونية على أنها قابلة للدعم على المدى البعيد (TERME SOUTENABLE A LONGUE)، ويشترط في هذه المرحلة توفر البلد على مجموعة من المعايير من أهمها[1]:

أ- مؤشر القيمة الحالية للدين الخارجي/الصادرات (VAN / X) الذي ينبغي أن يكون في حدود تتراوح بين (200 - 250)%.

ب-مؤشر خدمات الدين العمومي/الصادرات (STD / X) الذي يجب أن يتراوح بين (20 - 25)%.

وهذان المؤشران يعتبران دليلا على قابلية الدين للدعم على المدى البعيد، ويعتبر البلد مؤهلا للاستفادة من هذه المبادرة إذا كانت هذه المؤشرات فوق المعايير المحددة سابقا من طرف مؤسسات بريتون وودز.

ولكن المؤشرات السابقة قد لا تكون كافية، لأنه يمكن عدم تصنيف بعض البلدان حتى ولو وقعت نسب مديونيتها في حيز النسب المطلوبة.

ومن أجل تحديد نسب المديونية المناسبة لكل بلد يعتمد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مجموعة من المؤشرات الترجيحية مثل:

[1] REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE, le fardeau de la dette (note pour la réunion du 3° groupe consultatif) paris du (25-27) MARS 1998, P: 8-13.

- تركز الصادرات.
- عجز الحساب الجاري مع استبعاد الفوائد والتحويلات الرسمية.
- نسبة تغطية الاحتياطات الأجنبية للواردات (بالأشهر).
- الوزن الضريبي لخدمات الدين الخارجي (خدمات الدين/ المداخيل الضريبية) (STD / R).

وحتى الآن فإن المبادرة لا تتضمن تخفيضا للمديونية المتعددة الأطراف خلال الفترة الفاصلة بين نقطة القرار ونقطة التنفيذ، ولكن البنك الدولي عرض تقديم مساعدة لبعض الدول وذلك بإحدى الطريقتين التاليتين:

- إذا كان البلد يعاني من مشكلة تتعلق بالقيمة الحالية: فإنه يمكن أن يستفيد من هبات ممنوحة من الوكالة الدولية للتنمية حتى لا ترتفع نسبة القيمة الحالية على الصادرات.
- إذا كان لدى البلد المستفيد من المبادرة عجز في التحويلات المالية لصالح البنك الدولي، فإنه يمكن أن يستفيد من قروض جديدة من الوكالة الدولية للتنمية لسد هذا العجز.

ومن جهة أخرى، وفي مجال تخفيف أعباء المديونية المتعددة الأطراف خلال المرحلة الانتقالية؛ قبلت بعض الدول المانحة اعتماد مقترح تقدمت به بعض الدول المستفيدة من المبادرة ويقضي هذا المقترح بإنشاء وتسيير صندوق خاص بالمديونية المتعددة الأطراف، بحيث يتم فيه إيداع الهبات الممنوحة من طرف هؤلاء الممولين في حساب خاص تشرف عليه، في أغلب الأحوال البنوك المركزية في الدول المستفيدة من المبادرة، وتخصص هذه الودائع فقط لتسديد خدمات المديونية المتعددة الأطراف (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك الإفريقي للتنمية بصورة مبدئية).

ومع أن تقديرات التكاليف الكلية للمبادرة لا تزال أولية، فإنها يقدر أن تتراوح بين 5,5 و 8,4 مليار دولار (بالقيمة الحالية)[1].

وتعتبر أوغندا أول بلد يعلن عن استفادته من هذه المبادرة سنة 1997، وقد قدر مجموع المبالغ التي يتوقع أن تحصل عليها أوغندا بموجب هذا القرار إلى نحو 340 مليون دولار. وتقديرا لجهود أوغندا في مجال الإصلاحات الاقتصادية التي يرعاها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين؛ فقد وافقت هاتان المؤسستان على تخفيض الفترة الانتقالية، التي تكون في العادة ثلاث سنوات، إلى سنة واحدة فقط. وبذلك تكون نقطة التنفيذ بعد سنة واحدة فقط من نقطة القرار أي سنة 1998، وعند الوصول إلى هذه النقطة تحصل أوغندا على 160 مليون دولار من موارد التخفيف من أعباء المديونية تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة تم تعزيزها بشوط أفضل سنة 1999 .

ولقد كانت موريتانيا تسعى إلى الاستفادة من هذه المبادرة بعد أن تجاوزت المرحلة الأولى (ثلاث سنوات من المعاملة طبقا لشروط نابولي) وثلاث سنوات من حسن الأداء بشهادة صندوق النقد الدولي،

[1] البنك الدولي، التقرير السنوي لسنة 1997، واشنطن، ص: 15.

وفي يناير سنة 2000 أعلن عن أهلية موريتانيا للاستفادة من هذه المبادرة (وصولها إلى نقطة القرار). سوف نتوسع في هذا الموضوع عند تناولنا لأساليب مواجهة أزمة الديون في موريتانيا.

وفي سنة 2005 ، أطلقت مجموعة الدول الصناعية مبادرة جديدة لتخفيض الديون متعددة الإطراف(AFDF)[1]، تضمنت إعفاء مجموعة الدول الفقيرة المثقلة بالديون من دينها المستحقة لكل من وكالة التنمية الدولية والصندوق الإفريقي للتنمية وصندوق النقد الدولي ، على أن تقوم مجموعة الثمانية بتعويض مؤسسة التمويل الدولية والصندوق الأفريقي للتنمية ويتحمل صندوق النقد الدولي مقدار التخفيض الخاص به .

وتقتصر هذه المبادرة على الدول المؤهلة ضمن مبادرة (PPTE)، وقد جاءت هذه البادرة في إطار مساعدة الدول الفقيرة المثقلة بالديون على تحقيق أهداف الألفية التنموية، وعند إطلاق هذه المبادرة قدرت تكاليفها الإجمالية بنحو 49,9 مليار دولار موزعة على النحو التالي:

. وكالة التنمية الدولية 36,4 مليار دولار.

. صندوق التنمية الإفريقي 8,5 مليار دولار .

. صندوق النقد الدولي 5,0 مليار دولار.

وقد تم تخفيض الديون عن الدول المستفيدة من هذه المبادرة في يوليو 2006 ، ومن ضمنها موريتانيا كما سنرى لاحقا .

وفي ختام هذا الفصل: يمكننا أن نستخلص، أنه على الرغم من الخلاف حول مبررات وحدود الاقتراض الخارجي ، فإن الدول النامية قد توسعت في الاقتراض بشكل يفوق طاقتها على خدمة ديونها الخارجية؛ حيث ارتفع حجم ديون الدول النامية من 166,6 مليار دولار سنة 1975 إلى2851 مليار دولار سنة 2006 كما ارتفعت خدمات الدين من 14,5 مليار دولار إلى 178,5 مليار دولار خلال نفس الفترة، وارتفعت مؤشرات المديونية إلى مستويات قياسية بوصولها إلى 40,2 % بالنسبة لمؤشر نسبة إجمالي الديون الخارجية على الناتج الداخلي الخام سنة 2000 قبل أن يبدأ في التراجع إلى حدود 28,7% سنة 2005، و بالنسبة لمؤشر معدل خدمة الدين (إجمالي خدمات الدين/حصيلة الصادرات) فقد كان في حدود23,4 % قبل أن يتراجع خلال الفترة اللاحقة إلى حدود 13,8% سنة 2005.

ومع أن التوسع في الاقتراض الخارجي يعتبر السبب المباشر لنمو المديونية، فإن ثمة مجموعة من الأسباب التي عملت هي الأخرى على زيادة سرعة نمو هذه المديونية، منها ما هو خارجي مثل: ارتفاعات أسعار البترول و سياسات الإقراض الدولية وركود الاقتصاد العالمي وآثاره على الدول النامية،

[1] نبيل دحدح، أبعاد المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون، صندوق النقد العربي، 2007 ، ص: 1 - 5 .

ومنها ما هو داخلي مثل: أخطاء السياسة الاقتصادية المحلية وغياب إدارة فعالة لعملية الاقتراض الخارجي وهروب أو تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج وعلاقته بالفساد الإداري.

ومع أن تمويل مشاريع التنمية كان المبرر الرئيسي للتوسع في الاقتراض وبالتالي نمو المديونية بشكل مذهل، فإن فشل تجارب التنمية التي اعتمدت على التمويل الخارجي، قد أسفر عن دخول البلاد المدينة في أزمة مديونية خانقة وصلت ذروتها سنة 1982 (تاريخ انفجار أزمة المديونية في الدول النامية).

ومنذ ذلك التاريخ ظهرت مجموعة من وجهات النظر المتباينة حول طبيعة وأسباب هذه الأزمة والإجراءات الضرورية لمواجهتها. وعلى الرغم من سعة الجدل النظري حول هذه الموضوعات، فإن الأفكار التي وجدت طريقها إلى التطبيق هي فقط تلك التي تمثل وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية والدائنين؛ والمتمثلة في إعادة الجدولة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي يشرف عليها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، بالإضافة إلى بعض المبادرات الخاصة بتخفيض المديونية عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

وعلى الرغم من مضي فترة طويلة (نسبيا) على تطبيق هذه الإجراءات المختلفة، فإن نتائجها المحققة لا تزال محدودة إلى حد كبير.

الفصل الرابع

خطط التنمية الاقتصادية في موريتانيا
وتراكم الديون الخارجية

تقديم

منذ أن ظهر مصطلح التنمية، ارتبط مدلوله بمنحى إيجابي يعني أن التنمية غاية تسعى جميع شعوب العالم إلى تحقيقها، وبفضل هذا المدلول، احتلت التنمية مكانة متميزة في أولويات المجتمعات، حيث أصبح يتعين على كل مجتمع أن يبذل من أجل تحقيقها جميع الجهود الممكنة.

وفي مجال التنمية الاقتصادية (بوصفها فعلا إراديا يستهدف إحداث تغييرات إيجابية وعميقة في حياة المجتمع) فإن التخطيط الاقتصادي يعتبر أداة إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع أن البعض[1] يعتقد أن ما كان يطلق عليه "التخطيط" في الدول النامية يمكن تسميته فقط "برمجة اقتصادية" وليس تخطيطا بالمفهوم الدقيق.

وهذا المفهوم نجد أنه ينطبق، إلى حد معين، على تجربة التخطيط في موريتانيا، حسب ما سيتضح من خلال المبحث الأول من هذا الفصل الذي سنخصصه لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا، على أن نخصص المبحث الثاني لتطور المديونية الموريتانية في ظل هذه الخطط.

ولكن قبل ذلك لا بد من الإشارة إلى أن الاقتصاد الموريتاني ظل محافظا على وحدته وانسجامه بوصفه اقتصادا تقليديا، طيلة الفترة الاستعمارية، ولكنه بعد استقلال البلاد وبداية استغلال مناجم الحديد في الشمال؛ بدأت مرحلة جديدة في تطور الاقتصاد الموريتاني تميزت بانقسام هذا الاقتصاد إلى قطاعين رئيسيين هما: القطاع التقليدي (الزراعة، والتنمية الحيوانية، الصيد التقليدي) والقطاع الحديث (التعدين والصناعة والصيد الحديث) مع تغير مستمر للتوزيع النسبي لمساهمة هذين القطاعين في الناتج الداخلي الخام لغير صالح القطاع التقليدي، وذلك نتيجة لمجموعة من الأسباب يأتي في مقدمتها إهمال السياسة الاقتصادية للقطاع التقليدي من ناحية، والآثار السلبية لموجات الجفاف على هذا القطاع من ناحية ثانية.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فسوف نتناول في هذا الفصل الموضوعات التالية:

- تجربة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا.
- تطور المديونية الموريتانية في ظل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وذلك من خلال المبحثين المواليين :

المبحث الأول: تجربة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا

عندما نالت موريتانيا استقلالها السياسي سنة 1960 من فرنسا، كانت تواجهها تحديات كبيرة جدا في مجال التنمية الاقتصادية، إلى جانب تدعيم استقلالها السياسي قبل الاقتصادي، وكان لابد من مواجهة هذه التحديات من خلال ما عرف بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي طبقتها البلاد

[1] عبد الكريم مفيد، مبادئ التخطيط الاقتصادي، جامعة دمشق، 1979، ص: 52 وما بعدها.

خلال الفترة (1963– 1984) خصوصا في ظل الموارد المحدودة جدا، وضخامة الاحتياجات الضرورية وتزايدها لدولة ناشئة لم يترك لها المستعمر الفرنسي أية منجزات حتى على مستوى البني التحتية، بل إن عاصمة (المستعمرة السابقة) كانت توجد في السنغال المجاورة.

وفي هذا الإطار اعتمدت موريتانيا أسلوب التخطيط المتوسط المدى بعد عامين من استقلالها السياسي أي سنة 1963، بعد أن شغلت الحكومة الموريتانية خلال الفترة (1960 – 1962) بمسألة تدعيم الاستقلال السياسي، على الرغم من أنه كان ثمة نوعا من البرمجة الاقتصادية خلال هذه السنوات ولكنها لم تعرف باسم "خطة"، ولعل بعض العوامل الإضافية قد أخرت ظهور الخطط بعد الاستقلال مباشرة، منها الدور الذي كانت تلعبه الخزانة الفرنسية في تمويل الدولة الناشئة؛ والذي تلاشى بشكل تدريجي إلى أن اختفى تماما سنة 1963.

وسنتناول فيما يلي الخطط الأربع المعروفة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد خلال الفترة (1963 – 1985) وذلك من خلال أربعة مطالب:

- **الخطة الأولى:** التي غطت الفترة (1963–1966)
- **الخطة الثانية:** التي غطت الفترة (1970 – 1973)
- **الخطة الثالثة:** التي غطت الفترة (1976 – 1980)
- **الخطة الرابعة:** التي غطت الفترة (1980 – 1985)

المطلب الأول: الخطة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1963 – 1966)

وتعتبر أول خطة بهذا الاسم عرفتها البلاد بعد الاستقلال، وسوف نقسم عرضنا عنها إلى المحاور التالية:

- أهداف الخطة.
- استثمارات الخطة وطرق تمويلها.
- إنجازات الخطة.

الفقرة الأولى: أهداف الخطة [1]

وقد حددت هذه الخطة لنفسها هدفين أساسين:

1. تحقيق الاستقلال الاقتصادي والمالي للبلاد من خلال الحد من تبعيتها الناتجة عن الاعتماد على المصادر المالية الخارجية وخدمات الأجانب.

[1] سيد عبداله المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا (أطروحة دكتورا دولة)، جامعة تونس،1997، ص: 198 - 234.

2. تهيئة الظروف للمرحلة التالية من التنمية التي ينبغي أن تفضي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية تعم نتائجها الأمة بكاملها وذلك ابتداء من 1967.

وقد أقرت هذه الخطة بتناقض هدفيها الرئيسيين، وذلك بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

أ- لأن التجهيزات التي يحتاجها بناء القاعدة التحتية ستكون عالية التكلفة.

ب-قصور الموارد المحلية (المالية والبشرية)، وهو ما يعني أن الوسيلة التي عولت عليها الخطة لتجاوز هذا التناقض (سياسة تقشف صارمة على مستوى الميزانية) تفتقر إلى قدر كبير من وضوح الدلالة.

ولعل هذا التناقض ليس هو الوحيد في توجهات الخطة؛ حيث أنه عند بداية الخطة كان القطاع الريفي يعول 90% من سكان البلاد وكانت الظروف الطبيعية لا تزال مواتية، ورغم ذلك فقد تم إهمال هذا القطاع وبشكل مقصود لصالح القطاع الحديث (إنتاج خامات الحديد)؛ حيث خصصت النسبة الأكبر من استثمارات هذه الخطة للقطاع الحديث بالإضافة إلى قطاعات الإسكان والبنى التحتية (مجموعة الأنشطة الحديثة) ويعني هذا أن إهمال القطاع الريفي (الزراعة والرعي) كان بشكل مقصود بدليل ما تضمنته الخطة بصورة صريحة؛ حيث نصت على أنه "في بلد محدود الموارد الزراعية وتواجه التنمية الحيوانية فيه مصاعب بسبب نقص المياه وتحمل المراعي فوق طاقتها، فإن تنمية هذا البلد يمكن أن تتحقق عن طريق استغلال الثروات المعدنية"[1].

إن الخيار الذي أعلنت عنه الخطة، وترجمته على المستوى العملي من خلال توزيع استثماراتها على مختلف القطاعات الإنتاجية، والقائم على أساس إهمال القطاع الريفي، حين كانت الظروف الطبيعية ملائمة، قد أسفر عن نتيجة سيئة تمثلت في أنه بعد فترة وجيزة أصبح سكان هذا القطاع عالة على قطاع حديث ضعيف البنية ومحدود الطاقة.

والغريب في الأمر أن هذا القطاع الحديث الذي كانت تراهن عليه الخطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (استخراج وتصدير الخامات) كانت تسيطر عليه شركة أجنبية؛ بحيث لا تتجاوز نسبة نصيب الدولة الموريتانية 5% من عائداته ويستخدم 20% من عماله من العمالة الموريتانية غير الماهرة في حين تمثل العمالة الأجنبية 80%.

وعلى أساس ما تقدم يمكن القول بأن التصور الذي تم على أساسه تصميم خطة التنمية الأولى كان ظرفيا وغير واضح بما يكفي؛ حيث أنه اعتبر أن ما يمكن الحصول عليه من "مداخيل" من قطاع الاستخراج المعدني، يمثل الدعامة الرئيسية لتحقيق أهداف الخطة، في حين تم إهمال القطاع الريفي باعتباره غير قادر على تحقيق مثل هذه الأهداف.

[1] سيد عبد الله ولد المحبوبي، مرجع سبق ذكره، ص: 198 - 234.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن العرض الذي قدمته الخطة أشار إلى بعض الجوانب التي تحد من إمكانية وضع خطة بمدلولاتها الاقتصادية والاجتماعية (مثل غياب المعطيات الإحصائية)، كما يكشف هذا العرض أن المخططين كانوا مدركين للمجالات التي تحتاج إلى تدخل مثل: معدل التمدرس المتواضع (10%)، ومعدل التغطية الصحية المنخفض (1/35.000)، وقلة التجهيزات، وتدني الخبرة الفنية بين العمال وتواضع دخولهم بالمقارنة مع العمال الأجانب (خصوصا في قطاع الاستخراج) وإذا كانت الفقرة السابقة قد تناولت أهداف الخطة وتناقضها، فما هي الاستثمارات التي تم تخطيطها لبلوغ هذه الأهداف؟ ذلك ما سنحاول لاطلاع عليه من خلال الفقرة الموالية.

الفقرة الثانية: استثمارات الخطة وطرق تمويلها

وبخصوص استثمارات هذه الخطة فقد بلغ مجموعها 5550 مليون أوقية موزعة حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (4/1): التوزيع القطاعي لاستثمارات الخطة الرباعية الأولى (1963 – 1966) بملايين الأوقية.

القطاع	الاستثمارات المخططة	النسبة% المخططة	الاستثمارات المنفذة	النسبة% المنفذة	نسبة الإنجاز
– التنقيب والدراسات	316	5,7	173	2 ,5	54,7
– النقل والمواصلات	762	13,7	973	14,4	127,7
– الإنتاج الريفي	480	8,6	373	5,5	77,7
– الإنتاج ألمنجمي	1876	33,8	3311	34,1	123,2
– الصيد البحري	382	6,9	1150	17,0	301,0
– التجارة والخدمات	130	2,3	256	3,8	197,0
– التعليم وتكوين الأطر	184	3,3	174	2,6	94,2
– الصحة العامة	154	2,8	186	2,7	120,7
– التعمير والماء والكهرباء والشؤون البلدية	837	15,1	843	12,4	41,0
– الإدارة والسيادة الوطنية	427	7,7	328	4,8	77,1
المجمـوع	5550	6767	100	100	122

المصدر: محمدو مولاي أحمد، دور البنك الدولي في تمويل عمليات التنمية في موريتانيا (رسالة لنيل درجة الدبلوم العالي في الاقتصاد)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993 ص: 43.

ويعكس توزيع الاستثمارات المخططة بكل وضوح الأولية الممنوحة للقطاع الحديث وخصوصا قطاع الاستخراج (33,8%) تليه البنية التحتية (التعمير، الماء، الكهرباء، الشؤون البلدية 15,1%) ويليهما في المرتبة الثالثة النقل والمواصلات (13,7%). ونشير إلى أنه عند بداية الخطة لم تكن قد أعطيت للصيد الأهمية التي منحت له لاحقا؛ حيث تم شطره إلى قطاعين أحدهما حديث والآخر تقليدي، ولذلك كانت نسبة الاستثمارات المخططة لهذا القطاع لا تتجاوز 6,9% ولكن نصيبه من الاستثمارات المنفذة بلغ 17%.

وفي الوقت نفسه يعكس توزيع هذه الاستثمارات الأهمية المتدنية التي منحت لقطاع الإنتاج الريفي (8,6% من الاستثمارات المخططة و5,5% من تلك المنفذة) وقطاع الصحة (2,8% من الاستثمارات المخططة مقابل 2,7% من تلك المنفذة)، وكذلك قطاع التعليم (3,3% من المخططة مقابل 2,6% من تلك المنفذة). وبخصوص التمويل: فقد كان مخططا أن يتم تمويل نحو 87% من استثمارات هذه الخطة من المصادر الخارجية والباقي يمول بتمويل محلي (13%) ولكنه تبين لاحقا أن الاستثمارات التي نفذت تم تمويلها من المصادر الأجنبية بنسبة تجاوزت 90% (93,3% طبقا لبعض المصادر)[1] وأن هذه التمويلات الخارجية تم الحصول عليها بشكل خاص من فرنسا والبنك الأوربي للاستثمار[2].

تلك كانت أهم محاور توزيع استثمارات الخطة ومصادر تمويلها، ولكن ما هو مستوى إنجاز الخطة؟ذلك ما سنحاول الاطلاع عليه من خلال الفقرة الموالية:

الفقرة الثالثة: إنجازات الخطة

وعلى مستوى التنفيذ: فإنه يمكن القول –بصورة عامة– أن الظروف كانت مواتية لإنجاز ما كان مخططا وخصوصا من حيث:

1. الظروف المناخية التي تميزت بالجودة النسبية خلال هذه الفترة (مواسم أمطار جيدة على العموم)
2. الاستقرار السياسي النسبي.
3. الحصول على كل التمويلات التي كانت مطلوبة، وهو ما تجلى في تجاوز الاستثمارات المنفذة لتلك المخططة أصلا؛ حيث كانت الاستثمارات المخططة في حدود 5550 مليون أوقية في حين بلغت الاستثمارات المنفذة نحو 6767 مليون أوقية. أي أن نسبة التنفيذ الإجمالية بلغت 121% في المخطط الكلي، مع الإشارة طبعا إلى تفاوت في نسب التنفيذ بين القطاعات المختلفة على النحو التالي:

[1] محمد ولد أعمر، ديون موريتانيا الخارجية (رسالة ماجستير في الاقتصاد) ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1996، ص: 113.

[2] محمدن ولد أحمد سالم، الاقتصاد الموريتاني (ثلاثون سنة من الجهود التنموية: النتائج والآفاق)، دار القافلة للطباعة والنشر، نواكشوط، 1992 ص: 34.

1. قطاع المناجم %123,2
2. قطاع النقل والمواصلات %127,7
3. قطاع الصيد البحري %301,0
4. قطاع الإنتاج الريفي %77,7

وعلى العموم كانت الخطة متفائلة (على مستوى الأهداف) من خلال أملها في تحقيق نتائج معتبرة على مستوى التنمية الاقتصادية؛ حيث كانت الخطة تأمل في تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدره 9,2%[1] سنويا خلال فترة الخطة وتحسين صادرات البلاد من خامات الحديد والنحاس والجبس بالإضافة إلى بعض الصادرات من القطاع الريفي (الصمغ العربي وغيره).

ولكن المهم ليس ما تم التخطيط له بل إن الأهم هو ما تم تحقيقه على أرض الواقع؛ حيث أوضحت نتائج الخطة أن القطاع الريفي ظل راكدا خلال فترة الخطة، مقابل النمو السريع في القطاع الحديث (خصوصا المناجم وقطاع البناء والأشغال العامة) في حين كانت حالة القطاع الثالث (الخدمات) في المتوسط بين الحالتين السابقتين، ولعل الركود المسجل على مستوى القطاع الريفي –خلال فترة الخطة– لا يعتبر مفاجئا حينما نذكر الإهمال المعلن لهذا القطاع والذي تمت ترجمته بصورة عملية من خلال تدني نسبة الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع والتي بلغت 8,6% من الاستثمارات المخططة، في حين لم تتجاوز 5,5% من الاستثمارات المنفذة، كما أن نتائج تقييم الخطة أظهرت أن القطاع الفرعي الوحيد (ضمن القطاع التقليدي) الذي حقق نتائج إيجابية كان قطاع الصيد البحري (التقليدي طبعا) الذي حقق زيادة قدرها 9,6%، في حين كانت نتائج القطاعات الفرعية الأخرى سلبية، وبالمقابل حقق القطاع الحديث نسبة زيادة قدرها 43,7%، وحقق قطاع المباني والأشغال العامة (وهو قطاع فرعي من القطاع الحديث) نسبة زيادة بلغت 118,9% خلال الفترة (1964 – 1966)[2] ، وعلى العموم فإن ما حدث على مستوى القطاع الريفي كان مخططا له لأن أهداف الخطة ركزت على القطاع الحديث وأهملت القطاع الريفي بصورة معلنة وفعلية.

وبخصوص أهم المشاريع التي تم إنجازها خلال فترة، الخطة فإنه يمكن إجمالها في المشاريع التالية[3]:

- إنشاء مرفأ نواكشوط التجاري.
- إنشاء مسلخ في مدينة كيهيدي.
- تأسيس أسطول للصيد البحري بالإضافة إلى بعض المشاريع الصغيرة في هذا القطاع.
- إنشاء مولد كهربائي في نواكشوط.
- إنشاء ميناء للصيد في انواذيبو.

[1] سيد عبد الله ولد المحبوبي، مرجع سبق ذكره، ص: 221.
[2] سيد عبد الله ولد المحبوبي، مرجع سبق ذكره، ص: 222.
[3] محمدن ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص: 35 - 36.

- تزويد العاصمة بالمياه (شبكة طولها 60 كلم).
- إنشاء مصنع للتعليب التمور في مدينة أطار.

وإذا كانت هذه هي حصيلة الخطة الأولى، فما الذي تضمنته الخطة الثانية؟ ذلك ما سنتناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: الخطة الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1970 – 1973)

لقد جاءت هذه الخطة متأخرة عن موعدها المتوقع (1968 – 1971)، وهي كسابقتها خطة رباعية، ولعل سبب تأخيرها يعود إلى عوامل من أهمها: موجة الجفاف الشديد التي ضربت البلاد ابتداء من 1968 وأدت إلى تحول كل الجهود نحو محاولة التخفيف من آثار هذه الكارثة، ولذلك جاءت معظم أهداف هذه الخطة منصبة على تدارك الحالة الصعبة التي عاشها القطاع الريفي من جراء أزمة الجفاف الحادة التي كانت بدايتها السبب في تأخير الخطة عن موعدها واستمرت مع فترة الخطة، حيث مثلت سنوات الخطة الأربع ذروة هذه الأزمة.

وفي هذا المطلب سوف نتناول الموضوعات التالية :

- أهداف الخطة
- استثمارات الخطة وطرق تمويلها
- إنجازات الخطة

الفقرة الأولى: أهداف الخطة[1]

على مستوى الأهداف فقد تلخصت فيما يلي:

أ- تحقيق الاستقلال الاقتصادي

ب-الاستمرار في بناء المزيد من القاعدة الأساسية الضرورية لانطلاقة جديدة نحو تنمية شاملة.

وقد اعتبرت الخطة أن نقص البيانات وعدم دقة المتوفر منها والاعتماد على التمويل الخارجي، تجعل من الضروري الاعتماد على برامج سنوية تسمح بأخذ المعطيات الجديدة بعين الاعتبار، وعلى هذا الأساس تعتبر هذه الخطة مجرد إطار عام يحدد السياسات القطاعية العامة المتمثلة في مجموعة المشاريع المزمع تنفيذها خلال سنوات الخطة الأربع.

وعلى الرغم من أن هذه الخطة قد أعلنت عن الأولوية الممنوحة للقطاع الريفي كشعار لها، فإن حصيلة الاستثمارات المقترحة لهذا القطاع (بجميع مكوناته) في إطار هذه الخطة كانت متواضعة؛ حيث لم تتجاوز تلك الاستثمارات في مجموعها 1312 مليون أوقية، وبذلك تصعب الملائمة بين الأهداف

[1] محمدن ولد احمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص: 36 - 37

المطلوب إنجازها والوسائل المخصصة لذلك، ويبدو ذلك واضحا من خلال توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات في إطار هذه الخطة وحسب الفقرة الموالية.

الفقرة الثانية: استثمارات الخطة وطرق تمويلها

لقد بلغ إجمالي الاستثمارات المخططة في إطار هذه الخطة نحو 9427 مليون أوقية تم تمويل نسبة كبيرة جدا منها من المصادر الخارجية. ويظهر الجدول التالي توزيع هذه الاستثمارات على مختلف القطاعات ونسب تنفيذها.

الجدول رقم (4/2): التوزيع القطاعي لاستثمارات الخطة الثانية (1970 – 1973) بملايين الأوقية

القطاع	الاستثمارات المخططة	النسبة المخططة %	الاستثمارات المنفذة	النسبة المنفذة %	نسبة الإنجاز%
الزراعة والثروة الحيوانية	1312	13,9	503,7	9,2	38,4
الصناعة والتعدين	3245	34,4	2865,4	51,9	88,3
التشييد والبناء والإسكان	23	0,2	1,4	0,0	6,1
الكهرباء والماء والغاز	619	6,6	200,8	5,5	32,4
النقل والتخزين والمواصلات	2454	26,0	1682,2	30,4	68,5
التجارة والخدمات	141	1,5	غ. م	غ. م	غ. م
الصحة والتعليم	847	9,0	160,8	2,9	19,0
القطاعات الأخرى	786	8,4	6,2	0,1	0,8
المجموع	9427	100	5520,3	100	58,6

المصدر: الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة في تنفيذها (رسالة ماجستير في الاقتصاد)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص: 21.

ويظهر من خلال الجدول السابق أن مجموع الاستثمارات المخططة بلغت 9427 مليون أوقية موزعة على أهم القطاعات الاقتصادية على النحو التالي:

1. قطاع الصناعة والتعدين 34,4%.
2. قطاع النقل والمواصلات 26% .
3. القطاع الريفي 13,9% (مع الإشارة إلى أن الخطة رفعت شعار أولوية الريف)
4. قطاع الصحة والتعليم 9%.

والباقي موزع على بقية القطاعات وبنسب مختلفة. وعلى الرغم من أن نسبة الاستثمارات المخططة للقطاع الريفي قد ارتفعت في هذه الخطة إلى نحو 14% بالمقارنة مع المخطط السابق 6,8%،

فإن هذه النسبة تظل بعيدة عن ترجمة الأولوية المعلنة لهذا القطاع وبعيدة كل البعد كذلك عن الأولوية التي يستحقها، نظرا للأهمية التي يتمتع بها في الاقتصاد الموريتاني.

وبالنسبة للتمويل فإنه لم يتم التطرق إلى مصادر التمويل في هذه الخطة، ربما لأن هذه الخطة كانت عبارة عن توجهات عامة تم تنفيذها على أساس سنوي؛ بحيث يكون بالإمكان أخذ المعطيات الجديدة بنظر الاعتبار وخصوصا في مجال التمويل، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، فإن التمويلات التي حصلت عليها هذه الخطة بصورة فعلية كانت من المصادر الخارجية بنسبة 90%[1] والباقي تمويل محلي.

أما الظروف التي أحاطت بتنفيذ الخطة فلم تكن ملائمة مطلقا، لا من الناحية الطبيعية ولا من الناحية السياسية؛ حيث مثلت سنوات الخطة قمة موجة الجفاف التي أتت على الأخضر واليابس في البلاد وتركت آثارا مدمرة على جميع أوجه الحياة فيها، وخصوصا في الأوساط الريفية التي كان يعيش فيها معظم سكان البلاد (80 – 90)%. وبخصوص الظروف السياسية فإن فترة هذه الخطة قد شهدت تصاعدا كبيرا في مستوى الوعي السياسي والمطالب الشعبية بضرورة الإسراع في إنجاز الاستقلال الاقتصادي، وخصوصا تحديد الروابط الاقتصادية مع فرنسا والمطالبة بتأميم شركة المعادن في الشمال (خصوصا بعد مذبحة ازويرات سنة 1968) التي راح ضحيتها عدد من العمال الموريتانيين المطالبين بتحسين أوضاع عملهم بالمقارنة مع الأجانب الذين يعملون معهم في نفس الشركة.

ويبدو أن ظروف الجفاف والعوامل السياسية قد تركا أثريهما على تنفيذ الخطة بشكل بارز؛ حيث أوضحت دراسة تقييميه أعدت سنة 1972[2] أن هذه الخطة لم تكن خطة للتنمية الاقتصادية بأضيق المعاني، وإنما كانت مجرد توجهات عامة ذات طابع سياسي غالب، وذلك على حساب الأهداف التي كان ينبغي أن تركز عليها الخطة وتمنحها الأولوية مثل:

- زيادة الإنتاجية .
- زيادة الدخل القومي .
- زيادة الدخل الفردي.
- تحسين المستوى المعيشي لجميع السكان وفي جميع المناطق.

وهذه السمات التي اعتبرت الدراسة أنها طبعت الخطة الثانية كانت كافية للحيلولة دون تحقيق أهدافها وخصوصا تحسين أوضاع القطاع الريفي.

[1] محمدن ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص: 37.
[2] سيد عبد الله ولد المحبوبي، مرجع سبق ذكره، ص: 226.

الفقرة الثالثة: إنجازات الخطة

على مستوى الإنجازات خلال فترة الخطة، فقد بلغت الاستثمارات المنفذة نحو 5520,3 مليون أوقية أي أن نسبة الإنجاز وصلت إلى 58,6% من مجموع الاستثمارات المخططة، مع اختلاف في نسب الإنجاز حسب القطاعات؛ حيث يمكن ترتيب نسب الإنجاز في مختلف القطاعات على النحو التالي:

1. الصناعة والتعدين 88,3%.
2. النقل والتخزين والمواصلات 68,5%.
3. الزراعة والثروة الحيوانية 38,4%.
4. الكهرباء والماء والغاز 32,4%.

أما بقية القطاعات فقد تراوحت نسب الإنجاز فيها بين (0 – 19)% كما هو الحال في قطاع الصحة والتعليم، وانطلاقا مما سبق نلاحظ أن القطاعات التي تمكنت من تجاوز عتبة 50% من التنفيذ هي فقط الصناعة والتعدين، النقل والتخزين والمواصلات.

أما بخصوص أهم المشاريع التي تم إنجازها خلال هذه الخطة، فنشير إلى أن مجموع المشاريع المبرمجة قد بلغ عددها 157 مشروعا موزعة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (4/3): يبين حصيلة المشاريع المخططة والمنفذة خلال الخطة الثانية (1970 – 1973)

القطاع	عدد المشاريع المخططة	العدد المنفذ	نسبة التنفيذ %
القطاع الريفي	39	8	20,5
الصناعة التقليدية	1	0	00,0
الأنشطة الحديثة	33	16	48,5
التجهيز	40	18	45,0
الصحة والسكان	5	0	00,0
التعليم والتكوين	24	5	20,8
الإعلام	2	0	00,0
السياحة	7	1	14,3
قطاع السيادة	0	0	00,0
المسح والدراسات والبحوث	6	0	00,0
المجموع	157	48	30,5

المصدر: سيد عبد الله ولد المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص: 225.

وإذا كانت هذه هي الحصيلة عند نهاية الخطة الثانية، فما هو دور الخطة الثالثة في تلافي جوانب القصور في الخطة السابقة وتصحيح انحرافات مسارها؟ ذلك ما سنلاحظه من خلال استعراضنا للخطة الثالثة في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1976 – 1980)

تتميز هذه الخطة عن سابقتيها بكونها خطة خماسية في حين كانت الخطتين السابقتين رباعيتين، كما أن توجهاتها العامة كانت تغطي عشر سنوات حتى 1985، كما أن هذه الخطة جاءت في ظروف مختلفة عن سابقتيها إلى حد كبير تمثلت هذه الظروف في:

1. تم وضع هذه الخطة بعد خروج موريتانيا من منطقة الفرنك الإفريقي وإنشاء عملة وطنية وتأسيس البنك المركزي الموريتاني.
2. تأميم قطاع الإنتاج المعدني سنة 1974 (الحديد والنحاس)
3. استقرار الوضع السياسي الداخلي نسبيا.

وقد توفرت لهذه الخطة بعض المعطيات الإحصائية التي مكنتها من الحصول على تقديرات جيدة لعدد السكان الإجمالي (مسح المراكز الحضرية سنة 1977) وإعداد النشطين وتوزيعهم القطاعي والجغرافي. ويمكن القول ،على العموم، أن الخطة انطلقت من تشخيص معقول لأغلب المشكلات التنموية التي تعاني منها البلاد خلال تلك الفترة؛ حيث تمت ترجمة ذلك من خلال الإستراتيجية العامة التي انطلقت منها الخطة والتي اعتمدت على توجهين أساسيين هما[1]:

- السعي من أجل تحقيق سعادة الفرد الموريتاني
- العمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي

وفي إطار هذه الأهداف الإستراتيجية والتوجهات العامة، تم تحديد مجموعة من الأهداف نتناولها في الفقرة الأولى من هذا المطلب الذي سنقسمه إلى:

- أهداف الخطة.
- استثمارات الخطة وطرق تمويلها.
- إنجازات الخطة.

الفقرة الأولى: أهداف الخطة

تتكون الأهداف الأساسية لهذه الخطة في ضوء التوجهات الرئيسية السابق الإشارة إليها من :

1. تمكين كل مواطن موريتاني من مزاولة نشاط منتج يمكنه من الحصول على دخل يلبي حاجاته الأساسية.

[1] سيد عبد الله ولد المحبوبي، مرجع سبق ذكره، ص: 226 - 227.

2. الارتقاء بالعمل التربوي إلى مستوى يمكن من تحقيق هدفين أساسيين، أولهما: تكوين الكادر البشري الضروري للتنمية الاقتصادية في البلد. وثانيهما: هو محو الأمية بشكل تدريجي.
3. الاستغلال الأمثل للمصادر البشرية عن طريق توفير فرص العمل.
4. رفع المستوى الصحي عن طريق محاربة الأمراض وتوفير العلاجات الطبية لجميع السكان.
5. صيانة وتحسين المحيط الطبيعي.
6. تشجيع التنمية الصناعية والزراعية.
7. دعم القطاع الخاص الوطني وإعادة تنظيم القطاع العام.
8. البحث عن سبل للسيطرة على التجارة الخارجية.
9. تشجيع الاستثمار المحلي وتوزيعه على مختلف المناطق ودعم المؤسسات المالية والنقدية.
10. تنويع مصادر المساعدات الخارجية.

وقد رفعت هذه الخطة شعار تحقيق النمو المتوازن للقطاعات كهدف استراتيجي ينبغي تحقيقه عن طريق تطوير النشاطات الزراعية والرعوية بهدف تحقيق لاكتفاء الذاتي الغذائي، والاستمرار في تنمية القطاع الصناعي في نفس الوقت[1]. كما أشارت الخطة (باحتشام) إلى ركيزتين مهمتين من دعائم التبعية الاقتصادية ينبغي القضاء عليهما، من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي ظلت تنادي به الخطط السابقة كهدف وتعمل على عكسه، وهاتان الركيزتان هما:

أ- سيطرة الأجانب على الاقتصاد الموريتاني التي ينبغي استبدالها بسيطرة وطنية.

ب- ازدواجية الاقتصاد الموريتاني: حيث يوجد قطاع حديث يستخدم وسائل حديثة وينتج من أجل التصدير، إلى جانب قطاع تقليدي ينتج بوسائل بدائية ويواجه ظروفا استثنائية (جفاف). ودعت الخطة إلى القضاء على هاتين الركيزتين من خلال سيطرة الموريتانيين على اقتصادهم الوطني وتحقيق تنمية متوازنة[2].

الفقرة الثانية: استثمارات الخطة وطرق تمويلها

وبخصوص الاستثمارات في إطار هذه الخطة، فإن الجدول التالي يبين توزيعها ودرجة تنفيذها.

[1] الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 22.
[2] محمدو مولاي أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص: 46.

الجدول رقم (4/4): يوضح التوزيع القطاعي لاستثمارات الخطة الثالثة (1976 – 1980) بملايين الأوقية

القطاعات	الاستثمارات المخططة	النسبة % المخطط	الاستثمارات المنفذة	النسبة المنفذة %	نسبة الإنجاز %
الزراعة والثروة الحيوانية	**5983**	**14,3**	**3242**	**9,9**	**54,2**
الصناعة و التعدين	**13658**	**32,7**	**7672**	**23,6**	**56,2**
التشييد والبناء والإسكان	**2048**	**4,9**	**2026**	**6,2**	**98,9**
الكهرباء والماء والغاز	**1614**	**3,9**	**1531**	**4,7**	**94,9**
النقل والتخزين والمواصلات	**12189**	**29,2**	**14823**	**45,5**	**121,6**
التجارة والخدمات	**190**	**0,4**	**63**	**0,2**	**33,2**
الصحة والتعليم	**4099**	**9,8**	**2257**	**6,9**	**55,1**
القطاعات الأخرى	**2002**	**4,8**	**998**	**3,1**	**49,9**
المجموع	**41783**	**100**	**36612**	**100**	**78,1**

المصدر: الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

ومن خلال توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات (الجدول السابق) نلاحظ أن مجموع الاستثمارات في هذه الخطة قد بلغ 41783 مليون أوقية، موزعة على أهم القطاعات على النحو التالي:

1. الصناعة والتعدين %32,7
2. النقل والمواصلات والتخزين %29,2
3. الزراعة والثروة الحيوانية %14,3
4. الصحة والتعليم %9,8

ويبدو من خلال توزيع الاستثمارات، أن الاتجاه الذي كان سائدا خلال الخطة السابقة ظل مستمرا في ظل هذه الخطة؛ حيث ظلت الأولوية الممنوحة لقطاعات التعدين والنقل والمواصلات والتخزين متواصلة حيث حصلت على ما يزيد على 61,9% من مجموع استثمارات الخطة مقابل 60,4% في الخطة السابقة، في حين كانت نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الريفي في هذه الخطة متقاربة مع الخطة السابقة (14,3% في هذه الخطة) مقابل (13,9% في الخطة السابقة).

وبخصوص التمويل، فقد اعتمدت هذه الخطة على التمويل الخارجي كسابقتيها؛ حيث بلغت نسبة التمويل الخارجي 85% (منها 50% من المصادر الخاصة). ونلاحظ هنا الانخفاض الطفيف في نسبة التمويل الخارجي في هذه الخطة (85%) مقابل (90%) في الخطة السابقة.

الفقرة الثالثة: انجازات الخطة[1]

على مستوى التنفيذ، فإنه على الرغم من حرب الصحراء والمشاكل الاقتصادية الأخرى التي عانت منها البلاد خلال فترة الخطة، فإن نسبة الإنجاز كانت أفضل من الخطة السابقة (78%) في هذه الخطة مقابل (58%) في الخطة السابقة. ويمكن ترتيب نسب الإنجاز حسب القطاعات الأساسية على النحو التالي:

1. النقل والمواصلات والتخزين 121,6%.
2. التشييد والبناء 98,9%.
3. الكهرباء والماء والغاز 94,9%.
4. الصناعة والتعدين 56,2%.
5. الصحة والتعليم 55,1%.
6. الزراعة والثروة الحيوانية 54,2%.

أما أهم المشاريع التي تضمنتها هذه الخطة فيمكن تقسيمها حسب القطاعات الاقتصادية على النحو التالي:

I- قطاع الزراعة والتربية الحيوانية، ومن أهم مشاريعه خلال هذه الخطة ما يلي:

1. مشروع مزرعة امبورية، الذي ساعدت الصين الشعبية في إنجازه.
2. مجموعة المشاريع التي تولت الشركة الوطنية للتنمية الريفية (SONADER) اتجارها، والتي تأخر إنجازها بعد نهاية الخطة، ومن أهمها: مشروع كوركل الأسود (فم لكلية) الذي لم يتم إنجازه إلا بعد نهاية الخطة.

II- مجموعة المشاريع الصناعية ومن أهمها:

1. مصفاة تكرير النفط في نواذيبو التي تم إنجازها بالتعاون مع الجمهورية الجزائرية.
2. مشروع إنتاج حديد البناء في نواذيبو: وقد تم إنجازه وإدارته من طرف شركة صافا.
3. مشروع قولبة دقيق السكر: الذي ظل مغلقا لفترة طويلة بعد إنجازه ثم بيع إلى القطاع الخاص.

III- مجموعة مشاريع البنية الأساسية: ولعل أهم مشروع في هذا المجال هو طريق نواكشوط النعمة (طريق الأمل) الذي بلغ طوله 1100كلم، وعلى الرغم من ظروف حرب الصحراء فقد ظل هذا المشروع متواصلا، وإن كان لم يتم إنجازه بشكل كامل إلا سنة 1983 أي بعد نهاية فترة الخطة وضمن فترة الخطة الرابعة التي هي موضوع المطلب الموالي.

[1] سيد عبد الله ولد المحبوبي، ، مرجع سبق ذكره ، ص: 230.

المطلب الرابع: الخطة الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1981 – 1985)

إن هذه الخطة هي آخر خطة عرفتها البلاد بهذا الاسم (خطة) لأن المرحلة اللاحقة كانت مرحلة برامج للإصلاح الاقتصادي، وهي خطة خماسية كسابقتها، وقد استفادت هذه الخطة من بعض المعطيات الاقتصادية المهمة التي تضمنتها نتائج الإحصاء (1977) وانطلقت من تشخيص للحالة الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها البلاد مع نهاية السبعينات والمتمثلة في تدهور القطاع الريفي بسبب الجفاف وما نتج عن ذلك من هجرة واسعة للسكان من الريف إلى المدن، واختلال كبير على مستوى ميزانية الدولة، والكلفة العالية للمشاريع التنموية والتي لا تتناسب مع مردودها المتوقع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، مع العلم أنها ممولة بالديون الخارجية، وهو ما أسفر عن مديونية خارجية كبيرة، حسب ما سنلاحظه لاحقا.

وقد اعتبر واضعو هذه الخطة، أن معظم المشاكل التي واجهت الخطط السابقة ناتجة عن عدم الدراسة الكافية للإستراتجيات التي تم تبنيها وخصوصا في القطاع الريفي؛ حيث لم تعطي الاستثمارات في هذا القطاع النتائج التي كانت متوقعة ولم تسفر عن خلق قاعدة إنتاجية فعلية، وكانت الحصيلة هي وجود عجز غذائي كبير تسببت تغطية جزء كبير منه عن طريق الاستيراد في تفاقم عجز ميزان المدفوعات[1].

ولقد قدمت هذه الخطة نفسها على أنها أول خطة تتبنى إستراتيجية تنموية على المدى البعيد؛ حيث يصل مداها إلى أفق سنة 2000، كما قدمت نفسها على أنها خطة للتقويم والإصلاح تستهدف الانتقال بالاقتصاد الوطني من اقتصاد معتمد على الخارج لم يستطع رفع المستوى المعيشي للمواطنين إلى اقتصاد يعتمد على قدراته الذاتية، بشكل يمكن من تجسيد هدف الاستقلال الاقتصادي الذي ظلت الخطط السابقة تركز عليه كهدف دون أن تسعى بشكل جدي في اتجاه تحقيقه، بل على العكس كانت كل الإجراءات العملية تعمق تبعية هذا الاقتصاد إلى الخارج، ولا أعتقد أن هذه الخطة، ولا البرامج التي أتت من بعدها ستغير هذا الاتجاه بل العكس هو الصحيح، وهو ما سوف نلاحظه مع تقدمنا في هذا البحث.

وفي عرضنا عن هذه الخطة سوف نتناول المحاور التالية:

1. مراحل الخطة وأهدافها
2. استثمارات الخطة وطرق تمويلها
3. إنجازات الخطة.

[1] سيد عبد الله ولد المحبوبي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 230.

الفقرة الأولى: مراحل الخطة وأهدافها

يعتقد واضعو هذه الخطة أن هدف الاستقلال الاقتصادي يمكن تحقيقه على المدى المتوسط ولذلك قسمت الخطة مداها الاستراتيجي إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: (1980 – 1985) وهي المرحلة التي ينبغي فيها تحقيق تحول ملحوظ في العقليات والبنى والمؤسسات يسمح بانتقال الاقتصاد من وضعية التبعية للخارج إلى التوجه نحو الداخل، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات من أهمها[1]:

1- إعادة التوازن المالي.

2- التهيئة للإصلاح الهيكلي.

3- إصلاح مؤسسات القطاع العام وتحسين تسييرها.

4- اعتماد مشاريع تنموية ذات تمويل مضمون.

5- تحقيق معدل نمو سنوي قدره 4,8 في الناتج المحلي الإجمالي[2].

المرحلة الثانية: (1986 – 2000) وهدفها الأسمى هو الوصول بالاقتصاد الموريتاني إلى مرحلة من النمو تمكنه من تلبية الحاجات الأساسية للسكان والقضاء على البطالة وإبقاء معدل خدمة الدين في حدود 20% من عائدات الصادرات[3].

ونشير إلى أن هذه الخطة كانت (في الحقيقة) خطة انتقالية لأنها جاءت بعد خروج البلاد من حرب الصحراء والوضعية الاقتصادية المنهارة التي نجمت عنها، بالإضافة إلى تدني الأسعار العالمية للحديد، وكذلك وضعية الجفاف التي لا تزال البلاد تعاني منها، لذلك لم تكن هذه الخطة تستهدف إنجاز المزيد من المشاريع الجديدة بقدر ما كانت تستهدف استكمال المشاريع التي بدأ إنجازها في المخططات السابقة، ولم تكتمل، وتشغيل ما تم إنجازه ولكنه لم يشغل (مصفاة النفط، مصنع السكر... الخ) ومع ذلك حددت هذه الخطة لنفسها مجموعة من الأهداف الفرعية نلخصها في النقاط التالية:

1- في مجال القطاع الريفي: العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي وتحسين الوسط الطبيعي ومساعدة المهاجرين على العودة والاستقرار في مواطنهم الأصلية.

2- في مجال الصناعة: الاستمرار في المشروعات التي لم ينتهي إنجازها وتشغيل المتوقف منها وفتح قطاع المناجم من جديد أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3- في مجال التعليم: رفع نسبة التمدرس إلى نحو 35% مع نهاية 1985 وإلى نحو 50% في عام 1990.

4- وفي مجال الصحة: تحقيق الصحة للجميع في سنة 2000.

[1] سيد عبد الله ولد المحبوبي، مرجع سبق ذكره ، ص: 230 - 232.
[2] محمدن ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره ص:47.
[3] محمدن ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص: 47

الفقرة الثانية: استثمارات الخطة وطرق تمويلها[1]

وبخصوص استثمارات الخطة الرابعة، فقد بلغ مجموعها 89205 مليون أوقية وهي موزعة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (4/5): التوزيع القطاعي لاستثمارات الخطة الرابعة (1981 – 1984)، (المخططة فقط) بملايين الأوقية

القطاع	الاستثمارات المخططة	النسبة %
1- التنمية الريفية	19345	21,7
-الزراعة	12601	14,2
-الرعي	1108	1,2
-المياه	3168	3,6
-حماية الطبيعة	1221	1,3
-البحث والتكوين والمساعدة الفنية	1247	1,4
2- الصيد	5669	6,3
3- الطاقة والمعادن	31709	35,5
4- الصناعة	2495	2,8
5- البني الأساسية: الطرق والموانئ والمطارات والمواصلات والسكن والتحضر	19899	22,3
6- البني الأساسية الاجتماعية والسيادة الوطنية (الصحة، التعليم، السيادة)	10088	11,4
المجموع	89205	100

المصدر: وزارة التخطيط الموريتانية، الخطة الرابعة، ص: 710.

ويبدو من خلال توزيع استثمارات الخطة الرابعة أن حصة قطاع التنمية الريفية قد سجلت ارتفاعا بالمقارنة مع الخطط السابقة (21,7%) مقابل (14,3%) في الخطة الثالثة، والكل طبعا من الاستثمارات المخططة، ومع ذلك فقد ظل قطاع استخراج المعادن والطاقة يحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة الاستثمارات المخططة له (35,5%) ويمثل مشروع الكلابة أهم مشاريع الاستخراج المعدني خلال هذه الخطة؛ حيث وجهت إليه معظم الاستثمارات (25,4%)[2] وجاء قطاع البني الأساسية في المرتبة الثانية من حيث نسبة الاستثمارات المخططة له؛ حيث حصل على (22,3%) وجه معظمها إلى الطرق

[1] محمدن ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص: 47.
[2] محمدن ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره ص: 49.

(الصيانة، استكمال الجزء المتبقي من طريق "نواكشوط – والنعمة") ومن خلال توزيع الاستثمارات أيضا تبدو الأهمية المتواضعة التي حظي بها قطاع الصناعة حيث لم يحصل إلا على (2,8%) من الاستثمارات المخططة.

وبخصوص التمويل، فإنه كان مخططا أن يتم تمويل (88,2%)[1] من استثمارات الخطة من المصادر الخارجية. أما الظروف التي رافقت تنفيذ الخطة فلم تكن مواتية بما يكفي، وتتمثل أهم هذه الظروف في:

1. موجة الجفاف (1984/1983).
2. آثار الأزمة الاقتصادية العالمية (الكساد) على الصادرات وخصوصا خامات الحديد.
3. بعض عدم الاستقرار السياسي.

الفقرة الثالثة: انجازات الخطة

على مستوى الإنجاز، فقد كانت نسبة الإنجاز خلال السنوات الثلاثة الأولى من عمر الخطة (1981 – 1983) تقدر بنحو (42%) من مجموع الاستثمارات المخططة. وللإشارة فإن السنة الأخيرة من فترة الخطة قد تم اقتطاعها لتشكل السنة الأولى من برنامج التقويم الاقتصادي والمالي.

ومع نهاية (أو إنهاء) الخطة الرابعة فإنه تمكن محاولة تقويم ما تم إنجازه، على المستوى الكمي أو بالنظر إلى الوضعية التي كانت عليها البلاد عند استقلالها، وعلى هذا المستوى فإنه يمكن اعتبار ما تم إنجازه إيجابيا؛ حيث أنه من الناحية الاقتصادية[2] يمكن أخذ الإنجازات التالية بعين الاعتبار:

1. ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 3850 مليون أوقية سنة 1960 إلى 40 مليار أوقية سنة 1984 أي أنه تضاعف أكثر من عشر مرات.

2. لقد تضاعفت الصادرات أكثر من ستة وعشرين مرة، لأنها ارتفعت من 700 مليون أوقية سنة 1960 إلى 18,7 مليار أوقية سنة 1984، إلا أن تركيب هذه الصادرات قد تغير تبعا للازدواجية القطاعية التي طبعت الاقتصاد الموريتاني منذ بداية مرحلة الخطط التنموية؛ حيث كانت الصادرات سنة 1960 تتكون في الأساس من المنتجات الريفية (الزراعة، المنتجات الحيوانية) في حين أصبحت تتوزع على 49% لخامات الحديد و50% صادرات أسماك.

3. على مستوى استخراج المعادن وتصديرها: فقد بذلت جهود كبيرة في مجال البحث والتنقيب كان من نتائجها اكتشاف كميات اقتصادية من الحديد والنحاس والفوسفات والجبس وتم استغلال بعضها (الحديد، والنحاس، والجبس).

[1] الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 25.
[2] محمدن ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص: 59 وما بعدها.

4. على المستوى الصناعي: تم إنشاء وحدات صناعية من بينها مصفاة النفط في انواذيبو بالتعاون مع الجمهوري الجزائرية الشقيقة، ومصنع السكر في نواكشوط بالإضافة إلى بعض المشاريع في مجالات الملابس والمواد الغذائية.
5. في مجال التنمية الريفية: تم إنجاز بعض المشاريع المهمة في هذا القطاع منها؛ مشروع "انبوريه" ومشروع "فم لكلية" واستصلاح كل من كوركل الأسود والأبيض.
6. في مجال البني الأساسية: تم إنجاز مجموعة من المشاريع منها؛ 1700 كلم من الطرق وسكة حديد بطول 650 كلم ومنائين في نواكشوط وثلاثة في انواذيبو وإنجاز وتوسيع مطارات نواكشوط وانواذيبو والنعمة. هذا من زاوية الإنجازات الكميـة، وبالمقارنة مع الوضعية التـي كانت عليها البلاد عند استقلالها سنة 1960.

أما بالنظر إلى الإنجازات من الجانب النوعي، وإلى آثار الجهود التنموية التي بذلت وإلى طبيعة الخطط نفسها؛ فإننا سوف نخرج بحصيلة لا يمكن اعتبارها إيجابية بحال من الأحوال لأن ما تم إنجازه لم يكن على أسس صحيحة، وذلك للاعتبارات التالية:

أولا: لم تنطلق هذه الخطط من دراسة لإمكانات البلد البشرية والمادية والعمل على ترشيدها من أجل استغلالها بشكل أمثل لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية – على المديين المتوسط والبعيد – تتمثل هذه الأهداف في الوصول إلى مرحلة إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، بل إن هذه الخطط كانت عبارة عن مجرد برامج استثمارية تعد من أجل عرضها على الممولين الأجانب للحصول على تمويلها، ولذلك كانت هذه الخطط تحتوي على مجموعة من المشاريع التي تم اختيارها فقط على أساس رغبة الممولين الأجانب وشروطهم وليس على أساس متطلبات تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بقصد تنميتها، ويبدو ذلك بشكل أكثر وضوحا عند النظر إلى المشاريع التي يتم إنجازها، حيث تكون نسبة كبيرة منها من خارج الخطة وذلك عائد إلى رغبة الأجانب في تمويل هذه المشاريع دون غيرها.

ثانيا: بالإضافة إلى أن هذه الخطط لم تنطلق من إستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنها لم تسعى –في الغالب– إلى تحقيق أهداف محددة مثل استهداف معدلات نمو معينة، لذلك كانت معدلات النمو المحققة مضطربة بشكل كبير جدا يعبر عن العشوائية أكثر من تعبيره عن التخطيط والتحكم في المعطيات. ويبدو ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4/6): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1974 – 1983)

السنة	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
المعدل	1,3	5,8–	8,0	1,0–	0,5–	4,4	1,5	3,7	2,2–	6,6

المصدر: محمدن ولد أحمد سالم، الاقتصاد الموريتاني (ثلاثون سنة من الجهود التنموية: النتائج والآفاق)، مرجع سبق ذكره ص: 105.

ثالثا: لعل الأخطر من كل ما سبق، أن هذه الخطط كانت تعتمد بشكل مطلق على التمويل الخارجي بنسبة تراوحت بين (80 – 90)% وهو ما يتضح من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (4/7): نسبة التمويل الخارجي في استثمارات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1963 – 1984)

الخطة	الخطة الأولى 1963 – 1966	الخطة الثانية 1970 – 1973	الخطة الثالثة 1976 – 1980	الخطة الرابعة 1980 – 1984
نسبة التمويل الخارجي	% 93,3	% 90	% 85	% 88,2

المصدر: تم تجميع هذه النسب من العرض السابق عن هذه الخطط.

ولعل الجدول السابق وما سبقه يمكن من الحكم على تجربة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد خلال الفترة (1963 – 1984) بأنها قد انحازت إلى جانب خيار محاولة التنمية من خلال التبعية الاقتصادية وخصوصا في جانبها المالي (محاولة تمويل الجهود التنموية عن طريق الاستدانة الخارجية) ويبدو ذلك جليا جدا من خلال اعتماد خطط التنمية على التمويل الخارجي بنسبة تراوحت بين (93 – 85)% وهو أوضح مثال على تبعية البلاد من الناحية المالية للخارج.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الوضعية لم تكن الجانب الوحيد من جوانب التبعية التي عاشها الاقتصاد الموريتاني، فإلى جانبها كان هناك اعتماد على الاستثمار المباشر لتمويل قطاع الاستخراج المعدني ومن بعده قطاع الصيد الحديث، وكذلك الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية في هذه القطاعات، وهو ما أفضى إلى انشطار الاقتصاد الموريتاني إلى قطاعين (ازدواجية قطاعية) وهي أهم نتائج التبعية الاقتصادية كما مر بنا سابقا.

والذي يهمنا هنا هو أن اعتماد الخطط التنموية في موريتانيا على التمويل الخارجي قد أسفر عن نمو كبير وسريع في حجم ومؤشرات المديونية خلال مرحلة هذه الخطط، وهو ما سوف نخصص له المبحث الموالي.

المبحث الثاني: تطور المديونية الخارجية الموريتانية في ظل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

لقد رأينا فيما سبق، أن أكبر تحد واجه الدول النامية الحديثة الاستقلال، هو ذلك التحدي المتعدد الأبعاد المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستويات المعيشة لسكانها، بالإضافة إلى ترسيخ دعائم الدولة المستقلة نفسها.

ومما ضاعف من صعوبة هذا التحدي، هو قصور معدلات الادخار المحلية عن تغطية الاستثمارات الضرورية لتحقيق التنمية المنشودة، وخصوصا أن معظم استراتيجيات التنمية في الدول

النامية بالغت في تقديرها لدور عامل الاستثمار في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما قد يكون له ما يبرره بالنظر إلى أهمية حجم الاستثمار الكبير في دفع عملية التنمية بشكل أسرع، ولكنه في ظل قصور الموارد المحلية عن توفير مثل هذا الحجم، لا يكون هنالك بد من الاعتماد على المصادر الخارجية لتمويل هذا الحجم الكبير من الاستثمار.

وهذا الخيار لا يخفى على أحد ما يمكن أن يترتب عليه من آثار سلبية في المستقبل وخصوصا عندما تتجاوز حدود الاقتراض الخارجي طاقة البلد على الوفاء بخدمة ديونه، وهي طاقة تتوقف على مدى قدرة البلد على توفير العملات الصعبة لخدمة الدين الخارجي في الوقت المناسب، وذلك بدوره يتوقف على مدى قدرة البلد على استخدام القروض بشكل منتج تتناسب إنتاجيته من حيث الحجم والزمان مع حجم ومواعيد استحقاق خدمة الديون الخارجية.

وفي اعتقادنا أن معظم دول العالم الثالث لم تنجح في إجراء هذه الموازنة الصعبة، وانخرطت في الاقتراض الخارجي دون أن تكلف نفسها عناء التفكير في مستقبل هذه العملية المحتمل، ولذلك كانت النتائج أسوء من كل التوقعات لأن حصيلة خمسة عقود من التنمية المعتمدة على القروض والمساعدات الخارجية يمكن تلخيصها في كونها فشلا ذريعا لبرامج التنمية في بلوغ أهدافها (تحسين مستوى معيشة المواطن، تحقيق نمو مستديم في الناتج الداخلي الخام).

والتحليل السابق ينطبق، إلى حد كبير، على موريتانيا التي تميزت جهودها التنموية خلال مرحلة خطط التنمية الاقتصادية السابق الحديث عنها، بالاعتماد على التمويل الخارجي بشكل مطلق؛ حيث تراوحت نسب التمويل الخارجي لاستثماراتها بين (80 – 90)% وهو ما نتج عنه نمو كبير في المديونية وتصاعد في حجم خدماتها، وذلك ما سنلاحظه من خلال هذا المبحث الذي سنقسمه إلى:

- تطور حجم وخدمات وهيكل الدين الخارجي وشروط الاقتراض.
- تطور مؤشرات المديونية خلال مرحلة الخطط.
- أسباب نمو المديونية وتصاعد مؤشراتها.
-

المطلب الأول: تطور حجم وخدمات وهيكل الدين الخارجي وشروط الاقتراض

لقد كانت النتيجة الطبيعية للاعتماد على القروض الخارجية في تمويل خطط التنمية هي نمو المديونية، إلا أن النتيجة التي لم تكن متوقعة هي أن تسفر تجارب التنمية عن هذا المستوى من الفشل، وخصوصا أن الآمال المعلقة عليها كانت كبيرة؛ حيث أن أحلام القائمين على عملية التنمية كانت تحدثهم بأنه سيكون بالإمكان تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج الداخلي الخام، على أن تترجم هذه الزيادة في معدلات النمو في رفع المستوى المعيشي للسكان، ولو بعد حين، ولكنه للأسف كانت النتائج على خلاف ذلك تماما، حسب ما ظهر لنا من خلال النتائج التي أسفرت عنها تجربة التخطيط في موريتانيا من خلال المبحث السابق.

ولكن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن المديونية الموريتانية قد تطورت بشكل كبير وسريع خلال هذه الفترة المدروسة وذلك ما سنتناوله في الفقرة الأولى من هذا المطلب الذي سنقسمه إلى فقرتين:

- تطور حجم وخدمات وهيكل الدين الخارجي خلال الفترة (1970 – 1984)
- تطور شروط الاقتراض بالنسبة لموريتانيا خلال الفترة (1970 – 1984)

الفقرة الأولى: تطور حجم وخدمات وهيكل الدين الخارجي خلال الفترة (1970 – 1984)

سنتناول في هذه الفقرة النقاط التالية:

- تطور حجم وخدمات الدين الخارجي.
- تطور هيكل الدين الخارجي.

أولا: تطور حجم وخدمات الدين الخارجي

مع أننا لم نحصل على معلومات عن هذه المديونية خلال الفترة التي سبقت 1970 فإنها كانت بدون شك قليلة نسبيا، بدليل أنها كانت سنة 1970 في حدود 27 مليون دولار، ولكنها تضاعفت بعد سنتين لتصل سنة 1972 إلى 57 مليون دولار، ثم تضاعفت ثلاث مرات خلال السنتين اللاحقتين لتصل سنة 1974 إلى 171 مليون دولار، والغريب في الأمر أن هذه الفترة التي تزايدت فيها الديون بوتيرة سريعة قد شهدت بعض التطورات الاقتصادية الإيجابية، منها إنشاء عملة وطنية سنة 1973 وتأميم شركة المعادن الموريتانية (الذي تم التراجع عنه لاحقا) كما مر بنا سابقا. إلا أن وتيرة تزايد هذه الديون قد انخفضت بعد ذلك حيث وصلت إلى 415 مليون دولار سنة 1976، وهو ما يعني أنها تضاعفت أكثر من مرتين قبل أن تصل بعد ذلك إلى 674 مليون دولار سنة 1978، أي بزيادة قدرها 62,4% خلال سنتين. ويبدو أن هذه المديونية ظلت في تزايد مستمر حتى وصلت إلى 1338 مليون دولار سنة 1984 وهو ما يقل قليلا عن ضعف هذه المديونية سنة 1978.

ونشير هنا إلى أن سنة 1978 قد شهدت مجموعة من الأحداث المهمة كان لها أثر كبير على نمو المديونية من بينها تغيير النظام السياسي وخروج البلاد من حرب الصحراء التي شكل تمويلها سببا رئيسيا من أسباب نمو المديونية وبالشكل السريع الذي لاحظناه خلال الفترة (1970 – 1978) ويبدو ذلك واضحا من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4/8): تطور حجم وخدمات الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة من (1970 – 1984) (بملايين الدولارات)

السنوات	1970	1972	1974	1976	1978	1980	1981	1982	1983	1984
حجم الدين	27	57	171	415	674	845	962	1151	1296	1338
خدمات الدين	4	11	14	77	26	48	54	57	54	67

Source: World Bank, world debt, -1988, vol2, p: 254 – 255. ،1989. Vol.2, P: 152 - 153.

أما خدمات الدين (الأقساط + الفوائد) فقد كانت في حدود (4) مليون دولار سنة 1970، قبل أن تتضاعف بعد ذلك بسنتين إلى ما يقل قليلا عن ثلاثة أضعاف؛ حيث وصلت سنة 1972 إلى (11) مليون دولار، لتصل بعد ذلك إلى (14) مليون دولار سنة 1974، ولكن القفزة الكبيرة التي شهدتها خدمات الديون كانت تلك التي حدثت سنة 1976؛ حيث وصلت إلى نحو (77) مليون دولار. ويعود ذلك بالأساس إلى تزايد الاقتراض من السوق المالية الدولية لتمويل حرب الصحراء وهي قروض عالية التكلفة وقصيرة الأجل، وفي 1978 كانت خدمات الدين في حدود (26) مليون دولار قبل أن ترتفع إلى (48) مليون دولار سنة 1980 وهو ما يقل قليلا عن الضعف، وخلال الفترة (1981 – 1982) ظل حجم الدين ثابتا تقريبا حيث تراوح بين 54و57 مليون دولار ولكنه ارتفع بعد ذلك ليصل إلى (67) مليون دولار سنة 1984.

ثانيا: تطور هيكل الدين الخارجي

وبخصوص هيكل الدين فقد شهد تطورات مهمة خلال الفترة (1970 - 1984) وحسبما يظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4/9): تطور هيكل الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة (1970 – 1984) (نسب مئوية)

السنوات	المصادر الخاص%	المصادر الرسمية%	ثنائية%	متعددة الأطراف%
1970	29	71,0	50,5	20,5
1975	16,7	83,3	71,6	11,7
1980	18,3	81,7	62,3	19,4
1981	11,8	88,2	68,1	20,1
1982	10,3	89,7	65,2	24,5
1983	10,9	89,1	62,4	26,7
1984	10,6	89,4	61,4	28,0

المصدر: تم حساب النسب في هذا الجدول من طرف الطالب بالاعتماد على:

World Bank, world debt tables, 1986, p :353 –354

ويبدو من خلال الجدول السابق (4/9) أن فترة (1970 – 1984) قد شهدت تناقصا مستمرا لحصة الديون من المصادر الخاصة في جملة الديون الموريتانية لصالح الديون من المصادر الرسمية، باستثناء الفترة (1975 – 1980) التي ارتفعت فيها نسبة الديون الخاصة من 16,7% إلى 18,3%؛ حيث كانت هذه النسبة تمثل 29% سنة 1970، ثم انخفضت بعد ذلك إلى 16,7% سنة 1975 قبل أن ترتفع من جديد إلى 18,3% سنة 1980، ثم تراجعت إلى 11,8% سنة 1981 لتظل بعد ذلك تتذبذب في حدود 10% حتى نهاية الفترة.

أما نسبة الديون الرسمية فقد كانت في حدود 71% سنة 1970، قبل أن ترتفع إلى 83,3% سنة 1975، لتنخفض بعد ذلك إلى 81,7% سنة 1980، قبل أن تعود إلى الارتفاع من جديد في سنة 1981 بوصولها إلى 88,2% ولتظل بعد ذلك تتذبذب في حدود 89% إلى أن استقرت مع نهاية الفترة سنة 1984 عند مستوى 89,4%.

وتقسم المصادر الرسمية إلى نوعين (ثنائية، متعددة الأطراف) ويبدو من خلال الجدول السابق أنه قد حدثت بعض التغيرات في توزيع نسبة الديون الرسمية بين المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف؛ حيث أنه في سنة 1970 كانت هذه النسبة تبلغ 71% موزعة بين 50,5% للمصادر الثنائية مقابل 20,5% المتعددة الأطراف، ثم ارتفعت نسبة المصادر الثنائية على حساب المتعددة الأطراف سنة 1975؛ حيث أصبح توزيع هذه النسبة 71,6% للمصادر الثنائية مقابل 11,7% للمصادر المتعددة الأطراف، ولكنه بحلول سنة 1980 انخفض نصيب المصادر الثنائية من هذه النسبة إلى 62,3% مقابل 19,4% للمصادر المتعددة الأطراف، ثم عاد نصيب المصادر الثنائية إلى الارتفاع من جديد ليصل إلى 68,1% وكذلك ارتفع نصيب المصادر المتعددة الأطراف إلى 20,1% وذلك سنة 1981. ويعود هذا الارتفاع إلى تزايد نسبة الديون الرسمية على حساب الديون الخاصة لنفس السنة؛ حيث وصلت إلى 88,2% مقابل 11,8% للمصادر الخاصة.

وخلال الفترة (1982 – 1984) ظل توزيع نسبة الديون الرسمية بين المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف يتراوح بين (65,2 – 61,4)% للمصادر الثنائية مقابل (24,5 – 28,0)% للمصادر المتعددة الأطراف، وهو ما يعني تزايد نصيب المصادر المتعددة الأطراف خلال هذه الفترة على حساب المصادر الثنائية، لأن نسبة المصادر الرسمية بشكل عام ظلت في نفس المستوى تقريبا خلال نفس الفترة (حدود 89%) من إجمالي الديون أي أنه عند نهاية الفترة كان نصيب المصادر الثنائية يمثل 61,4% مقابل 28,0% للمصادر المتعددة الأطراف.

وتعود أهمية دراسة هيكل الديون (التوزيع النسبي للديون حسب المصادر المختلفة) إلى اختلاف تكلفة القروض وشروطها الأخرى تبعا لاختلاف مصادرها؛ فالديون الخاصة أكثر تكلفة وأصعب شروطا (في الغالب) من الديون الرسمية، كما أن القروض الرسمية قد تكون ميسرة (مثل مساعدات التنمية APD) التي تقدمها الجهات الرسمية الثنائية أو المتعددة الأطراف (الدول ووكالات التنمية الدولية). وتتوقف درجة

صعوبة القروض أو تيسيرها على مجموعة من العناصر التي تعرف بشروط الاقتراض والتي سنتناولها في الفقرة الثانية الموالية:

الفقرة الثانية: تطور شروط الاقتراض الخارجي بالنسبة لموريتانيا خلال الفترة (1970 – 1984)

وتقسم شروط الاقتراض إلى:

- متوسط سعر الفائدة.
- متوسط فترة السماح.
- متوسط مدة القرض.
- متوسط نسبة عنصر المنحة.

ويظهر الجدول التالي تطور شروط الاقتراض الخارجي بالنسبة لموريتانيا خلال الفترة (1970– 1984).

الجدول رقم (4/10): تطور شروط الاقتراض الخارجي بالنسبة لموريتانيا خلال الفترة (1970 – 1984).

السنوات	متوسط سعر الفائدة %	متوسط فترة السماح بالسنوات	متوسط مدة القرض بالسنوات	متوسط نسبة عنصر المنحة %
1970	*2,6	6,0	19,4	44,3
1974	**2,9	7,9	18,8	48,8
1976	4,3	4,1	17,6	36,1
1979	4,3	5,3	20,1	38,1
1980	4,3	6,3	19,4	43,8
1981	2,7	5,2	19,2	47,6
1984	3,0	7,0	20,0	40,0

المصدر: محمد الأمين ولد بابي، التبعية التجارية والمالية لموريتانيا(رسالة الماجستير في الاقتصاد)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص: 123.

(*) هذه النسبة هي عبارة عن متوسط الفترة (67–70)

(**) هذه النسبة هي عبارة عن متوسط الفترة (70–74).

وانطلاقا من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

أولا: متوسط سعر الفائدة

وهو عبارة عن معدل التكلفة المباشرة التي يتحملها المقترض نتيجة لتعاقده على قرض معين، وتختلف معدلات الفائدة حسب مصادر القروض ونوعياتها، وفي أغلب الأحوال، فإن معدلات الفائدة تكون مرتفعة على القروض من المصادر الخاصة بالمقارنة مع المصادر الرسمية (خصوصا قروض مساعدات التنمية). وبالنسبة لموريتانيا فإنه يبدو من خلال الجدول السابق أن متوسط سعر الفائدة قد شهد

تطورا مهما خلال الفترة المدروسة، حيث كان هذا المتوسط خلال الفترة (1967 – 1970) في حدود 2,6% ثم ارتفع بعد ذلك إلى 2,9% خلال الفترة (1970 – 1974)، ولكنه قفز بعد ذلك إلى 4,3% سنة 1976 وظل في نفس المستوى حتى 1980، وهو أمر يمكن تفسيره جزئيا في ضوء الصعوبات الناتجة عن حرب الصحراء التي تورطت فيها موريتانيا خلال تلك الفترة والتي أدت إلى تزايد أعباء الدين وصعوبة الاقتراض من المصادر المختلفة، في حين انخفض هذا المعدل إلى 2,7% سنة1981، ولكنه ما لبث أن عاد إلى الارتفاع بعد ذلك قليلا حيث وصل إلى 3% سنة 1984.

ثانيا: متوسط فترة السماح أو الإعفاء

وهي عبارة عن الفترة الممتدة بين تاريخ عقد القرض وتاريخ دفع أول أقساطه، ويمثل طول فترة السماح دورا مهما في تحديد درجة تيسير أو صعوبة القرض، ويحتل الأمر أهمية خاصة عندما يتعلق بالقروض التي تعقد لتمويل المشاريع التي تحتاج إلى بعض الوقت حتى تدر عائدات تمكن من خدمة هذه القروض، مع العلم أن جزء كبيرا من ديون الدول النامية (ومنها موريتانيا) قد استخدم لتمويل نفقات جارية أو لتمويل مشاريع غير منتجة أو سيئة التقييم؛ بحيث لم يترتب عليها، في الغالب عائدات تساعد في خدمتها، وهو ما ترتب عليه تراكم الديون وتصاعد خدماتها وتراكم المتأخرات.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن متوسط فترة السماح ظل في حدود (6 سنوات) في المتوسط خلال الفترة (1967 – 1970) ثم ارتفع بعد ذلك إلى (7,9 سنوات) كمتوسط للفترة (1970 – 1974) ولكنه انخفض بعد ذلك إلى (4,1 سنوات) سنة 1976 ثم عاد وارتفع إلى (5,3 سنوات) سنة 1979 ثم إلى (6,3 سنوات) سنة 1980 وظل بعد ذلك يتأرجح بين الانخفاض والارتفاع إلى أن استقر في حدود (7سنوات) سنة 1984.

ثالثا: متوسط مدة القرض أو مدة استهلاك القرض

وهي المدة المحددة لسداد أصل القرض وفوائده، ويترتب على طول هذه الفترة زيادة مدفوعات الفوائد وانخفاض في حجم القسط المدفوع لتسديد أصل الدين نتيجة توزيع الأصل على فترة أطول. وقد رأينا من خلال الفصل الثالث، أن متوسط مدة القرض بالنسبة لمجموعة الدول النامية قد ظل في حدود الفترة (1974–1983) يتراوح بين (24,5 سنوات) و(21,5 سنوات) بالنسبة للمصادر الرسمية، أما المصادر الخاصة فقد ظل هذا المتوسط بالنسبة لها في حدود تراوحت بين (10,8 سنوات) و(8,1 سنوات) خلال نفس الفترة.

وبالنسبة لموريتانيا فإنه يبدو من خلال الجدول السابق (4/10) أن متوسط مدة القرض كان في حدود (19,4 سنة) كمتوسط للفترة (1967 – 1970) ثم انخفض إلى (18,8 سنة) كمتوسط للفترة (1970 – 1974) وواصل انخفاضه إلى (17,6 سنة) سنة 1976، ثم عاد وارتفع بعد ذلك إلى (20,1

سنة) سنة 1979. وظل متذبذبا إلى أن استقر في حدود (20 سنة) سنة 1984. وبصورة عامة فإن هذا المتوسط ظل يتذبذب طيلة الفترة (1967 – 1984) بين (19,4 سنة) و (20,1 سنة) وهو ما يعكس نوعا من الاستقرار في هذا المتوسط، مع ضرورة أخذ عيوب المتوسطات عموما بعين الاعتبار، والتي من أهمها عدم قدرتها على التعبير عن مدى تشتت القيم حول هذه المتوسطات وهذا ينطبق على مختلف هذه المتوسطات (متوسط سعر الفائدة، متوسط فترة السماح، متوسط مدة القرض، متوسط عنصر المنحة).

رابعا: متوسط نسبة عنصر المنحة

وكما رأينا في الفصل الثاني، فإن عنصر المنحة هو عبارة عن الفرق بين القيمة الاسمية لمبلغ القرض ومجموع القيم الحالية للتدفقات الناتجة عن خدمة هذا القرض من بداية مدته إلى تمام تسديده، مخصومة بسعر خصم معين، ومنسوبة إلى القيمة الاسمية للقرض. ويعتمد حساب عنصر المنحة على سعر الفائدة، مدة القرض، فترة السماح، معدل الخصم.

ويأخذ عنصر المنحة قيما حول الصفر حسب الحالات التالية:

1. إذا كان سعر الفائدة أقل من معدل الخصم يكون عنصر المنحة موجب القيمة
2. إذا كان سعر الفائدة يساوي معدل الخصم يكون عنصر المنحة مساويا للصفر
3. إذا كان سعر الفائدة أكبر من معدل الخصم يكون عنصر المنحة سالب القيمة

وفي هذه الحالة الأخيرة يتحول عنصر المنحة إلى عنصر عقاب، وينطبق ذلك في الغالب على حالات إعادة الجدولة (كما سبقت الإشارة إلى ذلك).

وكما رأينا سابقا، فقد ظل متوسط عنصر المنحة بالنسبة لمجموعة الدول النامية خلال الفترة (1974 – 1983) يتراوح بين 40,4 و17,6 بالنسبة للديون من المصادر الرسمية، أما الديون من المصادر الخاصة فقد تراوح هذا المتوسط بالنسبة لها بين 1,5% و (–18,7%) خلال نفس الفترة.

أما بالنسبة لموريتانيا فقد كانت نسبة عنصر المنحة في اقتراضها من الخارج تبلغ 44,3% كمتوسط للفترة (1967 – 1970) ثم ارتفعت بعد ذلك إلى 48,8% كمتوسط للفترة (1970 – 1974) قبل أن ينخفض إلى 36,1% سنة 1976 ويعود ذلك في الأساس، وكما رأينا سابقا، إلى تزايد الاقتراض خلال هذه الفترة من المصادر الخاصة المعروفة بتدني عنصر المنحة في قروضها. وفي سنة 1979 عادت هذه النسبة إلى الارتفاع بوصولها إلى 38,1% ثم واصلت ارتفاعها إلى 47,6% سنة 1981 قبل أن تنخفض من جديد إلى حدود 40% سنة 1984.

ونظرا لغلبة المصادر الرسمية على الديون الموريتانية (بشكل عام) فقد ظل متوسط عنصر المنحة فيها أقرب إلى متوسط هذه النسبة في القروض الرسمية لمجموعة الدول النامية كما مر بنا سابقا.

وقبل أن ننهي هذه الفقرة، نجد أنه من المفيد رصد أهم مصادر الدين الخارجي الموريتاني بغية الوقوف على مدى تباين معدلات الفائدة على قروض كل منها؛ حيث يمكن تقسيم مصادر الديون

الموريتانية إلى مجموعتين رئيسيتين هما: المصادر الخاصة والمصادر الرسمية (ثنائية ومتعددة الأطراف).

أولا: المصادر الخاصة: وتتكون في الأساس من بعض المصارف الأوروبية، خصوصا الفرنسية والألمانية بالإضافة إلى شركة مرسدس وبعض الموردين. ونشير هنا إلى أن هذا النوع من الديون كان يمثل نسبة مهمة في هيكل الديون الموريتانية سنة 1970؛ حيث بلغت النسبة 29% قبل أن تنخفض بشكل شبه مضطرد إلى حدود 10% سنة 1984.

ثانيا: المصادر الرسمية و تقسم إلى مجموعتين فرعيتين هما:

- مجموعة المصادر الثنائية.
- مجموعة المصادر المتعددة الأطراف.

I- مجموعة المصادر الثنائية: وقد ظلت تمثل نسبة تتراوح بين 50,5% و71,6% خلال الفترة (1970 – 1970) انظر الجدول رقم (4/9) سابقا. ويمكن تقسيم هذه المجموعة إلى مجموعات فرعية على الشكل التالي:

- مجموعة الدول العربية.
- مجموعة الدول الأوربية.
- مجموعة الدول الأخرى.

1. **مجموعة الدول العربية:** وتتميز قروضها بانخفاض معدلات الفائدة عليها نسبيا بالمقارنة مع مجموعة الدول الأوربية؛ حيث يتراوح الحد الأعلى لسعر الفائدة على قروض هذه المجموعة بين 2,5% و6%، في حين يتراوح حدها الأدنى بين 2,5% و3%. وتتكون هذه المجموعة من الأقطار العربية المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4/11): معدلات الفائدة على قروض مجموعة الدول العربية لموريتانيا.

الدولة	الحد الأدنى لسعر الفائدة	الحد الأعلى لسعر الفائدة
– الجزائر	%2,5	%6,0
– الكويت	%5,0	%6,0
– الإمارات	%3,0	%4,5
– قطر	%3,0	%4,0
– العراق	%2,0	%3,0
– السعودية	%0,0	%3,0
– ليبيا	%0,0	%3,0
– المغرب	%0,0	%2,5

المصدر: محمد ولد أعمر، ديون موريتانيا الخارجية (رسالة ماجستير في الاقتصاد)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1996، ص: 41.

ومع أننا لم نتمكن من الحصول على معلومات عن نصيب الدول العربية في إجمالي ديون موريتانيا الخارجية خلال الفترة (1970 – 1984) فإن المعلومات المتوفرة عن الفترة التي تلت ذلك تشير إلى أن هذه المجموعة كانت تملك نسبة كبيرة من هذه الديون، وتأتي الجزائر على رأس هذه المجموعة.

2. **مجموعة الدول الأوربية:** وتتميز قروض هذه المجموعة بارتفاع معدلات الفائدة (عموما) حيث يتراوح الحد الأعلى لمعدلات الفائدة على هذه القروض بين 3% و12% في حين يتراوح حدها الأدنى بين 1% و9%، وذلك ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (4/12): معدلات الفائدة على قروض مجموعة الدول الأوروبية لموريتانيا

الدولة	الحد الأدنى لسعر الفائدة	الحد الأعلى لسعر الفائدة
– فرنسا	%1,0	%11
– ألمانيا	%3,6	%8,5
– اسبانيا	%1,1	%12
– هولندا	%4,2	%8,4
– النمسا	%4,2	%7,3
– ابريطانيا	%7,5	%7,5
– إطاليا	%4,0	%4,0
– الدانمارك	%3,0	%3,0

المصدر: محمد ولد أعمر، مرجع سبق ذكره، ص:41.

1. **مجموعة الدول الأخرى:** وهي تضم بقية دول العالم التي تشكل مصادر للقروض الموريتانية على الرغم من تباعدها الجغرافي وتباين معدلات الفائدة على قروض كل منها؛ حيث يتراوح الحد الأعلى لأسعار الفائدة على قروض هذه المجموعة بين 0,0% و9%، وحسب ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم(4/13): معدلات الفائدة على قروض مختلف دول العالم الأخرى لموريتانيا

الدولة	الحد الأدنى لسعر الفائدة	الحد الأعلى لسعر الفائدة
-الولايات المتحدة الأمريكية	%9,0	%12
- اليابان	%1,0	%4,0
- البرازيل	%5,0	%7,5
- الصين	%0,0	%0,0
- كوريا	%0,0	%0,0

المصدر: محمد ولد أعمر، مرجع سبق ذكره، ص:41.

II- **مجموعة المصادر المتعددة الأطراف:** وقد تراوحت نسبتها في هيكل الديون الموريتانية خلال الفترة (1970 - 1984) بين 11,7% و 28% بعد سلسلة من التطورات، وتتكون المصادر المتعددة الأطراف من مجموعة من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وحسب الجدول الموالي.

الجدول رقم (4/14): معدلات الفائدة على قروض المؤسسات المتعددة الأطراف لموريتانيا

المؤسسة	الحد الأدنى لسعر الفائدة	الحد الأعلى لسعر الفائدة
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD)	%7,9	%7,9
- وكالة التنمية الدولية (IDA) وهي إحدى وكالات البنك الدولي	%0,75	%0,75
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA	% 1,0	%1,0
- البنك الأوربي للاستثمار (BEI)	%1,0	%7,4
- صندوق منظمة الدول المصدرة للنفط (F. S. OPEP)	%0,5	%3,5
- البنك الإفريقي للتنمية (BAD)	%4,0	%10,5
- الصندوق الإفريقي للتنمية (FAC)	%0,75	%1,0
- البنك الإسلامي للتنمية (BID)	%0,75	%3,5
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (FADES)	%0,0	%4,0
- صندوق النقد العربي (FMA)	%3,75	%5,75

المصدر: محمد ولد أعمر، مرجع سبق ذكره، ص 42.

ومن خلال القوائم السابقة يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

1. **على مستوى مجموعات الدول:** تميزت مجموعة الدول العربية على العموم (كما أشرنا إلى ذلك سابقا) بالانخفاض النسبي لمتوسط سعر الفائدة على قروضها بالمقارنة مع المجموعات الأخرى؛ حيث لم يتجاوز الحد الأعلى لسعر الفائدة على قروض هذه المجموعة نحو 6% في حين كان الحد الأعلى في المجموعتين الأخريين يصل إلى ضعف هذه النسبة (12%).
2. **على مستوى الدول منفردة:** تميزت أسعار الفائدة على قروض كل من الولايات المتحدة، إسبانيا بالارتفاع؛ حيث بلغ حدها الأعلى 12%، وجاءت فرنسا في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع الحد الأعلى لسعر الفائدة (11%)، في حين كانت معدلات الفائدة على قروض كل من كوريا والصين يساوي صفرا مع العلم أن الصين تمثل مصدرا مهما للقروض الميسرة والمنتجة إلى موريتانيا.
3. **بالنسبة للمؤسسات المتعددة الأطراف:** فقد تميزت الحدود العليا لأسعار الفائدة على قروضها بالانخفاض النسبي بالمقارنة مع المصادر الثنائية، مع ملاحظة التباين الكبير في هذه الأسعار حسب الهيئات؛ حيث مثل البنك الإفريقي للتنمية أعلا معدلات فائدة (10,5%)، ثم جاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير في المرتبة الثانية (7,9%) ويليهما في المرتبة الثالثة البنك الأوربي للاستثمار (7,4%) والكل يتعلق بالحدود العليا لأسعار الفائدة.

ونشير إلى أن أسعار الفائدة المقصودة هنا هي أسعار الفائدة الثابتة والتي كانت مطبقة على معظم القروض الموريتانية خلال الفترة التي سبقت 1984 في معظمها، بخلاف المرحلة اللاحقة التي عرفت تطبيق أسعار فائدة غير ثابتة (معومة) وهي أسعار الفائدة التي تتغير تبعا لتغير أسعار الفائدة في السوق الدولية (لندن، انيويورك) ويضاف إليها هامش محدد سلفا، وذلك ما سيتضح لنا بشكل أكبر عند تناولنا لاتفاقيات إعادة الجدولة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات المديونية الخارجية الموريتانية خلال الفترة من (1980-1985)

لقد رأينا في الفصل الثاني من هذا البحث أن تطور حجم الديون وتصاعد خدماتها بشكل مذهل خلال مرحلتي السبعينات والثمانينات في الدول النامية قد أسفر عن تزايد أعباء المديونية على هذه الدول، ونظرا للآثار التي تركتها هذه الأعباء على الدول المدينة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية)، فقد ظهرت الحاجة إلى بعض المؤشرات التي تقيس مختلف جوانب أعباء الديون الخارجية وخصوصا الجوانب التالية:

- الجانب المتعلق بقدرة الاقتصاد المدين على تحمل المديونية (SUPPORTABILITE) والذي يعني ضرورة أن تظل مؤشرات الدين الخارجي بالمقارنة مع كل من (السكان، الناتج الداخلي الخام، الصادرات) في مستوى مستقر.

- الجانب المتعلق بتأثير أعباء الدين الخارجي (خدمات الدين) على ميزانية الدولة المدينة باعتباره مقياسا لدرجة عرقلة جهود الدولة التنموية.
- الجانب المتعلق بتأثير أعباء الديون الخارجية على سيولة البلد المدين (SOLVABILITE) التي تعني قدرة البلد المدين على الاستمرار في دفع خدمات ديونه الخارجية دون الاستعانة بقروض إضافية.

وعند تناولنا لمؤشرات المديونية في الدول النامية (الفصل الثالث) تطرقنا إلى أربع مؤشرات تعتبر من أكثر المؤشرات استخداما في مجال قياس أعباء الديون الخارجية، نظرا لسهولة فهمها وتطبيقها وثراء دلالاتها، مع إشارتنا إلى كونها نسبا إحصائية قد تفتقر في بعض الأحيان إلى بعض التحليل الاقتصادي لتوضيح مدلولاتها، وهي نقطة ضعف في هذه المؤشرات.

وهنا سوف نحاول تطبيق هذه المؤشرات على حالة موريتانيا، حسب ما توفر لنا من معلومات مع الإشارة إلى أننا سنضيف هنا مؤشرا خامسا إلى الأربعة التي سبقت الإشارة إليها نظرا لأهميته وتوفر بعض المعلومات عنه، وهذه المؤشرات هي:

- مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم/ الناتج الداخلي الخام .
- مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم/ حصيلة الصادرات.
- مؤشر نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي/ الناتج الداخلي الخام.
- مؤشر نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي/ حصيلة الصادرات
- مؤشر نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي/ الإيرادات الجارية للدولة.

الفقرة الأولى: مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم/ الناتج الداخلي الخام

ويستخدم هذا المؤشر لقياس عبئ الديون الخارجية من خلال معرفة ما تمثله الديون القائمة (غير المسددة) بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام، وتتبع أهمية هذا المؤشر من كونه يربط المديونية بالناتج الداخلي الخام الذي يمثل أساس كل اقتصاد، ويعني ارتفاع نسبة هذا المؤشر تزايد نصيب الأجانب في الناتج الداخلي الخام. والجدول التالي يبين تطور هذا المؤشر وغيره من المؤشرات السابق الإشارة إليها بالنسبة لموريتانيا.

الجدول رقم (4/15): تطور مؤشرات الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة (1980 – 1985)

السنوات	نسبة الدين القائم/الناتج الداخلي الخام	نسبة خدمات الدين/الناتج الداخلي الخام	نسبة الدين القائم/حصيلة الصادرات	نسبة خدمات الدين/حصيلة الصادرات	نسبة خدمات الدين/الإيرادات الجارية للدولة
1980	% 86	% 5,4	% 282,3	% 15,3	% 38,6
1981	% 89	% 5,5	% 240,8	% 20,5	% 36,5
1982	% 117,3	% 4,9	% 329,2	% 19,4	% 29,6
1983	% 136,7	% 4,9	% 312,9	% 18,4	% 24,9
1984	% 159,6	% 7,2	% 352,6	% 19,3	% 34,0
1985	% 191,3	% 14,9	% 331,8	% 41,5	% 65,1

Source: Ministère des Affaires Economiques et du Développent (cellule d'analyses stratégique), indicateurs de la dette, 1999.

ومن خلال الجدول السابق يظهر أن هذا المؤشر قد وصل إلى 86% سنة 1980، ثم ارتفع إلى 117,3% سنة 1982 بعد مروره بـ 89% سنة 1981، ثم تزايد بعد ذلك إلى 136,7% سنة 1983 ثم إلى 159,6% سنة 1984 قبل أن يصل إلى 191,3% سنة 1985، وهو ما يزيد على ضعفه سنة 1980، الأمر الذي يعني أنه تضاعف خلال خمس سنوات فقط. وهو ما يعني أنه ينبغي على موريتانيا أن تدفع كل ناتجها الداخلي الخام لسنة 1985 لتسديد نصف ديونها فقط ولا يخفى ما لهذه الوضعية من صعوبة وحرج.

الفقرة الثانية: مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم / حصيلة الصادرات

ويستخدم هذا المؤشر لقياس حجم الديون منسوبا إلى إجمالي قيمة الصادرات من السلع والخدمات، باعتبار أن حصيلة الصادرات هي المصدر الأساسي المعول عليه لتسديد هذه الديون في المدينين المتوسط والطويل، ويعتبر تجاوز حجم الدين نصف حصيلة الصادرات دليلا على وصول البلد إلى مرحلة الحرج، كما أن معدل نمو الدين ينبغي أن لا يتجاوز معدل نمو الصادرات.

وانطلاقا مما سبق وبالاعتماد على الجدول رقم (4/15) فإن موريتانيا قد دخلت مرحلة الحرج منذ فترة، بدليل أن نسبة هذا المؤشر لديها كانت تبلغ 282,3% سنة 1980، قبل أن تنخفض قليلا إلى حدود 240,8% سنة 1981، لتعود إلى الارتفاع بعد ذلك وبشكل متذبذب قبل أن تستقر في سنة 1985 عند مستوى 331,8%.

الفقرة الثالثة: مؤشر نسبة مدفوعات خدمة الدين/ الناتج الداخلي الخام

ويستخدم هذا المؤشر لإظهار نسبة ما يقتطعه الدائنون الأجانب من الناتج الداخلي الخام مقابل القروض التي قدموها للاقتصاد الوطني، وينبغي الأخذ بعين الاعتبار التطور الزمني لهذه النسبة.

وتشير تجارب الدول النامية إلى أن نمو الديون الخارجية لهذه المجموعة قد رافقه نمو مماثل لنصيب الأجانب بالناتج الداخلي الخام، بل إن نمو معدل هذا النصيب كان أسرع من نمو الناتج الداخلي الخام نفسه، كما أنه من الطبيعي أن ينتج عن نمو نصيب الأجانب في الناتج الداخلي الخام بعض الآثار السلبية على الإنتاج والاستهلاك(ضعف حوافز وتدهور مستويات المعيشة)، بالإضافة إلى الآثار على الاستقلال الاقتصادي (تزايد التبعية).

وتشير بيانات الجدول السابق إلى أن نسبة هذا المؤشر ظلت تتراوح بين 5,4% و4,5% خلال سنتي 1980 و1981 ولكنه انخفض بعد ذلك إلى 4,9% سنتي 1982 و1983 قبل أن ترتفع إلى ما يقل قليلا عن الضعف سنة 1984 بوصولها إلى 7,2%، ثم تضاعف بعد ذلك ليصل إلى 14,9% سنة 1985.

الفقرة الرابعة: مؤشر نسبة مدفوعات خدمة الدين/ حصيلة الصادرات

وهذا المؤشر هو عبارة عن نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي (الأقساط + الفوائد) إلى مجموع قيمة الصادرات، وكلما زادت قيمة هذا المؤشر كلما كان ذلك دليلا على ثقل أعباء الدين الخارجي من خلال تزايد نسبة اقتطاع خدماته من حصيلة الصادرات التي تعتبر المورد الرئيسي للحصول على العملة الصعبة الضرورية لتمويل الواردات إلى جانب خدمة الدين، وهو ما يعني التأثير على إمكانية الاستيراد وآثار ذلك المختلفة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية. ويحظى هذا المؤشر بأهمية كبيرة لدى الدائنين باعتباره دليلا على قدرة البلد المدين على تسديد ديونه.

وطبقا لبيانات الجدول (4/15) السابق، فإن نسبة هذا المؤشر كانت تبلغ 15,3% سنة 1980، ثم ارتفعت إلى 20,5% سنة 1981، قبل أن تنخفض إلى 19,4% سنة 1982، ثم واصلت انخفاضها إلى 18,4% سنة 1983، قبل أن تدخل مرحلة التصاعد من جديد ابتداء من 1984، بوصولها إلى 19,4% قبل أن تقفز إلى ما يزيد على الضعف بوصولها إلى 41,5% سنة 1985.

الفقرة الخامسة: مؤشر نسبة مدفوعات خدمة الدين/ الإيرادات الجارية للدولة

ونظرا للملاحظة التي أشرنا إليها سابقا بخصوص كون معظم الديون الموريتانية ،إذا لم يكن كلها، هي إما ديون على الحكومة أو مضمونة من طرفها، فإن مؤشر خدمة الدين الخارجي على الإيرادات الجارية للدولة يعتبر مؤشرا مهما، على اعتبار أن هذه الإيرادات تمثل المصدر الرئيسي لخدمة

هذه الديون، بالإضافة إلى أن تصاعد قيمة هذا المؤشر له دلالة واضحة على تزايد أعباء خدمة الديون على ميزانية الدولة، وهو ما يشكل عائقا لجهود الدولة الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالاعتماد على بيانات الجدول السابق (4/15) فقد كانت نسبة هذا المؤشر في حدود 38,6% سنة 1980، قبل أن تنخفض إلى 36,5% سنة 1981، ثم واصلت انخفاضها حتى وصلت إلى 24,9% سنة 1983، قبل أن تعود إلى التصاعد من جديد بوصولها إلى 34,0% سنة 1984، وقبل أن تقفز إلى ما يقل قليلا عن الضعف بوصولها إلى 65,1% سنة 1985. ويعود سبب الارتفاع الكبير لهذه النسبة خلال سنة 1985 إلى نمو خدمات الدين بشكل أكبر من زيادة حصيلة الصادرات؛ حيث تضاعفت خدمات الدين بين 1984 و 1985، بينما نمت حصيلة الصادرات بنسبة 21,5% فقط خلال نفس السنة[1].

المطلب الثالث: أسباب تطور المديونية الخارجية الموريتانية

سبق أن تعرضنا إلى أسباب تطور المديونية في الدول النامية، وهي نفس الأسباب التي تقف وراء نمو المديونية الموريتانية تقريبا، باعتبار موريتانيا أحد البلدان النامية المدينة، ولذلك سنقسم هذه الأسباب إلى مجموعتين نخصص لكل مجموعة فقرة من الفقرات الموالية:

الفقرة الأولى: الأسباب الخارجية لتطور المديونية الموريتانية

لقد أشرنا فيما سبق إلى أن المقصود بالأسباب الخارجية هي تلك المجموعة من الأسباب التي تنبع من خارج حدود الدولة وتقع خارج نطاق أدوات السياسية الاقتصادية في البلد المدين، وعليه فقد قسمنا هذه الأسباب إلى:

- ارتفاع أسعار البترول.
- سياسات الإقراض الدولية وتعويم أسعار الفائدة.
- الركود الاقتصادي العالمي.

وهذه الأسباب تنطبق على وضعية موريتانيا، وإن أمكن ملاحظة بعض الفروق في بعض الأحيان، حسب ما سيرد في سياق هذا العرض.

أولا: ارتفاع أسعار البترول

وقبل البدء في هذه النقطة نشير إلى أن تغيرات أسعار البترول بشكل عام قد أثرت على تطور المديونية الموريتانية (ارتفاع وانخفاض أسعار النفط)؛ حيث أن ارتفاعات أسعار النفط قد أسفرت عن آثار

[1] Ministère des Affaires Economique et du Développement (cellule d'analyse stratégique), indicateurs de la dette, 1999.p 27 .

كبيرة على الموازين التجارية في الدول النامية المستوردة للنفط بسبب تفاقم أعباء الفاتورة النفطية على الدول المستوردة، والأمر ينطبق على موريتانيا بوصفها بلدا مستوردا للنفط يتأثر بارتفاعات أسعاره (1973، 1979) على الرغم من كل المساعدات التي قدمتها مجموعة الدول المصدرة للنفط والهادفة إلى تخفيف آثار ارتفاعات أسعار النفط على زيادة تكاليف الواردات النفطية على الدول المستوردة، وبالتالي تفاقم عجز الميزان التجاري الذي تستدعي تغطية عجزه (في ظل غياب بدائل أخرى) زيادة الاقتراض من الخارج، خصوصا أن هذا الاقتراض أصبح أكثر سهولة بعد ارتفاعات أسعار النفط وتزايد السيولة الدولية. ويبدو ذلك بشكل واضح من خلال تزايد نسبة الواردات النفطية في هيكل الواردات الموريتانية خلال الفترة (1970 – 1984) حسب الجدول التالي.

الجدول رقم (4/16): تطور نسبة الواردات النفطية في هيكل الواردات الموريتانية خلال الفترة (1970 – 1984) (نسبة مئوية)

السنة	1970	1975	1981	1982	1983	1984
النسبة	6,77	7,90	13,89	23,19	11,47	20,29

المصدر: محمد ولد محمدو، آثار برامج التصحيح الهيكلي على تطور ميزان المدفوعات الموريتاني خلال الفترة (1985–1995)، (رسالة ماجستير في الاقتصاد)، جامعة الجزائر،(1999/1998)، ص: 178.

كما يظهر أيضا، ولو بشكل أقل وضوحا، من خلال تفاقم عجز الميزان التجاري وذلك حسب الجدول التالي.

الجدول رقم (4/17): تطور وضعية الميزان التجاري الموريتاني خلال الفترة (1974 – 1984) (بملايين الدولار)

البيان	1974	1975	1976	1978	1981	1982	1983	1984
الصادرات	187	163,3	181,9	118,6	269,9	240	315,4	293,8
الواردات	166,6	208,5	272,0	267,1	386,2	426,6	378,2	302,1
رصيد الميزان التجاري	20,4	45,2–	90,1–	148,5–	116,3–	186,6–	62,8–	8,3–
نسبة التغطية	112	78	66	44	69	56	83	97

المصدر: محمد ولد محمدو، المرجع السابق، ص: 179.

ولا يبدو من خلال الجدول السابق أن ثمة علاقة مباشرة بين تطور عجز الميزان التجاري الموريتاني خلال الفترة المدروسة وبين زيادة أسعار النفط، على الرغم من ارتفاع نسبة الواردات النفطية في جملة الواردات إلى ما يقل قليلا عن الضعف خلال الفترة (1975 – 1981) مع الإشارة إلى أن هذا

الميزان كان يسجل فائضا قدره 20,4 مليون دولار سنة 1974، وهي السنة التي تلت الارتفاع الأول لأسعار النفط سنة 1973.

وإذا كانت آثار ارتفاع أسعار النفط على تزايد المديونية الموريتانية، بسبب تزايد عجز الميزان التجاري الناتج عن زيادة تكاليف الفاتورة النفطية، لا تبدو واضحة بما فيه الكفاية، فإنه من المؤكد أن ارتفاع أسعار البترول وتزايد عائداته قد سهل بشكل كبير على موريتانيا الحصول على قروض ومساعدات من الدول النفطية ومن الصناديق الإقليمية، بل من جميع المصادر نظرا لتزايد السيولة الدولية في هذه الفترة وسهولة الاقتراض بصورة عامة، وهي القروض التي لم تمنح عناية كافية لاستخدامها بشكل عقلاني يراعي تكلفة هذه القروض ومجالات استخدامها، حتى تؤدي إلى زيادة الإنتاجية مع ضرورة مراعاة الحدود الزمنية لاستحقاق خدماتها.

كما أن انخفاض أسعار النفط ابتداء من 1982، قد أثر بشكل سلبي على مصادر القروض والمساعدات من الدول والصناديق العربية التي تميزت قروضها باليسر "النسبي" بالمقارنة مع المصادر الأخرى وكما لاحظنا سابقا، وهو ما جعل موريتانيا تتوجه إلى مصادر الإقراض الأقل يسرا مما انعكس على تزايد مديونيتها بالشكل الذي لاحظناه سابقا كذلك.

ثانيا: ركود الاقتصاد العالمي وآثاره على الاقتصاد الموريتاني

لقد رأينا في الفصل الثالث من هذا البحث أن الدول الصناعية الكبرى قد تبنت سياسات انكماشية في أواخر السبعينات، وقد أدت هذه السياسات إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وهو ما أدخل الاقتصاد العالمي في حالة ركود نتج عنه انخفاض الطلب العالمي على صادرات الدول النامية وتدهور أسعار هذه الصادرات وانخفاض معدلات التبادل لهذه الدول، وهو ما كان له أثر كبير على موازينها التجارية، بالإضافة إلى تصاعد نزعة الحماية التجارية ضد صادرات الدول النامية، و نتج عن كل ذلك تدهور الموقف التجاري لدول هذه المجموعة وتزايد عجز كل من موازينها التجارية وحساباتها الجارية.

ومع تراجع احتياطات هذه الدول وعدم قدرتها على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية لم تجد بدا من زيادة مستويات اقتراضها الخارجي. وهذه الوضعية تنطبق على موريتانيا التي ،كما لاحظنا في النقطة السابقة، تحول رصيد حسابها التجاري من فائض قدره 20,4 مليون دولار سنة 1974، إلى عجز قدره (45,2−) مليون دولار سنة 1975، ثم تضاعف هذا العجز بعد ذلك ليصل إلى (90,1−) مليون دولار سنة 1976، ثم زاد إلى (148,5−) مليون دولار سنة 1978، قبل أن ينخفض إلى (116,3−) مليون دولار سنة 1981، ثم عاد وارتفع إلى (186,6−) مليون دولار سنة 1982، وهي قمة تزايد هذا العجز خلال تلك الفترة لأنه بدأ يتراجع بعد ذلك حتى وصل إلى (8,3−) مليون دولار سنة 1984. ونشير إلى

أن سنة 1982 كانت تمثل قمة أزمة الاقتصاد العالمي وهي السنة التي شهدت انفجار أزمة مديونية الدول النامية.

وتظهر أسباب عجز الميزان التجاري من خلال تراجع نسبة تغطية الصادرات للواردات التي كانت تبلغ 112% سنة 1974، ثم بدأت مسار الانخفاض بعد ذلك حتى وصلت إلى 44% سنة 1978 قبل أن تعود إلى الارتفاع من جديد حيث وصلت إلى 69% سنة 1981، ثم تراجعت إلى 56% سنة 1982 (وهي السنة التي وصلت فيها الصادرات إلى مستوى قريب من نصف الواردات)، قبل أن تعاود هذه النسبة الارتفاع حتى وصلت إلى 97% سنة 1984.

ونشير هنا إلى أن رصيد الحساب الجاري كان يسجل فائضا قدره 47,5 مليون دولار سنة 1974 ولكنه بدأ يسجل عجزا ابتداء من 1975، حيث وصل هذا العجز لنفس السنة إلى (−69,4) ثم واصل ارتفاعه بعد ذلك حتى وصل إلى (−277) مليون دولار سنة 1982، قبل أن يتراجع إلى (−111,2) مليون دولار سنة 1984.

وللإشارة فإن الجزء الأكبر من أسباب وضعية الحساب الجاري يعود إلى رصيد الميزان التجاري الذي بدأ يسجل عجزا متزايدا ابتداء من 1974[1] وذلك بسبب تراجع قيمة الصادرات الناتج عن انخفاض الطلب العالمي عليها وتدني أسعارها من ناحية، وارتفاع أسعار الواردات من الدول الصناعية المصابة بالتضخم من ناحية ثانية.

ونشير هنا إلى أن آثار الركود في الاقتصاد العالمي على الاقتصاد الموريتاني لم تتوقف عند حد آثارها على تدهور قيمة الصادرات بل تجاوزت ذلك إلى تراجع المساعدات والقروض الميسرة إلى موريتانيا، خصوصا مع تزايد أعباء حرب الصحراء وهو ما أرغم الحكومة الموريتانية على اللجوء إلى المصادر الخاصة التي مثلت نسبة 50% من المصادر الخارجية التي اعتمدت عليها في تمويل خطتها التنموية الثالثة (1976 − 1980) وهو ما انعكس على شروط الاقتراض التي اقترضت بها موريتانيا خلال هذه الفترة.

ثالثا: سياسات الإقراض الدولية وتعويم أسعار الفائدة

لقد أشرنا فيما سبق (الفصل الثالث) إلى أن نجاح الدول الرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها المالية في إعادة تدوير الفوائض النفطية، قد نتج عنه تزايد السيولة الدولية وهو الأمر الذي دفع هذه المؤسسات إلى التوسع في الإقراض وتسهيل شروطه وإجراءاته إلى الدول النامية، وذلك بتشجيع من الحكومات في الدول المتقدمة نظرا للعلاقة الوطيدة بين مستويات القروض وحجم الصادرات إلى الدول النامية، ومما شجع الدول النامية على التوسع في الاقتراض لتمويل نفقاتها الجارية والاستثمارية، هو تدني معدلات الفائدة الحقيقية بسبب تزايد التضخم في الدول الصناعية. ويقابل هذه السهولة في الاقتراض من المصادر

[1] تم حساب أرصدة الحساب الجاري من طرف الطالب بالاعتماد على: محمد ولد محمدو، مرجع سبق ذكره، ص: 181.

الخاصة تشدد متزايد في شروط الاقتراض من المصادر الرسمية بما فيها المتعددة الأطراف التي تهيمن عليها الدول الصناعية.

ومن أجل أن تحمي البنوك التجارية نفسها من مخاطر التوسع في الإقراض الذي ميز مرحلة السبعينات، بدأت البنوك التجارية منذ بداية الثمانينات في تشديد شروط الاقتراض عموما وتعويم معدلات الفائدة بشكل خاص، كما أنها أصبحت أشد حذرا في منح القروض. وهذه الوضعية قد ساهمت في تزايد ديون الدول النامية التي أرغمتها ظروفها على الاقتراض من المصادر الخاصة، مع أن سمة التشدد التي طبعت شروط الاقتراض ابتداء من الثمانينات لم تقتصر على المصادر الخاصة بل شملت كذلك المصادر الرسمية خصوصا مع تزايد طلبات إعادة الجدولة.

وهذه الوضعية تنطبق على موريتانيا التي توسعت في الاقتراض من مختلف المصادر خلال هذه الفترة، بسبب حاجتها إلى التمويل الخارجي وسهولة الاقتراض؛ حيث تراوح متوسط سعر الفائدة على القروض الموريتانية خلال الفترة (1970 – 1984) بين 2,6% و4,3%، وعلى الرغم من تزايد اقتراض موريتانيا من المصادر الخاصة لتمويل خططها التنموية ابتداء من الخطة الثالثة، فإنها لم تعرف معدلات الفائدة المتغيرة على نطاق واسع إلا بعد 1985، حين بدأت في إعادة الجدولة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

الفقرة الثانية: الأسباب الداخلية لتطور المديونية الموريتانية

لقد رأينا في الفقرة السابقة الدور الذي لعبته العوامل الخارجية، في تطور المديونية الموريتانية، وهي نتيجة طبيعية لأوضاع التبعية التي تطبع الاقتصاد الموريتاني وخصوصا في الجانب المالي والمتمثلة في الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبي، إلا أن للعوامل الداخلية دورا مهما هي الأخرى في هذه الظاهرة سواء بصورة مباشرة أو عن طريق تفعيل الدور السلبي للعوامل الخارجية.

وعموما يمكن إجمال الأسباب الداخلية لنمو المديونية الموريتانية في النقاط التالية:

- أخطاء السياسية الاقتصادية وفشل خطط التنمية الاقتصادية.
- غياب إدارة فعالة لعملية الاقتراض الخارجي.
- الفساد الإداري وهروب أو تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- العوامل السياسية المحلية والحروب والنزاعات.

أولا: أخطاء السياسة الاقتصادية وفشل خطط التنمية الاقتصادية

لقد لا حظنا عند استعراضنا لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا خلال الفترة (1963 – 1984) مدى الاعتماد على المصادر الخارجية لتمويل استثمارات هذه الخطط؛ حيث تراوحت

نسبة التمويل الخارجي بين (85 – 93)% ولعل هذا الاعتماد المطلق على المصادر الخارجية هو أكبر خطأ وقعت فيه السياسة الاقتصادية خلال هذه المرحلة، مع أنه ليس الوحيد طبعا.

وتعود أسباب هذا الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي إلى الأهمية المبالغ فيها لدور الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية، والذي أصبحت معه خطط التنمية مجرد برامج للاستثمار ممولة بالديون الخارجية، في ظل تدني المدخرات المحلية أصلا وعدم بذل جهود كافية لتعبئة الفائض الاقتصادي "الممكن" وتوجيهه لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولعل واضعي السياسية الاقتصادية في هذه المرحلة قد أغفلوا عن عمد المخاطر المترتبة على التوسع في الاقتراض الخارجي، لأنه من المعروف أنه لا يمكن الاستمرار في الاقتراض الخارجي دون حدوث مصاعب على المدى البعيد، نظرا لأن هذه القروض لابد من تسديدها ولو بعد حين، ولذلك فإنه لا يمكن الاعتماد عليها لتمويل مشاريع التنمية إلا إذا كان من المؤكد أن تدر هذه المشاريع عائدا يفوق التكاليف المتوقعة لخدمة هذه الديون، وفي آجال تتناسب مع استحقاقات هذه الخدمات وإلا فإن النتائج ستكون كارثية؛ حيث ستتراكم الديون دون أن يتمكن الاقتصاد المحلي من تحمل أعبائها، وهو ما حدث فعلا لأن المشاريع التي تم تمويلها بالقروض الخارجية خلال خطط التنمية كان معظمها فاشلا، فضلا عن أن جزء من هذه القروض قد استخدم أصلا لتمويل البنية التحتية غير المنتجة بصورة مباشرة، أو استخدم في تمويل الإنفاق الاستهلاكي خصوصا لمواجهة آثار الجفاف أو لتمويل حرب الصحراء أو في المجالات السياسية.

هذه التوجهات تجلت نتائجها خلال النصف الأول من مرحلة الثمانينات في عجز الموازنة العامة الذي بلغ في المتوسط (–28%) من الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة نتيجة التوسع في الإنفاق العام الجاري والاستثماري؛ حيث وصل معدل الاستثمار خلال هذه الفترة نحو 34,5 في المتوسط (منها نحو 19% استثمار عمومي) ممول بالقروض الخارجية وهو ما أسفر عن نمو حجم المديونية بنحو 13% خلال نفس الفترة، دون أن يرافق ذلك زيادة في الناتج الداخلي الخام الذي عرف معدلات نمو سالبة خلال معظم سنوات النصف الأول من مرحلة الثمانينات.

ثانيا: غياب إدارة فعالة لعمليات الاقتراض الخارجي

حيث تتمثل عملية إدارة الاقتراض الخارجي في وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بكيفية الحصول على القروض الخارجية ومتابعة كيفية استخدامها وتنظيم سداد مستحقاتها، وإعادة هيكلتها وسبل تخفيض أعبائها إلى أدنى مستوى ممكن، وتشمل عملية إدارة الاقتراض الخارجي الجوانب التالية:

1. تنظيم عمليات الاقتراض: تحديد كل من (المصدر، حجم القرض، شروطه).
2. دراسة ومتابعة أوجه استخدام الأموال المقترضة لضمان تحقيق الأهداف التي اقترضت من أجلها.

3. متابعة حجم الدين القائم وتنظيم عمليات التسديد وآجال الاستحقاق وتوفير الأموال الضرورية لذلك في الوقت المناسب، ومتابعة فرص التخفيف من أعباء المديونية بما فيها إعادة الجدولة عند الضرورة.

وتنبع أهمية إدارة الاقتراض الخارجي من أهمية دور هذه الإدارة في الإستراتيجية التنموية للبلد المدين، لأن تنمية أي بلد مدين تتوقف على حسن إدارة مديونيته والحيلولة دون وقوعه في أزمة سداد تؤثر على مجمل أوضاعه الاقتصادية وتضعف جدارته الائتمانية وقدرته على الاقتراض من جديد. وهذه كلها تتوقف على حسن إدارة البلد الاقتصادية. وعموما فإن غياب إدارة فعالة لعمليات الاقتراض الخارجي في معظم الدول النامية قد ساهمت في نمو المديونية بشكل مفرط وتصاعد خدماتها ومؤشراتها مما أسفر عن دخول هذه البلدان في وضع الأزمة، وهو ما ينطبق على موريتانيا التي تميزت بعدم وجود تصور واضح لإدارة دينها الخارجي، يأخذ في الاعتبار المعايير التي سبقت الإشارة إليها؛ حيث لم يتم وضع حدود للاقتراض في وقت من الأوقات انطلاقا من دراسة العلاقة بين تكلفة القروض والعائد المتوقع من استخدامها، وهو ما نتج عنه مجموعة من الأخطاء لعل من أهمها:

1. اعتماد خطط التنمية على التمويل الخارجي دون تحديد مدى زمني لهذا الاعتماد، وكأن استمرار تدفق القروض الخارجية مضمون في كل الأوقات ولا تترتب عليه أية آثار سلبية في المستقبل.
2. تمويل النفقات الاستهلاكية بالقروض الخارجية.
3. استخدام القروض من المصادر الخاصة عالية التكلفة وقصيرة الأجل في تمويل مشاريع غير منتجة أو تحتاج إلى وقت طويل لتعطي نتائجها.
4. غياب الدراسة الكافية لجدوائية المشاريع الممولة بالقروض الخارجية أو عدم دقة هذه الدراسة.
5. عدم العناية الكافية بتنمية الصادرات وهو ما أسفر عنه نمو خدمة الدين بشكل أكبر من نمو الصادرات.
6. غياب جهة مؤهلة (من حيث الكادر البشري والوسائل) لإدارة المديونية ودراسة شروط الاقتراض؛ حيث أنه لم يتم إنشاء إدارة الديون الخارجية في وزارة المالية إلا بعد 1985 في إطار متطلبات تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، في حين كانت مهمة إدارة الديون الخارجية مسندة إلى مصلحة فرعية في البنك المركزي الموريتاني قبل ذلك.

ولقد نتج عن هذه الوضعية عدم قدرة السلطات الموريتانية على متابعة مديونيتها الخارجية وبالتالي عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي وصعوبة تحديد حجم المديونية في أي وقت، وهو ما انعكس في تناقض المعلومات عن حجم المديونية الموريتانية بشكل عام، وحتى بعد إنشاء إدارة الديون الخارجية في وزارة المالية التي على الرغم من إنشائها لا تزال مهمة إدارة الديون الخارجية موزعة بين إدارة التمويل في وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية (وزارة التخطيط سابقا) التي تتولى مهمة التفاوض والتعاقد

على القروض الخارجية، والبنك المركزي الموريتاني الذي يتولى مهمة متابعة تسديد خدمات الدين، بينما تقوم إدارة الديون الخارجية بالمهام الأخرى.

وقد انعكست هذه الوضعية على تداخل المهام بين الجهات المختلفة وتناقض المعلومات عن المديونية حسب المصادر المختلفة وكذلك حسب المهام التي تنشر من أجلها هذه المعلومات، وهو ما يقتضي ضرورة تناول البيانات الخاصة بالمديونية الموريتانية بقدر كبير من التحفظ، حتى عند الاعتماد على المصادر الدولية، لأن هذه المصادر تستقي معظم معلوماتها من المصادر الرسمية الموريتانية.

وفي إطار تهيئة موريتانيا للاستفادة من المبادرة الخاصة بالدول الأشد فقرا والأثقل مديونية؛ تم إنشاء خلية للتحليلات الإستراتيجية في وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية (وهي شرط من شروط الاستفادة من المبادرة)، وتتميز البيانات التي تضمنتها قاعدة البيانات التي أنشأتها هذه الخلية بالتعاون مع البنك وصندوق النقد الدوليين بقدر من الشمول والجدية، وهو ما جعلنا نعتمد عليها كمصدر لبعض البيانات التي تضمنها هذا العمل.

ثالثا: الفساد الإداري وتهريب أو هروب رؤوس الأموال إلى الخارج

كما أشرنا إلى ذلك سابقا يمكن التمييز بين هروب رؤوس الأموال بالمعنى الضيق الذي يقصد به حركة رؤوس الأموال من القطاع الخاص غير المصرفي، والتي تكون بهدف المضاربة قصيرة الأجل (حركة رؤوس الأموال الساخنة) والتي تتأثر بالأزمات المالية والسياسية إضافة إلى شدة الرقابة على تحويل العملات الأجنبية أو التخوف من تخفيض قيمة العملة المحلية، وبين ما يعرف بهروب رأس المال بمعناه الواسع والذي يعني مجموع التدفقات النقدية الخارجة من الاقتصاد الوطني إلى الخارج بغض النظر عن أوجه استثمارها.

وبشكل عام فإنه يمكن تقدير حجم رؤوس الأموال الهاربة أو المهربة بالاعتماد على بيانات موازين المدفوعات في الدول التي تدخل إليها هذه الأموال أو التي تخرج منها وذلك بطرق مختلفة، على الرغم من صعوبة ذلك، ومن أهم الصيغ غير المشروعة لتهريب رؤوس الأموال من الدول النامية إلى الخارج ما يلي:

1. عمليات تهريب الأموال بصورة مباشرة، وهي في الغالب أموال مكتسبة بطرق غير مشروعة.
2. إعطاء معلومات غير صحيحة عن كل من الصادرات والواردات.
3. العمولات والرشاوى التي تدفع للمسئولين وذوي النفوذ في الدول النامية مقابل تسهيل اقتراض هذه الدول من المصادر الأجنبية، وخصوصا في حالات القروض السلعية وصفقات الأسلحة، وتقتطع هذه العمولات كنسبة مئوية من القروض وتودع في حسابات شخصية في الخارج.

وترتبط هذه الظاهرة بظاهرة أشمل هي ظاهرة سرقة القروض من طرف المسئولين في الدول النامية التي تحدث عنها البنك الدولي في تقريره لسنة 1985، والتي تعتبر نتيجة طبيعية لظاهرة الفساد الإداري وتفشي الرشوة والمحسوبية في الأنظمة السياسية في الدول النامية.

وعلى الرغم من أننا لا نمتلك معلومات موثقة عن حجم تهريب أو هروب رؤوس الأموال من موريتانيا إلى الخارج، فإننا نستطيع الجزم بأن لموريتانيا نصيبا مهما من هذه الظاهرة التي تعاني منها الدول النامية والتي ترتبط بظاهرة الفساد الإداري وتفشي الرشوة والمحسوبية والاتجار بالنفوذ، فضلا عن أوجه الكسب غير المشروع الأخرى، بدليل الثراء السريع الذي تميز به بعض أصحاب المناصب المهمة في مؤسسات القطاع العام، والذي يعتقد البعض أنه تم على حساب المال العام.

وما دامت هذه الأموال قد تم اكتسابها بطرق غير مشروعة، فإنه من الطبيعي أن تهرب إلى الخارج خوفا من تعرض أصحابها للمتابعة في أي وقت. وفي هذا الإطار يشير تقرير للبنك الدولي سنة 1987 عن الودائع العربية المملوكة لأفراد في البنوك الأمريكية والأوربية، إلى أن هذه الودائع قد بلغ مجموعها حتى 1987/09/20 نحو 66,2 مليار دولار منها 50 مليون دولار لمواطنين موريتانيين[1]. وأيا كانت مصادر الأموال الموريتانية المهربة إلى الخارج فإن تهريبها سوف يزيد من ندرة رأس المال المحلي ويزيد بالتالي من الحاجة إلى الاقتراض الخارجي وتزايد المديونية.

رابعا: الظروف الطبيعية والسياسية المحلية

من المعروف أن هذه العوامل من أهم أسباب الاقتراض في الدول النامية عموما، ومن ضمنها موريتانيا التي عانت من موجات جفاف شديدة منذ أواخر الستينات، تسببت في تراجع كبير جدا في الإنتاج الزراعي تجلى في عجز غذائي كان لابد من محاولة سد جزء منه –على الأقل– عن طريق الاستيراد، ولقد مر بنا سابقا أن موجات الجفاف المتلاحقة كانت أحد الأسباب الرئيسية لفشل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد خلال الفترة (1963 – 1984)، كما أن موجات الجفاف هذه وآثارها المدمرة على القطاع الريفي كانت لها آثار كبيرة على الوضع الاقتصادي عموما في البلد بسبب أهمية مساهمة النشاط الزراعي والرعوي في الناتج الداخلي الخام؛ حيث تراجعت مساهمة هذا القطاع في الناتج من 61,5% سنة 1959 إلى 27,6% سنة 1980، كما شهد هذا الناتج معدلات نمو سالبة في أحيان كثيرة بسبب هذه الآثار. ومن الطبيعي أن تنعكس هذه الوضعية على زيادة الاقتراض الخارجي وبالتالي نمو المديونية الخارجية.

أما العوامل السياسية الداخلية التي أدت إلى نمو المديونية الموريتانية، فتأتي على رأسها حرب الصحراء بين (1975 – 1978) التي كلف تمويلها مبالغ كبيرة تم اقتراضها من الخارج وخصوصا من السوق المالية العالية التكلفة، ولذلك فقد لوحظ تزايد نصيب المصادر الخاصة في هيكل الديون الموريتانية

[1] محمد ولد أعمر، ديون موريتانية الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

خلال فترة الحرب، وهو ما انعكس على نمو المديونية التي تضاعفت إلى ما يقرب من أربعة أضعاف خلال الفترة (1974 – 1978).

وتأتي في المرتبة الثانية متطلبات معالجة الوضع السياسي غير المستقر الذي عرفته البلاد خلال مرحلة الخطة الثانية (1970 – 1973) والذي أشرنا إليه سابقا، وكان من نتائجه تخصيص نسبة لا تقل عن 65% من استثمارات الخطة الثانية لمعالجة الجوانب السياسية، مع العلم أن تمويل هذه الخطة قد تم من المصادر الخارجية بنسبة بلغت 90%.

وفي ختام هذا الفصل: فإنه يمكن القول بأن تجربة خطط التنمية الاقتصادية المعتمدة على التمويل الخارجي في موريتانيا قد أسفرت عن نمو كبير للمديونية الخارجية وتصاعد مؤشراتها، الأمر الذي أدخل البلاد في أزمة مديونية خانقة وصلت ذروتها مع نهاية سنة 1984، حين أعلنت موريتانيا عن استعدادها لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تشترطها مؤسسات بريتن وودز. سبيلا إلى قبول إعادة جدولة ديون البلد الخارجية. وتعود أسباب نمو المديونية الموريتانية إضافة إلى التوسع في الاقتراض الخارجي لتمويل خطط التنمية، إلى العوامل المشار إليها سابقا والتي يمكن تلخيصها في مجموعتين:

- العوامل الخارجية وتتكون من:
  - تغييرات أسعار البترول وآثاره على موريتانيا.
  - سياسات الاقتراض الدولية وتعويم أسعار الفائدة وآثارها على موريتانيا.
  - ركود الاقتصاد العالمي وآثار ذلك على الصادرات الموريتانية.
- العوامل الداخلية وهي:
  - أخطاء السياسة الاقتصادية المحلية وفشل خطط التنمية.
  - غياب إدارة فعالة لعمليات الاقتراض الخارجي.
  - هروب أو تهريب رؤوس الأموال وعلاقته بالفساد الإداري.
  - الظروف الطبيعية والعوامل السياسية والمحلية.

ويمكن أن نضيف إلى العوامل الداخلية تلك الآثار التضخمية الناتجة عن سياسة التمويل بالعجز التي انتهجتها موريتانيا في أحيان كثيرة، كغيرها من دول العالم الثالث، والتي أدت إلى نمو الكتلة النقدية بمتوسط سنوي قدره 14,70% خلال الفترة (1980 – 1985) ووصول نسبة التضخم إلى 11,6% في المتوسط لنفس الفترة. والمعروف أن للتضخم آثارا سلبية على تزايد عجز ميزان المدفوعات (الميزان التجاري والحساب الجاري) وهو ما يؤدي إلى تزايد الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز وبالتالي نمو المديونية[1].

[1] Ministère Des Affaires Economiques et du Développent (cellule d'analyses stratégique), stratégie de désendettement,1999 , p: 5.

الفصل الخامس

تطور المديونية وأهم مؤشرات التبعية المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا

تقديم

لقد أسفرت تجارب التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة على التمويل الخارجي في الدول النامية عن فشل ذريع، تجلى في تردي الأوضاع الاقتصادية بشكل عام وتراكم الديون الخارجية وتصاعد مؤشراتها بشكل كبير وسريع، نتج عنه ما عرف بأزمة المديونية في العالم الثالث سنة 1982، عندما أعلنت بعض دول العالم الثالث (في أمريكا اللاتينية) توقفها عن سداد خدمة ديونها بشكل مؤقت، وقد نتج عن هذه الأزمة جدل فكري حول أسبابها انقسمت على أثره الآراء بين من يعتبر أن هذه الأزمة تعود إلى عوامل خارجية فرضت على الدول النامية (ركود الاقتصاد العالمي، تزايد صعوبات شروط الاقتراض، تصاعد نزعة الحماية التجارية ضد صادرات الدول النامية، ...الخ). وبين من يرجع أسباب هذه الأزمة إلى عوامل داخلية خاصة بالدول النامية من أهمها أخطاء السياسة الاقتصادية المحلية (وجهة نظر صندوق النقد والبنك الدوليين) التي تعبر عنها برامج الإصلاح الاقتصادي (التثبيت والتكييف) التي تقترحها هذه المؤسسات على الدول المدينة، والتي تعتبر الموافقة على تطبيقها شرطا مسبقا لقبول إعادة جدولة ديون الدول النامية التي تواجه أزمة في مديونيتها الخارجية.

وهذه هي الوضعية التي وصلت اليها موريتانيا مع نهاية سنة 1984، مع نهاية مرحلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الممولة بالقروض الخارجية خلال الفترة بين (1963 – 1984)، والتي كانت نتائجها متواضعة في مجملها؛ حيث كان الناتج الداخلي الخام ينمو بمعدلات سالبة خلال معظم سنوات الفترة (1980 –1985)، ووصلت نسبة التضخم إلى مستويات قياسية، فضلا عن تفشي البطالة وتوقف معظم المشاريع التي تم إنجازها خلال مرحلة التخطيط عن العمل، إما بسبب ندرة المواد الأولية التي تستورد من الخارج أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، في حين كان البعض الآخر منها قد توقف إنجازه بسبب صعوبات التمويل أو غيرها من الصعوبات.

أما بخصوص وضعية المديونية الخارجية فقد أسفرت هذه المرحلة عن تراكم المديونية وتصاعدت مؤشراتها بالشكل الذي أوقع البلاد في أزمة مديونية أرغمت الحكومة الموريتانية على طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية لدى نادي باريس سنة 1985، وإعلان موافقتها على تطبيق برامج إصلاح اقتصادي تحت إشراف كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ابتداء من سنة 1985؛ حيث تم تطبيق ثلاثة برامج للإصلاح الاقتصادي فضلا عن مجموعة من الوثائق الإطارية السنوية للسياسة الاقتصادية التي تمثل امتدادا لهذه البرامج، بحيث ظلت برامج الإصلاح الاقتصادي التي يشرف عليها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين تشكل الإطار العام لهذه المرحلة، ولذلك سوف نقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- الإطار النظري العام لسياسات الإصلاح الاقتصادي.
- برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا.
- تطور المديونية ومؤشرات التبعية المالية في ظل برامج الإصلاح في موريتانيا.

المبحث الأول: الإطار النظري العام لبرامج الإصلاح الاقتصادي[1]

تتلخص وجهة نظر كل من صندوق النقد والبنك الدوليين حول أزمة المديونية الخارجية للدول النامية في كونها تعود في الأساس إلى وجود فائض في الطلب الكلي، ناتج عن أخطاء السياسة الاقتصادية المحلية، ويتجلى هذا الفائض من خلال وجود اختلال داخلي (زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي للسلع والخدمات) وهو ما تتم ترجمته في ظهور عجز كبير في الميزانية العامة للدولة وكذلك في زيادة الاستثمار المحلي عن الادخار المحقق محليا، وكل ذلك ينعكس في وجود فائض في عرض النقود يفوق متطلبات التوازن النقدي وهو ما يؤدي إلى ضغوط تضخمية، أما الاختلال الخارجي الناتج عن الفائض في الطلب الكلي فيتجلى من خلال زيادة الواردات على الصادرات وبالتالي في زيادة عجز الموازين التجارية والحسابات الجارية، وهو السبب الرئيسي لنمو المديونية.

ويعتقد الصندوق والبنك الدوليين؛ أنه نظرا لطابع الدوام الذي يميز العوامل الداخلية المسببة للاختلالات (الداخلي، الخارجي) فإن استمرار الاقتراض الخارجي وإعادة الجدولة لن يحلا المشكلة بشكل نهائي بمفردهما لأنهما يؤجلانها بدل حلها، ولذلك فإن الحل، من وجهة نظر هذه المؤسسات، يكمن في القضاء على الاختلالات واستعادة التوازن، وذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إجراءات التكييف التي ترتكز حول المحاور التالية:

- تقليص الطلب الكلي.
- زيادة العرض الكلي.
- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

وسوف نتناول هذه الموضوعات بقدر من الإيجاز نظرا لأن المقام لا يسمح بالتوسع فيها، وذلك من خلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: تقليص الطلب الكلي

كما تقدم فإن سياسات الإصلاح التي تدعمها مؤسسات بريتون وودز تنطلق من تشخيص هذه المؤسسات لأسباب أزمة المديونية، التي تتلخص في وجود فائض في الطلب تنتج عنه ضغوط تضخمية

---

[1] لقد اعتمدنا في هذا المبحث على المراجع التالية:

- رمزي زكي، محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث، دار العالم الثالث، القاهرة، 1987، ص: 18 وما بعدها.
- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سبق ذكره، ص: 118 - 203.
- رمزي زكي، الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي، مرجع سبق ذكره، ص: 78 - 124.
- الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة في تنفيذها، مرجع سبق ذكره، ص: 33-57.
- رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 183 - 200.

واختلالات داخلية وخارجية، ولذلك تركز هذه البرامج على ضرورة الحد من الطلب الكلي عن طريق سياسات مالية ونقدية على النحو التالي:

. العمل على الحد من عجز الموازنة العامة أو القضاء عليه.

. وضع حدود للقروض المصرفية ورفع معدلات الفائدة.

الفقرة الأولى: العمل على الحد من عجز الموازنة العامة أو القضاء عليه

من المعروف أن عجز الموازنة العامة ينشأ نتيجة زيادة نفقات الحكومة على إراداتها، ويمكن تمويل هذا العجز بعدة طرق من أهمها: الاقتراض (الداخلي أو الخارجي) أو خلق نقود جديدة، ولكل من هذه الطرق بعض السلبيات؛ فزيادة القروض الخارجية تؤدي إلى زيادة خدمات الدين أما التوسع في الاقتراض الداخلي فيزيد من أسعار الفائدة بشكل يؤثر على فرص الاقتراض أمام القطاع الخاص، في حين يؤدي إصدار نقود جديدة إلى آثار تضخمية نظرا لزيادة عرض النقود على الطلب عليها، ومن هنا تظهر أهمية القضاء على عجز الموازنة العامة من خلال:

- زيادة الإيرادات العامة.
- تقليص النفقات العامة.

أولا: زيادة الإيرادات العامة

ويتم ذلك من خلال إصلاح النظام الضريبي وتحسين الجباية ورفع أسعار بيع منتجات القطاع العام:

1. **إصلاح النظام الضريبي وتحسين الجباية:** من المعروف أن السياسة الضريبية تستخدم لتخفيض فائض الطلب الكلي وذلك من خلال زيادة معدلات الضريبة من أجل إحداث آثار انكماشية، أو توسيع الوعاء الضريبي من أجل زيادة المداخيل وتخفيض التضخم، ويعتبر توسيع الوعاء الضريبي أقل تكلفة من خفض معدلات الضريبة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، والمعروف عن صندوق النقد الدولي دعمه لفرض أنواع معينة من الضرائب دون غيرها مثل: ضريبة الدخل العام بدل الضرائب النوعية وكذلك ضرائب المبيعات العامة الموحدة السعر وكذلك فرض الرسوم على الكحول والتبغ والسيارات وقطع الغيار والمحروقات.

ومن أجل تحقيق أهداف الإصلاح الضريبي فلا بد من تقوية أجهزة التحصيل الضريبي وتحسين أساليب الجباية، ونجد أنه من الضروري الإشارة هنا إلى ما للسياسة الضريبية من آثار على إعادة تخصيص الموارد وإزالة التشوهات في نظام الحوافز.

وإذا كان الاستثمار يعتبر حجر الزاوية في عملية السعي من أجل رفع مستوى النمو الاقتصادي، فإنه من الضروري أن يكون النظام الضريبي قادرا على إنجاز مهمة امتصاص جزء كبير من الطلب

الكلي وزيادة مدا خيل الخزينة العامة، دون أن يؤثر بشكل سلبي على فرص تحقيق النمو الاقتصادي، ومن هنا يتضح الهدف الأساسي (المعلن) لبرامج الإصلاح الاقتصادي وهو الملائمة بين هدفي تخفيض الطلب الكلي وزيادة مدا خيل الخزينة العامة إلى جانب الاستمرار في تحقيق معدلات نمو مقبولة.

ويبدو هنا من المهم التنويه إلى أن برامج الإصلاح تدعو إلى فرض ضرائب جمركية منخفضة وموحدة على الواردات، وهو أمر ليس بالغريب في ضوء هدف تحرير التجارة الخارجية الذي تسعى إليه برامج الإصلاح بشكل عام، ولكن المثير للانتباه هو مدى تناقض تخفيض الضرائب على الواردات مع هدف زيادة مدا خيل الضرائب الذي تسعى إليه هذه البرامج.

2. **زيادة أسعار منتجات القطاع العام:** من المعروف أن القطاع العام في الدول النامية يقدم سلعا وخدمات مهمة للمواطنين وبأسعار تتناسب مع قدرتهم الشرائية المتدنية بسبب انخفاض دخولهم، وهو ما ينتج عنه تشوه في الأسعار بين القطاع العام والخاص، فضلا عن تقليص إيرادات الدولة من قطاعها العام والذي يعتبر موردا مهما من موارد الميزانية العامة، وتهدف برامج الإصلاح إلى تجاوز هذا الإشكال من خلال رفع أسعار منتجات القطاع العام وخدماته حتى تكون معبرة عن تكلفة عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها.

وتوجد مسألة أخرى ترتبط برفع أسعار منتجات القطاع العام، وهي رفع أسعار الطاقة الذي تركز عليها برامج الإصلاح، والمعروف أن المحروقات تقدمها الدولة في الغالب بأسعار مدعومة سواء في الدول التي تنتجها أو التي تستوردها، وتهدف زيادة أسعار المحروقات إلى ترشيد استخدامها من ناحية، وتخفيض الكميات المستوردة منها من أجل تحسين وضع الميزان التجاري من ناحية أخرى.

ثانيا: تقليص النفقات العمومية

يشكل الطلب الحكومي جزء مهما من الطلب الكلي ولذلك فإن محاولة تقليص فائض الطلب الكلي يجب أن تشمل تقليص النفقات العامة من أجل الحد من عجز الموازنة العامة، ومن أهم الوسائل التي تدعو إليها برامج الإصلاح في هذا الصدد ما يلي:

- إلغاء الدعم الحكومي عن السلع الضرورية.
- تقليص مصروفات الحكومة (الجارية والاستثمارية).

1. **إلغاء الدعم الحكومي عن السلع الضرورية :** من المعروف على نطاق واسع أن السلع الضرورية التي تقدمها الدولة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، تقدم إلى المستهلك بأسعار أقل من أسعارها الحقيقية، نظرا لاستفادتها من الدعم الحكومي وهو ما يؤدي إلى تشوهات في الأسعار من ناحية، وزيادة النفقات العمومية من ناحية ثانية، ولذلك فإن إلغاء الدعم عن السلع يستهدف التقليل من النفقات العمومية وبالتالي تخفيض عجز الميزانية العامة.

وترتبط قضية رفع الدعم عن السلع الضرورية بموضوع آخر له أهميته، ألا وهو ضرورة إلغاء الإعانات التي تقدمها الحكومة لبعض مؤسسات القطاع العام والتي تمثل عبء إضافيا يزيد من نفقات الدولة، فضلا عن كونها تشجع تلك المؤسسات على عدم الكفاءة الإنتاجية والاعتماد على الإعانات الحكومية لتغطية خسائرها.

2. **تخفيض مشتريات الحكومة من السلع والخدمات:** عادة ما يفضل خبراء صندوق النقد الدولي تخفيض المشتريات الحكومية من السلع والخدمات على زيادة الضرائب، ولكن هذا الخيار يستدعي التمييز بين نفقات الحكومة الجارية ونفقاتها الاستثمارية، والمفاضلة بين تخفيض أي من النوعين باعتبار قدرة هذا التخفيض على تحقيق هدف تخفيض عجز الميزانية الحكومية، ومن المعروف أن النفقات الاستثمارية الحكومية في الدول النامية تمثل نسبة مهمة من حجم الاستثمار الكلي، وبالتالي فإن تخفيض نفقات الدولة الاستثمارية سوف يؤدي إلى تخفيض حجم الاستثمار الكلي في البلد ويؤدي بالتالي إلى انخفاض معدلات نمو الدخل القومي وانتشار البطالة وتعطيل بعض الطاقات الإنتاجية وغيرها من الآثار السلبية، مع العلم أن تخفيض الإنفاق الاستثماري للحكومة لا يثير مقاومة كبيرة بالمقارنة مع تخفيض الإنفاق الجاري، وخصوصا على الرواتب والأجور التي تمثل في العادة النصيب الأكبر من نفقات الحكومة على السلع والخدمات.

ويفضل خبراء البنك الدولي وجود عدد صغير من الموظفين الحكوميين ذوي الكفاءة تكون مرتباتهم عالية من أجل رفع كفاءة الخدمة المدنية، ولذلك لا يخلو أي من برامج الإصلاح الاقتصادي من ضرورة التخلص من بعض الموظفين المدنيين، وهو موضوع لا يخلو من حساسية من الناحيتين الاجتماعية والسياسية، لما ينتج عنه من بطالة وفقر وعدم استقرار سياسي ومعارضة لبرامج الإصلاح قد تؤدي إلى الحد من نتائجها أو فشلها، ويعتبر تخفيض المشتريات العسكرية أكثر فائدة بصورة مباشرة من غيره من التخفيضات الأخرى التي تستهدف أنواع المشتريات الحكومية الأخرى، نظرا لأثره المباشر على تخفيض عجز الحساب الجاري عن طريق تخفيض الواردات العسكرية.

الفقرة الثانية: وضع حدود للقروض المصرفية ورفع أسعار الفائدة

ودائما في إطار رؤية صندوق النقد الدولي لأسباب أزمة المديونية التي يرجعها إلى وجود إفراط في الطلب الكلي ناتج عن زيادة عرض النقود على طلبها، فإن برامج الإصلاح الاقتصادي (التثبيت والتكييف) تركز على وضع حدود للقروض المصرفية المسموح بها للحكومة وكل من القطاعين العام والخاص، وذلك بهدف الحد من ارتفاع الطلب الذي يؤدي إلى زيادة التضخم، مع العلم أن سياسة وضع حدود للإقراض تستهدف في العادة توجيه القروض الداخلية نحو القطاعات المراد تشجيعها في إطار

السياسة الاقتصادية المتبعة، وتركز برامج الإصلاح بصورة عامة على ضرورة تقييد الإقراض الكلي مع قدر من التساهل مع القطاع الخاص.

وفي إطار السياسة النقدية أيضا تركز برامج الإصلاح على ضرورة رفع معدلات الفائدة (الدائنة والمدينة) وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف؛ منها الحد من القروض الاستثمارية نظرا لارتفاع تكاليف الاقتراض من ناحية، وتشجيع الادخار نظرا لرفع أسعار الفائدة على الودائع الآجلة، وامتصاص السيولة غير المرغوب فيها، كما يساعد رفع معدلات الفائدة على الحيلولة دون هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج وتشجيع دخول رؤوس الأموال الأجنبية التي تبحث عن أسعار فائدة أكبر، الأمر الذي يساعد في الحد من عجز ميزان المدفوعات.

والجدير بالذكر أن الإجراءات السابقة ترتكز على تحليلات المدرسة النقدية الحديثة بزعامة ملتون افريد مان التي ترجع أسباب التضخم إلى زيادة عرض النقود على الطلب عليها.

المطلب الثاني: زيادة العرض الكلي

وتشمل مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى زيادة العرض الكلي عن طريق تحسين توزيع وتخصيص الموارد بشكل يؤدي إلى زيادة السلع المنتجة، سواء تلك التي تعوض الواردات أو التي تخصص للتصدير، وفي هذا المجال تركز البرامج على الجوانب التالية:

- القضاء على تشوهات هيكل الأسعار
- تحرير سعر الصرف والتجارة الخارجية
- منح الأولوية لقطاع التصدير

الفقرة الأولى: القضاء على تشوهات هيكل الأسعار المحلية

حيث ترى برامج الإصلاح أن تشوهات هيكل الأسعار المحلية تعود في الأساس إلى تدخل الدولة، الذي يؤثر على الأسعار سواء من خلال تحديد الأسعار أو دعم السلع، الأمر الذي ينتج عنه تقديم السلعة أو الخدمة بأقل من تكلفتها الحقيقية، وبالتالي تتباين الأسعار بين القطاع العام والخاص الأمر الذي يؤدي إلى توقف إنتاج القطاع الخاص وبالتالي تخفيض العرض الكلي للسلع والخدمات في البلد، وتركز برامج الإصلاح على أن يترك لآلية السوق (العرض والطلب) أمر تحديد الأسعار دون تدخل.

ونشير إلى أن استهداف زيادة العرض الكلي من خلال تحرير الأسعار قد لا يكون أكثر الوسائل فاعلية في الدول النامية، نظرا إلى أن زيادة العرض الكلي تعتمد على زيادة الطاقة الإنتاجية في البلد، وهو أمر قد لا يكون متيسرا في ظل ضعف هياكل الإنتاج المحلية الذي يميز معظم الدول النامية، الأمر

الذي يحد بشكل كبير من فاعلية تحرير الأسعار على زيادة العرض الكلي. فضلا عن أن تحرير الأسعار قد يؤدي إلى تصاعد نفقات الإنتاج ورفع أسعار السلع المخصصة للتصدير، وبالتالي إضعاف ميزة هذه الصادرات التنافسية في الأسواق الخارجية، وهو ما سينعكس على تزايد العجز في ميزان المدفوعات.

الفقرة الثانية: تحرير سعر الصرف والتجارة الخارجية

حيث يحتل تحرير سعر الصرف مكانة بارزة في برامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي، وتركز سياسة تحرير سعر الصرف على تخفيض كبير في سعر صرف العملة المحلية التي يعتقد أنها تكون ،في الغالب، مقيمة بأكثر من قيمتها الحقيقية، وهو ما يؤدي إلى إضعاف الميزة التنافسية للصادرات، ويعتقد أن تخفيض سعر صرف العملة المحلية سوف يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات بالعملة المحلية ودعم ميزتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الصادرات من ناحية، وتخفيض الواردات التي سترتفع أسعارها بالعملة المحلية من ناحية أخرى، وتكون النتيجة هي تحسن وضع ميزان المدفوعات.

والجدير بالإشارة أن تقييم العملة المحلية بأكثر من قيمتها الحقيقية قد يؤدي إلى انكماش الصادرات وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، نظرا لعلاقة سعر الصرف المحلي ببعض المتغيرات الخارجية (نسب التبادل التجاري، أسعار الفائدة الحقيقية، التدفقات المالية من الخارج) وهو ما يعني ضرورة السير بسعر الصرف المحلي إلى مستوى التوازن، وذلك بهدف دعم صادرات البلد من حيث الحجم والقيمة.

وعلى الرغم مما سبق فإن تخفيض سعر العملة المحلية قد يضر بهدف توازن ميزان المدفوعات أكثر من تحقيقه، لأن شرط تحقيق هدف زيادة التصدير لا يتوقف على تخفيض أسعار الصادرات بالعملة المحلية فقط وإنما يشمل أيضا بعض العوامل الأخرى، مثل نوعية السلع التي تصدرها الدول النامية والتي هي في الغالب موارد أولية وسلع وسيطة يسهل تعويضها، كما أن السياسات الانكماشية التي تنتهجها الدول الصناعية الكبرى وسياسات الحماية ضد صادرات الدول النامية قد تحد من قدرة هذه البلدان على زيادة صادراتها.

كما أن مساهمة تخفيض سعر الصرف في الحد من الواردات أمر غير مؤكد نظرا لضعف مرونة الطلب المحلي على الواردات، سواء منها الاستهلاكية أو الإنتاجية وحتى الكمالية، وفي نفس الوقت فإنه من المؤكد أن يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية وخاصة الوسيطة منها إلى رفع تكاليف الإنتاج المحلي وهو ما سينعكس على ارتفاع أسعار السلع بشكل عام، سواء تلك المعدة للاستهلاك المحلي أو تلك التي تصدر إلى الخارج، وهو ما يجعل هذه الأخيرة أقل قدرة على المنافسة ويحد بالتالي من إمكانيات التصدير ويساهم في تزايد عجز ميزان المدفوعات.

كما تركز برامج الإصلاح الاقتصادي على ضرورة تحرير التجارة الخارجية، كطريق لزيادة العرض الكلي وزيادة الصادرات من أجل زيادة حصيلة البلد من العملة الصعبة، من أجل تحسين وضع ميزان المدفوعات، وتمكين البلد من تسديد ديونه الخارجية. كما أن تحرير الواردات قد يساعد على تخفيض الأسعار في الداخل ويزيد من الكفاءة الإنتاجية، نظرا لتعرض المنتجات المحلية للمنافسة من البضائع المستوردة.

والجدير بالإشارة هنا، هو أن تحرير التجارة الخارجية يستمد أسسه من نظرية التجارة الخارجية التي ترى أن تحرير التجارة سيمكن من الاستفادة من المزايا النسبية التي تحكم التجارة الدولية عند (ديفد ريكاردو).

الفقرة الثالثة: منح الأولوية لقطاع التصدير

تحرص برامج الإصلاح الاقتصادي (التثبيت والتكييف) على العمل على توجيه هيكل الإنتاج المحلي نحو التصدير وذلك من خلال إعادة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تنتج سلع التصدير، وذلك بغية زيادة قدرة البلد على اقتناء العملات الصعبة التي تمكنه من تسديد ديونه الخارجية، التي يشكل الحرص على ضمان استمرار تسديدها المحرك الأول للدور النشط الذي تلعبه مؤسسات بريتون وودز في إدارة أزمة مديونية الدول النامية.

وتتجلى الأولوية الممنوحة لقطاع التصدير في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال تشجيع كل من القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار في هذا المجال، وذلك عبر منح مجموعة واسعة من المزايا والحوافز للمستثمرين وحماية استثماراتهم من المصادرة أو التأميم مع ضمان حرية تحويل أرباح هذه الاستثمارات إلى الخارج، وكذلك حرية تملك المشاريع الخاصة والمشاركة في ملكية المشاريع العامة، وفتح فرص الاقتراض من السوق المالية المحلية أمام القطاع الخاص الأجنبي، بالإضافة إلى تهيئة البنية التحتية والمؤسسية والتشريعية حتى تضمن هذه المزايا. وفي هذا الإطار يحتل تخفيض سعر الصرف أهمية كبيرة نظرا لأنه بدون تخفيضه يصعب تنفيذ الإجراءات الهادفة إلى توجيه الهيكل الإنتاجي الداخلي نحو التصدير.

المطلب الثالث: تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي

يعتبر تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من أهم المحاور التي ترتكز عليها برامج الإصلاح الاقتصادي التي تدعمها مؤسسات بريتون وودز، وذلك من خلال إجراءات الخصخصة أو الخصخصة، التي تطلق على مجموعة من السياسات الهادفة إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، سبيلا إلى سيادة اقتصاد السوق والقضاء على كل سمة من سمات الاقتصاد الموجه أو المخطط، وهو ما يشير إلى البعد الإيديولوجي للموضوع، والكامن وراء المبررات

والإجراءات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق هذا الهدف، ويكفي للدلالة على البعد الإيديولوجي في الدعوة إلى تقليص دور الدولة؛ أن هذه الدعوة قد تصاعدت في الدول الغربية مع وصول المحافظين إلى السلطة في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في عهد كل من رونالد ريكن ومار كريت تاتشر، كما أن الدعوة إلى الخصخصة والهجوم الشرس الذي تشنه مؤسسات بريتون وودز وخاصة البنك الدولي على القطاع العام للدول النامية ودور الدولة عموما يكشف عن هذا البعد.

وتتمحور إجراءات الخصخصة في برامج الإصلاح الاقتصادي حول النقاط التالية:

1. تحويل ملكية أهم وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص.
2. تحرير السوق من الاحتكار العام.
3. إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة في الغالب (تعليم، الصحة، الماء، الكهرباء، ...الخ).
4. التوسع في تحميل تكاليف الخدمات العامة للمستفيدين منها.
5. تحرير القطاع الخاص من معظم القيود الإدارية التي تقيد حركته.
6. تخلي القطاع العام عن الأنشطة التي لا تلائم وضعه.

ومما أعطى لهذه الدعوة الهادفة إلى تخصيص النشاط الاقتصادي في الدول النامية دفعة قوية؛ هو تفاقم المشكلات الاقتصادية في هذه الدول بعد فشل عدة عقود من محاولات التنمية التي قادها القطاع العام، فضلا عن انهيار المعسكر الاشتراكي وتزايد انتشار اقتصاد السوق الذي بدا وكأنه أكثر كفاءة من الاقتصاد الموجه.

ويقصد بالقطاع العام هنا مجموعة مؤسسات الدولة التي تعمل في نشاط الأعمال، وهو لا يضم كل ملكية الدولة، وينبغي في قطاع الأعمال العام أن يسعى إلى تقليص التكاليف إلى أدنى حد وتعظيم الأرباح، أي أن يعمل وفق آلية السوق، إلا أن الاعتبارات السياسية والاجتماعية تعرقل عمل هذا القطاع وفق قواعد السوق من أجل تعظيم الربح، وذلك من خلال خضوعه للأوامر الإدارية المركزية لتحديد الأسعار والبيع بأسعار منخفضة تؤدي إلى خسارته.

وتجمع برامج الإصلاح التي تدعمها مؤسسات بريتون وودز على عدائها الشديد للقطاع العام واستثماراته العمومية بوصفها السبب الرئيسي لظهور التشوهات الهيكلية المسؤولية عن الاختلالات الداخلية والخارجية. وتوصي هذه البرامج بتخفيض حجم الاستثمار العمومي وترشيده وكذلك تحسين أداء القطاع العام من خلال إلغاء الدعم عنه وتعريضه للمنافسة وتقليصه إلى أدنى حد ممكن. وتتمثل أهم التوصيات التي يقدمها البنك الدولي في هذا المجال في النقاط التالية:

أ- تصفية المؤسسات العامة الخاسرة.

ب-بيع المؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي

ج- إشراك القطاع الخاص المحلي في توفير السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع

د- إدارة المتبقي من المؤسسات العامة طبقا لقواعد السوق.

ورغم أن القطاع العام قد لعب دورا مهما وحقق بعض الإنجازات في العديد من الدول النامية، فإنه قد واجه مشاكل كبيرة بسبب تدخل المسئولين السياسيين في تسييره، بالإضافة إلى ضعف الحوافز لدى مسيريه وكذلك قوة النقابات العمالية الأكثر من اللازم. ويضاف إلى ما سبق أن القطاع العام لم يتمكن من تحقيق حسن تخصيص الموارد بالشكل المطلوب، وهو ما شجع الدعوة إلى تطبيق آليات اقتصاد السوق؛ حيث يترك للسوق أمر تحديد كل من الأسعار وحجم الإنتاج. ومع ذلك فإنه لا يمكن الجزم بتفوق الملكية الخاصة بشكل مطلق لأن الكثير من المشكلات التي واجهت المؤسسات العامة لم تنتج عن ملكيتها العامة، ولكنها نتجت عن غياب التسيير وفق قواعد الربح والخسارة وتحقيق الكفاءة الإنتاجية وحسن تخصيص الموارد، وهو ما يعني بالضرورة، حسب رأي برامج الإصلاح، وجوب خصخصة هذه المؤسسات وبالتالي تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أدنى حد ممكن.

ورغم ما تنصح به برامج الإصلاح الاقتصادي التي تدعمها مؤسسات بريتون وودز، وما تحاول تطبيقه في الدول النامية، بالرغم من إرادة شعوبها، يظل دور الدولة يحظى بأهمية خاصة نظرا للدور المتواضع الذي لا زال يلعبه القطاع الخاص في هذه البلدان.

المبحث الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا

يبدو أن برامج الإصلاح الاقتصادي (التثبيت والتكييف) التي تشكل أساس مشروطية مؤسسات بريتون وودز لقبول طلبات إعادة جدولة ديون الدول النامية التي تواجه صعوبات في تسديد ديونها، قد وجدت طريقها إلى التطبيق بشكل متزايد خلال الفترة التي تلت انفجار أزمة المديونية سنة 1982، بسبب تزايد صعوبات تسديد الديون التي تعرض لها المزيد من الدول النامية بعد الفشل الذر يع الذي منيت به تجارب التنمية الاقتصادية المعتمدة على الخارج؛ وخصوصا في تمويل برامجها الاستثمارية الضخمة التي لم تسفر عن زيادة أو تحسين القاعدة الإنتاجية، الأمر الذي نجم عنه فقط تراكم الديون وتزايد متأخرات سداد خدماتها وتدني الجدارة الائتمانية لهذه الدول؛ حيث لم يعد بإمكانها زيادة الاقتراض الخارجي لمواجهة صعوبات التسديد أو غيرها من الصعوبات التي تواجهها.

هذه الوضعية التي أرغمت عددا متزايدا من الدول النامية على طلب إعادة الجدولة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي؛ هي التي كانت تعاني منها موريتانيا مع نهاية 1984. وعلى النحو الذي سبقت الإشارة إليه، وهو ما نتج عنه تغيير النظام السياسي وتولي نظام سياسي جديد للسلطة وجد نفسه مرغما على طلب إعادة جدولة ديون الدولة الخارجية، التي كانت حينها تقترب من ضعف ناتج البلد الداخلي الخام، والموافقة على تطبيق سلسلة من برامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (1985 – 1995). ثم

تلتها مجموعة من الوثائق الإطارية السنوية للسياسة الاقتصادية التي تعتبر امتدادا لهذه البرامج؛ لأنها تسير وفق نفس التوجهات التي رسمتها البرامج السابقة ويتم وضعها وتطبيقها تحت إشراف مؤسسات بريتون وودز وبدعمهما المالي، لذلك سوف نعتبر أن الفترة (1985 – 1998) كلها فترة برامج إصلاح اقتصادي، على الرغم من أننا سوف نركز على البرامج الثلاثة الأولى التي غطت الفترة (1985 – 1995) بوصفها تمثل الاتجاه العام لهذه البرامج وهي التي تتوفر عنها معلومات كافية.

ونشير هنا إلى أن مجال اهتمامنا في هذا الفصل ليس دراسة برامج الإصلاح في حد ذاتها، وإنما هو دراسة تطور المديونية في ظل هذه البرامج، وهو ما سوف نتناوله في المبحث الثالث من هذا الفصل وطيلة الفترة (1985 – 1989) باعتبارها كلها فترة برامج إصلاح اقتصادي. والبرامج الثلاثة المشار إليها سابقا والتي سنتناولها في هذا المبحث هي:

- برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (PREF) الذي غطى الفترة (1985 – 1988).
- برنامج الدعم والدفع (P. C. R) الذي غطى الفترة (1989 – 1991)
- برنامج التصحيح الهيكلي (P.A.S) الذي غطى الفترة (1992 – 1995)

المطلب الأول: برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985 – 1988)[1]

وسنتناول في هذا المطلب الموضوعات التالية:

- أهداف البرنامج وسياساته.
- استثمارات البرنامج وطرق تمويلها.
- نتائج البرنامج.

الفقرة الأولى: أهداف البرنامج وسياساته

وتتضمن هذه الفقرة كل من الأهداف الأساسية التي يسعى البرنامج إلى بلوغها، ومجموعة السياسات والإجراءات التي تتبع من أجل الوصول إلى هذه الأهداف، وسنقسم هذه الفقرة إلى نقطتين:

أولا: الأهداف الأساسية لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي

لقد تم تحديد الأهداف الأساسية للبرنامج في النقاط التالية:

1. الوصول إلى معدل نمو سنوي للناتج الداخلي الخام قدره 4% طيلة فترة البرنامج بدلا من المعدلات السالبة التي ميزت الفترة (1980 – 1984) .

[1] لقد اعتمدنا في هذا المطلب على الوثائق التالية:

- REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE, programme de redressement Economique et financier (P. R. E. F) 1e groupe consultatif pour la Mauritanie, paris, (26 – 27). Novembre, 1985.
- REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE, bilan d'exécution du P. R. E.F (1985 – 1989), 2e Groupe consultatif pour la Mauritanie, Paris (25 – 27) Juillet 1989.

2. تخفيض معدل التضخم إلى 5% بحلول 1988 بعد أن كان في حدود 15% سنة 1984.
3. تخفيض عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى حدود 10% من الناتج الداخلي الخام مع نهاية البرنامج بعد أن كان في حدود 29% من هذا الناتج سنة 1984.
4. الوصول إلى حالة التوازن في ميزانية الدولة بحلول 1986 بعد أن كان عجز الميزانية سنة 1984 في حدود 9,7% من الناتج الداخلي الخام، وتكوين ادخار في الميزانية قدره 15% من حجم الاستثمار العمومي عند نهاية البرنامج.
5. وضع حد أعلى للاستثمار العمومي؛ بحيث لا يتجاوز 20% من الناتج الداخلي الخام بعد أن كان متوسطه في حدود 34% طيلة النصف الأول من فترة الثمانينات.

ثانيا: سياسات البرنامج

وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية والمالية المختلة التي سبقت الإشارة إليها، وبطبيعة الحال فإن هذه السياسات تدخل في الإطار العام لسياسات الإصلاح التي تطرقنا إليها في المبحث الأول من هذا الفصل، والتي تقسم إلى مجموعتين من السياسات، الأولى: تستهدف تقليص الطلب الكلي والثانية: تستهدف زيادة العرض الكلي.

I- السياسات الهادفة إلى تقليص الطلب الكلي: وفي هذا الإطار تم التركيز على مجالات المالية العامة والنقود والقروض:

1. **على مستوى الميزانية العامة:** تتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في هذا المجال في تحقيق توازن في الميزانية العامة بحلول سنة 1986، والحصول على ادخار عمومي قدره 15% من حجم الاستثمار العمومي، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم القيام بمجموعة من الإجراءات الهادفة إلى التأثير على كل من النفقات العامة والإرادات العامة:

أ- **تقليص النفقات العامة:** وتشمل الإجراءات الهادفة إلى الضغط على النفقات العامة النقاط التالية:

- الحد من التوظيف العمومي باقتصار الاكتتاب الجديد على قطاعات التعليم والصحة ابتداء من سنة 1986 وإبقاء معدل نمو المرتبات في حدود لا تتجاوز 7% طيلة فترة البرنامج
- الحد من النفقات المدنية والعسكرية ومراقبة تطورها بشكل صارم
- تجميد الإعانات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وإلغائها عن مجموعة المؤسسات ذات الطابع التجاري والصناعي.
- العمل على إعادة جدولة الديون وتقليص النفقات الجارية.

ب-زيادة الإيرادات العامة: وتتلخص الإجراءات الهادفة إلى زيادة الإيرادات العامة في النقاط التالية:

- زيادة أسعار منتجات مؤسسات الدولة، وخصوصا منتجات الصيد (25%) وخدمات الماء والكهرباء (10%) وتوزيع الأدوية (15%) .

- الحد من التهرب الضريبي.
- الحد من الإعفاءات الضريبية والجمركية.
- إصلاح نظام الضريبة على أرباح الشركات وكذلك ضريبة الدخل.

2. **في مجال النقود والقروض:** وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات تشمل وضعية القروض ونظام الأسعار وإصلاح النظام المصرفي، كما تم في نفس الإطار تخفيض سعر العملة الوطنية بنسبة 16% سنة 1985 بالإضافة إلى تطبيق سياسة نقدية تقشفية وزيادة أسعار الفائدة (الدائنة والمدينة):

أ- **في مجال منح القروض:** وقد تم في هذا المجال زيادة أسعار الفائدة (الدائنة والمدينة) بنسبة 2% ووضع قيود على الإقراض للحكومة ومنح الأولية في القروض لقطاعات الزراعة والصيد والمؤسسات الصغيرة.

ب-**إصلاح النظام المصرفي:** حيث تضمن برنامج التقويم الاقتصادي والمالي مجموعة من الإجراءات لإصلاح النظام المصرفي الذي كان يعيش وضعية متردية جدا بسبب سوء التسيير وضعف إجراءات ووسائل تحصيل الديون بالإضافة إلى ضعف الادخار المحلي. وفي سنة 1986 (تاريخ بدء إصلاح النظام المصرفي) كان هذا النظام يضم مجموعة من المصارف يصل عددها إلى ستة مؤسسات مصرفية؛ من بينها مصرف برأس مال مشترك بين الحكومة الموريتانية والحكومة الليبية ومصرف آخر برأس مال مشترك بين خواص موريتانيين وعرب ومصرفين لتمويل التنمية. وابتداء من سنة 1986 عرف هذا الجهاز سلسلة من الاندماجات تقلص على أثرها عدد المؤسسات إلى أربع فقط، وقد استهدفت هذه الإجراءات تحسين وضعية الجهاز المصرفي بالإضافة إلى تدعيم رقابة البنك المركزي عليه وتعزيز الوساطة بين المصارف.

II- **السياسات الهادفة إلى زيادة العرض الكلي:** ويشمل هذا الجانب مجموعة الإجراءات الهادفة إلى تشجيع القطاعات الإنتاجية المحلية بالإضافة إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية:

1. **العمل على تشجيع القطاعات الإنتاجية الوطنية وذلك من خلال:**

أ- منح الأولوية للزراعة وخصوصا الزراعة المروية.

ب-العمل على رفع إنتاجية القطاع المعدني (الحديد) وتقليل تكاليفه من أجل الوصول به إلى معدل نمو حقيقي قدره 7,7% مدة البرنامج مع الشروع في إعادة استغلال مناجم النحاس في إنشيري التي كانت متوقفة.

ج-دعم معدلات النمو المحققة في قطاع الصيد خلال السنوات الماضية وذلك من خلال الحد من الرخص الممنوحة والسيطرة على استغلال صيد الأعماق وزيادة فاعلية الرقابة على الشواطئ.

د- تشجيع القطاع الخاص: وخصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم قطاع الإنشاءات.

هـ-الحد من توسع قطاع الخدمات وخصوصا الخدمات الإدارية العمومية وتجميد الرواتب والأجور العمومية والتركيز بدلا من ذلك على القطاعات المنتجة بصورة مباشرة.

و- إصلاح المؤسسات العمومية وخصوصا في مجالات الإنتاج المعدني والإنتاج الريفي وقطاع البريد والمواصلات وقطاعات الماء والكهرباء، وذلك من خلال تطبيق سياسة تقشفية تشمل تخفيض العمال بنسبة قد تصل في بعض المؤسسات إلى 25%.

2. **إصلاح قطاع التجارة الخارجية:** ويشمل هذا الجانب مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحقيق جملة أهداف من خلال الإجراءات التالية:

أ- تطبيق سياسة سعر صرف مرنة.

ب-تخفيض قيمة العملة المحلية بنسبة 16% وذلك بغية تشجيع الصادرات والحد من الواردات.

ج-تقليص العمل بنظام رخص الاستيراد عموما، وإلغائه بالنسبة للسلع الوسيطة والخدمات الإنتاجية.

د- تشجيع توجيه الاستثمارات إلى قطاع التصدير والسماح للمصدرين بالاحتفاظ بنسبة 15% من عائدات الصادرات بالعملة الصعبة .

هـ-تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات وتوحيدها والحد من الإعفاءات، وذلك بهدف تحرير التجارة الخارجية بشكل أكبر.

الفقرة الثانية: الاستثمارات العمومية للبرنامج وطرق تمويلها

وتدخل في هذه الفقرة النقطتان التاليتان:

- حجم استثمارات البرنامج وتوزيعها.
- طرق تمويل هذه الاستثمارات.

أولا: حجم استثمارات البرنامج وتوزيعها

لقد بلغ حجم الاستثمار العمومي المقرر خلال مدة البرنامج نحو 55,1 مليار أوقية، وهي موزعة على القطاعات الاقتصادية حسب الجدول الموالي.

الجدول رقم (5/1): توزيع الاستثمارات العمومية لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي (نسب مؤوية)

القطاعات	النسبة %
القطاع الريفي	35,0
البنية التحتية	27,1
الصناعة	25,1
التعليم والتكوين المهني	3,8
الصحة والشؤون الاجتماعية	3,6
قطاعات عمومية مختلفة	5,0

Source : 'P. R. E. F', (1985 – 1988), p: 118.

.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ الأولوية الجديدة الممنوحة للقطاع الريفي من خلال نسبة الاستثمار العمومي الموجهة إليه والتي مثلت 35% من مجموع الاستثمارات، وهي نسبة تفوق كثيرا النسب التي كانت تخصص لهذا القطاع من الاستثمارات العمومية خلال مرحلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (63 – 84) والتي لم تتجاوز في أحسن الأحوال 21,7%، كما هو الحال في المخطط الرابع الذي غطى الفترة (80 – 84). كما نلاحظ من خلال الجدول السابق أيضا مدى تدني نسبة الاستثمارات المخصصة لقطاعات الخدمات الاجتماعية (تعليم، التكوين المهني، الصحة والشؤون الاجتماعية) التي لم يتجاوز نصيبها من الاستثمارات مجتمعة 7,4% من مجموع هذه الاستثمارات.

ولا غرابة في ذلك لأنه من المعروف عن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تدعمها مؤسسات بريتون وودز عداؤها الشديد لتوسيع الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة والعمل على تقليصها إلى أدنى حد ممكن عن طريق تخفيض نفقات الدولة العامة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل عام.

ثانيا: طرق تمويل استثمارات برنامج التقويم الاقتصادي والمالي

لقد بلغ مجموع ما حصلت عليه موريتانيا من قروض لدعم برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، من مصادر مالية دولية مختلفة، نحو 175 مليون دولار طيلة مدة البرنامج، كما حصلت على مبلغ قدره 48.9 مليون دولار من وحدات حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي، وفي نفس الإطار حصلت كذلك على قرضين من البنك الدولي: الأول قدره 50 مليون دولار وهو قرض قطاعي، أما الثاني فهو قرض موجه لتمويل إصلاح المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها.

ونتيجة لما سبق فقد وصلت نسبة التمويل الخارجي للاستثمارات العمومية خلال مدة البرنامج الممتدة من (1985 – 1988) نحو 87% مقابل 13% من المصادر المحلية، وهو ما يعكس استمرار وضعية الاعتماد على المصادر الخارجية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في موريتانيا التي طبعت

مرحلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السابقة، على الرغم من الانخفاض الطفيف الذي عرفته هذه النسبة في ظل هذا البرنامج بالمقارنة مع الخطة الرابعة؛ حيث كانت تصل إلى 93,7%[1] بالمخطط الرابع مقابل 87% في هذا البرنامج.

الفقرة الثالثة: نتائج برنامج التقويم الاقتصادي والمالي

وفي ضوء الأهداف التي حددها برنامج التقويم الاقتصادي والمالي لنفسه سوف نحاول في هذه الفقرة تلخيص أهم النتائج التي تحققت بعد تطبيق هذا البرنامج، بغية معرفة مدى قدرة السياسات المطبقة على تحقيق الأهداف المحددة في المجالات التالية:

1. **فيما يتعلق بنمو الناتج الداخلي الخام:** فقد عرف هذا الناتج نموا متوسطا قدره 3,6% خلال فترة البرنامج، ولا يعني هذا تساوي معدلات نمو القطاعات المساهمة في تكوين هذا الناتج؛ حيث عرف القطاع الريفي معدل نمو قدره 3,7% وذلك نتيجة المواسم الزراعية الجيد نسبيا خلال فترة البرنامج، وكذلك القطاع الحديث (الصناعي) الذي عرف معدل نمو متوسط قدره 2,3% خلال نفس الفترة، أما قطاع الخدمات (باستثناء الخدمات الإدارية) فقد شهد نموا قدره 3,9% خلال مدة البرنامج وذلك بسبب المساهمة الجيدة للقطاع الخاص في كل من قطاعات التجارة والخدمات وقطاع النقل والمواصلات.

   أما بالنسبة لمعدل الاستثمار الذي كان في حدود 34% في المتوسط خلال الفترة (80 – 85) فقد انخفض إلى 18% سنة 1988. وبالنسبة للاستهلاك الإجمالي الذي كان يبلغ 101% من الناتج الداخلي الخام سنة 1984، فقد انخفض إلى حدود 86,5% من الناتج سنة 1988. ويعود ذلك بالأساس إلى تقليص الاستهلاك العمومي.
2. **على مستوى المالية العامة:** فقد كان الهدف الأساسي للبرنامج في هذا المجال يتمثل في تحقيق توازن في الميزانية العامة للدولة ابتداء من 1986، إلى جانب تكوين ادخار عمومي يقدر بنحو 15% من جملة الاستثمارات العمومية مع نهاية البرنامج، ويبدو أن البرنامج قد تمكن من تحقيق هذين الهدفين بفضل السياسة المطبقة والهادفة إلى ضبط المصاريف وزيادة الإيرادات العامة؛ حيث ظلت الميزانية العامة تحقق فائضا طيلة فترة البرنامج على الرغم من تذبذبه، وذلك ما يظهره الجدول التالي:

[1] محمد الأمين ولد بابي، التبعية التجارية والمالية لموريتانيا (رسالة ماجستير في الاقتصاد)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص: 131.

الجدول رقم: (5/2): تطور إيرادات ونفقات الميزانية العامة في موريتانيا خلال الفترة من (1985 – 1988) بملايين الأوقية

السنوات	1985	1986	1987	1988
الإيرادات	11460	13098	14713	14774
النفقات	10677	12596	13454	14123
الفائض	783	502	1269	651

Source : Banque Centrale de Mauritanie direction d'études Economiques.

ويبدو بكل وضوح من خلال الجدول السابق مدى التذبذب الذي أشرنا إليه سابقا؛ حيث وصل فائض الميزانية إلى 783 مليون أوقية سنة 1985، وهي السنة الأولى من تطبيق البرنامج، ولكنه انخفض إلى 502 مليون أوقية سنة 1996 قبل أن يرتفع مرة أخرى إلى ما يزيد على الضعف خلال سنة 1987، ولكنه عاد وهبط إلى ما يقرب النصف مع نهاية البرنامج.

3. **وعلى مستوى النقود والقروض:** فيتعلق الأمر هنا بتطورات الكتلة النقدية ومستويات التضخم، ومستويات الإقراض الداخلي. ففي ما يتعلق بكتلة النقود؛ فقد تطورت بمعدل قدره 17% خلال فترة البرنامج، كما وصل معدل التضخم سنة 1988 إلى 6,5% وهو معدل لا يبعد كثيرا عن الهدف المحدد وهو الوصول بمعدل التضخم إلى 5% عند نهاية البرنامج بدلا من 15% عند بدايته.

وفيما يخص القروض الداخلية. التي تتكون من صافي إقراض الحكومة وقروض الاقتصاد؛ فإنه بالنسبة لصافي الإقراض الحكومي فقد شهد انخفاضا قدره 5,5% خلال فترة البرنامج وذلك نتيجة انخفاض الإنفاق العام، أما قروض الاقتصاد فقد عرفت نموا مضطردا خلال سنتي 1986 و1987؛ حيث كانت نسب نموها على التوالي 11,3% و18,9% وذلك بسبب ارتفاع مستويات الإقراض المصرفي لقطاعات الصيد والمعادن والتجارة.

وعلى الرغم مما تقدم فإن النتائج التي تم الحصول عليها مع نهاية البرنامج في بعض القطاعات لم تكن مشجعة، على الرغم من تحسن وضعية ميزانية الدولة، لأن وضعية الحساب الجاري قد شهدت تدهورا خلال فترة البرنامج، وعاد معدل التضخم إلى الارتفاع سنة 1989 بوصوله إلى 10,5%. وهذه الظروف هي التي دفعت الحكومة الموريتانية إلى الطلب من مؤسسات بريتون وودز تمديد البرنامج، وهو ما تمت الموافقة عليه تحت اسم جديد هو: برنامج الدعم والدفع، الذي سنتناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: برنامج الدعم والدفع (1989 – 1991)[1]

وكما سبقت الإشارة إليه يعتبر برنامج الدعم والدفع امتدادا لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي الذي سبقه، ولذلك كانت أهداف هذا البرنامج وسياساته امتدادا لأهداف وسياسات البرنامج السابق، وسنتناول في هذا المطلب مجموعة من النقاط نقسمها إلى ثلاث فقرات هي:

- أهداف برنامج الدعم والدفع وسياساته.
- استثمارات برنامج الدعم والدفع وتوزيعها وطرق تمويلها.
- نتائج برنامج الدعم والدفع.

الفقرة الأولى: أهداف برنامج الدعم والدفع وسياساته

أولا: أهداف البرنامج

ويمكن تلخيص أهم أهداف البرنامج في النقاط التالية:

1. الوصول بمعدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام إلى 3,5% خلال فترة البرنامج، وهو معدل يفوق معدل نمو السكان.
2. الحصول على ادخار عمومي في الميزانية في حدود 6% من الناتج الداخلي الخام.
3. تخفيض معدل الاستثمار العمومي إلى حدود 16% من الناتج الداخلي الخام، وتحسين إنتاجية الاستثمارات.
4. تخفيض عجز الحساب الجاري (بدون التحويلات الرسمية) إلى أقل من 9,8% من الناتج الداخلي الخام مع نهاية الفترة.
5. تخفيض معدل خدمة الدين إلى حدود تتراوح بين (20 – 25)% من حصيلة الصادرات ليتلاءم مع قدرات البلد على الدفع.

ثانيا: سياسات البرنامج

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف تم انتهاج مجموعة من السياسات امتدت إلى مختلف القطاعات وشملت:

- الميزانية العامة للدولة.
- النقود والقروض.
- سياسات الأسعار.
- إصلاح المؤسسات العمومية.
- السياسة الاجتماعية.

[1] REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE programme de consolidation et relance (P. C. R), (1989 – 1991) préparé pour le 2e groupe consultatif pour la Mauritanie, Paris, 1989.p 12 .

I- الميزانيـة العامـة للدولـة: مواصلة الجهود الهادفة إلى زيادة الادخار العمومي عن طريق زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات وذلك من خلال الإجراءات التالية:

1. العمل على توسيع القاعدة الضريبية.
2. الحد من الإعفاءات وإصلاح التعريفة الجمركية.
3. تطوير النظام الضريبي وتحسين إجراءات التحصيل.
4. وفي جانب النفقات العامة: فإن البرنامج يهدف إلى تقليص النفقات العامة بشكل عام، وخصوصا تلك الخاصة بالمرتبات والأجور مع الإبقاء على الاستثمارات الأساسية، وتنظيم نفقات قطاع التعليم ومنح أولوية للتعليم الأساسي وتكييف التعليم العالي مع حاجات سوق العمل.

II- النقود والقروض: يهدف البرنامج في هذا الإطار إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية للإصلاح، والهادفة إلى تخفيض الطلب الكلي إلى جانب السياسة المالية وذلك من خلال الوسائل التالية:

1. مراقبة نمو القروض للاقتصاد الوطني وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر إنتاجية والحد من القروض للحكومة.
2. متابعة إصلاح القطاع المصرفي وتفعيل رقابة البنك المركزي الموريتاني على البنوك التجارية وذلك للحيلولة دون تكرار الأخطاء التي كانت السبب في الوضعية المتردية التي عاشها هذا القطاع قبل بداية برامج الإصلاح.

III- سياسة الأسعار: وتهدف هذه السياسة إلى مواصلة إزالة التشوهات في نظام الأسعار المحلي وذلك عن طريق:

1- التحرير المتواصل للأسعار وبقدر من التدرج.
2- إلغاء الدعم عن السلع الزراعية والسلع الضرورية بشكل عام .
3- رفع أسعار الخدمات التي تقدمها الدولة لتتناسب مع تكاليفها.
4- تطبيق سياسة سعر صرف مرنة مع تخفيض أولي في سعر العملة المحلية قدره 10,3% عند بداية البرنامج.

IV- إصلاح المؤسسات العمومية: وقد شملت إجراءات الإصلاح في هذا الإطار المجالات التالية:

1. **الجانب التشريعي:** ويتضمن إصدار النصوص القانونية التي تنظم العمليات التالية:

أ- شروط إنشاء وتصفية المؤسسات العمومية.

ب-تصنيف المؤسسات العمومية.

ج-تنظيم وتسيير المجالات الإدارية لهذه المؤسسات.

د- تنظيم علاقات المؤسسات العمومية بالدولة.

2. **الجانب الإجرائي ويتضمن:**

أ- تصفية الالتزامات المتبادلة بين الدولة والمؤسسات العمومية، وفي هذا الإطار تمت مقاصة الديون المتبادلة بين الدولة وكل من شركة الماء والكهرباء ومؤسسة البريد والمواصلات.

ب-إعادة هيكلة المؤسسات المهمة: وشملت إعادة الهيكلة هنا كل من: الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) وشركة المياه والكهرباء (SONELEC) ومؤسسة البريد والمواصلات (OPT) والشركة الوطنية للاستيراد والتصدير (SONIMEX) والشركة الوطنية لتسويق الأسماك (SMCP) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (C. N. S. S) وميناء نواكشوط المستقل (P. N)، كما تقرر التخلي عن بعض المؤسسات إلى القطاع الخاص وفتح رؤوس أموال بعض آخر لمشاركة هذا القطاع وسحب الاحتكار الذي كانت تتمتع به هذه المؤسسات، كما سمح لبعض هذه المؤسسات بتخفيض اليد العاملة الزائدة لديها.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه المؤسسات قد تم التخلي عنها للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي) بصورة كاملة أو جزئية في مراحل لاحقة.

V- السياسات الاجتماعية للبرنامج: من المعروف عن الإجراءات التي تتضمنها برامج الإصلاح الاقتصادي التي تدعمها مؤسسات بريتون وودز، أنها تترك آثارا سلبية جدا على النواحي الاجتماعية بسبب تجميد التوظيف العمومي والتسريح الواسع للعمال في إطار إصلاح القطاع العام ورفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية وتحرير الأسعار وتخفيض قيمة العملة المحلية. وفي محاولة للحد من هذه الآثار السلبية حاول برنامج الدعم والدفع تطبيق مجموعة من الإجراءات تستهدف زيادة فرص العمل في القطاع الريفي و القطاع غير المصنف وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما حاول زيادة مخصصات القطاعات الاجتماعية في ميزانية الدولة وخاصة قطاعي الصحة والتعليم وذلك لتجاوز الوضعية التي كان يعيشها القطاع مع نهاية البرنامج السابق، وتشمل إجراءات السياسة الاجتماعية المجالات التالية:

1. **التعليم:** لقد كانت أهم معالم الوضع التعليمي عند نهاية البرنامج السابق تتمثل فيما يلي:

أ- انخفاض نسبة التمدرس بشكل ملحوظ؛ حيث كانت لا تتجاوز 54,7% من البالغين سن الدراسة.

ب-زيادة التسرب المدرسي وعلى مختلف المستويات.

ج-ضعف مرد ودية النظام التربوي في مجمله وخصوصا التعليم الفني والمهني.

د- نقص كل من المقاعد المدرسية والمدرسين بالمقارنة مع عدد التلاميذ والطلاب.

وانطلاقا من جوانب القصور هذه، حدد البرنامج عدة أهداف لتحسين وضعية التعليم تمثلت في:

- الارتقاء بمستوى التعليم من الناحية الكمية والنوعية.
- الحد من توسع التعليم العالي وإخضاعه لمتطلبات سوق العمل.

- تحسين كفاءة النظام التربوي بشكل عام وذلك من خلال دعم كل من وظيفتي التخطيط والتسيير في هذا القطاع. ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال الوسائل التالية:
  - زيادة ميزانية التعليم بنسبة 9% سنويا طيلة فترة البرنامج.
  - تقليص عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي والعالي وزيادة ميزانية الأخير بنسبة 3% وطيلة فترة البرنامج كذلك.
  - دعم التعليم الحر والمحظري وقطاع محو الأمية.

2. **الصحة:** ولا تختلف وضعية هذا القطاع عن سابقه مع نهاية البرنامج السابق حيث كانت تقديرات أمد الحياة تتراوح بين (43 – 46) سنة، ونسبة الوفيات في حدود 21% وتصل عند الأطفال الرضع إلى 30%، ومعدل التغطية الصحية لا يتجاوز 30% من السكان. وعلى ضوء هذه الوضعية حدد البرنامج مجموعة من الأهداف تتلخص في:

أ–الوصول إلى معدل تغطية صحية يقدر بنحو 50% من السكان بحلول سنة 1991.

ب–تحسين مستوى معيشة السكان وخصوصا في الأوساط الريفية.

ج–رفع كفاءة وظيفتي التخطيط والتسيير في قطاع الصحة.

الفقرة الثانية: استثمارات برنامج الدعم والدفع وتوزيعها وطرق تمويلها

لقد قدر حجم الاستثمارات المبرمجة في إطار هذا البرنامج بنحو 45.518,4 مليون أوقية وهي موزعة حسب ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم (5/3): توزيع الاستثمارات العمومية لبرنامج الدعم والدفع (1989 – 1991) بملايين الأوقية

القطاعات	حجم الاستثمارات	النسبة %
التنمية الريفية	15547,9	34,3
الإصلاح الترابي	11365,5	25,1
الصناعة	5969	13,2
المصادر البشرية	4763	10,1
قطاع عمومي وشبه عمومي	1425	3,1
شركة اسنيم	6448	14,2
المجموع	45518,4	100

Source : REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE programme de consolidation et relance. (P. C. R) '(1989-1991)' préparé pour le 2e groupe consultatif pour la Mauritanie, Paris, 1989. p: 10

ويبدو من خلال الجدول السابق تواصل الأولوية التي منحت للقطاع الريفي خلال البرنامج السابق على خلاف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي سبقتهما؛ حيث خصصت نسبة 34% من الاستثمارات لهذا القطاع، وهي نفس حصته من استثمارات برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الصناعة بما فيها الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (اسنيم) حيث بلغ مجموع نسبة هذا القطاع حوالي 27,4% من مجموع الاستثمارات، ويحتل الإصلاح الترابي المرتبة الثالثة بنسبة 25,1%، أما المصادر البشرية فتأتي في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت 10,1%. وتتجلى بشكل واضح الأهمية المتدنية للقطاع العمومي وشبه العمومي الذي لم تتجاوز نسبته من الاستثمارات 3,1%.

وخلال مدة هذا البرنامج عرفت البلاد صعوبات كبيرة على مستوى التمويل، بسبب وصول المديونية إلى مستويات حرجة بوصول حجمها إلى 1.823,2 مليون دولار، ووصول خدمات الدين إلى 141,5 مليون دولار، ووصول معدل خدمة الدين إلى 36,5 بالنسبة للصادرات سنة 1990. أي سنة واحدة بعد بداية البرنامج وهو ما أرغم موريتانيا على طلب معونة إضافية؛ حيث حصلت على بعض الإعفاءات بالإضافة إلى هبة وتمويلات أخرى من الحكومة الفرنسية بلغ مجموعها 61 مليون دولار.

وتعود معظم هذه الصعوبات إلى العوامل التالية:

1. الأزمة الموريتانية السنغالية في إبريل 1989 والتي أدت إلى إغلاق الحدود بين البلدين وخسارة الموريتانيين لأموالهم التي كانوا يستثمرونها في السنغال والتي كانت عائداتها لسنة 1988 تقدر بنحو 27 مليون دولار، كما نتج عن إغلاق الحدود خسارة جزء كبير من الصادرات الموريتانية إلى السنغال والتي قدرت سنة 1987 بنحو 368,7 مليون أفرنك غرب إفريقي.
2. حرب الخليج الثانية والتي كانت لها آثار بالغة على التمويلات التي كانت تحصل عليها موريتانيا من دول الخليج والعراق، وهي التمويلات التي توقفت تماما بعد هذه الأزمة، وانعكس ذلك في مشاكل التمويل الحادة التي عرفتها موريتانيا خلال هذه الفترة.
3. ارتفاع أسعار البترول الذي رافق الأزمة والذي كلف موريتانيا مبلغا يتراوح بين 15 و 20 مليون دولار.

وعلى الرغم من كل ما سبق فقد تم تمويل برنامج الدعم والدفع من المصادر الخارجية بنسبة 93,65%[1].

[1] محمد الأمين ولد بابي، التبعية التجارية والمالية لموريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

الفقرة الثالثة: نتائج برنامج الدعم والدفع

وسنركز في هذه الفقرة على المحاور التالية:

- تطور الناتج الداخلي الخام خلال فترة البرنامج.
- النتائج على مستوى ميزانية الدولة.
- النتائج على مستوى النقود والقروض.

أولا: تطور الناتج الداخلي الخام خلال فترة البرنامج

لقد شهد الناتج الداخلي الخام معدل نمو سنوي قدره 2% في المتوسط مع قدر كبير من التذبذب؛ حيث أنه في سنة 1989 أدى ارتفاع إنتاج القطاع ألاستخراجي بنسبة 50% إلى نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة بلغت 4,8%، وفي سنة 1990 نتج عن انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 41,4% انخفاضا في الناتج الداخلي الخام بنسبة (−1,8)%، وذلك قبل أن يعرف معدل نمو قدره 2,6% سنة 1991.

ثانيا: النتائج على مستوى ميزانية الدولة

لقد وصل حجم الادخار العمومي المحقق خلال فترة البرنامج إلى 2,8 مليار أوقية كمتوسط سنوي وهو ما يمثل 3,4% أي أنه كان أقل من الهدف المحدد ب: 6% من الناتج الداخلي الخام، كما حققت الإيرادات العامة معدل نمو سنوي قدره 6% في المتوسط خلال فترة البرنامج، في حين تزايدت النفقات العامة بمعدل سنوي قدره 7,7% في المتوسط خلال نفس الفترة. وتعود الزيادة في النفقات العامة إلى زيادة مدفوعات خدمات الدين خلال مدة البرنامج.

ثالثا: النتائج على مستوى النقود والقروض

حيث شهدت الكتلة النقدية نموا سنويا قدره 21,2% طيلة فترة البرنامج وهو ما انعكس على مستوى التضخم الذي وصل مع نهاية 1990 إلى 14%، في حين بلغ المتوسط السنوي لنمو القروض خلال نفس الفترة نحو 40,5%. وتتوزع هذه القروض حسب القطاعات الاقتصادية (كمتوسط سنوي) خلال فترة البرنامج، على النحو التالي:

1. التنمية الريفية 35,5%.
2. الصناعة 11,4%.
3. قطاع الخدمات 37,0%.

مع الإشارة إلا أن توزيع القروض الداخلية على القطاعات خلال فترة برنامج التقويم الاقتصادي والمالي كانت على النحو التالي:

1. التنمية الريفية 16,08%.
2. الصناعة 21,30%.

3.الخدمات 42,2%.

المطلب الثالث: برنامج التصحيح الهيكلي (1992 – 1995)[1]

لقد لاحظنا أنه قد تحققت بعض النتائج الإيجابية خلال مرحلة برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، إلا أن النتائج المحققة خلال مرحلة البرنامج الثاني (الدعم والدفع) لم تكن على مستوى الطموح، ويعود ذلك بالأساس إلى الصعوبات الاقتصادية والمالية التي عانت منها البلاد خلال هذه الفترة والتي تعود إلى بعض العوامل التي تقدمت الإشارة إليها، من قبيل حرب الخليج الثانية وتوقف الدعم المالي القادم من دول الخليج العربية والعراق، بالإضافة إلى الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط الناتج عن هذه الأزمة، فضلا عن الأزمة مع السنغال سنة 1989 وآثارها الاقتصادية المختلفة، إلى جانب بعض الظروف الطبيعية غير الملائمة من قبيل تراجع التساقطات المطرية خلال نفس الفترة وآثار ذلك على القطاع الريفي.

وقبل الدخول في استعراض برنامج التصحيح الهيكلي، لا بد من الإشارة إلى أنه تميز عن المرحلتين السابقتين من برامج الإصلاح الاقتصادي بكونه يعد خطوة أكثر تقدما في اتجاه تجذير الإصلاحات الهيكلية بالقياس إلى البرنامجين السابقين الذين كانا برنامجي تثبيت واستقرار، وسوف نتناول في هذا المطلب النقاط التالية:

- أهداف البرنامج وسياساته.
- استثمارات البرنامج وتوزيعها.
- أهم نتائج برنامج التصحيح الهيكلي.

الفقرة الأولى: أهداف البرنامج وسياساته

وتتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في:

1. تحقيق معدل نمو سنوي للناتج الداخلي الخام قدره 3,5% في المتوسط مع نهاية البرنامج.
2. تخفيض معدل التضخم من 9% سنة 1991 إلى 3,6% مع نهاية البرنامج.
3. تخفيض عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات (بدون التحويلات الرسمية) من 14,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 1991 إلى 6,6% بحلول سنة 1995.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف حدد البرنامج مجموعة من السياسات تتمثل في المحاور التالية:

- السياسة المالية.

[1] REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE, document des programmes d'ajustement structurel, (1992-1995), Nouakchott, 1992. p : 17.

- السياسة النقدية وإصلاح النظام المصرفي والمالي.
- إصلاح المؤسسات العمومية.
- السياسات الهادفة إلى تشجيع الإنتاج.

أولا: السياسة المالية

وتستهدف بالأساس السيطرة على النفقات الجارية للدولة، وهو ما سيمكن من تحرير مبالغ مالية مهمة توجه إلى الاستثمار وخصوصا في مجال القطاعات الاجتماعية، الأمر الذي يستدعي العمل على رفع الإيرادات العامة إلى حدود 23% من الناتج الداخلي الخام حتى سنة 1993 ثم رفعها بعد ذلك لتصل إلى 25% بحلول 1995.

ثانيا: السياسة النقدية وإصلاح النظام المصرفي والمالي

وتهدف هذه السياسة في ظل هذا البرنامج إلى تشجيع منح القروض إلى القطاعات الإنتاجية، خصوصا في القطاع الخاص وتغيير أساليب الرقابة المباشرة إلى تطبيق أساليب الرقابة غير المباشرة في المجال النقدي، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

1. إلغاء سقوف الإقراض للقطاعات الاقتصادية.
2. تحرير سعر الفائدة وبشكل تدريجي.
3. توحيد سعر الخصم.
4. تكوين احتياطات إجبارية كنسبة من الودائع تتم مراجعة معدلها دوريا.
5. تطبيق معدل فائدة يساوي معدل إعادة الخصم على قروض الحكومة، مع البدء في إنشاء سوق لأذونات الخزينة يتم من خلاله تمويل حاجات الخزينة دون ضرورة اللجوء إلى النظام المصرفي على نطاق واسع.

وفي مجال إصلاح النظام البنكي والمالي؛ فقد تمت مواصلة الجهود السابقة الهادفة إلى إصلاح النظام المصرفي والمالي وذلك من خلال:

1. تطوير نظام الصرف الأجنبي من خلال اعتماد مكاتب صرف خاصة، والسماح للبنوك المحلية بفتح حسابات بالعملة الصعبة في البنوك الأجنبية، وكذلك السماح للمصدرين بإيداع 40% من قيمة صادراتهم في حسابات بالعملة الصعبة.
2. إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية وتحسين رقابة البنك المركزي عليها، من أجل ضمان تطبيق الإجراءات المصرفية السليمة.
3. تشجيع السوق المالية وإدخال تداول أذونات الخزينة في السوق النقدية ابتداء من 1994 وتحرير أسعار الفائدة بصورة تدريجية.

ثالثا: إصلاح المؤسسات العمومية

وتعتبر هذه الإجراءات امتدادا للجهود السابقة التي بدأت منذ 1989، عندما بدأ مسلسل إصلاح مؤسسات القطاع العام الذي كان يسيطر على القطاع الإنتاجي بشكل شبه مطلق ويشغل 75% من العمالة المحلية، ولكنه يواجه مشاكل ضخمة تتمثل في الخسارة المستمرة وتراكم الديون على مؤسساته. وخلال الفترة (1989 – 1994) حصل برنامج إصلاح المؤسسات العمومية على تمويلات بلغ مجموعها 50 مليون دولار معظمها من البنك الدولي وبعض المؤسسات الأخرى بالإضافة إلى ألمانيا واليابان. وقد تمثلت أهم أهداف برنامج إصلاح المؤسسات العمومية في النقاط التالية:

1. إصلاح الإطار التشريعي للمؤسسات.
2. إعادة الهيكلة المالية لبعض المؤسسات مثل: الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) والخطوط الجوية الموريتانية ومتابعة الإجراءات التي بدأت خلال برنامج الدعم والدفع والخاصة بكل من شركة الماء والكهرباء ومؤسسة البريد والمواصلات.
3. تصفية بعض المؤسسات غير القادرة على الاستمرار.
4. إلغاء الاحتكار الذي كان ممنوحا للشركة الموريتانية للاستيراد والتصدير (SONIMX).

رابعا: السياسات الهادفة إلى زيادة الإنتاج

ونقصد هنا مجموعة السياسات الموجهة إلى قطاعات **الإنتاج** وخصوصا الزراعة والصيد البحري، وهي إجراءات هيكلية تتمثل في:

1. بالنسبة للقطاع الزراعي: العمل على تشجيع زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تقديم الحوافز للاستثمارات الخاصة بمجال الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى إعادة تنظيم ملكية الأراضي الزراعية وتأهيل الشركة الموريتانية للتنمية الريفية (SONADER)، والمحافظة على الموارد الطبيعية وتشجيع الزراعة المروية وتطوير نظام القرض الزراعي وإشراك المنتجين في تسييره، وتشجيع التعاونيات في مجال الإنتاج الزراعي.
2. أما في قطاع الصيد البحري: فتشمل هذه السياسات إعادة تأهيله وتحسين استغلال الثروة السمكية والعمل على زيادة القيمة المضافة في هذا القطاع، وبتطبيق سياسة قرضية وضريبية مشجعة لهذا القطاع بالإضافة إلى التخلي عن الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية (SMCP) للقطاع الخاص.
3. وبخصوص قطاع الصناعة: فقد تم خلال فترة هذا البرنامج العمل على رفع إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق تحرير طرق استيراد المواد الأولية والتجهيزات وتحرير أسعار منتجات القطاع الصناعي المحلي من الرقابة على الأسعار.

الفقرة الثانية: استثمارات برنامج التصحيح الهيكلي وتوزيعها وطرق تمويلها

وفي هذا الإطار فقد بلغ مجموع الاستثمارات المخصصة لمختلف القطاعات في ظل برنامج التصحيح الهيكلي نحو 69.425 مليون أوقية، وتتوزع هذه الاستثمارات على مختلف القطاعات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (5/4): توزيع الاستثمارات العمومية لبرنامج التصحيح الهيكلي (1992 – 1995)

القطاعات	الاستثمارات	النسبة %
التنمية الريفية	18815	27,1
الإصلاح الترابي	14928	21,5
الصناعة (بدون SNIM)	14491	20,8
الموارد البشرية	6820	9,8
تنمية المؤسسات	5714	8,2
شركة SNIM	8784	12,69
المجموع	69425	100

المصدر: تم تجميع أرقام هذا الجدول وحساب النسب من طرف الطالب بالاعتماد على:

OFFICE NATIONAL DE STATISTIQUE (ONS), Annuaire statistique de la Mauritanie année 1995, Nouakchott, 1997, P: 101.

ويبدو من خلال الجدول السابق، مدى الأولوية التي منحت للقطاع الريفي (التنمية الريفية) من خلال حصوله على أعلى نسبة من الاستثمارات؛ حيث حصل على 27,1% من مجموع استثمارات البرنامج، ولكن هذه النسبة تخفي وراءها حقيقة كون هذه الأولوية ليست مطلقة بالنظر إلى أن النسبة الأكبر من الاستثمارات قد أعيد توجيهها إلى القطاع الحديث (قطاع الصناعة بالإضافة إلى شركة SNIM) حيث وصلت نسبة مجموع هذا القطاع إلى 33,4%، وهذا هو الاتجاه العام الذي سار عليه توزيع الاستثمارات خلال مرحلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1963 – 1984) ويترتب على إعادة جمع النسبة المخصصة لقطاع الصناعة المتضمن لشركة SNIM، إعادة ترتيب القطاعات حسب نسبتها من الاستثمارات؛ حيث سيحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى (33,4%) في حين يتراجع قطاع التنمية الريفية إلى المرتبة الثانية (27,1%) ومن ثم يصبح الإصلاح الترابي في المرتبة الثالثة بـ (21,5%).

ولا يفوتنا هنا أن نلاحظ الأهمية المحدودة التي ظلت تعطى للموارد البشرية، وهو أمرلا يعتبر غريبا بالنظر إلى الضغط على النفقات ذات الطبيعة الاجتماعية الذي يعتبر الوسيلة الرئيسية التي تعول عليها جميع برامج الإصلاح الهيكلي التي تدعمها مؤسسات بريتون وودز في تحقيق فائض الميزانية.

وبخصوص تمويل برنامج التصحيح الهيكلي؛ فتشير بعض المراجع[1] إلى أن نسبة التمويل الخارجي في استثماراته قد بلغت نحو 79% في المتوسط طيلة فترة البرنامج مقابل 21% من التمويل للمصادر الداخلية لنفس الفترة.

الفقرة الثالثة: أهم نتائج برنامج التصحيح الهيكلي

على الرغم من أن الحكومة الموريتانية لم تقيم برنامج التصحيح الهيكلي بعكس البرنامجين السابقين، فإن المعلومات التي تم نشرها عن الاقتصاد الموريتاني خلال فترة البرنامج تشير إلى أن بعض النتائج قد تحققت خلال الفترة التي يغطيها هذا البرنامج، وسنتناول هنا فقط المجالات التي حدد البرنامج أهدافه الرئيسية ضمنها وهي:

أولا: تطور الناتج الداخلي الخام

بالنظر إلى هدف البرنامج في هذا المجال والمحدد بالوصول إلى معدل نمو سنوي متوسط في الناتج الداخلي الخام يقدر ب 3,5% خلال فترة البرنامج، فإن الإحصاءات الاقتصادية[2] تشير إلى أن هذا الناتج قد حقق معدلات نمو سنوية تفوق الهدف المحدد ابتداء من سنة 1993؛ حيث وصل معدل النمو إلى 8,6% بعد أن كان في حدود 2,18% سنة 1992 وهي السنة الأولى من البرنامج، ولكن هذا المعدل تراوح بعد ذلك بين 4,8% سنة 1994 و5,3% سنة 1995 وهي السنة الأخيرة من فترة البرنامج. وهو الأمر الذي يعني أن متوسط معدل النمو السنوي طيلة الفترة قد بلغ 5,2% وهو أعلى من الهدف المحدد.

ثانيا: تطور معدل التضخم

أما بخصوص الهدف الثاني للبرنامج والمتمثل في تخفيض معدل التضخم من 9% عند بدايته إلى 3,6% عند نهايته، فيبدو أن البرنامج قد فشل في تحقيقه بدليل أن نفس الإحصاءات المشار إليها سابقا، تشير إلى أن معدل التضخم قد ارتفع إلى 10,1% خلال سنة 1992 وهي السنة الأولى من فترة البرنامج، قبل أن ينخفض إلى 9,3% سنة 1993، ثم إلى 4,1% سنة 1994، قبل أن يعود إلى الارتفاع مع نهاية البرنامج سنة 1995 بوصوله إلى 6,5%، وهو ما يعني أن متوسط الفترة (1992 – 1995) قد وصل إلى 7,5% وهو ما يزيد على ضعف الهدف المحدد.

[1] REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE, stratégie de développement (1998-2001) partenariat (Etat – secteur prive) pour une croissance forte, document préparé au 3e groupe consultatif pour la Mauritanie, Paris, (25-27) Mars 1998, p: 30.

[2] ONS, Agrégats de la comptabilité national et indicateurs (socio-éco) 1995, Nouakchott, Mai 1997, p: 9

ثالثا: تخفيض عجز الحساب الجاري

أما الهدف الثالث والمتمثل في تخفيض عجز الحساب الجاري (بدون التحويلات الرسمية) كنسبة من الناتج الداخلي الخام من 14,5% سنة 1991 إلى 6,6% بحلول سنة 1995؛ فتشير بعض المعلومات المتوفرة[1] إلى أن هذا العجز قد ارتفع إلى حدود 22% قبل أن ينخفض إلى 18% سنة 1993، ثم هبط إلى 5% سنة 1995، وهي السنة الوحيدة التي أمكن فيها تحقيق الهدف المحدد.

وفي الإطار العام لإنجازات البرنامج الأخرى؛ فعلى مستوى الميزانية العامة استمر تسجيل فائض متذبذب خلال الفترة؛ حيث ارتفع هذا الفائض من 2563 مليون أوقية سنة 1992 إلى 6913 سنة 1993 وهو ما يعني نموا قدره 169,7% خلال سنة واحدة ثم تراجع بعد ذلك بشكل طفيف إلى 6781 مليون أوقية سنة 1994 أي بانخفاض قدره (–2%) ثم تراجع مرة ثانية إلى 3.940 أي بمعدل تراجع آخر قدره (–42%)

وبخصوص إصلاح المؤسسات العمومية: فقد تمت تصفية 15 مؤسسة عمومية وانسحاب الدولة من بعض المؤسسات ذات رأس المال المختلط.

وفي ختام هذا المبحث سنحاول تجميع نسب التمويل الخارجي في البرامج الثلاثة التي غطت الفترة (1985 – 1995) بغية الوقوف على مدى استمرار اعتماد تمويل جهود التنمية على المصادر الخارجية وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5/5): تطور نسب التمويل الخارجي لاستثمارات برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا خلال الفترة (1985 – 1995)

البرنامج	برنامج التقويم الاقتصادي والمالي P. R. E. F	برنامج الدعم والدفع P. C. R	برنامج التصحيح الهيكلي P. A. S
نسبة التمويل الخارجي	%93,7	%93,65	%79

المصدر: تم تجميع هذه النسب من طرف الطالب بناء على المعلومات الواردة في هذا المبحث.

المبحث الثالث: تطور المديونية الخارجية وأهم مؤشرات التبعية المالية الخاصة بموريتانيا

لقد رأينا في الفصل الثالث من هذا البحث، كيف أن موريتانيا قد اختارت طريق محاولة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيق مجموعة من الخطط منحت الأولوية لمعدل الاستثمار بوصفه العنصر الحاكم في عملية التنمية، وهو ما نتج عنه تطبيق برامج استثمارية ضخمة (نسبيا) في إطار هذه الخطط، تم تمويلها من المصادر الخارجية بشكل مطلق.

وعلى الرغم من أنه ليس من الصعب تبرير هذا الاتجاه في النظر إلى حاجات التنمية الضخمة والملحة لدولة ناشئة غادرها المستعمر الفرنسي دون أن يترك لها أي شيء، حتى على مستوى البنية

[1] محمد ولد محمدو، مرجع سبق ذكره، ص: 166 - 167.

التحتية، بالإضافة إلى ضرورة إرساء مقومات الدولة نفسها، وفي ظل غياب قطاع خاص يمكنه أن يساهم في عملية التنمية المنشودة، وهو ما جعل الدولة الفتية تتحمل كل أعباء مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه على عكس ذلك، يصعب تبرير النتائج الهزيلة التي تمخضت عنها تجربة خطط التنمية الممولة بالقروض الخارجية، التي أسفرت عن تراكم كبير للمديونية دون أن تحقق نتائج تذكر على مستوى زيادة الإنتاج والإنتاجية. وهو ما أوصل البلاد إلى حالة الأزمة الخانقة مع نهاية سنة 1984، وأرغم النظام الجديد في موريتانيا على الخضوع لشروط الدائنين والمنظمات الدولية سبيلا إلى الحصول على إعادة جدولة ديون البلاد الخارجية؛ وقد تمثلت أهم هذه الشروط في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف تام من كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ودعمهما المالي.

وفي المبحثين الأول والثاني من هذا الفصل تطرقنا إلى مضمون هذه البرامج من الناحية النظرية بالإضافة إلى تطبيقها في موريتانيا، مع محاولة إبراز أهم النتائج التي تحققت في ظل هذه البرامج وعلى ضوء أهدافها المعلنة. ومع أننا لاحظنا أن بعض النتائج الإيجابية قد تحققت في ظل هذه البرامج من قبيل تحقيق فائض على مستوى ميزانية الدولة، فإنه لا يمكن أن يغيب عنا أن هذا الفائض قد تحقق نتيجة مجموعة من السياسات الهادفة إلى تقليص الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) وخصوصا جانبه الحكومي، وذلك من خلال مجموعة من السياسات الهادفة إلى تحجيم دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وهي ا لسياسات المعروفة بآثارها لاجتماعية السلبية جدا خصوصا في مجتمع كانت تهيمن فيه الدولة وقطاعها العام على معظم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

والذي يهمنا في هذا المجال، أكثر من غيره، هو محاولة تتبع تطور المديونية وأساليب مواجهتها فضلا عن تطور أهم مؤشرات التبعية المالية خلال هذه المرحلة. مع العلم أن هذه البرامج قد اعتمدت بشكل مطلق، مثل خطط التنمية السابقة، على القروض الخارجية لتمويل استثماراتها، وهو ما انعكس على نمو حجم الدين الخارجي وتزايد خدماته وتصاعد مؤشراته إلى مستويات لا يمكن تحملها. وهذا ما سوف نلاحظه من خلال هذا المبحث الذي سنقسمه إلى ثلاثة مطالب:

- تطور المديونية الخارجية الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي.
- أهم الأساليب العملية لمواجهة أعباء المديونية الموريتانية.
- تطور أهم مؤشرات التبعية المالية الخاصة بموريتانيا.

المطلب الأول: تطور المديونية الخارجية الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

كما رأينا في ختام المبحث السابق، فقد اعتمدت برامج التقويم الاقتصادي الثلاثة التي غطت الفترة (1985 – 1995) على التمويل الخارجي بنسبة ظلت تتراوح بشكل عام بين (80 – 90)% وذلك على غرار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السابقة. وإذا كانت هذه النسبة قد ارتفعت في البرنامجين

الأول والثاني بالمقارنة مع الخطط الأربع السابقة، ولو بشكل طفيف، فإنها قد انخفضت في البرنامج الثالث (1992 – 1995). وعلى الرغم من أننا لم نحصل على تقديرات مخالفة لهذه النسبة الأخيرة الخاصة ببرنامج التصحيح الهيكلي، فإننا نبدي قدرا من التحفظ بخصوص مدى مصداقيتها.

ونتيجة لهذا الاعتماد المطلق على المصادر الخارجية في تمويل استثمارات هذه البرامج؛ فقد تطورت المديونية بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، وحسب ما سنلاحظه في الفقرة الأولى من هذا المطلب الذي سنقسمه إلى فقرتين:

- تطور حجم الدين وخدماته وهيكله وشروطه خلال الفترة (1985 – 1998).
- تطور مؤشرات الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة (1986 – 1998).

الفقرة الأولى: تطور حجم الدين الخارجي وخدماته وهيكله وشروطه (1985 – 1998)

لقد رأينا في المبحث السابق كيف أن موريتانيا قد وجدت نفسها مرغمة على طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية بعد وقوعها في وضعية أزمة مديونية خارجية (صعوبة الاستمرار في خدمة الدين) وذلك سنة 1985. ولقد عرفنا كذلك أن الأسباب الرئيسية لوصول البلد إلى هذه الوضعية تمثلت في الأساس في نمو المديونية الخارجية بشكل كبير نتيجة الاعتماد على التمويل الخارجي وفشل التجربة التنموية السابقة في تحقيق أهدافها.

ومن المعروف أن طلب إعادة الجدولة لدى نادي باريس يترتب عليه قبول البلد لتطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي تحت إشراف مؤسسات بريتون وودز، وهو ما فعلته موريتانيا ابتداء من 1985 إلى حد الآن.

وإذا كانت الأهداف الرئيسية المعلنة لكل من إعادة الجدولة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي هي الحد من نمو المديونية الخارجية وتخفيض أعبائها على المديين المتوسط والطويل، فإن هذه الأهداف لم تتحقق بالنسبة لموريتانيا بالشكل المطلوب، حتى الآن على الأقل، بدليل النمو المضطرد لمديونيتها الخارجية في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وحسب ما يظهر من خلال النقطة الموالية.

أولا : تطور حجم وخدمات الدين الخارجي

سنحاول في هذه النقطة استعراض تطور حجم وخدمات الدين الخارجي من خلال الجدول التالي، ومن ثم محاولة التعليق عليه، مع إبراز بعض العوامل التي أثرت في تطور الدين خلال هذه المرحلة.

الجدول رقم (5/6): تطور حجم وخدمات الدين الخارجي الموريتاني في ظل برامج الإصلاح (1985 – 1998)

السنوات	حجم الدين *	خدمات الدين **
1985	1426,32	104,1
1990	1753,93	141,5
1991	1723,93	66,6
1992	1840,30	71,7
1993	1961,26	263,3
1994	2015,44	110,9
1995	2074,52	105,4
1996	2180,00	116,1
1997	2158,57	137,4
1998	2135,50	118,7

Source:

* REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE, Atelier National sur la stratégie de désendettement de la Mauritanie, (Résultat) NKTT, Février 2000, P: 21

* * Ministère des Affaires Economiques et du Développement (Cellule d'analyse stratégique) indicateurs de la Dette, 1999.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن إجمالي الدين قد وصل سنة 1985 إلى 1426,32 مليون دولار بعد أن كان في حدود 1338 مليون دولار سنة 1984، أي بزيادة قدرها 6% لسنة واحدة، وبحلول سنة 1990 وصل إجمالي الدين إلى 1.753,93 أي بزيادة قدرها 23% خلال الفترة (1985 – 1990) وفي سنة 1996 وصل حجم المديونية إلى 2180 مليون دولار أي بزيادة أخرى قدرها 24% خلال الفترة (1990 – 1996)، وقد كانت سنة 1996 تمثل قمة تزايد الديون الموريتانية حيث بدأت بالانخفاض بعد ذلك بوصولها إلى 2.158,57 سنة 1997، ثم إلى 2.135,50 سنة 1998.

وإذا ما أخذنا الفترة (1990 – 1996) كلها بعين الاعتبار فنجد أن حجم الدين قد تطور خلال هذه الفترة بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 6%. ويعود نمو المديونية خلال هذه الفترة إلى الاعتماد على الدين الخارجي في تمويل استثمارات برامج الإصلاح الاقتصادي بنسب تراوحت بين (80 – 90)%، كما يرجع أيضا إلى رسملة متأخرات الفوائد نتيجة اتفاقات إعادة الجدولة المتكررة خلال هذه الفترة والتي عرفت تطبيق معدلات فائدة غير ثابتة (معومة). أما انخفاض المديونية ابتداء من سنة 1997، فيعود بالأساس إلى حصول البلد على مجموعة من التخفيضات لديونه الثنائية، نتيجة وصوله إلى نقطة القرار بالنسبة لمعالجة الديون من طرف نادي باريس طبقا لشروط نابولي، وبذلك حصلت موريتانيا على إعفاءات من بعض الديون من الدول التالية:

1. ألمانيا 104 مليون مارك.
2. الدانمرك 80 مليون كرون دانمركي,

3. كندا 2,4 مليون دولار كندي,
4. فرنسا 340 مليون أفرنك فرنسي.

بالإضافة إلى بعض الإعفاءات التي حصلت عليها الشركة الوطنية للصناعة والمعادن من اليابان.

كما حصلت موريتانيا خلال نفس الفترة على إعفاءات من أجزاء من ديونها المستحقة للدول العربية التالية:

1. الجزائر 24 مليون دولار.
2. الإمارات 10 مليون دولار.
3. قطر 7 مليون دولار.

ويضاف إلى ما سبق إعادة شراء موريتانيا لجزء مهم من ديونها التجارية بدعم من وكالة التنمية الدولية (IDA) وبخصم بلغ 90% وإلغاء لفوائد التأخير.

أما خدمة الديون فقد شهدت تطورات مهمة خلال هذه الفترة على الرغم من طابع التذبذب الذي ميز تطورها؛ حيث كانت تبلغ 104,1 مليون دولار سنة 1985، ثم ارتفعت إلى 141,5 مليون دولار سنة 1990، قبل أن تنخفض إلى 66,6 مليون دولار سنة 1991، وقبل أن تقفز بشكل كبير جدا إلى 263,3 مليون دولار سنة 1993، ولكنها بدأت تتراجع بعد ذلك مع قدر من التذبذب حتى وصلت إلى 118,7 مليون دولار سنة 1998.

وتعود أسباب تزايد خدمات الدين بشكل عام إلى تزايد الاقتراض من ناحية، وتعويم أسعار الفائدة الذي ميز مرحلة إعادة الجدولة من ناحية ثانية بالإضافة إلى تراكم بعض المتأخرات كما هو الحال بالنسبة لسنة 1993 التي وصلت فيها خدمات الدين إلى رقم قياسي (263,3 مليون دولار) كما سبقت الإشارة إليه.

وتعود أسباب الانخفاض الذي شهدته خدمات الدين وخصوصا بعد سنة 1997، إلى التخفيضات التي حصلت عليها موريتانيا نتيجة استفادتها من تطبيق شروط نابولي لدى نادي باريس (تخفيض 67% من القيمة الحالية لتدفقات خدمة الدين).

والجدير بالملاحظة أن نمو خدمات الدين إلى جانب تراجع حجم الدين خلال الفترة (1996-1998) قد رافقه بروز ظاهرة جديدة تعد من أخطر الظواهر التي عرفتها أزمة المديونية للدول النامية، ألا وهي ظاهرة التحويل العكسي للموارد الناتج عن الدين الخارجي؛ الذي يعني أن الأموال الخارجة من موريتانيا سدادا لخدمة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل أصبحت تفوق التدفقات الداخلة من الخارج والناتجة عن القروض الجديدة؛ حيث أن صافي تحويل الموارد (Transferts nets) قد وصل سنة 1996

إلى (−50) مليون دولار، ثم ارتفع إلى (−62) مليون دولار سنة 1997، قبل أن يصل إلى (−69) مليون دولار سنة 1998، وهو ما يعني أن زيادته كانت مضطردة.

ملاحظة: صافي تحويل الموارد يساوي الفرق بين مجموع خدمة الدين الطويل والمتوسط الأجل وحجم القروض الجديدة المسحوبة خلال سنة معينة.

ثانيا: تطور هيكل الدين الخارجي

أما بخصوص هيكل الديون؛ فإنه يظهر من خلال تطوره مدى سيطرة الديون الرسمية على معظم ديون موريتانيا الخارجية خلال هذه الفترة مقابل تراجع متواصل لنصيب المصادر الخاصة، ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5/7): تطور هيكل الدين الخارجي الموريتاني في ظل برامج الإصلاح (1985 – 1998) وبالنسب المئوية

السنوات	المصادر الخاصة%	المصادر الرسمية%	ثنا ئية%	متعددة الأطراف%
1985	9,7	90,3	65,1	25,2
1990	5,4	94,6	58,7	35,9
1991	5,1	94,9	58,3	36,6
1992	4,7	95,3	56,8	38,5
1993	1,0	99,0	60,3	38,7
1994	0,4	99,6	56,7	42,9
1995	0,4	99,6	55,2	44,4
1996	1,2	98,8	54,1	44,7
1997	1,2	98,8	52,8	46,1
1998	1,2	98,8	38,9	52,9

Source: Ministère des Affaires Economiques et du Développement (Cellule d'analyse stratégique), indicateurs de la Dette, 1999.

ويظهر من خلال الجدول السابق أن معظم الديون الموريتانية تعود إلى المصادر الرسمية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، مع تحول واضح لهيكلها خلال الفترة (1985 – 1998) لصالح الديون المتعددة الأطراف على حساب المصادر الثنائية، ويعود ذلك في الأساس إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين من ناحية، وتقليص التدفقات الثنائية من المصادر العربية، التي كانت تمثل نسبة كبيرة من الديون الثنائية، والتي يعود تقلصها في الأساس إلى عدة أسباب منها: انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى آثار حربي الخليج الأولى والثانية.

وانطلاقا مما سبق فإن توزيع هيكل الدين الموريتاني كان سنة 1985 يمنح 90,3% من هذا الدين للمصادر الرسمية وهي موزعة بين 65,1% للمصادر الرسمية الثنائية و25,2% للمصادر المتعددة الأطراف في حين كانت المصادر الخاصة تمثل 7,9%. وفي سنة 1995 وصلت نسبة الديون الرسمية إلى 99,6% وهي (أعلى نسبة خلال الفترة) وكانت موزعة بين 55,2% للمصادر الرسمية الثنائية مقابل

44,4% للمتعددة الأطراف، وفي الوقت نفسه تراجعت نسبة الديون الخاصة إلى 0,4%، ويعكس ذلك بشكل واضح تطور نسبة المصادر الرسمية على حساب المصادر الخاصة من ناحية، وتطور نسبة المصادر المتعددة الأطراف على حساب المصادر الثنائية من ناحية أخرى.

وفي سنة 1998 تراجعت نسبة الديون الرسمية إلى 98,8% مقابل تزايد نسبة الديون الخاصة إلى 1,2%، ولكن تزايد نسبة الديون الرسمية المتعددة الأطراف على حساب الديون الثنائية ظل يسير في نفس الاتجاه السابق؛ حيث وصلت نسبة الديون المتعددة الأطراف إلى 52,9% في نفس السنة مقابل 38,9%، وهو ما يعني أن نسبة الديون المتعددة الأطراف قد تضاعفت خلال الفترة (1985 – 1998).

وتشير بعض المصادر[1] إلى أن نسبة الديون الميسرة (التي تزيد نسبة عنصر المنحة فيها على 25%) أصبحت تمثل 83,3% من الديون الرسمية مع نهاية هذه الفترة مقابل 73,8% عند بدايتها. وهو ما انعكس على تخفيض متوسط سعر الفائدة (باستثناء الفوائد المعومة) وغيره من شروط الاقتراض من المصادر الرسمية، وذلك حسبما يظهر من خلال النقطة الموالية.

ثالثا: تطور شروط الاقتراض الخارجي

تلعب شروط الاقتراض دورا مهما في تحديد مدى تطور الديون الخارجية لأي بلد، نظرا لكونها تمثل مجموعة العناصر الأساسية التي تحدد التكلفة المباشرة للدين ومدة استحقاقه.

وفي هذه النقطة سوف نتناول تطور أهم شروط الاقتراض الموريتاني من الخارج في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك حسب ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (5/8): تطور شروط الاقتراض الموريتاني من المصادر الرسمية خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1985 – 1997)

السنة	متوسط سعر الفائدة %	متوسط فترة السماح بالسنوات	متوسط عنصر المنحة %
1985	2,1	7,3	29,6
1990	3,1	8,4	29,7
1991	2,0	8,7	24,8
1992	1,5	8,2	31,5
1993	2,0	8,0	30,9
1994	1,1	7,7	28,0
1995	2,2	9,7	34,7
1996	2,0	7,9	32,4
1997	1,8	7,8	33,6

Source : Ministère des Affaires Economiques et du Développement (Cellule d'analyse stratégique), WDEBET 70, P; 1-13.

[1] Ministère des Affaires Economiques et Développement (cellule d'analyse stratégique), stratégie de désendettement, op. cit , p: 2.

ومن خلال الجدول السابق يظهر أن متوسط سعر الفائدة قد انخفض، على العموم على الرغم من تذبذبه؛ حيث انخفض إلى 2,1% سنة 1985 بعد أن كان 3% سنة 1984، لكنه عاد وارتفع بعد ذلك إلى 3,1% سنة 1990 قبل أن يبدأ مسار انخفاضه المتذبذب حتى وصل إلى 1,8% سنة 1997. إلا أن متوسط فترة السماح قد ارتفع إلى (7,3 سنوات) سنة 1985 بعد أن كان في حدود (7 سنوات) فقط سنة 1984، ثم واصل تزايده ولكن ضمن مسار متعرج حتى وصل إلى (7,8 سنوات) سنة 1997. ونفس الشيء ينطبق على متوسط فترة السداد (مدة القرض) التي وصلت إلى (29,6 سنة) سنة 1985 بعد أن كانت في حدود (20 سنة) سنة 1984، ثم ارتفعت بعد ذلك بشكل عام ولكنه متذبذب حتى استقرت عند مستوى (33,6 سنة) مع نهاية الفترة سنة 1997.

الفقرة الثانية: تطور مؤشرات الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة (1986 – 1998)

سبق أن تعرفنا في الفصلين الثاني والثالث على مدلولات مؤشرات المديونية، ونشير هنا، للتذكير فقط، إلى أن أهمية استخدام المؤشرات تنبع من أهمية الإلمام ببعض المعلومات التي تهم كل من الدائنين والمدينين على حد السواء، وهذه المعلومات تتعلق بالجوانب التالية:

1. القدرة على الدفع (Solvabilité) التي تعني قدرة البلد على الاستمرار في خدمة ديونه بشكل منتظم دون الاستعانة بقروض جديدة.
2. قدرة الاقتصاد المحلي على تحمل المديونية (Supportabilite) من خلال مقارنة حجم المديونية بالناتج الداخلي الخام أو عدد السكان. وتظهر مدى قدرة الاقتصاد على تحمل مديونيته من خلال بقاء هذه المؤشرات في مستويات مستقرة.
3. مدى ثقل عبء المديونية (Le fardeau) على الموارد المعول عليها في تسديد هذه الديون (حصيلة الصادرات، المداخيل العمومية) والذي يشكل عائقا لجهود الدولة التنموية.
4. مدى الاعتماد على المصادر الخارجية في تمويل كل من الإنتاج والاستهلاك (التبعية المالية) التي تتجلى من خلال نسبة الدين القائم على الناتج الداخلي الخام.

وسنحاول هنا تتبع تطور مجموعة المؤشرات الخاصة بالمديونية الموريتانية، وذلك بغية الكشف عن مسار تطورها في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (1986 – 1998) مع مقارنة هذا التطور مع تطورها خلال مرحلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السابقة (1963 – 1984). وذلك من خلال عرضها في الجدول التالي ومحاولة التعليق عليها لاحقا.

الجدول رقم (5/9): تطور مؤشرات الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة (1986 – 1998) (نسب مئوية)

السنة	نسبة الدين الخارجي القائم/الناتج الداخلي الخام%	*نسبة خدمة الدين الخارجي/الناتج الداخلي الخام%	نسبة الدين الخارجي القائم/حصيلة الصادرات%	نسبة خدمة الدين الخارجي/ حصيلة الصادرات%	*نسبة خدمة الدين الخارجي/الإيرادات الجارية للدولة%
1986	197,1	11,6	355,3	35,8	50,6
1990	178,6	13,8	395,0	36,5	59,6
1991	169,4	6,0	392,9	16,0	27,0
1992	162,5	6,4	407,8	26,3	29,5
1993	200,7	27,7	447,3	69,7	116,1
1994	198,0	11,0	454,4	32,8	47,0
1995	196,6	10,0	391,3	24,3	41,6
1996	198,5	10,8	360,8	24,0	35,8
1997	190,2	12,8	410,9	32,4	46,7
1998	202,2	12,2	433,8	27,5	50,7

Source : Ministère des Affaires Economiques et du Développement (Cellule d'analyse stratégique) indicateurs de la dette, 1999.

(*) تم حساب هاتين النسبتين من طرف الطالب بالاعتماد على بعض البيانات المشتقات من المصدر السابق.

وسوف نتناول تطور المؤشرات الواردة في هذا الجدول بشكل متسلسل وحسب الترتيب التالي:

- مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم / الناتج الداخلي الخام.
- مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي / الناتج الداخلي الخام.
- مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم / حصيلة الصادرات.
- مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي / حصيلة الصادرات.
- مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي / الإيرادات الجارية للدولة.

أولا: مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم / الناتج الداخلي الخام

وبالاعتماد على بيانات الجدول السابق نلاحظ، أن نسبة هذا المؤشر قد ارتفعت من 191,3% سنة 1985 إلى 197,1% سنة 1986، وهو ما يعني أنها ارتفعت بنسبة 3% خلال سنة واحدة، وعند تتبع مسار تطور هذه النسبة خلال الفترة المدروسة نلاحظ مدى التذبذب الذي ميز هذا المسار؛ حيث هبطت هذه النسبة إلى 162,5% سنة 1992، قبل أن تعود إلى الارتفاع وبصورة متذبذبة أيضا حتى استقرت مع نهاية الفترة عند 202,2% سنة 1998. ويبدو أن هذه النسبة قد ظلت أكثر استقرارا خلال هذه الفترة (1996 – 1998) بالمقارنة مع الفترة السابقة (1980 – 1985)؛ حيث زادت بنقطتين ونصف فقط خلال (86 – 98)، في حين كانت قد زادت على الضعف خلال الفترة السابقة، مع الإشارة إلى أن سنة 1985 تدخل في مرحلة برامج الإصلاح الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن حجم الدين قد تزايد بشكل مضطرد خلال الفترة (1986 – 1996)، فإن تذبذب هذه النسبة ربما يعود إلى تذبذب الناتج الداخلي الخام الذي بدأ مسيرة تراجعه ابتداء من 1992؛ حيث ظل طيلة الفترة (1992 – 1998) دون مستواه سنة 1991.

ثانيا: مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي/ الناتج الداخلي الخام

ومن خلال الجدول السابق أيضا نلاحظ أن هذه النسبة قد بلغت 11,6% سنة 1986، بعد أن كانت في حدود 14,9% سنة 1985، وهي بذلك تكون قد انخفضت بما يزيد قليلا عن ثلاث نقاط خلال سنة واحدة، ولكنها ارتفعت خلال الفترة (1986 – 1990) بما يقرب من ثلاث نقاط لتصل إلى 13,8% سنة 1990، ولكنها عادت وانخفضت بعد ذلك خلال السنتين اللاحقتين، ثم عادت وقفزت إلى مستوى مرتفع بوصولها إلى 27,7% سنة 1993، قبل أن تنخفض إلى حدود تراوحت بين (10–12)% خلال الفترة (1994 – 1998). ويعود سبب تذبذب هذه النسبة خلال الفترة المدروسة إلى تذبذب كل من خدمات الدين، على الرغم من القفزات التي عرفتها هذه الخدمات والتي أدت إلى قفزات مماثلة في هذه النسبة (سنة 1993 مثلا)، وتذبذب حجم الناتج الداخلي الخام الذي ميز هذه الفترة وخصوصا بعد 1992.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار كون سنة 1985 تدخل في مرحلة برامج الإصلاح الاقتصادي، فإنه يمكننا القول بأن هذا المؤشر قد ارتفع خلال مرحلة برامج الإصلاح الاقتصادي بشكل كبير مقارنة مع مرحلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونفس الشيء ينطبق على المؤشر السابق (الدين القائم/ الناتج) ولو بشكل أقل حدة.

ثالثا: مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم/حصيلة الصادرات

ومن خلال المعلومات الواردة في الجدول (5/9) سابقا نجد أن هذه النسبة قد ارتفعت إلى 355,3% سنة 1986 بعد أن كانت في حدود 352,6% سنة 1984، وهو ما يعني أنها ارتفعت بما يقل قليلا عن ثلاث نقاط خلال سنتين، ولكن ارتفاعها الكبير قد حدث خلال الفترة (1986 – 1990) حين زادت بما يقرب من أربعين نقطة، ولكنها ظلت بعد ذلك تتأرجح بين (360 – 454)% خلال الفترة (1991 – 1998). وعلى العموم فإن هذا المؤشر قد سجل نموا كبيرا خلال هذه المرحلة بالمقارنة مع المرحلة السابقة وذلك على الرغم من تذبذبه، ويعود هذا الارتفاع بشكل عام إلى التذبذب الذي ميز تطور الصادرات خلال الفترة المدروسة، في حين ظلت الديون تتزايد بوتيرة متصاعدة خلال الفترة (1985–1996) قبل أن تميل إلى الانخفاض التدريجي ابتداء من سنة 1996.

رابعا: مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي / حصيلة الصادرات

كما سبقت الإشارة، يحتل هذا المؤشر أهمية خاصة فيما يتعلق بقياس قدرة البلد المدين على تسديد خدمات ديونه؛ لكونه يربط خدمة الدين بأهم مصدر معول عليه في تسديدها، ألا وهو حصيلة الصادرات. ولقد رأينا فيما سبق كذلك أن تجاوز هذا المؤشر لمستوى (20 – 25)% يعتبر وضعا حرجا، كما أن مجمل السياسات الاقتصادية في موريتانيا ابتداء من المخطط الرابع وحتى الآن كانت تحدد هدف إبقاء هذا المعدل دون هذه الحدود ضمن أولويات أهدافها.

وانطلاقا من الجدولين السابقين (5/9) و (4/15)، يمكننا الخروج بالملاحظات التالية بخصوص هذا المؤشر:

1. أن هذا المؤشر قد توغل كثيرا في وضعية الحرج مع بداية مرحلة الإصلاحات الاقتصادية سنة 1985 بوصوله إلى 41,5% وظل عموما في هذه المنطقة خلال الفترة (1985 – 1992) باستثناء سنة 1991 التي انخفض فيها دون حاجز 20% بوصوله إلى 16% في نفس السنة، مع قدر كبير من التذبذب. وبحلول سنة 1993 ابتعد هذا المؤشر كثيرا داخل منطقة الحرج وذلك بوصوله إلى 69,7%، ولكنه انخفض بعد ذلك ليظل يتأرجح بين 24% و27,5% بقية الفترة.
2. عند مقارنة تطور هذا المؤشر خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية مع المرحلة التي سبقتها؛ فإنه يبدو بوضوح أن هذا المؤشر قد سجل ارتفاعا كبيرا خلال مرحلة الإصلاحات بالمقارنة مع المرحلة السابقة، مع قفزات دورية كبيرة تتلوها تراجعات، مثل تلك التي عرفها خلال سنتي 85 و93 (41,5 و69,7)% على التوالي.

خامسا: مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي/ الإيرادات الجارية للدولة

وتتمثل أهمية هذا المؤشر في كونه يعكس حجم الأعباء التي تشكلها الاقتطاعات الناتجة عن خدمة الدين على إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو ما يعكس درجة إعاقة هذه الاقتطاعات لجهود الدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد وتحسين مستوى معيشة السكان. وطبقا لمعايير المؤسسات المالية الدولية الخاصة بشروط الاستفادة من المبادرات الخاصة بالدول الفقيرة الأكثر مديونية، فإن تجاوز هذا المؤشر لنسبة 20% يعتبر دليلا على دخول البلد في وضعية حرجة تستدعي معالجة مديونيته بهدف إرجاع هذا المؤشر إلى مستوى قابل للدعم (Soutenable).

وطبقا لبيانات الجدول السابق (9/4) فإن هذه النسبة كانت تبلغ 50,6% سنة 1986، ثم ارتفعت بعد ذلك إلى 59,6% سنة 1990، ولكنها انخفضت بعد ذلك إلى أقل من النصف بوصولها إلى 27,0% سنة 1991، قبل أن تعود إلى التصاعد مع قدر كبير من التذبذب بين الارتفاع الكبير والانخفاض النسبي (116,1% سنة 1993) مثلا و (35,8% سنة 1996)، قبل أن تعود إلى نفس المستوى الذي كانت عليه تقريبا عند بداية الفترة وذلك بوصولها إلى 50,7% سنة 1998.

ويعود تذبذب هذه النسبة في الأساس إلى تذبذب مكوناتها (خدمة الدين، المداخيل الجارية للدولة) على الرغم من تحسن إيرادات الدولة الجارية، بصورة عامة، وحصول البلد على تخفيض لخدمات ديونه من نادي باريس.

ونظرا إلى أننا لم نحصل على معلومات تمكننا من متابعة تطور هذا المؤشر خلال الفترة التي سبقت 1986، فإننا لم نتمكن تبعا لذلك من عقد مقارنة بين تطوره خلال هذه الفترة والفترة التي سبقتها.

وعلى الرغم من ما سبق، فإن تطور هذا المؤشر لا زال يعطي دلالة واضحة على ثقل عبء المديونية على ميزانية الدولة؛ لأنه من أجل تسديد مستحقات خدمة الدين لسنة 1998 مثلا، ينبغي على الدولة أن تتخلى عن نصف إيراداتها الجارية، وهو ما يمثل عائقا كبيرا لجهود الدولة التنموية.

وإذا كانت هذه هي حصيلة تطور المديونية في ظل تطبيق السياسات التي فرضتها برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا منذ 1985 وحتى الآن، والتي كانت تهدف إلى معالجة أزمة المديونية "بصورة جذرية" أي القضاء على الاختلالات الناتجة عن فائض الطلب الكلي، فما هي إذن مساهمة الأساليب الأخرى في تخفيف أعباء المديونية الموريتانية؟ ذلك ما سنحاول معرفته من خلال المطلب الموالي.

المطلب الثاني: أهم أساليب تخفيف أعباء المديونية الموريتانية

لقد رأينا في الفصل الثاني من هذا البحث، أن خيار إعادة الجدولة يعتبر أحد الخيارات القليلة المتاحة أمام الدول النامية التي تواجه صعوبات الاستمرار في خدمة ديونها الخارجية، وعرفنا كذلك أن اللجوء إلى هذا الخيار ليس سهلا بالمرة؛ لأنه يستدعي الاتفاق مع الدائنين وكل من صندوق النقد والبنك الدوليين على تطبيق برامج إصلاح اقتصادي تحت إشراف هاتين المؤسستين، تستهدف (حسب أهدافها المعلنة) معالجة أزمة المديونية على المدى البعيد عن طريق القضاء على فائض الطلب الكلي، ومن ثم القضاء على الاختلالات المسببة لنمو المديونية.

هذا على مستوى المعالجة على المدى البعيد، أما محاولات المعالجة على المدى القصير والمتوسط والهادفة إلى تخفيض أعباء المديونية الموريتانية إلى مستويات تمكن البلد من إعادة ترتيب أوضاعه، فمن أهمها:

- إعادة الجدولة لدى نادي باريس.
- المبادرة الخاصة بتخفيض الديون عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

واللتين سنتناولهما في هذا المطلب من خلال فقرتين:

الفقرة الأولى: إعادة الجدولة لدى نادي باريس[1]

لقد أشرنا في موقع سابق من هذا البحث إلى أن إعادة الجدولة تعني إعادة ترتيب شروط سداد الدين الأصلي، وهو إجراء ليس سهلا بالضرورة لكونه يتطلب تحقيق مجموعة من الشروط لا تخلو من بعض الصعوبات، ومن أهمها:

1. التحقق من حالة العجز عن السداد.
2. قبول شروط صندوق النقد والبنك الدوليين (بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي)
3. التزام جميع الأطراف الدائنة بتخفيف أعباء الدولة المدينة حسب علاقاتها معها.

وخلال المرحلة (1956 – 1996) مرت إعادة الجدولة بعدة مراحل قيل أنها شهدت تطوير أساليب إعادة الجدولة بحيث تكون أكثر ملائمة لمواجهة مشاكل الدول التي تضطر إليها. وعلى الرغم من أنه قد مضى وقت طويل على تطبيق أسلوب إعادة الجدولة في عدد متزايد من الدول النامية، فلا تزال هذه الدول تعاني من مشاكل كبيرة فيما يتعلق بصعوبة تسديد خدمات ديونها، وهو ما يعني أن إعادة الجدولة لم تفلح في حل أزمة مديونية الدول النامية.

ويبدو ذلك من خلال وضعية موريتانيا التي بدأت مشوار إعادة الجدولة منذ سنة ،1985 وطبقت منذ ذلك التاريخ مجموعة من برامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي رأينا أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها.

وخلال الفترة (1985 – 1997) وقعت موريتانيا ستة اتفاقيات لإعادة الجدولة نتناولها هنا بشكل مختصر من خلال النقاط التالية:

أولا- الاتفاقية الأولى : وقعت هذه الاتفاقية سنة 1985 وغطت مدة الدعم فيها (15 شهرا) تمتد من 1985/1/1 إلى 1986/3/31، وشملت إعادة جدولة كل من متأخرات الفوائد والأقساط الجارية حتى 1984/12/31 وبشروط التسديد التالية:

1. تسديد 90% من هذه الديون على عشر سنوات منها خمس سنوات فترة سماح أو إعفاء
2. تسديد 10% المتبقية على ثلاث دفعات سنوية بالنسبة لمتأخرات الفوائد وأربع دفعات سنوية بالنسبة للأقساط الجارية المستحقة ابتداء من 1986/3/31.
3. يكون معدل الفائدة المطبق في هذه الحالة هو معدل الفائدة في السوق العالمي.

وقد بلغ مجموع المبالغ المعاد جدولتها في هذا الاتفاق 56 مليون دولار.

[1] لقد اعتمدنا في هذه الفقرة على معلومات إدارة الديون الخارجية بوزارة المالية الموريتانية وخصوصا:
* Tableau comparatif des accords de rééchelonnement (club de paris)

ثانيا ـ الاتفاقية الثانية : وتغطي هذه الاتفاقية فترة سنة واحدة ممتدة بين 1986/4/1 إلى 1987/3/31، وتشمل إعادة جدولة الأقساط الجارية فقط وبشروط التسديد التالية:

1. تسديد 95% على مدى عشر سنوات منها خمس سنوات إعفاء أو سماح.
2. تسديد 5% المتبقية على دفعتين سنويا.
3. ويكون معدل الفائدة المطبق في هذه الحالة مساويا لمعدل الفائدة في السوق العالمي.

وقد بلغ إجمالي المبالغ المعاد جدولتها في هذه الاتفاقية 31,6 مليون دولار.

ثالثا ـ الاتفاقية الثالثة : وكانت مدة الدعم فيها سنة واحدة تغطي الفترة من 1987/4/1 إلى 1988/3/31 وتشمل الأقساط الجارية فقط وبشروط التسديد التالية:

1. تسديد 95% خلال مدة عشر سنوات منها خمس سنوات إعفاء أو سماح.
2. تسديد 5% المتبقية خلال سنة واحدة وعلى دفعة واحدة.
3. أما معدل الفائدة المطبق على هذا الاتفاق فهو كسابقيه معدل السوق العالمي.

وقد بلغ إجمالي المبالغ المعاد جدولتها في هذا الاتفاق 34,6 مليون دولار.

رابعا ـ الاتفاقية الرابعة : وتقسم فترة الدعم فيها إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: مدتها سنة ابتداء من 1989/6/1 إلى غاية 1990/6/31 وتشمل متأخرات الفوائد والأقساط حتى 1989/6/31.

المرحلة الثانية: مدتها ستة شهور ابتداء من 1989/6/1 إلى 1989/12/31 وتتعلق بمستحقات الأقساط الجارية الناتجة عن الاتفاقين الأول والثاني.

وبخصوص شروط التسديد فقد تضمنت هذه الاتفاقية ثلاث خيارات:

1. الخيار (A): ويقضي بإلغاء 33% وتسديد 67% المتبقية على فترة أربعة عشر سنة منها ثمان سنوات إعفاء أو سماح وفي هذه الحالة يكون معدل الفائدة المطبق هو معدل الفائدة في السوق العالمية.
2. الخيار (B): وبموجبه تمدد الفترة؛ بحيث يتم تسديد مجموع المبالغ المعاد جدولتها خلال ثلاثة وعشرين سنة منها اثنتي عشرة سنة إعفاء أو سماح مع تطبيق معدل فائدة أقل ب3,5% من معدل الفائدة في السوق العالمي.
3. الخيار (C): ويتضمن هذا الخيار تخفيضا في معدل الفائدة إلى جانب شروط تسديد تسمح بدفع جميع المبالغ على مدى أربع عشرة سنة منها ثمان سنوات إعفاء أو سماح.
4. وبخصوص قروض مساعدات التنمية (APD) فإنها تسدد بالكامل على مدى خمس وعشرين سنة منها أربع عشرة سنة إعفاء أو سماح وبمعدل فائدة ميسرة (Concessionnel)

وقد بلغ إجمالي المبالغ المعاد جدولتها في هذا الاتفاق 57,7 مليون دولار بعضها معاد جدولته أكثر من مرة.

خامسا ـ الاتفاقية الخامسة : وتغطي فترة سنتين ابتداء من 1993/1/1 إلى 1994/12/31 وتشمل:

1. متأخرات الفائدة حتى 1992/12/31 بالإضافة إلى فوائد التأخير لديون سبقت إعادة جدولتها وكذلك أقساط هذه الديون.
2. متأخرات الفوائد حتى 1992/12/31 مضافا إليها فوائد التأخير والأقساط الجارية المستحقة عن الاتفاقات السابقة الأول والثاني والثالث.

وبخصوص شروط التسديد فقد تضمنت هذه الاتفاقية الخيارات التالية:

1. الخيار (A): يتم بموجبه إلغاء 50% وتسديد الباقي على مدى ثلاث وعشرين سنة منها ست سنوات سماح أو إعفاء مع تطبيق سعر فائدة مماثل لسعر السوق العالمي.
2. الخيار (B): يتم بموجبه تخفيض معدل الفائدة وتسديد جميع المبالغ على مدى ثلاثة وعشرين سنة منها اثنتي عشرة سنة إعفاء أو سماح.
3. الخيار (C): ويتم بموجبه تمديد الفترة على أن تسدد جميع المبالغ على مدى خمس وعشرين سنة مع فترة سماح أو إعفاء تصل إلى ست عشرة سنة وتطبيق معدل فائدة ميسرة (Concessionnel).
4. أما بالنسبة لقروض مساعدات التنمية (APD) فإنها تسدد بنسبة 100% على مدى ثلاثين سنة منها اثنتي عشرة سنة إعفاء أو سماح وبمعدل فائدة مساو لسعر السوق العالمية.

وقد بلغ مجموع المبالغ المعاد جدولتها في هذه الاتفاقية 182,9 مليون دولار، أي ما يزيد على ثلاثة أضعاف المبلغ المعاد جدولته في الاتفاقية السابقة.

سادسا ـ الاتفاقية السادسة : وتقسم مدة الدعم فيها إلى فترتين فرعيتين حسب نوعية المبالغ المعاد جدولتها:

الفترة الأولى: ومدتها ثلاث سنوات ابتداء من 1995/1/1 وإلى غاية 1997/12/31 وتتعلق بأقساط جارية أعيدت جدولتها في هذا الاتفاق.

الفترة الثانية: ومدتها سنتان وتخص دفعات الأقساط الجارية لمستحقات الاتفاقات السابقة (الثاني، الثالث، الرابع، الخامس). وقد شملت شروط التسديد في هذه الاتفاقية الخيارات التالية:

1. الخيار (A): ويتعلق بالديون المعاد جدولتها سابقا ضمن الاتفاقين الثاني والثالث ويتضمن:

أ- إلغاء 67% من القيمة الحالية لتدفقات خدمة الدين وتسديد 33% الباقية على مدى ثلاث وعشرين سنة منها ست سنوات إعفاء أو سماح.

ب-إلغاء 50% (كما هو الحال بالنسبة للديون الهولندية) وتسديد 50% الباقية على مدى ثلاث وعشرين سنة منها ست سنوات إعفاء أو سماح. أما بالنسبة لبعض الدول الأخرى فقد ألغت 25% من ديونها على أن يسدد الباقي بنفس الشروط السابقة.

ج-يتعلق بالمستحقات الناتجة عن الاتفاق الخامس، ويقضي بتسديد هذه المبالغ بنسبة 100% على مدى تسع سنوات منها سنتان للإعفاء أو السماح. وفي جميع الحالات الثلاثة السابقة يطبق سعر الفائدة في السوق العالمية.

2. الخيار (B): ويقضي بتخفيض معدل الفائدة، ويتعلق بالديون التالية:

أ- قروض معاد جدولتها بالإضافة إلى متأخرات الاتفاقين الثاني والثالث، وتسدد هذه المبالغ بنسبة 100% على مدى ثلاث وعشرين سنة.

ب-المستحقات الناتجة عن الاتفاق الخامس، ويقضي بتسديد هذه المستحقات بنسبة 100% خلال تسع سنوات منها سنتان للإعفاء أو السماح. ويطبق هنا سعر فائدة مخفض من دون تحديد.

وبخصوص القروض الناتجة عن مساعدات التنمية (APD) فإنها يجب أن تسدد بنسبة 100% وعلى مدى أربعين سنة منها ست عشرة سنة إعفاء أو سماح وبمعدل فائدة ميسر (Concessionnel). وقد بلغ إجمالي المبالغ المعاد جدولتها في هذه الاتفاقية 60,8 مليون دولار.

وبشكل إجمالي فقد بلغ مجموع المبالغ المعاد جدولتها خلال الاتفاقات الستة التي غطت الفترة (1985 – 1997) نحو 423,6 مليون دولار أمريكي.

وعلى الرغم من أن موريتانيا قد عقدت ستة اتفاقيات لإعادة الجدولة خلال الفترة (1985 – 1997) وحصلت تبعا لذلك على إعادة جدولة مبالغ مهمة من مستحقات ديونها الخارجية بالإضافة إلى إعفاءات من أجزاء من ديونها، سواء لدى نادي باريس أو من دائنيها الثنائيين الآخرين، فإن إعادة الجدولة والإجراءات التي صاحبتها لم تؤدي إلى تخفيض أعباء الديون الموريتانية بشكل ملموس ومستمر وذلك ما يتجلى في بقاء مؤشرات أعباء الديون الموريتانية في مستويات غير مقبولة من وجهة نظر المؤسسات الدولية التي رشحت موريتانيا للاستفادة من مبادرة تخفيض الديون الخاصة بالدول الفقيرة المثقلة بالديون، التي أعلن عنها كل من البنك وصندوق النقد الدوليين سنة 1996. والتي سعت موريتانيا بشكل حثيث إلى الاستفادة منها من خلال العمل على توفير أكبر قدر ممكن من الشروط التي تشترطها هذه المبادرة. وهو ما أسفر عن إعلان أهلية موريتانيا للاستفادة من هذه المبادرة في شهر يناير سنة 2001، وسنتناول في الفقرة الموالية مسيرة موريتانيا مع الجهود الهادفة إلى الاستفادة من هذه المبادرة وأبرز نتائج هذه الجهود.

الفقرة الثانية: المبادرة الخاصة بتخفيض الديون عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون[1]

لقد تطرقنا في الفصل الثاني من هذا البحث إلى المبادرة الخاصة بالدول الفقيرة المثقلة بالديون التي أطلقها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين سنة 1996، وتعرضنا حينها إلى أهم مراحل المبادرة وأهم شروطها، وسنتناول هنا أهم جهود موريتانيا الهادفة إلى الاستفادة من هذه المبادرة بالإضافة إلى النتائج التي أسفرت عنها هذه الجهود، ولو بشكل موجز:

أولا: جهود موريتانيا الهادفة إلى توفير شروط الاستفادة من هذه المبادرة

من المعروف أن موريتانيا تطبق منذ سنة 1985 برامج الإصلاح الاقتصادي بإشراف مؤسسات بريتون وودز ودعمها المالي، وهي بذلك وفرت الشرط الأول المتمثل في ضرورة مضي ست سنوات على الأقل من تطبيق الإصلاحات برعاية هذه المؤسسات، على الرغم من بعض النواقص والمعوقات التي منعت هذه البرامج من تحقيق معظم أهدافها، وفي مقدمة هذه الصعوبات تزايد المديونية وتزايد خدماتها بشكل لا زال يثقل كاهل الاقتصاد الموريتاني ويحد من فاعلية السياسات المطبقة، وخصوصا إذا علمنا أن البلد، بعد مضي عشر سنوات من تطبيق البرامج الإصلاحية (1985 – 1995)، قد بدأ يشهد ظاهرة التحويل العكسي للموارد المالية الناتج عن خدمة الدين الخارجي وذلك ابتداء من 1996، وتعود ظاهرة التحويل (الصافي المعاكس) إلى كون مدفوعات خدمة الدين (الطويل والمتوسط الأجل) السنوية أصبحت تفوق حجم القروض السنوية الجديدة أي أن الموارد أصبحت تتوجه من موريتانيا إلى الخارج من خلال التحويل الصافي للموارد المالية (Transferts nets)، وهذه الظاهرة هي أخطر نتائج أزمة المديونية في الدول النامية كما سبقت الإشارة إلى ذلك في أكثر من موقع من هذا البحث.

ونشير إلى أن موريتانيا بتمضيتها لما يزيد على عشر سنوات من تطبيق برامج الإصلاح تحت إشراف صندوق النقد والبنك الدوليين قد وفرت الشرط الأول، ولكنها لا تزال تحتاج إلى المزيد من الشروط نحاول عرضها في النقاط التالية:

1. مؤشر القيمة الحالية للدين الخارجي/ حصيلة الصادرات (VAN/X) الذي يجب أن يكون في حدود تتراوح بين 200% إلى 250% والذي وصل بالنسبة لموريتانيا إلى 270,7% سنة 1998.
2. مؤشر خدمة الدين الخارجي/حصيلة الصادرات (STD/X) والذي ينبغي أن يكون في حدود تتراوح بين 20% و25% مع الإشارة إلى أن نسبة هذا المؤشر ظلت فوق 30% في المتوسط خلال الفترة (1990 – 1998).

[1] لقد اعتمدنا في هذه الفقرة على:

- REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE, le fardeau de la dette, op-cit.
- REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE, Atelier National sur la stratégie désendettement de la Mauritanie (Résultat) op- cit .p :17.

3. مؤشر القيمة الحالية للدين الخارجي/ مداخيل الخزينة العامة (VAN/R) والذي يشترط أن يكون فوق حد 280%، والذي وصل بالنسبة لموريتانيا إلى 525% سنة 1998.
4. مؤشر حصيلة الصادرات/الناتج الداخلي الخام (X/PIB) الذي يشترط أن يكون أقل من 40% ولكنه وصل بالنسبة لموريتانيا إلى 56% سنة 1998.
5. مؤشر عائدات الضرائب/الناتج الداخلي الخام (R/PIB) الذي يشترط أن يكون في حدود 15% ولكنه وصل بالنسبة لموريتانيا سنة 1998 إلى 29%.

ويضاف إلى هذه المؤشرات السابقة؛ مجموعة من المؤشرات التي تكشف عن وضعية الحرج التي يعيشها الاقتصاد الموريتاني، ومنها:

- مؤشر نسبة تركيز الصادرات: حيث تمثل أهم سلعتين للتصدير في البلاد (منتجات الصيد البحري، خامات الحديد) نسبة تقدر ب 95% من الصادرات بالمتوسط.
- مؤشر الاعتماد على المساعدات الخارجية: حيث توقعت مصادر الحكومة الموريتانية أن يظل هذا الاعتماد على المصادر الخارجية المالية في حدود 90% طيلة الفترة (1998 – 2001).
- مؤشر عجز الحساب الجاري: الذي توقعت الحكومة الموريتانية كذلك أن يظل في حدود 24% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1998 – 2000) .
- مؤشر معدل تغطية الاحتياطات الأجنبية للواردات بالأشهر الذي بلغ سنة 1997 (4,9 شهرا).

ثانيا: نتائج الجهود الهادفة إلى استفادة موريتانيا من المبادرة

فطبقا للدراسات التي قامت بها كل من موريتانيا ومؤسسات بريتون وودز من خلال بعثاتها المتعددة، وبالاعتماد على قاعدة البيانات المهمة التي وفرتها الحكومة الموريتانية في وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، كجزء من متطلبات الدراسات الضرورية المطلوبة في هذا المجال (والتي سبقت الإشارة إليها). فقد أعلن في شهر يناير سنة 2000 عن أهلية موريتانيا للاستفادة من المبادرة الخاصة بتخفيض الديون عن الدول الأشد فقرا والمثقلة بالديون، أي وصولها إلى نقطة القرار، وذلك على أساس مؤشر (القيمة الحالية الصافية للدين الخارجي / مداخيل الخزانة العامة) الذي وصل إلى 525% مقابل حده المشروط للأهلية والبالغ 280%. وبذلك تكون موريتانيا قد دخلت مرحلة جديدة ومتقدمة على طريق الاستفادة من هذه المبادرة؛ حيث يتوقع أن تحصل على مبلغ قدره 655 مليون دولار[1] عند بلوغها نقطة التنفيذ التي يتوقع أن تكون مع نهاية سنة 2001، وتتوزع هذه المبالغ حسب مصادرها على النحو التالي:

1. المؤسسات المتعددة الأطراف 379,6 مليون دولار
2. الأطراف الثنائية 275,4 مليون دولار

[1] REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE, atelier National sur la stratégie désendettement de la Mauritanie (Résultat) op- cit p: 17.

ويتوقف وصول موريتانيا إلى نقطة التنفيذ (أي الاستفادة من المبالغ المخصصة لها في إطار هذه المبادرة) على مجموعة من الشروط والإجراءات التي يتعين على الحكومة الموريتانية القيام بها في إطار الاقتصاد الكلي وفي المجالات الاجتماعية، والتي كانت محل اتفاق بين موريتانيا ومؤسسات بريتن وودز خلال الاجتماع الثالث للمجموعة الاستشارية الذي انعقد في شهر مارس 1998. ومن ضمن هذه الإجراءات ضرورة محاربة الفقر وخصوصا في القطاع الريفي، ودعم القطاع الخاص وتشجيعه، وتحسين الأوضاع الصحية، وقائمة الشروط طويلة في هذا المجال.

ونشير إلى أنه خلال الفترة الانتقالية الممتدة بين نقطتي القرار والتنفيذ في هذه المبادرة؛ سوف تستفيد موريتانيا من تخفيضات تعويضية (تخفيض في التدفقات وفق شروط كولونيا لسنة 1999) وخصوصا من دول مجموعة (OCED) بالإضافة إلى دعم تعويضي من كل من البنك وصندوق النقد الدوليين، وقد أعلنت هاتان المؤسسات فعلا عن حجم مشاركتهما في هذا الدعم التعويضي.

وكخلاصة: فإنه إذا كانت المديونية الموريتانية وأعباءها قد تزايدت، على العموم، وخصوصا قبل 1996، كما رأينا في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، رغم تطبيق كل السياسات الإصلاحية الهادفة إلى الحد من الحاجة إلى التمويل الخارجي وبالتالي الحد من نمو المديونية، وبالرغم كذلك من الجهود الهادفة إلى تخفيض أعباء المديونية على المدى القصير والمتوسط (إعادة الجدولة) وكذلك مجموعة التخفيضات التي تم الحصول عليها حتى الآن.

فما هي الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي أسفر عنها تطبيق برامج الإصلاح وتمويلها الخارجي الكبير وخصوصا خلال المرحلة التي عقبت نهاية برنامج التصحيح الهيكلي سنة 1995 (لأننا سبق أن تعرضنا لنتائج البرامج الثالثة الأولى سابقا) أي خلال الفترة (1996 – 1999)؟ وللإجابة عن هذا التساؤل؛ فإن المعلومات المتوفرة تشير إلى ما يلي[1]:

I- من الناحية الاقتصادية والمالية: يبدو أن الناتج الداخلي الخام قد تزايد بمعدل نمو سنوي في المتوسط قدره 3,7% خلال الفترة (1996 – 1999) وذلك بسبب التطورات التي شهدتها أهم القطاعات الاقتصادية، وعلى النحو التالي:

1. النمو الجيد للقطاع الزراعي الذي كان في حدود 4,8% في المتوسط طيلة الفترة والذي يعود إلى تحسن الظروف الطبيعية.
2. نمو قطاع الخدمات الخاص الذي بلغ 9,3% في المتوسط والذي يعود إلى تحرير قطاعات (المالية، النقل، المواصلات، التأمين، السياحة).
3. نمو القطاع الصناعي (بدون قطاع المعادن) بمعدل بلغ 8,2 طيلة الفترة.

[1] REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE, Atelier National sur la stratégie désendettement de la Mauritanie (Résultat) op- cit; p: 7-8.

4. ركود القطاع المعدني بشكل عام؛ حيث ظلت قيمة الصادرات في حدود (216) مليون دولار خلال سنتي 1997 و 1998.
5. تدهور قطاع الصيد الصناعي الذي نما بمعدل سالب قدره (-7,9%) طيلة الفترة
6. وعلى مستوى الميزانية العامة فقد تراجع فائض الميزانية إلى حدود 2,9% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط طيلة الفترة.

II- على المستوى الاجتماعي: والذي يشمل المجالات التالية:

الصحة: فقد تحسن مستوى التغطية الصحية بوصوله إلى 75% سنة 1998، كما تحسن مستوى معدل وفيات الأطفال (دون السنة) بوصوله إلى (105/1000) بالإضافة إلى تحسن معدل عدد الأطباء على السكان الذي وصل إلى (1/9425).

1. التعليم: لقد بلغ معدل التمدرس نحو 62,5% خلال نفس الفترة، وهو معدل يفوق المتوسط الإفريقي البالغ 56,2%.
2. محاربة الفقر: لقد انخفض معدل الفقر إلى 50% سنة 1996 بعد أن كان 65,6% سنة 1990 على الرغم من أن معدل الفقر بين سكان الوسط الريفي لا زال يقدر بنحو 68%.

ومن خلال النتائج السابقة يمكن أن نخرج بالملاحظات المهمة التالية:

- أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في موريتانيا منذ 1985 ولا تزال متواصلة، لم تفلح في تحقيق أحد أهدافها الجوهرية المتمثل في زيادة العرض الكلي بشكل عام وزيادة الصادرات بشكل أخص، وذلك بدليل تدهور إنتاج قطاع الصيد البحري، وركود قطاع المعادن؛ و يعتبر هذان القطاعان مصدر كل الصادرات الموريتانية تقريبا، و ظلت نسبة تركز الصادرات في هاتين المادتين تتراوح طيلة فترة التطبيق البرامج بين 94% و100%. وخلال السنوات الثلاثة الأخيرة (96، 97، 98) كانت هذه النسبة على التوالي: 99,7%، 100%، 99,8%. وهو ما انعكس على تذبذب قيمة الصادرات خلال الفترة وتراجعها بشكل مستمر بعد سنة 1995؛ حيث سجلت معدلات التراجع التالية: (-14,6%) سنة 1996 و(-12,7%) سنة 1997.
- تراجع فائض الميزانية كنسبة من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعود إلى تراجع حجم الفائض في الميزانية من ناحية، وتذبذب الناتج الداخلي الخام من ناحية أخرى طيلة الفترة وخاصة خلال سنة 1998 بالمقارنة مع 1997.
- إن نسبة الفقراء المذكورة ضمن النتائج السابقة لا تعبر عن الحقيقة، لأنها تخفي وراءها وضعا أشد صعوبة يعاني منه سكان الوسط الريفي الذين بلغت نسبة الفقر بينهم 68% حسب نتائج المسح الشامل الذي أعد سنة 1996 حول الظروف المعيشية للسكان،

وخصوصا إذا تذكرنا أن نسبة سكان الأوساط الريفية في موريتانيا لا تقل عن 80% من جملة السكان. وهو ما يعني أن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي قد أسفر عن نتائج سلبية كبيرة على المستوى الاجتماعي، وهو أمر متوقع "ولكنه هو الثمن الذي ينبغي دفعه على الشعوب التي تطبق هذه الإصلاحات" حسب رؤية صندوق النقد الدولي.

- إنه ابتداء من سنة 1996 عرفت موريتانيا ظاهرة التحويل العكسي للموارد المالية التي سبقت الإشارة إليها، والتي تعود إلى تزايد التحويلات الناتجة عن خدمة الديون الخارجية الطويلة والمتوسطة الأجل مقابل تراجع حجم التحويلات الصافية الناتجة عن القروض الجديدة. وهذه الظاهرة هي أخطر نتائج أزمة المديونية الخارجية، كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

المطلب الثالث: تطور أهم مؤشرات التبعية المالية الخاصة بموريتانيا في ظل خطط التنمية وبرامج الإصلاح .

في البداية نعود إلى موضوع صعوبة قياس التبعية الذي تناولناه في آخر الفصل الأول من هذا البحث، لنعيد التأكيد على صعوبة قياس هذه الظاهرة في أبعادها المختلفة؛ إما بسبب طبيعتها لكونها مفهوما مركبا ومتعدد الأبعاد والأوجه مما يعني صعوبة الإحاطة بمختلف جوانبها من خلال مجموعة قليلة من المتغيرات، فضلا عن كون بعض جوانب التبعية غير قابلة للقياس الكمي أصلا، أو بسبب نسبية علاقات التبعية؛ نظرا إلى أنه في عصرنا الحاضر يصعب الحكم على بلد معين بالتبعية أو الاستقلال الاقتصاديين نظرا لتشابك العلاقات والمصالح (على الرغم من أوجه الاستغلال المختلفة) وهو ما يعني أن ثمة دائما درجة معينة من الاعتماد المتبادل على الرغم من كونه مختلا بشكل كبير في حالة العلاقات غير المتكافئة بين الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا، أو بسبب ندرة البيانات أو تركيب المؤشرات أو دلالتها على أوضاع التبعية وتطوراتها المختلفة.

ونحن نقر بأن قياس التبعية الاقتصادية وخصوصا جانبها المالي أمر صعب جدا إذا لم يكن مستحيلا، وخصوصا من خلال مجموعة محدودة من المؤشرات، سواء من حيث العدد أو الدلالات. ومع ذلك فإننا سنحاول الانسياق في نفس الاتجاه الذي سلكه الباحثون الذين سبقت الإشارة إليهم، لعلنا نفلح في إلقاء قليل من الضوء على تطور وضعية التبعية المالية في موريتانيا (الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية لتمويل الجهود التنموية في هذا البلد) وذلك من خلال تطور عدد محدود جدا من مؤشرات المديونية الخارجية ذات الدلالة على التبعية المالية (بالمفهوم الذي سبقت الإشارة إليه) وذلك من خلال مجموعة من الفقرات:

- تطور مؤشر نسبة الاعتماد على المصادر الخارجية في تمويل الاستثمارات المحلية.
- تطور مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم/ الناتج الداخلي الخام.

- تطور مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي/ على حصيلة الصادرات.
- تطور نسبة الديون الثنائية/ جملة الدين الخارجي الموريتاني.
- تطور نسبة الديون العربية / جملة الدين الخارجية الموريتاني خلال الفترة (1990 – 1998).
- تطور نسبة ديون الدول الأعضاء في نادي باريس /جملة الديون الخارجية الموريتانية خلال الفترة (1990 – 1998).
- تطور مؤشر العلاقة مع المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف (صندوق النقد والبنك الدوليين).

الفقرة الأولى: تطور مؤشر نسبة التمويل الخارجي للاستثمارات

حيث يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد دولة معينة على الموارد الخارجية في تمويل استثماراتها المحلية، ومن ثم فهو يقيس بصورة غير مباشرة مدى قدرة الدولة على تعبئة الادخار المحلي وتوجيهه نحو الاستثمار الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، والفرضية الأساسية التي يستند إليها هذا المؤشر؛ هي أنه كلما زادت درجة الاعتماد على الخارج في تمويل الاستثمارات المحلية لأي بلد تزيد تبعا لذلك درجة تبعيته للخارج والعكس صحيح. ويرى الدكتور إبراهيم العيسوي في دراسته التي سبقت الإشارة إليها؛ أنه إذا كانت نسبة التمويل الخارجي للاستثمارات المحلية تبلغ 25% أو تزيد عليها فإن هذا البلد يعتبر في وضع تبعية مالية للخارج[1].

وبالنسبة لموريتانيا، فإنه انطلاقا من المعلومات الواردة في الجدول الموالي حول مدى اعتماد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا على التمويل الخارجي، والتي يبدو من خلالها أن نسبة التمويل الخارجي لاستثمارات العمومية لهذه الخطط قد تراوحت بين (80 – 90)% طيلة الفترة الممتدة بين (1963 – 1984) في حين كان متوسط تلك الفترة يبلغ 89,12%، وهو ما يعني أن موريتانيا كانت في وضعية تبعية مالية حادة للخارج منذ الاستقلال، على اعتبار أن الحد الأعلى لمدى الانتقال من وضعية الاستقلال إلى التبعية على هذا المؤشر يبلغ 25%.

ويبدو أن هذه الوضعية قد استمرت في ظل برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها موريتانيا خلال الفترة (1985 – 1995) حيث ظلت نسبة التمويل الخارجي تزيد على 90% خلال فترة البرنامجين الأول والثاني (التقويم الاقتصادي والمالي، الدعم والدفع) اللذين غطيا فترة (1985 – 1991)، وفي ظل البرنامج الثالث شهدت هذه النسبة بعض الانخفاض؛ حيث انخفضت إلى حدود 80%. وعلى العموم فإن هذه النسبة التي ظلت تتراوح بين (80 – 90)% طيلة الفترة الممتدة بين (1985 – 1995) تعد كافية

[1] إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

للحكم على أن موريتانيا ظلت طيلة هذه الفترة في عمق وضعية التبعية المالية. وذلك ما يظهره الجدولان المواليان:

أولا: الجدول رقم (5/10): تطور نسبة التمويل الخارجي في استثمارات خطط التنمية خلال الفترة (1963 – 1984)

الخطط	الخطة الأولى	الخطة الثانية	الخطة الثالثة	الخطة الرابعة	متوسط الخطط الأربعة
نسبة التمويل الخارجي %	93,3	90,0	85,0	88,2	89,1

المصدر: الجدول رقم (4/7) من الفصل الرابع في هذا البحث.

ثانيا: الجدول رقم (5/11): تطور نسبة التمويل الخارجي في استثمارات برامج الإصلاح الاقتصادي (1985 – 1995)

البرامج	برنامج التقويم الاقتصادي والمالي	برنامج الدعم والدفع	برنامج التصحيح الهيكلي	متوسط البرامج الثلاثة
نسبة التمويل الخارجي %	93,7	93,6	79,0	88,78

المصدر: الجدول رقم (5/5) هذا من الفصل.

الفقرة الثانية: تطور مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم / الناتج الداخلي الخام

وفي هذا المجال فإن الدكتور العيسوي أيضا يرى أن الحد الأعلى لمدى الانتقال من منطقة الاستقلال إلى منطقة التبعية على هذا المؤشر يبلغ 30%؛ حيث أنه عندما تصل نسبة المؤشر إلى هذا المستوى فإن ذلك يعتبر دليلا على دخول البلد في وضعية تبعية مالية للخارج.

وبالنسبة لموريتانيا فإن البيانات المتوفرة والمدرجة في الجداول الموالية: تشير إلى أن نسبة الدين القائم على الناتج الداخلي الخام قد تطورت بالشكل الذي يظهره الجدولان التاليان:

أولا: الجدول رقم (5/12): تطور نسبة الدين الخارجي القائم /الناتج الداخلي الخام في ظل مرحلة الخطط وخصوصا الفترة (1980 – 1985)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	متوسط الفترة (80 – 85)
النسبة %	86	89	117,3	136,7	159,6	191,3	130

المصدر: الجدول رقم (4/15) في الفصل السابق.

ثانيا: الجدول رقم (5/13): تطور نسبة الدين الخارجي القائم /الناتج الداخلي الخام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي وخصوصا الفترة (1990 – 1998)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	متوسط الفترة (90-98)
النسبة %	178,6	169,4	162,5	200,7	198,0	196,6	198,5	190,2	202,2	188,5

المصدر: الجدول رقم (5/9) في هذا الفصل.

ومن خلال الجدولين السابقين، يظهر أن نسبة الدين الخارجي القائم على الناتج الداخلي الخام كانت في حدود 86% سنة 1980، وهو ما يعني أن موريتانيا وفقا لهذا المؤشر كانت في وضع التبعية المالية للخارج خلال مرحلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن هذه النسبة قد ارتفعت إلى ما يقل قليلا عن الضعف مع نهاية هذه المرحلة (159,6%) سنة 1984، ثم ارتفعت ب (31) نقطة سنة 1985 وحدها بوصولها إلى 191,3%.

وخلال مرحلة برامج الإصلاح الاقتصادي تصاعدت هذه النسبة (بشكل عام) مع قدر من التذبذب، ولكن وتيرة هذا الارتفاع ظلت دون مستوى التصاعد الذي عرفته هذه النسبة خلال مرحلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث ارتفعت هذه النسبة من 197,1% سنة 1986 إلى 202,2% سنة 1998 مع قدر من التذبذب، كما سبقت الإشارة إلى ذلك (انظر الجدول رقم (5/9) السابق.

وبمقارنة حركة هذا المؤشر خلال مرحلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مرحلة برامج الإصلاح الاقتصادي نلاحظ أن درجة التبعية المالية وفقا لهذا المؤشر قد تزايدت، بشكل عام في مرحلة برامج الإصلاح مقارنة بالمرحلة السابقة عليها، وذلك ما يظهره متوسط المرحلتين الذي كان (130% بالنسبة لمرحلة الخطط) في حين وصل هذا المتوسط إلى (188,5% خلال مرحلة برامج الإصلاح الاقتصادي).

الفقرة الثالثة: تطور مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي/ حصيلة الصادرات

لقد أشرنا فيما سبق إلى أن هذا المؤشر يعبر عن مدى ثقل عبء الديون الخارجية من خلال ربط خدمة هذه الديون بالصادرات التي تعتبر المورد المعول عليه لتسديد هذه الخدمة. ويهتم الدائنون بهذا المؤشر لكونه يكشف عن مدى قدرة البلد على تسديد خدمة ديونه وبالتالي يعبر عن جدارته الائتمانية. كما يهتم به المدينون لكونه يكشف عن حجم الاقتطاعات من الصادرات التي يتوجب توجيهها لخدمة الدين الخارجي، وهو ما يؤثر على قدرة البلد على الاستيراد (الجاري والاستثماري) ويعكس بالتالي مدى إعاقة هذه الاقتطاعات لجهود التنمية وتحسين مستوى معيشة السكان في البلد، وهي الإعاقة التي تتزايد تبعا لتزايد نسبة هذا المؤشر.

ويعتبر معظم المؤسسات المالية الدولية (خصوصا البنك الدولي) أن وصول هذه النسبة إلى حدود 25% يعتبر وضعا حرجا، لذلك يمكن اعتبار هذا المستوى هو الحد الأعلى لمدى الانتقال من وضعية الاستقلال إلى وضعية التبعية على هذا المؤشر. وبالنسبة لتطور هذا المؤشر في حالة موريتانيا فيظهره الجدولان المواليان:

أولا: الجدول رقم (5/14): تطور نسبة خدمة الدين الخارجي / حصيلة الصادرات في ظل مرحلة خطط التنمية (1980 – 1985)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	متوسط الفترة (80-85)
النسبة %	15,3	20,5	19,4	18,4	19,3	41,5	22,4

المصدر: الجدول رقم (4/15) من الفصل الرابع من هذا البحث.

ثانيا: الجدول رقم (5/15): تطور نسبة خدمة الدين الخارجي / حصيلة الصادرات في ظل مرحلة برامج الإصلاح (1990 – 1998)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	متوسط الفترة (90-98)
النسبة %	36,5	16,0	26,3	69,7	32,8	24,3	24,0	32,4	27,5	32,1

المصدر: الجدول رقم (5/9) من هذا الفصل.

وطبقا لبيانات الجدولين السابقين فإن هذا المؤشر كان في حدود 15,3% سنة 1980 (إبان مرحلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، ولكنه ارتفع إلى 20,5% سنة 1981، ليعود بعد ذلك إلى نوع من الانخفاض المتذبذب، ولكنه على العموم ظل بين النسبتين السابقتين (15%، 20%) طيلة الفترة (1980 – 1984)، قبل أن يقفز بشكل كبير إلى 41,5% سنة 1985. وعلى طول الفترة (1980 – 1985) ظل متوسط هذه النسبة في حدود 22,40%.

أما بخصوص تطور هذا المؤشر في ظل مرحلة برامج الإصلاح الاقتصادي وخصوصا خلال الفترة (1990 – 1998)، فقد ظل هذا المؤشر في حدود تراوحت بين 16% و32,8%، باستثناء سنة 1993 التي قفز فيها إلى 69,7%. وطيلة الفترة (1990 – 1998) ظل متوسط هذه النسبة السنوي في حدود 32,1%.

ومن خلال مقارنة مرحلتي الخطط وبرامج الإصلاح، نجد أن مجموع قيم هذا المؤشر بالإضافة إلى متوسطه السنوي خلال فترة الخطط (باستثناء 1985) تجعل موريتانيا خارج منطقة التبعية المالية، وإن كانت على أعتابها باعتبار أن نسبة 25% تمثل الحد الأعلى لمدى الانتقال من الاستقلال إلى التبعية على هذا المؤشر (طبقا لدراسة إبراهيم العيسوي السابقة). في حين كانت معظم قيم هذا المؤشر خلال مرحلة برامج الإصلاح الاقتصادي، على العكس من ذلك، تجعل موريتانيا داخل منطقة التبعية

باستثناء السنوات(91، 95، 96)، أما متوسط الفترة (1990 – 1998) فيشير إلى استقرار موريتانيا في منطقة التبعية على هذا المؤشر (32,1%).

الفقرة الرابعة: تطور مؤشر نسبة الديون الثنائية / جملة الدين الخارجي الموريتاني

فطبقا لهذا المؤشر يعتبر البلد في وضعية تبعية مالية للخارج إذا كانت نسبته تصل إلى 50% فما فوق، وذلك لكون القروض الثنائية تكون في الغالب مربوطة بشروط معينة تحد من حرية البلد باستخدامها؛ مثل تمويل مشاريع بعينها أو استيراد بضاعة من مصدر القرض أو استخدام خبراء أو غير ذلك من الشروط التي تشكل قيودا على استقلال البلد المستفيد. ويظهر الجدولان التاليان تطور هذا المؤشر بالنسبة لموريتانيا خلال مرحلتي التخطيط والبرامج الإصلاحية.

أولا: الجدول رقم (5/16): تطور نسبة الديون الثنائية / جملة الدين الخارجي الموريتاني خلال مرحلة خطط التنمية وخصوصا الفترة (1980 – 1984)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	متوسط الفترة (80–84)
النسبة %	62,3	68,1	65,2	62,4	61,4	63,8

المصدر: الجدول رقم (5/9) من الفصل الثالث من هذا البحث.

ثانيا: الجدول رقم (5/17): تطور نسبة الديون الثنائية / جملة الديون الخارجية الموريتانية خلال مرحلة برامج الإصلاح (1990 – 1998)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	متوسط الفترة (90–98)
النسبة %	58,7	58,3	56,8	60,3	56,7	55,2	54,1	52,8	38,9	54,6

المصدر: الجدول رقم (5/7) في هذا الفصل.

واستنادا إلى بيانات الجدولين السابقين، فقد ظلت نسبة الديون الثنائية إلى جملة الدين الخارجي الموريتاني قريبة من الثبات خلال فترة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخصوصا الفترة (1980 – 1984) حيث ظلت تتراوح بين 61,4% و 68,1% في حين وصل متوسطها السنوي خلال هذه الفترة إلى 63,8%. أما بخصوص تطور هذا المؤشر خلال فترة برامج الإصلاح الاقتصادي وخصوصا (1990 – 1998) فقد عرفت هذه النسبة انخفاضا عاما خلال هذه الفترة؛ حيث وصل متوسطها السنوي إلى 54,6% طيلة هذه الفترة.

ومن خلال مقارنة متوسطي الفترتين نجد أن نسبة الديون الثنائية إلى جملة الدين الخارجي الموريتاني قد انخفضت على العموم خلال فترة برامج الإصلاح بالمقارنة مع فترة الخطط، ويعود ذلك

بالأساس إلى تزايد دور المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف في ظل هذه البرامج وتزايد نسبة ديونها، بالإضافة إلى تراجع الديون العربية الثنائية إلى جملة الدين خلال هذه الفترة.

وبخصوص دلالة تطور هذا المؤشر على وضعية التبعية المالية، فإنه لا يمكن الحكم بتطورها خلال هذه المرحلة بناء على تطور هذا المؤشر، وإن كان لا يمكن كذلك استبعاد تطورها، بالنظر إلى تطور بعض مكوناتها حسب ما سيتضح لنا من خلال تطور كل من نسبتي الديون العربية وديون الدول الأعضاء في نادي باريس خلال الفترة (1990 – 1998) حسب الفقرات الموالية.

الفقرة الخامسة: تطور مؤشر نسبة الديون العربية/جملة الدين الخارجي الموريتاني (1990 – 1998)

وحيث أننا لم نحصل على معلومات عن تطور هذه النسبة خلال الفترة التي سبقت 1990، فإننا سوف نكتفي بتتبع تطورها خلال الفترة (1990 – 1998) لعل في ذلك دلالة على تغير أوضاع التبعية المالية الخاصة بموريتانيا، مع الإشارة إلى أن دلالة هذه المؤشر تحمل بعدا مزدوجا؛ فهي من ناحية تعني تزايد أو تناقص اعتماد موريتانيا على مصادر تمويل أسهل شروطا، بشكل عام، فضلا عن كون الديون العربية لا تتضمن على العموم شروطا تؤثر على حرية استخدامها ولا على حرية القرارات السياسية والاقتصادية بشكل عام.

كما أن تزايد هذه النسبة يعني في مجال أوسع؛ تزايد الاعتماد الجماعي للدول النامية على ذاتها في إطار شمولي، وهو خيار له أهميته البالغة في إطار الجهود الهادفة إلى الحد من وضعية التبعية بشكل عام وجانبها المالي على الخصوص، واستبدالها بالاعتماد المتبادل بين الدول العربية سبيلا إلى توسيعه إلى إطار أكبر بحيث يشمل الدول النامية بشكل عام.

والجدول التالي يوضح تطور نسبة الديون العربية إلى جملة الدين الخارجي الموريتاني

الجدول رقم (5/18): تطور نسبة الديون العربية / جملة الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة (1990 – 1998)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	متوسط الفترة (90-98)
النسبة %	40,03	38,22	38,36	33,90	30,59	27,37	26,10	15,00	25,00	29,84

المصدر: إدارة الديون الخارجية بوزارة المالية الموريتانية (بيانات غير منشورة).

وانطلاقا من معطيات الجدول السابق فإن نسبة الديون العربية لموريتانيا منسوبة إلى جملة ديونها الخارجية قد أظهرت ميلا متزايدا إلى الانخفاض ابتداء من 1990، ويعود ذلك بالأساس إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية (انخفاض أسعار النفط) والسياسية (حرب الخليج الثانية) التي سبقت

الإشارة إليهما، ونتيجة لذلك وطبقا لهذا المؤشر، فإن تبعية موريتانيا المالية للخارج قد زادت وخصوصا للدول المتقدمة صناعيا التي لجأت إليها موريتانيا لتعويض النقص في مصادر التمويل الناتج عن تراجع التمويلات العربية، وهو ما انعكس بشكل كبير على أوضاع التبعية المالية لهذا البلد التي تزايدت نتيجة لكون معظم المصادر الثنائية غير العربية (باستثناء الصين وكوريا) تتميز بقدر كبير من الصعوبة.

ويظهر من خلال الجدول السابق أن نسبة الديون العربية قد تراجعت بشكل مستمر خلال الفترة المدروسة؛ حيث انخفضت من 40,03% سنة 1990 إلى 25% سنة 1998 في حين كان متوسطها السنوي خلال الفترة نحو 29,84%، وهو ما يعني أن تبعية موريتانيا المالية قد تزايدت خلال هذه الفترة وفقا لهذا المؤشر، لأن تطور التبعية التبعية، طبقا لمدلوله، يسير بشكل عكسي لتطور قيم المؤشر نفسه.

الفقرة السادسة: تطور مؤشر نسبة ديون الدول الأعضاء في نادي باريس / جملة الدين الخارجي الموريتاني

إن تناقص نسبة الديون العربية إلى جملة الديون قد أدى إلى تزايد لجوء موريتانيا إلى المصادر الثنائية الأخرى (الدول الأعضاء في نادي باريس) أو المؤسسات المتعددة الأطراف التي يشكل الاعتماد عليها المزيد من القيود على حرية البلد في المجال الاقتصادي والسياسي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وهو ما سنلاحظه من خلال تطور نسبة ديون الدول الأعضاء في نادي باريس في الجدول التالي:

الجدول رقم (5/19): تطور نسبة ديون الدول الأعضاء في نادي باريس / جملة الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة (1990- 1998)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	متوسط الفترة (90-98)
النسبة %	13,65	18,04	17,28	20,51	21,14	22,47	22,20	21,40	20,00	19,63

المصدر: إدارة الديون الخارجية بوزارة المالية الموريتانية (بيانات غير منشورة).

لا شك أن تزايد اعتماد موريتانيا على الديون الثنائية من الدول الأعضاء بنادي باريس (كما يبدو من الجدول السابق) واعتمادها كذلك على المصادر المتعددة الأطراف، وخصوصا صندوق النقد والبنك الدوليين وحسبما يظهره الجدول رقم (5/7) الذي سبقت الإشارة إليه في موقع سابق، في الوقت الذي تراجعت فيه نسبة الديون العربية إلى جملة الديون. تعتبر دليلا واضحا على تزايد تبعية موريتانيا المالية للدول المتقدمة صناعيا؛ إما بطريقة مباشرة أو من خلال العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف التي تخضع بشكل كامل لإرادة الدول الصناعية.

وتتجلى هذه التبعية بشكل واضح من خلال تزايد المشروطية، بشكل عام وخاصة تلك المتعلقة منها بتغيير السياسات الاقتصادية، وهي نتيجة طبيعية لأزمة المديونية واللجوء إلى إعادة الجدولة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف مؤسسات بريتن وودز ودعمها المالي. وذلك ما ينعكس في مدى تزايد قوة العلاقة مع هذه المؤسسات (المتعددة الأطراف) الذي يعتبر مؤشرا على تزايد التبعية وحسب ما سنلاحظه في الفقرة الموالية.

الفقرة السابعة: تطور مؤشر العلاقة مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين

بناء على دراسة الدكتور إبراهيم العيسوي التي سبقت الإشارة إليها في أكثر من موقع خلال هذا البحث، والتي قام فيها بتقدير لمدى قوة علاقة مصر مع صندوق النقد والبنك الدوليين، انطلاقا من تجربة مصر مع هذه المؤسسات؛ حيث اعتبر أنه يمكن تقدير مدى قوة هذه العلاقة في حدودها العليا حسب الآتي:

- علاقة اعتماد ضعيفة يناسب الحد الأعلى لمداها نسبة 20%.
- علاقة اعتماد متوسط يناسب الحد الأعلى لمداها نسبة 40%.
- علاقة اعتماد قوي يناسب الحد الأعلى لمداها نسبة 70%.
- علاقة اعتماد قوي جدا يناسب الحد الأعلى لمداها نسبة 100%.

كما اعتبر هذا الباحث أن الحد الأعلى لمدى الانتقال من الاستقلال إلى التبعية على هذا المؤشر يتمثل في نسبة 40%.

وانطلاقا من التحليل السابق، وبناء على أن علاقة موريتانيا مع هذه المؤسسات قد شهدت تطورا كبيرا جدا خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي تميزت بإشراف تام لهذه المؤسسات على وضع السياسات الاقتصادية، ومراقبة تنفيذها والدعم المالي لهذه البرامج، فإنه يمكننا تقدير نسبة مدى قوة علاقة موريتانيا مع هذه المؤسسات على النحو التالي:

أولا: تقدير نسبة مدى اعتماد موريتانيا على هذه المؤسسات خلال الفترة التي سبقت 1985 بكونها علاقات اعتماد متوسط أي نسبة 40%، نظرا لكون العلاقة مع هذه المؤسسات كانت تقتصر خلال تلك الفترة على بعض التمويلات التي تقدمها مجموعة البنك الدولي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) ووكالة التنمية الدولية (IDA)، والتي يعود أول تدخل لهما في موريتانيا إلى بداية سنوات الاستقلال حين قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالمساهمة في تمويل شركة الحديد الموريتانية سنة 1962، كما قامت وكالة التنمية الدولية بالمساهمة في تمويل بنية الطرق الموريتانية من خلال قرض بلغ (8) مليون دولار سنة 1964.

كما كانت العلاقة مع صندوق النقد الدولي تقتصر بالأساس على بعض مجالات التعاون النقدي المحددة في معاهدة إنشاء الصندوق، بالإضافة إلى بعض المساعدات الظرفية في مواجهة مشاكل ميزان المدفوعات.

ثانيا: تقدير نسبة اعتماد موريتانيا على هاتين المؤسستين بعد 1985 بنسبة 70%، نظرا لدور هذه المؤسسات في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، والذي أصبح يشمل كل المجالات الاقتصادية والمالية تقريبا.

وبناء على ما تقدم فإننا يمكن أن نعتبر أن موريتانيا، طبقا لهذا المؤشر كانت في منطقة التبعية المالية (في حدودها الدنيا) خلال الفترة التي سبقت 1985 ولكنها تعمقت فيها بعيدا خلال فترة برامج الإصلاح الاقتصادي (1985 – 1998).

وفي ختام هذا الفصل: يمكننا القول بأن برامج الإصلاح الاقتصادي التي ترعاها مؤسسات بريتون وودز، والتي تمثل أساس الوصفة الجاهزة لعلاج أزمة المديونية في الدول النامية (من وجهة نظر هذه المؤسسات) على المدى البعيد، إلى جانب إجراءات العلاج المتوسطة المدى مثل (إعادة الجدولة أو مبادرات تخفيض الديون عن الدول الفقيرة)، و التي كانت في الوقت نفسه تمثل الرد الصارم

على السياسات الاقتصادية المحلية "الخاطئة" التي أوصلت الدول النامية إلى وضع الأزمة الشاملة، وخصوصا على مستوى مديونيتها الخارجية.

وهذه البرامج التي تم تطبيقها في موريتانيا خلال الفترة (1985 . 1995) لم تفلح في القضاء على أسباب نمو المديونية الخارجية، ولم تفلح كذلك في دعم أسباب تراجع خدماتها؛ حيث لاحظنا أن هذه المديونية قد ظلت تنمو بشكل مضطرد خلال هذه الفترة على الرغم من السياسات الهادفة إلى تخفيض الطلب الكلي وتخفيض معدل الاستثمار العمومي وغيرها من السياسات، وذلك بدليل أن هذه المديونية قد تزايدت، على العموم، وعلى الرغم من التذبذب الذي ميز تطورها خلال هذه الفترة.

وبالنسبة لمؤشرات الديون، والتي تكتسي أهمية خاصة لكونها تربط كلا من حجم الديون وخدماتها بأهم متغيرات الوضع الاقتصادي في البلد (الناتج الداخلي الخام، حصيلة الصادرات، مداخيل الخزينة العامة للدولة)، فإن تطور هذه المؤشرات خلال هذه المرحلة كان يميل نحو الصعود، بشكل عام ولكنه كان أقل سرعة من تطورها خلال مرحلة خطط التنمية وخصوصا الفترة (1980 – 1984).

وبالنسبة لمؤشرات المديونية ذات الدلالة على وضعية التبعية المالية؛ فإن تطور هذه المؤشرات يشير إلى أن موريتانيا كانت منذ استقلالها السياسي تعاني من تبعية مالية للخارج، وأن هذه التبعية قد تزايدت طبقا لمعظم هذه المؤشرات، على الرغم من ثباتها أو تراجعها وفقا لبعض منها.

وعلى العموم فإن تزايد المشروطية الذي رافق إعادة الجدولة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، يعد وحده كافيا للحكم على تزايد تبعية موريتانيا المالية خلال مرحلة برامج الإصلاح الاقتصادي بالمقارنة مع مرحلة خطط التنمية التي سبقتها، نظرا لما تؤدي إليه هذه المشروطية من تزايد القيود على حرية القرار الاقتصادي (تغيير السياسات الاقتصادية) وتزايد الاعتماد على المصادر المالية الخارجية، وخاصة قروض المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف وتزايد صعوبة شروط الاقتراض الخارجي بشكل عام وخصوصا تعويم أسعار الفائدة الذي يرافق إعادة الجدولة.

الفصل السادس

تطور الوضع الاقتصادي والمديونية الخارجية في موريتانيا خلال مرحلة الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر (2001-2010)

تقديم

تنتهج موريتانيا منذ أكثر من عقدين من الزمن سياسات اقتصادية تستند إلى ما عرف بـ "برامج الإصلاحات الاقتصادية"، وقد كانت هذه البرامج تستهدف تثبيت الإطار الاقتصادي الكلي وتحرير الأسواق والأسعار، وتسوية الحالة المالية لأهم المؤسسات العمومية، وتحسين المحيط القانوني والفضائي للأعمال، وتشجيع نمو القطاع الخاص، وتحسين البنية التحتية، وإعادة تركيز دور الدولة حول مهامها الأساسية (حسب فلسفة هذه البرامج) المتمثلة في التنظيم وتخصيص الموارد، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية.

إلا أنه بالرغم من ذلك، ما زال الاقتصاد الموريتاني يواجه عقبات هيكلية أبرزها ضعف القاعدة الإنتاجية وتدني قدرتها التنافسية، إضافة إلى ضعف الوساطة المالية ، والنقص في تكوين المهارات وتطوير المؤسسات...الخ، وهذا ما استدعى من الحكومة الموريتانية مواصلة الإصلاح بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن هذا المنطلق جاء الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر كحلقة جديدة من برامج الإصلاحات الاقتصادي ، ومنهج يسعى إلى المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق نمو متوازن على أساس قابل للاستمرار ويكون له الأثر إيجابي على الحد من الفقر، بالنظر إلى الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي وتخفيض أعداد الفقراء .[1]

كما يعد الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر شرطا من شروط الاستفادة من لمبادرة تخفيض ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون (PPTE)، التي أطلقها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1996، سعيا منهما لعلاج مشكلة أعباء الديون غير القابلة للاستمرار والمعيقة لنمو هذه المجموعة، وقد تم تعزيز هذه المبادرة سنة 1999 في إطار ربط تخفيف أعباء الديون بالحد من الفقر عن طريق تخفيف هذه الأعباء بشكل أسرع وأعمق وأوسع نطاقا، وذلك من خلال استراتيجيات[2] يتم إعدادها من طرف البلد المعني وبمشاركة واسعة من المجتمع المدني فيه. وذلك لأن التجربة أوضحت أن أي إستراتيجية لن يكتب لها النجاح ما لم تنبثق وبحق من الداخل،[3] وهذه نقطة جوهرية لأنها أحدثت تغيرا في الطريقة التي يقدم بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدعم للبلدان منخفضة الدخل.

وهكذا أطلقت موريتانيا المسلسل الخاص بإعداد إستراتيجية لمحاربة الفقر وذلك ابتداء من مارس 1999 ، وشاركت في تحضيرها إلى جانب الإدارة، التجمعات المحلية وممثلون عن المنظمات الاجتماعية والمهنية (أرباب العمل، النقابات)، وهيئات المجتمع المدني، إضافة إلى الشركاء في التنمية وصندوق النقد

[1] داني روديك، النمو أم إنقاص عدد الفقراء(جدل عقيم)، التمويل والتنمية، ديسمبر 2000، ص: 08.
[2] صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي: (دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية) واشنطن ،2001، ص: 36.
[3] مسعود أحمد، وهيو بردنكامب، مساندة تقليل الفقر في الدول النامية منخفضة الدخل واستجابة المجتمع الدولي، التمويل والتنمية، ديسمبر 2000، ص 10.

الدولي والبنك الدولي، وتضمن الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في بدايته تحليلا لحالة الفقر في موريتانيا وعرضا لإستراتيجية محاربته على المدى الطويل(2000–20015)، كما تناولت الوثيقة مختلف محاور الإستراتيجية وخطة العمل التي سيتم تنفيذها على مراحل، نفذت الأولى منها (2001 ـ2004) ونفذت الثانية (2006ـ 2010) وتقييم هاتين المرحلتين هو موضوعنا في هذا الفصل بالا ضفة إلى تطور الديون الخارجية الموريتانية ومؤشراتها ذات الدلالة في مجال التبعية المالية خلال هذه الفترة ، وعليه سنقسم هذا الفصل إلى المحاور التالية :

. تقييم المرحلة الأولى من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر (2001 .2004)

. تقييم المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(2006 . 2010)

. حصيلة تحقيق أهداف الألفية الإنمائية في موريتانيا

ـ تطور الديون الخارجية الموريتانية ومؤشرات التبعية المالية المرتبطة بها في ظل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(2001 . 2010) مع مقارنة لبعض هذه المؤشرات مع بعض دول الجوار ومجموعة الدول النامية.

المبحث الأول: تقييم المرحلة الأولي من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2001 – 2004)

أن دراستنا هنا ستقتصر على الأهداف والسياسات الاقتصادية التي تم انتهاجها في هذا الإطار، بالإضافة إلى بنية توزيع الاستثمارات المبرمجة وتلك المنفذة فعلا على القطاعات ذات الأولوية ، والتطرق إلى أهم النتائج التي تم تحقيقها خلال هذه الفترة (2001 . 2004)

المطلب الأول: أهداف وسياسات المرحلة الأولي

لقد أظهر تحليل وضعية الفقر في موريتانيا تعدد جوانب هذه الظاهرة وتشابك أسبابها، ومن هذه الملاحظة تنطلق إستراتيجية مكافحة الفقر، كما تعتمد الرؤية التي ترتكز عليها الإستراتيجية على سياسة مندمجة تعالج في نفس الوقت جميع محددات الفقر، وبذلك كان يتوقع من هذه السياسة أن تتمكن من تخفيف الفقر بشكل سريع ومستديم.

الفقرة الأولى: الأهداف والتحديات التي واجهت تنفيذ المحلة الأولى

ويتعلق الأمر هنا بالحديث عن الأهداف التي حددها الإطار الاستراتيجي لنفسه خلال مرحلته الأولى، والتحديات والمعوقات التي تجب مواجهتها بغية التغلب على بعضها أو الحد من الآثار السلبية لبعضها الأخر على الأقل.

أولا: الأهداف المرجو تحقيقها

تنطلق أهداف الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر من آفاق النمو الاقتصادي والموازنة العامة وميزان المدفوعات وأولويات البرامج القطاعية التنموية، وتتمثل الأهداف الرئيسية المرجو تحقيقها عند اكتمال تنفيذ خطة العمل (2001 – 2004) في:[1]

أ . تحقيق معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي يصل إلي 7% بحلول عام 2004.

ب . الحفاظ على نسبة تضخم لا تتجاوز 2,4% سنة 2004، وقد تمت مراجعة هذا الهدف لاحقا ليكون 3,7%.

ج . الوصول بعجز الموازنة العامة إلى 3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2004.

د . الوصول بعجز الحساب الجاري إلى نسبة 14,7 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2004.

هـ الوصول بالاحتياطيات الخارجية إلى(6)أشهر من الاستيراد.

و . تحقيق معدل استثمار عمومي يبلغ 25% من الناتج المحلي الإجمالي.

ز . تخفيض نسبة الفقر إلى 38,6% ونسبة الفقر الشديد إلى 21,8%.

ثانيا: التحديات التي يتعين مواجهتها

ويمكن وصف الأهداف السابقة بأنها طموحة أكثر مما يجب ومن الصعب بلوغها في ظل الظروف الحالية، وعلى الحكومة أن تواجه ثلاثة تحديات تهدد احتمالات تحقيق هذه الأهداف:[2]

التحدي الأول: يتمثل في الحساسية الشديدة للاقتصاد الموريتاني اتجاه الصدمات الخارجية التي تؤثر على أحجام وأسعار الصادرات التي تتميز بشدة تركزها السلعي والجغرافي ، كما ستتوقف أوضاع ميزان المدفوعات و الموازنة العامة في المدى المتوسط بشكل أساسي علي:

- ظروف ملائمة على مستوى سوق الحديد العالمية، وهي ظروف تتوقف علي استمرار النمو الاقتصادي العالمي.
- تطور ملائم في سوق صادرات قطاع الصيد.
- تعبئة حجم كاف من القروض والمنح وأشباه المنح الخارجية.
- حساسية أهداف تحقيق النمو وتخفيض الفقر الريفي لأي تدهور في الظروف المناخية.

التحدي الثاني: ويتعلق بضرورة توفير قدرات مؤسسية لدى كافة القطاعات بغية القيام بالإصلاحات المبرمجة على الوجه الأكمل وتنفيذ المشاريع في الآجال المحددة.

[1] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، مشروع الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، يناير 2001، ص: 47.
[2] هالي إديسون، اختيار الروابط (ما مدى قوة الروابط بين نوعية المؤسسات والأداء الاقتصادي)؟ التمويل والتنمية، يونيو 2003، ص: 35.

ولا يخفى م للمؤسسات استراتيجي في عملية التنمية، حيث بين عدد كبير من البحوث الاقتصادية، التي أجريت في السنوات الأخيرة أن للمؤسسات أهمية كبيرة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ، حيث أوضحت هذه البحوث أن للمؤسسات أثرا كبيرا على الأداء الاقتصادي،[1] و ما زالت البلاد تعاني من نقص في المؤسسات القوية ذات القدرات الفاعلة، وهو ما من شأنه أن يشكل عقبة أمام تحقيق هذه الأهداف الطموحة بل والمبالغ فيها.

التحدي الثالث: فيتعلق بنظام المتابعة والتقييم، حيث يعاني نظام المعلومات الإحصائية حول الفقر في موريتانيا من ضعف التنسيق، إضافة إلى ضعف قدرات الإدارة في هذا المجال نظرا لحداثة هذا النظام.

الفقرة الثانية: السياسات المتبعة خلال هذه المرحلة [2]

تنتهج هذه الإستراتيجية في المدى المتوسط ثلاث سياسات اقتصادية رئيسية من أجل تحقيق النمو واستقرار الاقتصادي الكلي.

أولا: السياسة المالية

وتهدف هذه السياسة بشكل رئيسي إلى ضمان تعبئة كاملة للموارد الداخلية وتثبيت النفقات الجارية من جهة وزيادة المداخيل من جهة أخرى، وتتوقع الإستراتيجية من خلال الإصلاحات المقام بها نموا مقبولا لمداخيل الميزانية طيلة الفترة، حيث يتوقع أن تعرف المداخيل من الضرائب نموا أسرع من الناتج الداخلي الخام وذلك بفعل الإصلاحات المقام بها على مستوى النظام الضريبي المباشر، الذي يهدف إلى توسيع الوعاء الضريبي وتبسيط الإجراءات من ناحية، وتوفير مزيد من العدالة الضريبية من ناحية ثانية، مما سيكون له الأثر إيجابي على استقرار الاقتصاد الكلي وتطوير القطاع الخاص (تخفيف الضرائب عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الجباية على المؤسسات الكبيرة والقطاع التجاري)، كما سيساهم هذا الإصلاح في توزيع أفضل للثروات نتيجة فرض ضرائب تصاعدية على الأصول غير المنتجة.

وقد تم تنفيذ إصلاح الضرائب المباشرة منذ فاتح يناير 2000، وبذلك ارتفع خصم الضريبة الدنيا الجزافية من ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية من25% إلى 50% ، ونص قانون المالية لسنة 2001 على رفع معدل هذا الخصم إلى 75%، وتخفيض ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية من 40% إلى 35%. وعلى مستوى النفقات العمومية، ظلت هذه السياسة تتميز بالتحكم في نمو النفقات الجارية.

وعلى الرغم من أن تحليل تطور الموازنة على المدى المتوسط يظهر اتجاها نحو ارتفاع العجز، حيث كان يتوقع أن يرتفع هذا العجز من 1,5% من الناتج الداخلي للخام سنة 2000 إلى 3% سنة

[1] هالي إد يسون ، مرجع سبق ذكره ، ص:21.

[2] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، مشروع الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر، مرجع سبق ذكره، ص: 23 - 27.

2004، إلا أن هذا التوقع كان يعكس بالأساس توقعات نفقات الاستثمار العمومي في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، ودون أخذ المداخيل المتأتية من مبادرة تخفيض مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بنظر الاعتبار يظل رصيد الموازنة إيجابيا على امتداد الفترة.[1]

ثانيا: السياسة النقدية والقطاع المالي

ستتابع الإستراتيجية على المدى المتوسط تطبيق سياسة نقدية الصارمة من أجل دعم أسعار الصرف، والتي من اجل تثبيت معدل سعر الصرف الحقيقي والفعلي في مستوى مطابق لهدف الحساب الجاري، والمحافظة على معدلات تضخم في حدود قريبة من المستوى السائد لدى أهم الشركاء التجاريين، وفي هذا الإطار سيواصل البنك المركزي الموريتاني تطبيق سياسته المرتكزة على استخدام الأدوات غير المباشرة لتسيير السيولة وتطوير سوق سندات الخزينة.

كما ستعمل الإستراتيجية على مواصلة الإصلاحات المقام فيها على مستوى القطاع المصرفي حتى يتمكن هذا القطاع من لعب دور الوساطة المالية بكفاءة أكبر، وهكذا ستعمل الحكومة على إعداد وإقرار إستراتيجية لتنمية القطاع المالي وترقية الادخار عبر إجراءات تشجيعية وإدخال آليات جديدة وتنويع الموارد المالية، وتطوير شبكات الادخار المصرفية وغير المصرفية (التأمينات)، ودعم وتوسيع شبكات القرض والادخار، إضافة إلى تخفيض هامش الوساطة المالية عبر تشجيع المنافسة وفتح القطاع أمام بنوك جديدة وتخفيض سعر الفائدة كلما مكن تطور الاقتصاد الكلي من ذلك، وتطوير آليات الضمان والتغطية للمستثمرين، ودعم آليات المراقبة لدى البنك المركزي.[2]

ثالثا: القطاع الخارجي

سيظل الحد من صعوبات القطاع الخارجي أحد الأهداف الرئيسية للحكومة وسيمثل تخفيض تكاليف عناصر الإنتاج (الطاقة والمواصلات) والإصلاح الجبائي والدور الجديد الذي يضطلع به القطاع الخاص وحسن سير قطاعات التصدير التقليدية (الصيد والحديد)، وتخفيض مصاريف خدمة الدين التي يتوقع أن تنخفض من 79,9 مليون دولار سنة 2001 إلى 42,5 مليون دولار سنة 2004. كلها عناصر أساسية يتوقع أن تمكن موريتانيا من تحسين أوضاع ميزان المدفوعات،

إلا أن كل هذه الآمال لن تتحقق في ضوء توقعات الإستراتيجية التي تشير إلى أن الميزان التجاري سيشهد عجزا قدره 38 مليون دولار سنة 2004، وذلك بفعل تزايد الواردات الناتج عن زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الأساسية وقطاعات الطاقة والمواصلات والنقل.[3]

[1] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، مشروع الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر 2001، مرجع سبق ذكره، ص: 32.
[2] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ، مشروع الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر 2001، مرجع سبق ذكره، ص: 33.
[3] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، مشروع الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر، 2001، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

كما أن الإستراتيجية الهادفة إلى دعم قابلية الاقتصاد للمنافسة وترقية الصادرات من قطاعات المناجم والصيد الصناعي لا يتوقع أن تؤتي على الفور أكلها، فإن القطاعات التي تعتمد عليها هذه الإستراتيجية ستكون لها آثار دفع محدودة، حيث ينحصر أثرها على التشغيل في مناطق جغرافية محدودة (أنوا كشوط، أنواذيبو، أزويرات) وبالتالي سيكون أثرها على الحد من الفقر ضعيفا.

وعليه فإن التخفيف المباشر للفقر والفقر الشديد في مرحلة أولى يمر حتما بتنمية وتطوير أنشطة يمارسها الفقراء أنفسهم، مما يستدعى من الحكومة ومن خلال هذه الإستراتيجية انتهاج سياسات أخرى موازية لتشكل محورا أساسيا في الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر، ويجب أن ترمي هذه السياسة إلى ترسيخ النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء من خلال مقاربة مندمجة تجمع بين منطق التنمية القطاعية وأسلوب الاستهداف المكاني، كما يجب أن تعتمد هذه السياسة على تحفيز الاستثمار في البني التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه يجب تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر حسب ثلاثة محاور:[1]

- مقاربة مندمجة لتنمية المناطق الريفية تعتمد على سياسات تنموية قطاعية (الزراعة والتنمية الحيوانية) تمنح الأولوية للسكان في المناطق الأكثر فقرا، وتدعمها سياسات لإقامة البنية التحتية في المجال الريفي وإجراءات لتشجيع التنمية المحلية.
- سياسة تنمية حضرية تنشئ البنية التحتية (الاقتصادية والاجتماعية) الضرورية لجعل المراكز الحضرية تضطلع بدور مهم في التنمية المحلية، وتضمن الدمج الاقتصادي للسكان الذين يعيشون في ضواحي المدن.
- إجراءات أفقية لتنظيم الفاعلين الصغار، ودعم أكبر للتشغيل وللنشاطات المدرة للدخل، و تطوير المؤسسات الصغيرة للقرض، وتحسين نظام التكوين ليكون أكثر ملائمة لمختلف قطاعات سوق التشغيل.

وموازاة مع الإستراتيجية التي سيتم انجازها من أجل دفع عجلة النمو وترسيخه بشكل أفضل في المحيط الاقتصادي للفقراء، تعتزم الحكومة تنفيذ إستراتيجية شاملة لتنمية المصادر البشرية وتعميم الاستفادة من الخدمات الأساسية (التعليم، العلاجات الطبية، الماء، الصرف الصحي، الطاقة...).[2]لان هذه الخدمات لا غنى عنها بالنسبة لأي سياسة تسعى إلى تحقيق تنمية بشرية مستدامة، وأي صعوبة في الاستفادة من هذه الخدمات ستقلل من القدرة على ممارسة نشاطات مدرة للدخل، وبالتالي تزيد من احتمال تزايد الفقر بدلا من تراجعه.

[1] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، مشروع الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر، مرجع سيق ذكره، ص: 39.

المطلب الثاني: برنامج الاستثمار العمومي للمرحلة الأولى وتقييم نتائج هذه المرحلة

وضع الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2001 – 2004) ضمن خطته الاستثمارية استثمارات وصفها "بذات الأولوية" وهي الاستثمارات التي كان يتوقع أن يكون لها أثر مباشر على تحقيق الأهداف، وذلك ما سنتناوله في الفقرة التالية، على أن نتعرض بعد ذلك لأهم النتائج المتحققة في ظل هذه الإستراتيجية ومدى تحقق الأهداف المرسومة.

الفقرة الأولى: توزيع الاستثمارات المبرمجة وتلك المنفذة فعلا خلال هذه المرحلة.

بلغ حجم الاستثمار العام المبرمج خلال المرحلة الأولى من الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر 92 مليار أوقية خصص منها مبلغ 73 مليار أوقية للاستثمار في المجالات ذات الأولوية، أما الباقي فتم توجيهه إلى المجالات الأخرى، وقد تم توزيع هذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية على النحو التالي:

الجدول رقم (6/1): توزيع الاستثمارات المبرمجة على القطاعات ذات الأولوية(2000 . 2004) (ملايين الأوقية)

القطاعات	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
محيط القطاع الخاص	100	480	785	1315	1,8
بنية تحتية داعمة	845	3501	4794	9140	12,45
التنمية الريفية	3671	5174	6197	15042	20,5
التنمية الحضرية	5400	6650	6350	17500	23,84
التهذيب	4825	4504	4210	13539	18,44
الصحة	2697	3128	3171	8996	12,25
الماء الشروب والصرف الصحي	1482	2125	2939	6546	8,9
الحكم الرشيد	140	220	220	580	0,8
تحيين الإطار الاستراتيجي	250	250	250	750	1,02
المجموع	18510	26032	28866	73408	100

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، مشروع الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر، مرجع سابق، ص: 62.

ويتضح من الجدول السابق رقم (6/1) مدى الأهمية التي توليها الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر للتنمية الحضرية، حيث شكلت النسبة التي حصل عليها هذا القطاع ما يمثل 23,48% من مجموع الاستثمارات الموجهة للقطاعات ذات الأولوية، وستخصص هذه المبالغ لتزويد عواصم الولايات بإطار مرجعي لتنميتها ودعم القدرات الوطنية (الإدارة والبلديات...) في مجال التسيير الحضري، إضافة إلى تحسين استفادة السكان والفاعلين الاقتصاديين من التجهيزات والخدمات الجماعية الأساسية، ومكافحة البطالة الحضرية.

وفي المرتبة الثانية، يأتي قطاع التنمية الريفية بنسبة قدرها 20,5% من مجموع الاستثمارات، ويعود هذا الاهتمام بالقطاع الريفي إلى كون الريف يحتوي على 45% من العدد الإجمالي لسكان البلاد، ويتمركز فيه 75% من السكان الفقراء،[1] وستوجه هذه المبالغ المستثمرة إلى تطوير البني التحتية الريفية، وتنظيم القطاع من خلال إجراءات مؤسسية وحماية الموارد الطبيعية.

ولعل الأمر الملفت للانتباه، هو زيادة حصة الاستثمار الموجه لقطاع التهذيب حيث احتل المرتبة الثالثة بنسبة قدرها 18,44% وتعتبر هذه النسبة هي أعلى ما وصلت إليه الاستثمارات العامة في القطاع على مدى مختلف برامج الإصلاحات الاقتصادية، ويعكس ذلك التوجه الجديد للسلطات الموريتانية والمتمثل في تنفيذ استراتيجيات طموحة لتنمية المصادر البشرية.

وفي المرتبة الرابعة يأتي قطاعي البنية التحتية والصحة العمومية بنسبتين قدرت بـ: 12,45% و12,55% على التوالي من مجمل الاستثمارات الموجهة للقطاعات ذات الأولوية.

وأخيرا يأتي الحكم الرشيد الذي حظي بأدنى نسبة (0,8%) ولم تكن هذه النسبة لتتناسب مع الضجة الكبيرة التي صاحبت هذا المفهوم الجديد، ولا أهميته النسبية، ويتمحور إعلان الحكم الجيد الذي صادق عليه الحكومة في سنة 1999م حول خمسة محاور وهي: تقوية دولة القانون، ودعم قدرات الإدارة، دعم اللامركزية، والتسيير الفعال للموارد العمومية، وأخيرا إشراك السكان الفقراء ودعم قدرات المجتمع المدني وخاصة المنظمات غير الحكومية.

وكان يتوقع أن تتم تغطية احتياجات تمويل هذه الاستثمارات في حدود 28 مليار أوقية عن طريق الموارد التي توفرها مبادرة إلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون(PPTE)، و14 مليارا أوقية عن طريق الادخار العمومي، وهو ما سيمثل نسبة قدرها 19,8% من إجمالي مبلغ التمويل، أما النسبة الباقية فسيتم تمويلها عن طريق مصادر أخرى.

وبخصوص الاستثمار العمومي المنفذ خلال المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(2001 – 2004)، فقد اختلف بصورة مطلقة عن ذلك المبرمج سواء من حيث الحجم الكلي أو القطاعات التي تم توزيعه عليها، حيث بلغ مجموع هذه الاستثمارات طيلة الفترة(2001 . 2004) نحو 157497 مليون أوقية، [2]وتم توزيعها على القطاعات ذات الأولوية على النحو التالي[3]:

[1] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ،مشروع الإطار الإستراتيجي ، 2001، مرجع سبق ذكره ،ص 62 -63.

[2] - تجدر الإشارة إلى أن سعر صرف الأوقية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000 - 2010) قد تراوح بين 250 و270 أوقية للدولار الواحد.

[3] MINISTERE DES AFFAIRES ECONOMIQUE ET DU DEVELOPPEMEENT, Cadre Stratégique de Lutte contre La pauvreté (plan d'action 2006-2010),(Annexes), p: 125.

أ . الاستصلاح الترابي	%34
ب . التنمية البشرية	%17
ج . التنمية الريفية	%16
د . التنمية الصناعية	%13
هـ . مشاريع متعددة القطاعات	%13
و . التنمية المؤسسية	% 5
ز . الشركة الوطنية للصناعة والمناجم	% 2

ويلاحظ من خلال التوزيع السابق للاستثمارات العمومية أن الأولوية النسبية قد حظي بها مجال الاستصلاح الترابي، وهو أمر مبرر بالنظر إلى أن مشاريع هذا المجال تتركز أساسا في الوسط الريفي الذي هو الخزان الأول للفقر في موريتانيا، والأمر ينطبق على الأهمية النسبية التي منحت لكل من التنمية البشرية(17%) والتنمية الريفية (16%) بالنظر إلى كنها مجلات ترتبط بحياة الفقراء بصورة مباشرة، كما تحاول المشاريع متعددة القطاعات(13%) تجسيد رؤية التنمية المندمجة التي تمت الإشارة إليها سابقا بوصفها احد مرتكزات الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، وهنا تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الانفصام بين الاستثمارات المبرمجة وتلك المنفذة فعلا ليست جديدة على تجربة التنمية في موريتانيا بسبب مجموعة من العوامل المتشابكة سنتعرض لها لاحقا بحول الله .

وبخصوص تمويل هذه الاستثمارات العمومية المنفذة طيلة فترة البرنامج، فقد تم تمويلها بالديون الخارجية بنسبة بلغت 57 % .

الفقرة الثانية: نتائج لمرحلة الأولي من الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر:[1]

رغم وضع نظام لمتابعة وتقييم الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر واعتباره شرطا لإنجاح برامج مكافحة الفقر، إلا أن تلك الجهود وغيرها لم تتمكن من مجابهة التحديات التي تعرضنا لها سابقا، ولم تفلح في تحقيق الأهداف الأساسية للإستراتيجية،وذلك ما يبدو من خلال :

[1] لقد اعتمدنا في هذه الفقرة على المراجع التالية :

- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، تقييم المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(تمهيد المرحلة الثانية)، ص: 18 - 30
- المركز الموريتاني لتحليل السياسات، تحليل عناصر النمو الاقتصادي في موريتانيا، نواكشوط، 2005، ص: 85 - 107.
- MINISTERE DES AFFAIRES ECONOMIQUE ET DU DEVELOPPEMEENT, Cadre Stratégique de Lutte contre La pauvreté (pan d'action 2006-2010), p : 24 - 52.
- Banque central de Mauritanie, Rapport annuel, 2005, p ;17- 46 .

أولا: تطور النمو

فعند تتبعنا لتطور معدلات نمو الناتج الحقيقي خلال مرحلة الإستراتيجية على المدى (2001-2004) نجد أن معدل النمو قد بلغ في المتوسط 3,7% طيلة الفترة، ولكن النتائج المحققة سنتي 2003 و2004 (5,6 % ، 5,2 %) على التوالي كانت أقرب إلى الهدف المحدد والبالغ 7% بحلول سنة 2004، وهذا التذبذب والتدهور في معدلات النمو ما هو إلا انعكاس لتطور مكونات هذا الناتج ، فقد عرف القطاع الريفي (الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد التقليدي) تراجعا كبيرا خلال السنتين الأوليين من مدة البرنامج، حيث نما بمعدل سالب بلغ (-8,2%). ويعود هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى تدهور الإنتاج الزراعي خلال هذه السنوات ، ونفس الشيء حصل للقطاع الصناعي الذي بلغ معدل نموه (-1.65%) و(-5.9%) و(-1.25%) خلال 2001 و2002 و2003 على التوالي.

وكان القطاع الثالث (البناء والأشغال العامة، النقل والمواصلات، التجارة والمطاعم والفنادق...) هو أحسن القطاعات حالا، حيث شهد نموا منتظما خلال الفترة (2001-2004) وبلغ معدل نموه في المتوسط 15,1% سنويا خلال نفس الفترة.

ثانيا: تطور التضخم

وبالنسبة للهدف الثاني والمتعلق بتخفيض معدلات التضخم، فقد كانت النتائج مخيبة للآمال على امتداد الفترة (2001 - 2004)، حيث وصل معدل التضخم إلى 7,2% كمتوسط للفترة، ويعود السبب الرئيسي لارتفاع التضخم خلال هذه الفترة إلى السياسة التوسعية على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية (خلافا للسياسة المعلنة) والتي أدت إلى نمو الكتلة النقدية بنسبة 76,5% خلال الفترة (2001 - 2004)، وتعكس هذه النتيجة عجز السلطات الموريتانية عن كبح التضخم وفشلها في محاربة الأسباب التي تؤدي إلى تفاقمه، وهنا تجب الإشارة إلى أن معدلات التضخم المعلن عنها لا تعكس الواقع بالضرورة و ذلك لعوامل عده منها ما هو سياسي (نشر بيانات مغلوطة)، فضلا عن كون المعدلات معلنة تم احتسابها على أساس الأسعار في العاصمة نواكشوط ودون أخذ الأسعار في الولايات والمدن الداخلية في الحسبان.[1]

ثالثا: تطور وضع الموازنة العامة

وبخصوص عجز الموازنة: فقد وصل إلى 11,5% من الناتج كمتوسط للفترة (2001 . 2004)، مع أنه كان قد وصل إلى 14,3% من الناتج سنة 2001 وتراجع مع نهاية سنة 2004 إلى 8% من الناتج بسبب الإجراءات الصارمة المتخذة في النصف الثاني من هذه السنة للحد من هذا العجز.

[1] المركز الموريتاني لتحليل السياسات، تحليل عناصر النمو الاقتصادي في موريتانيا، نواكشوط، 2005، ص: 9، 93.

رابعا: تطور الحساب الجاري

أما وضع الحساب الجاري(باستثناء التحويلات الرسمية)، فقد شهد تدهورا كبير حيث وصل عجزه إلى مستويات قياسية خلال سنتي 2003 (293 مليون دولار) و2004 (610 مليون دولار) ووصلت نسبته إلى الناتج نحو23,7 % طيلة الفترة .

خامسا: تطور الاحتياطيات الرسمية

وبالنسبة للاحتياطات الرسمية، فقد ظل مستواها ضعيفا طيلة الفترة (دون موارد البترول)، حيث تراوحت بين (0,4) و(1,4) من أشهر الاستيراد، وهي حصيلة بعيدة جدا من الهدف المحدد والبالغ (6) أشهر من الاستيراد.

سادسا: تطور معدل الاستثمار العمومي

وفيما يتعلق بمعدل الاستثمار العمومي، فلم تستطع الجهود المقام بها كذلك تحقيق المعدل المرسوم والذي حددته الإستراتيجية ب 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من الزيادات الملاحظة والمتتالية في مبالغ الاستثمار العمومي على مدى السنوات الأربع، حيث ارتفع من 34 مليار أوقية سنة 2001 وبنسبة 14.15% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى نحو 52 مليار أوقية سنة 2004 وهو ما يشكل نسبة قدرها 18% من الناتج المحلي الإجمالي.

سابعا: تخفيض الفقر

وبخصوص معدل الفقر، فقد انخفض من 51 % سنة 2000 إلى 46,7 % سنة 2004 وانخفض الفقر الشديد من 34,1 % سنة 2000 إلى 27,9 % سنة 2004، وهذه المستويات تقل عن الأهداف المحددة (38,6% لمعدل الفقر) و(21,8 % لمعدل الفقر الشديد) والتي كان يؤمل الوصول إليها مع نهاية 2004 .

ويتضح مما سبق أن الأهداف الاقتصادية الأساسية للمرحة الأولى للإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر لم تتحقق بشكل كامل، وحسب رأينا فإن ذلك يرجع في جانب منه، إلى المبالغة الكبيرة في الأهداف المسطرة والتي لا تتماشى وقدرة المؤسسات والقطاعات الاقتصادية للبلد[1] ، فضلا عن الانفصام الملاحظ بين السياسات المعلن عنها وتلك التي تم تطبيقها على أرض الواقع.

[1] المركز الموريتاني لتحليل السياسات، تحليل عناصر النمو الاقتصادي في موريتانيا، نواكشوط، 2005، ص: 9، 93

المبحث الثاني: تقييم المرحلة الثانية من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر(2006 – 2010)

يتعلق الأمر هنا بالحديث عن الأهداف الاقتصادية التي كان يطمح إلى تحقيقها خلال تنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر والعقبات المتوقعة، و الاستثمارات العمومية المبرمجة لتحقيق هذه الأهداف، وتلك التي تم تنفيذها فعلا خلال مدة تطبيق البرنامج، فضلا عن النتائج المحققة بعد تنفيذ البرنامج، وخاصة في مجالات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات ومحاربة التضخم الفقر ورفع مستوى الاحتياطي من العملات الصعبة بالمقارنة مع الاستيراد، والسيطرة على عجز الموازنة العامة ومعالجة أوضاع ميزا المدفوعات .

المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية والاستثمارات العمومية في ظل المرحلة الثانية

سنتناول في هذا المطلب، جملة الأهداف التي خطط لبلوغها خلال هذه المرحلة والمعوقات التي يتعين مواجهتها، فضلا عن استعراض للاستثمارات العمومية بشقيها المبرمج وذلك المنفذ فعلا.

الفقرة الأولى: الأهداف الاقتصادية والمعوقات

كانت الأهداف المحددة لهذه طموحة بدون شك بل مبالغا فيها كأهداف المرحلة التي سبقتها، وكذلك كانت المعوقات كبيرة ومتنوعة .

أولا: الأهداف

بدأت هذه المرحلة بانطلاقة تنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر الذي حددت له الأهداف التالية:

1. رفع معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 10,7% كمتوسط سنوي طيلة الفترة.
2. تخفيض نسبة انتشار الفقر على المستوى الوطني إلى 35% بدلا من 46 % سنة 2006 وتخفيض هذا المعدل بين سكان الريف إلى أقل من45 % ستة 2010 بدلا من 60 % عند بداية هذه المرحلة .
3. العمل علي تخفيض التضخم إلى حدود 5% بحلول 2010 .
4. رفع احتياطي العملات الصعبة إلي ما يغطى 3,7 من أشهر الواردات مع انتهاء الفترة.[1]
5. السيطرة علي عجز الموازنة (بدون النفط والهبات) ليكون في حدود 10 % من الناتج الداخلي الخام كمعدل طيلة الفترة.

[1] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، خطة عمل المرحلة الثانية في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2006 - 2010، ص: 59.

و الأهداف المتعلقة بتخفيض الفقر وغيرها من أهداف الألفية الإنمائية سنتوسع فيها من خلال المبحث الثالث من هذا الفصل.

ثانيا: المعوقات

تعرضت موريتانيا خلال الفترة (2006 – 2009) لأربع صدمات خارجية وداخلية أثرت سلبا على استقرار الاقتصاد الكلي وألحقت ضررا بالغا بالنمو، ويتعلق الأمر هنا بالعوامل التالية:

1. الأزمة النفطية والغذائية لسنة (2008)، والتي نجم عنها ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية والنفطية مما زاد من تردي الوضع الغذائي للسكان الأكثر فقرا في بلد يستورد 30% من حاجته الغذائية.
2. تباطؤ الاقتصاد العالمي الذي تأثرت به البلاد عبر انخفاض الطلب وهبوط أسعار الصادرات الأساسية لموريتانيا (خام الحديد والنحاس ومنتجات الصيد). ولا شك أن التحويلات المالية (على ضآلتها نسبيا) قد انخفضت، كما تأخرت بعض المشاريع الاستثمارية الكبرى.
3. الانخفاض الكبير للإنتاج النفطي بسبب المصاعب الفنية، مما أدى إلى مراجعة واسعة للآفاق الاقتصادية الكلية في البلاد وتقلص برنامج الاستثمار العمومي وضرورة اللجوء إلى طلب حجم أكبر من العون الخارجي.
4. الأزمة السياسية الداخلية بما نجم عنها من ضعف حاد في تعبئة العون الخارجي الضروري لتمويل برنامج الاستثمارات العمومية.[1]

ورغم هذه المعوقات، إلا أن آفاق النمو كانت تدعوا للتفاؤل ضمن إطار دولي مشجع نسبيا على المدى المتوسط المنظور، فضلا عن البرنامج الاقتصادي الطموح الذي أعدته الحكومة للفترة (2010 – 2012) ونال دعم صندوق النقد الدولي.

الفقرة الثانية: برنامج الاستثمار العمومي (2006 – 2010)

وهذه الفقرة تتعلق بالاستثمار العمومي المبرمج عند وضع المخطط التنفيذي للمرحلة الثانية من الإطار الإستراتيجي، وكذا تلك الاستثمارات المنفذة فعلا خلال البرنامج، وسنلاحظ أن الفرق بينهما واضح، ليس من حيث المبالغ فقط وإنما من حيث المجالات التي تم تنفيذ الاستثمارات فيها بالمقارنة مع تلك المبرمجة.

[1] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، خطة عمل المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي،مرجع سبق ذكره ، ص: 22.

أولا: الاستثمارات العمومية المبرمجة:

هي موزعة علي مجموعة من المجالات اعتبرها الإطار "ذات أولوية "على اعتبار أنها الأكثر قدرة علي تخفيض الفقر، وهذه القطاعات مدرجة في الجدول التالي مع توزيع الاستثمارات المبرمجة عليها خلال مدة البرنامج.

الجدول رقم (6/2) : توزيع الاستثمارات العمومية المبرمجة للمرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2006 – 2010) (بملايين الأوقية)

المجلات/السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع والنسبة
تسريع النمو	ب.غ.م[1]	24291	29969	35976	36202	126338 (%24,6)
إرساء النمو في محيط الفقراء	15937	19517	22630	23392	26344	107820 (% 21,1)
تنمية الموارد البشرية	31011	39731	52072	51338	52138	226290 (%44,2)
تحسين الحكم الرشيد	6288	5628	5118	5210	6062	28305 (%5,5)
دعم التقييم والمتابعة	287	1258	1817	937	1537	5836 (%1,1)
الاستصلاح الترابي	240	680	1160	2160	3150	7390 (%1,4)
البيئة	1166	1831	2157	2634	3218	11032 (%2,1)
المجموع	54927	92935	114923	121647	128551	512985

المصدر: الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (المخطط التنفيذي للمرحلة الثانية)، 2006-2010، ص: 156 (الملحق الإحصائي).

ومن خلال الجدول السابق (6/2) نلاحظ ما يلي:

1. احتل مجال تنمية الموارد البشرية المرتبة الأولي من حيث نصيبه من مجموع الاستثمارات المبرمجة خلال الفترة حيث حصلت على (44,2 %)، ويشمل هذا المجال قطاعات (الصحة، التعليم، محو الأمية، التكوين المهني، المياه والصرف الصحي، التشغيل، حماية الأسرة).
2. احتل مجال تسريع النمو المرتبة الثانية بحصوله علي نسبة (24,6%) من الاستثمارات المبرمجة وهو أمر مبرر بالنظر إلي العلاقة الوطيدة بين النمو ومحاربة الفقر بشرط توزيع ثمار هذا النمو بصورة أكثر عدالة.
3. أما المرتبة الثالثة فقد احتلها مجال إرساء النمو في محيط الفقراء، ويشمل هذا المجال (التنمية الريفية، الأمن الغذائي، التمويلات الصغيرة، البرامج الموجهة لمحاربة الفقر بصورة مباشرة) وقد حصل هذا المجال على نسبة (21,1 %).
4. أما النسبة المتبقية وقدرها (10,1%) فقد تم توزيعها على بقية المجالات حيث حصل تحسين الحكم الرشيد على 5,5 % منها.

[1] بيانات غير متاحة.

ثانيا: الاستثمارات العمومية المنفذة فعلا خلال مدة البرنامج

وهي مختلفة تماما عن تلك المبرمجة وحسب ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (6/3): برنامج الاستثمار العمومي خلال فترة البرنامج (2006 – 2009) (مليون أوقية)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع	النسبة%
التنمية الريفية	7423	12513	17769	19179	12974	69878	10
التنمية الصناعية	9165	13426	14979	15397	13123	66090	9,6
سنيم	3500	3500	3861	4938	5327	21126	3,0
الاستصلاح الترابي	31136	41356	90885	105020	112418	380815	54,8
تنمية المصادر البشرية	9252	12409	16132	16318	8227	62338	9,0
التنمية المؤسسية	1466	2571	6947	7339	7055	25378	3,6
مشاريع متعددة القطاعات	7258	8724	9700	28494	15022	69198	10,0
المجموع	69200	94500	160273	196685	174165	694823	100

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، حصيلة تنفيذ المحلة الثانية من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر (2006 . 2010)، ص: 60.

ومن خلال الجدول السابق (6/3) يمكن ملاحظة ما يلي :

1. التناقض الواضح بين الاستثمارات العمومية المنفذة وتلك المبرمجة أصلا عند وضع المخطط التنفيذي للمرحلة الثانية من الإطار الإستراتيجي، سواء من حيث المجالات أو المبالغ المصروفة فعلا أو توزيعها النسبي على القطاعات.
2. كان النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات (54,8 %) من نصيب الاستصلاح الترابي الذي يشمل (الإسكان، النقل، المياه الحضرية، الطرق، المطارات، البنية التحتية لقطاع الاتصالات).
3. احتلت مجلات (التنمية الريفية، المشاريع المتعددة القطاعات) المرتبة الثانية بنسبة (10 %) لكل منهما وهي مفارقة غريبة على اعتبار أن القطاع الريفي يعتمد عليه أكثر من نصف السكان في معيشتهم بصورة مباشرة، فضلا عن كونه يمثل الخزان الرئيسي (وليس الوحيد) للفقر في البلاد، كما أن المشاريع متعددة القطاعات هي في الأساس مشاريع موجهة لمحاربة الفقر.
4. أما المفارقة الصارخة الأخرى فهي الفرق الشاسع بين الاستثمارات المبرمجة في مجال تنمية الموارد البشرية (44,2 %) وتلك المنفذة والتي لم تتجاوز (9 %) فقط، وهي نسبة تقل عن نصيب التنمية الصناعية (المتدني هو الآخر) والبالغ (9,6 %).
5. أما النسبة المتبقية فقد تم توزيعها علي مجالات التنمية المؤسسية (3,6 %) واستثمارات الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) والبالغة 3 %.

وتجدر الإشارة إلى أن الفرق الملاحظ بين الاستثمارات المبرمجة وتلك المنفذ فعلا، والذي اشرنا إليه آنفا، ليس أمرا جديد علي برامج الاستثمار العمومي في موريتانيا، فقد لاحظناه عند دراستنا لكل من تجارب خطط التنمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي، وعند محاولتنا لفهم أسبابه من خلال الرجوع إلى المصادر المختلفة ومقابلة بعض المسئولين عن وضع وتنفيذ السياسات التنموية (في وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية الموريتانية) تبين لنا أن هذا الأمر يعود (في جانب منه علي الأقل) إلي مجموعة من العوامل من أبرزها:

1. ضعف التنسيق بين الجهات المسئولة عن وضع وتنفيذ السياسات القطاعية المختلفة وتلك المسئولة عن وضع الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة للبلد، فضلا عن ضعف أجهزة المتابعة والتقييم أو عدم وجودها أصلا.
2. تأثير العوامل السياسية مثل تغيير الأنظمة السياسية المتكرر وأثره علي تغيير توجهات السياسة الاقتصادية في البلد.
3. تأثير العوامل الطبيعية مثل موجات الجفاف والتصحر التي تضرب البلاد بشكل متكرر، وترغم الحكومات علي تغيير أولوياتها خلال تنفيذ البرامج.
4. الآثار التي تنشأ عن الصدمات الخارجية مثل الانخفاض المفاجئ في عائدا الصادرات أو ارتفاع أسعار الواردات وخاصة المواد الغذائية والمحروقات.
5. اثر العوامل المتعلقة بأولويات الممولين الأجانب، والتي قد لا تتوافق في بعض الأحيان مع أولويات السياسة التنموية في البلد، وهي ظاهرة ملاحظة علي طول مسار تجربة التنمية في موريتانيا منذ الستينات وحتى اليوم، وتكشف هذه الظاهرة عن كون الرهان علي الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل برامج التنمية أمر فيه نظر إذا لم يكن رهانا خاسرا حتما.

المطلب الثاني: نتائج المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

يتناول الحديث في هذا المطلب جملة النتائج المحققة بعد تنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي، في ضوء الأهداف المسطرة لهذه المرحلة وخاصة في مجالات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات الفقر وتخفيض التضخم ورفع الاحتياطيات وتحسين وضاع الميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات.

الفقرة الأولى: النمو الاقتصادي وتخفيض الفقر والحد من التضخم ورفع مستوى الاحتياطيات

أولا: النمو الاقتصادي

لقد استقر متوسط النمو الاقتصادي بين (2006 – 2009) عند 3,3% خارج النفط وعند 3,8% مع أخذ النفط بعين الاعتبار، وهي نتائج لا تكاد تسمح ببلوغ ثلث توقعات الإطار الاستراتيجي الثاني لمحاربة الفقر الذي كان يطمح إلى بلوغ نسبة النمو 10,7% خلال نفس الفترة.

وخلال هذه الفترة، عانى الاقتصاد الموريتاني من آثار الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها الاقتصادية التي نتج عنها انخفاض في الطلب الخارجي وهبوط في الأسعار الدولية لأهم المنتجات المصدرة (الحديد، النحاس، البترول)، ويضاف إلى هذه الوضعية إنتاج نفطي جاء تحت مستوى التوقعات بكثير، فلم يتجاوز متوسط إنتاج قطاع النفط خلال فترة (2006 – 2008) عتبة 21,102 برميل في اليوم مقابل تقديرات متوسطها 42.000 برميل في اليوم و إنتاج 10,740 برميل فقط في اليوم سنة (2009) مقابل تقديرات أصلية تبلغ 75,00 برميل في اليوم، وبصفة أخص، فقد تأثرت الوضعية الاقتصادية تأثرا بالغا سنة (2009) بسبب انعكاسات ظرفية دولية طبعتها الأزمة، وظروف داخلية غير ملائمة على الإطلاق، فقد تعطل ما كان متوقعا من اتجاه الاقتصاد نحو زيادة النشاط، وتراجعت نسبة النمو خارج النفط إلى (-0,9%). وتعود هذه النتيجة المتردية أساسا إلى ضعف أداء قطاعات الزراعة والمعادن والبناء والأشغال العامة، ولذلك جاء نمو الناتج الداخلي الخام سالبا(-1,1%) وذلك نتيجة لمصاعب فنية في مجال إنتاج النفط على وجه الخصوص.[1] والجدول التالي يظهر المساهمات القطاعية في نمو الناتج.

[1] البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2009، ص: 26 - 33.

الجدول رقم (6/4) : تطور المساهمات القطاعية في نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة(2006 – 2009)

القطاعات / السنوات	2006	2007	2008	2009	المتوسط
القطاع الأول (الزراعة، الصيد)	%00	%0,8	%1,4	%0,3	%0,6
القطاع الثاني (النفط، المعادن)	%8,2	-%2,4	-%0,2	-%1,2	-%1,1
القطاع الثالث (الخدمات)	%2,4	%2,1	%2,1	-%0,1	%1,6
قطاع الخدمات الخصوصية	%1,9	%1,7	%1,7	%0,0	%1,3
قطاع الإدارات العمومية	%0,5	%0,4	%0,4	-%0,51	%0,3
الرسوم غير المباشرة	%0,8	%0,6	%0,4	-%0,1	%0,4
نمو الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق	%11,4	%1,0	%3,7	-%1,1	%3,8
توقعات النمو ضمن الإطار الاستراتيجي	%19,4	%9,6	%7,7	%5,9	%10,7

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية الموريتانية، وثيقة مقدمة للطاولة المستديرة التي تنظمها الحكومة الموريتانية للمولين في بروكسل بتاريخ 22-23 أبريل 2010، ص: 65 – 76.

ويتبين من تحليل نتائج النمو، حسب مساهمة كل قطاع، أن القطاع الثالث (الخدمات والتجارة) كان المحرك الرئيسي للنمو بمساهمة بلغت 1,6 نقطة في المتوسط خلال هذه الفترة، وبالفعل عرف القطاع الثالث نموا منتظما يقدر بحوالي 4% سنويا وذلك على وجه الخصوص بسبب:

1. توسع قطاع الاتصالات مع دخول مشغل ثالث للهاتف الخلوي ونمو أنشطة التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصال (الانترنت).
2. تحرير الأسواق والأسعار ومختلف الإجراءات المتخذة لتطوير قطاع السياحة.
3. دعم الأنشطة المصرفية وشركات التأمين.

أما القطاع الثاني، المعادن والنفط، ورغم دوره المحرك في تكوين النمو المحقق (حيث ساهم بـ1,1 نقطة)، فقد كان العنصر الحاسم في عرقلة تحقيق الهدف التنموي للإطار الاستراتيجي الثاني لمحاربة الفقر، فمن أصل توقعات لنسبة نمو تبلغ 14,1% خلال الفترة (2006 – 2009) لم يتجاوز نمو القطاع نسبة 4,9% خلال هذه الفترة؛ فبعد زيادة قوية بأكثر من 33% سنة (2006)، بسبب تأثير بدء إنتاج النفط، أخذ القطاع الثاني اتجاه الانخفاض طيلة فترة (2007 – 2009) (-4,5% في المتوسط) بسبب إخفاقات القطاع النفطي ابتداء من سنة (2007)، وضعف أداء القطاع الفرعي للبناء والأشغال العامة، خاصة في سنتي (2008) و(2009) نتيجة لتباطؤ تنفيذ مشاريع البنية التحتية.[1]

[1] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وثائق الطاولة المستديرة التي نظمتها الحكومة الموريتانية للممولين في بروكسل، مرجع سبق ذكره، ص: 76 - 77.

إلا أن هذه الإخفاقات قد خفض من آثارها السلبية التحسن الجيد لوضعية قطاعي النحاس والذهب الفرعيين اللذين عرفا نموا بنسبة 231% و313% على التوالي، بفضل انطلاق استغلالهما ابتداء من (2007 – 2008).

وبالتوازي مع ذلك، ظل إنتاج خامات الحديد ثابتا تقريبا حول 11 مليون طن سنويا من أصل هدف 12 إلى 13 مليون طن كانت متوقعة، وتباطأت أنشطة الصناعات التحويلية (بنسبة 1,7%) خلال نفس الفترة بسبب مشاكل ضعف عرض الكهرباء الذي تعاني منه البلاد بصورة مزمنة.

ومن حيث القيمة الاسمية، فقد كانت أسعار المنتجات الرئيسية المصدرة مشجعة (بصفة عامة) في الفترة (2006 . 2008)،وخلال نفس الفترة سجل معدل النمو في القطاع الثاني ارتفاعا بنسبة تجاوزت 48%، وعلى العكس من ذلك انخفض نمو هذا القطاع بنسبة 20,4% سنة (2009) نتيجة لتراجع الطلب العالمي وهبوط أسعار الحديد (-36,1%) وأسعار النحاس (-9,1%) وأسعار النفط (-36,6%).[1]

وقد نجم عن اضطراب أسعار الصادرات التي كانت مشجعة بين (2006 . 2008)، ثم تراجعت سنة (2009)، تأثير سلبي على الديناميكية الحقيقية للاقتصاد، فقد نما الناتج الداخلي الخام بنسبة 5,4% بين (2006 و2008) والزيادة المهمة لمساهمة القطاع الثاني في هذا النمو (نقطتان من معدل النمو)، إلا أن مساهمة القطاع الثاني سنة 2009 (-1,2 نقطة من معدل النمو) كانت السبب الرئيسي لتباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي، وهي وضعية تشير إلى هشاشة الاقتصاد في وجه الصدمات الخارجية.

أما القطاع الريفي الذي ترتبط به حياة أكثر من 50% من السكان ويشكل المنطقة الرئيسية لتركز الفقراء، فقد كان الأقل إسهاما في النمو الإجمالي (0,6 نقطة) خلال الفترة المعنية فقد عرف هذا القطاع نموا حقيقيا للناتج الداخلي الخام بمعدل 3,5% في السنة، وعلى الرغم من حجم الاستثمار المخصص له ضمن مختلف مراحل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر من أجل ترسيخ النمو في الفضاء الاقتصادي للقراء، فإن القطاع الريفي يبقى قليل الاندماج بالاقتصاد.[2]

ثانيا: تخفيف الفقر:

أما النتائج المحققة على مستوى تخفيف الفقر، فقد وصل المعدل العام للفقر إلى 42 % نهاية 2008، في حين وصل المعدل في الريف إلى 55 % ، وهي نتائج بعيدة من الأهداف المحددة مع نهاية المرحلة الثانية (35% للمعدل العام و45 % للمعدل في الريف) .

[1] البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي، 2009، ص: 26 - 33 .
[2] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، حصيلة تنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي، سبتمبر، ص: 15.

ثالثا: تطور التضخم

نتيجة الارتفاع الحاد لأسعار الطاقة وأسعار عدد من المواد الغذائية المستوردة، بلغ المعدل السنوي للتضخم 7,3% خلال الفترة (2006 – 2008)، إلا أن تطور أسعار الاستهلاك تباطأ بصفة ملموسة لاحقا، وقد تواصلت ديناميكية الانخفاض الملاحظة سنة (2008) خلال سنة (2009) ،حيث وصل معدل التضخم مع نهايتها إلى حدود 2,2%، ويعود ذلك أساسا إلى تراجع أسعار المواد الغذائية وتكاليف النقل خلال الفصل الأخير من سنة 2008، كما يعود أيضا إلى متابعة ضبط السياسة النقدية والمالية،[1]

رابعا: تطور الاحتياطيات

وفيما يتعلق بتغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات (بالأشهر) ، فقد وصل معدلها (2,5) سنة 2009، وهي نتيجة تقل عن الهدف المحدد(3,7) مع نهاية الفترة 2010 بل وتقل عن تلك المسجلة سنة 2006 والمقدرة بنحو(2,6).

الفقرة الثانية: تطور أوضاع المالية العامة وميزان المدفوعات

أولا: تطور وضع الملية العامة

لقد بلغ عجز الميزانية خارج النفط والهبات 60,3 مليار أوقية في المتوسط خلال الفترة (2006 – 2009) أي ما يساوي نسبة 8,6% من الناتج الداخلي الخام الاسمي خارج النفط، وقد اتخذ هذا العجز اتجاها منتظما، إلى حد ما، خلال الفترة مع تسجيل ارتفاع حاد سنة (2008) نتيجة لتنفيذ البرنامج الخاص للتدخل الرامي إلى الحد من الآثار السلبية للأزمة الغذائية على السكان من ذوى الدخل المحدود.

وبأخذ الهبات والعائدات النفطية في الحسبان، يلاحظ أن هذا الرصيد قد سجل فائضا قدره 38 مليار أوقية في المتوسط خلال نفس الفترة، وتفسر هذه الوضعية أساسا بمراعاة الموارد المتأتية من إلغاء المديونية في إطار مبادرة تخفيف المديونية المتعددة الأطراف سنة (2006) التي بلغت242,5 مليار أوقية أي نحو (897)[2] مليون دولار من ناحية، والعائدات النفطية من ناحية ثانية.

[1] البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي، 2008، ص: 33.

[2] Banque africaine de Développement: République Islamique de Mauritanie (document de stratégie par pays (2006-2007).p : 6.

الجدول رقم (6/5): تطور العناصر الرئيسية لجدول العمليات المالية للدولة خلال الفترة: (2006 - 2009)

المالية العامة (بمليارات الأوقية)	2006	2007	2008	2009	المتوسط
الإيرادات بما فيها النفط والهبات	466,0	205,3	206,4	202,2	270,0
الإيرادات بدون النفط والهبات	153,5	169,1	182,5	182,5	171,9
الإيرادات الجبائية	97,1	106,9	114,6	106,6	106,3
الإيرادات غير الجبائية	56,4	62,2	67,8	75,5	65,6
الإيرادات النفطية	60,0	19,9	17,4	13,7	27,8
الهبات	252,5	16,3	6,5	6,1	70,3
النفقات والقروض الصافية	206,4	217,3	262,0	242,9	232,1
الرصيد العام خارج الهبات والنفط	-52,9	-48,2	-79,5	-60,5	-60,3
كنسبة % من ن.د.خ خارج النفط	-9,4	-7,1	-10,0	-8,0	-8,6
الرصيد العام بما في ذلك الهبات والنفط	259,6	-12,0	-55,6	-40,7	37,8
معدل الضغط الجبائي (%)	17,2	15,8	14,4	14,1	15,3
ن.د.خ الاسمي خارج النفط	565,3	678,4	697,6	758,5	7,00

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، وثائق الطاولة المستديرة،مرجع سبق ذكره، ص: 71.

وقد عرفت إيرادات الدولة خارج الهبات والنفط زيادة منتظمة خلال الفترة (11.2% سنويا) مدعومة بالإيرادات الجبائية (+9.5%) وغير الجبائية (+14.1%).

وبخصوص الإيرادات الجبائية، فقد كانت النتائج الجيدة المسجلة ثمرة للإجراءات المتخذة في مجال الإدارة والسياسة الجبائية، وتتعلق الإدارة بالإجراءات الهيكلية المتخذة في مجال تحسين الوعاء الضريبي والمر دودية الجبائية وتتعلق السياسة الجبائية المباشرة ب(رسم الأرباح الصناعية والتجارية، الضريبة المتوسطة الجزافية، رسم الأرباح غير التجارية، الضريبة على الأجور)، إلا أن الآثار الإيجابية لهذه الإصلاحات حدت منها ظرفية محلية ودولية غير مشجعة وبالأخص سنة (2009)، حيث انخفضت الإيرادات الضريبية بنسبة 7% واستقر معدل الضغط الجبائي حول 14% بين (2008 - 2009) بعد أن بلغ 17% سنة (2006)، وقد حصلت الرسوم غير الجبائية أساسا من:[1]

1. المداخيل المتأتية من الصيد (تعويض الاتحاد الأوروبي، الإتاوات، الغرامات، المصادرات،... الخ) التي بلغت 40,1 مليار أوقية في المتوسط سنويا بين (2006 - 2009).

2. مساهمات المؤسسات العمومية في شكل أرباح بلغت 13 مليار أوقية في المتوسط خلال الفترة.

[1] البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2009، ص: 63.

وفيما يتعلق بالنفقات العمومية، فقد بلغت في المتوسط 232 مليار أوقية خلال الفترة (2006 – 2009) بمتوسط ارتفاع يقارب 11%، وتتكون النفقات العمومية من ثلاثة عناصر أساسية وهي:

1. كلفة تنفيذ برنامج التدخل الخاص سنة (2008) الذي ساهم في الارتفاع الكبير للأعباء الجارية (30%).
2. تقلص نفقات رأس المال (-6% في المتوسط) خلال الفترة (2008 – 2006) بسبب انخفاض التمويلات الخارجية.
3. انخفاض النفقات الجارية بنحو 10% سنة (2009) نتيجة لسياسة ترشيد النفقات العمومية.[1]

ثانيا: تطور وضعية ميزان المدفوعات

سجل الميزان التجاري عجزا إجماليا ناهز 52 مليون دولار أمريكي خلال الفترة (2006 – 2009) و430 مليون دولار أمريكي (دون صادرات النفط) ، ويمكن تفسير هذه الوضعية في ضوء ثلاثة عوامل :

1. استغلال النفط الذي رفع الصادرات سنة (2006) قبل أن تنهار لاحقا بسبب تراجع صادرات النفط.
2. الاتجاه الذي طبعه العجز خلال الفترة (2007 – 2009) بسبب الارتفاع الملحوظ للمواد المستوردة، وارتفاع أسعار المواد الأساسية (شراء كميات كبير من المواد الغذائية في إطار البرنامج الخاص للتدخل)[2]، إلا أن ارتفاع حجم الواردات عوضته، جزئيا، صادرات الذهب والنحاس والأسعار المشجعة في سوق الحديد سنة (2007 – 2008).
3. إعادة امتصاص للعجز سنة 2009، بفضل انخفاض فاتورة الاستيراد خاصة من المواد الغذائية والنفطية و رغم تراجع الصادرات.

وفيما يخص التحويلات، فقد وصل مستواها في المتوسط إلى 159 مليون دولار أمريكي سنويا، بيد أن التحويلات الخاصة (تحويلات العمال المهاجرين) بقيت شبه ثابتة عند 71 مليون دولار أمريكي في السنة، في حين سجلت التحويلات الرسمية تطورا متذبذبا خلال الفترة بسبب الانخفاض المنتظم للمساعدة في إطار مبادرة تخفيف مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وهي المساعدة التي انخفضت من 14,3 مليون دولار سنة 2006 إلى 6 ملايين دولار أمريكي سنة 2009. والجدول التالي يظهر ملخصا لتطور وضعية ميزان المدفوعات (2006 .2009)

[1] البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2009، ص: 67.
[2] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وثيقة مقدمة للطاولة المستديرة في بروكسل، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

الجدول رقم (6/6): تطور عناصر ميزان المدفوعات حلال الفترة (2006 – 2009)

(مليون دولار أمريكي)

البنود/السنوات	2006	2007	2008	2009	المتوسط
الميزان التجاري	200.0	-193.7	-153.6	-59.7	-51.8
الميزان التجاري (خارج النفط)	-434.8	-532.4	-479.4	-272.3	-429.7
الخدمات والمداخيل الصافية	-405.4	-465.7	-600.3	-462.8	-483.6
التحويلات الجارية	158.7	144.3	196.6	136.7	159.1
الميزان الجاري	-46.7	-515.2	-557.3	-385.7	-376.2

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية،وثيقة مقدمة للطاولة المستديرة في بروكسل، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

لقد سجل رصيد الميزان الجاري عجزا قياسيا طيلة الفترة بلغ 376 مليون دولار أمريكي (54% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط)، وهو عجز أكبر بكثير من عجز الميزان التجاري[1]، مع الإشارة إلى أن الإطار الاستراتيجي الثاني كان يتوقع لهذا العجز أن يكون في حدود 10% من الناتج الداخلي الخام خارج النفط .[2] وهي توقعات ظهر لاحقا أنها كانت موغلة في التفاؤل بسبب ما كان يعتقد حينها أنه دخول البلد في عصر النفط .

وترجع وضعية الميزان الجاري بصفة أساسية إلى العجز الكبير في ميزان الخدمات والمداخيل، حيث أن الخدمات والمداخيل (النقل، التأمين، الخدمات المالية، الأسفار، تسديد فوائد الدين الخارجي، ...الخ) خلال الفترة تجاوزت بكثير الإيرادات المتأتية أساسا من رخص الصيد والسياحة التي بلغت في المتوسط نحو 719 مليون دولار أمريكي مقارنة بالأعباء المرتبطة بزيادة واردات السلع خلال الفترة.

المطلب الثالث: حصيلة تحقيق أهداف الألفية التنموية في موريتانيا

سنحاول في هذا المبحث تتبع مستوى التقدم نحو بلوغ أهداف الألفية الإنمائية من خلال حصيلة إنجاز هذه الأهداف في موريتانيا والمعوقات التي تعترضها بعد تطبيق المرحلتين الأولى والثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

[1] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وثيقة مقدمة للطاولة المستديرة في بروكسل، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

[2] Ministère des Affaires Economique et du Développement, Cadre Stratégique de Lutte contre La pauvreté (plan d'action 2006-2010), p :67

الفقرة الأولى: المعوقات

ويظهر العرض وضعا يطبعه التباين، فلئن كان بالإمكان أو حتى من المرجح تحقيق بعض الأهداف في سنة (2015) أو قبلها، إلا أن الدلائل تشير إلى استحالة تحقيق البعض الآخر في التاريخ المحدد، وبصورة عامة، يتبين من متابعة مستوى تحقيق أهداف الألفية الإنمائية أن النقص يتركز أساسا في قطاعات الصحة والبيئة والتشغيل، إضافة إلى بعض المكونات الهامة المتعلقة بالنوع.

ويجد مستوى تحقيق أهداف الألفية الإنمائية المتواضع تفسيره، إلى حد بعيد، في خصائص العملية التنموية الجارية في موريتانيا، فالإخفاقات المسجلة في بعض الميادين هي انعكاس لعملية تنموية اتسمت منذ نشأتها بتبعية اقتصادية للخارج وخاصة في الجانب المالي، وطيلة العقود الثلاثة الأخيرة تميزت بسوء تسيير واضح، وقد تفاقمت هذه الوضعية بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي عاشته البلاد منذ (2003) وقد تجلى ذلك في ترتيب البلاد على القوائم الدولية في مجال تدني مستوى التنمية البشرية وانتشار الفساد[1].

لقد تأثرت الإدارات العمومية من نقص الشفافية والفعالية وغياب الإنصاف في العلاقات مع غيرها من الفاعلين، وينطبق ذلك بشكل خاص بالنسبة القطاعات الأساسية المعنية بتحقيق أهداف الألفية الإنمائية:[2] (التهذيب، التنمية الريفية والصحة). ويعاني قطاع الصحة على وجه الخصوص من انعكاسات العوامل السلبية التالية:

1. ضعف تعبئة الموارد المالية .
2. عدم مراعاة عوامل الكفاءة والمر دودية عند تخصيص تلك الموارد.
3. التمييز ضد الفقراء والمواطنين الضعفاء.
4. سوء التسيير المستشري في القطاع.

ولم يكن للإطارين الإستراتيجيين لمحاربة الفقر، الأول (2001 – 2004) والثاني (2006 – 2010) سوى أثر محدود على السلوك العام للفاعلين التنمويين، وتظهر الوقائع تباينا كبيرا بين الأولويات المحددة في الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر وقرارات المتخذة على مستوى الميزانية خلال الفترة المنصرمة، وليس من الغريب والحالة هذه، أن لا ينجح الإطاران الإستراتيجيان لمحاربة الفقر، ولو جزئيا، في تصحيح وضعية التفاوت الفاحش القائمة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فقد بقي الوسط الريفي خزانا وطنيا للفقر والجهل والأمراض وحالات عدم المساواة .

[1] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، وثيقة حول تحقيق أهداف الألفية، مقدمة للطاولة المستديرة للممولين في بروكسل بتاريخ 22 - 23 / 06 / 2010. ص: 85.

[2] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، حصيلة تنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر، سبتمبر2010، ص: 62 - 63.

كما بقيت البطالة ونقص التشغيل ظاهرتين وطنيتين لم يخفف من حدتهما التوسع غير المضبوط للقطاع غير المصنف.

وفي هذا السياق بالذات، واجهت موريتانيا أزمات مناخية متكررة منذ الستينيات، وقد ساهمت هذه الأزمات في إضعاف قدرات قطاع الإنتاج الريفي (الزراعة والتنمية الحيوانية) وجعل البلاد في وضع التبعية الغذائية المتزايدة للخارج (استيراد حوالي 60% من الحاجات الغذائية) ولم يكن للسياسات والبرامج المطبقة سوى أثر ضئيل على الظروف المعيشية في الوسط الريفي.

وفي مطلع سنوات (2000)، تصرفت موريتانيا كما لو كانت ستصبح بلدا نفطيا، فقد أدى التفاؤل المفرط في تقدير الاحتياطات ومستوى الإنتاج وبالتالي التعويل على حجم كبير من الموارد المالية المتأتية من البترول إلى اتخاذ قرارات ظهر لاحقا أنها مستحيلة التنفيذ، كما عانت موريتانيا سنتي (2007) و(2008) من أزمة في المجال الغذائي والمحروقات أدت إلى ارتفاع مذهل في أسعار المواد الغذائية الأساسية والطاقة، وأدت التدابير العاجلة التي اتخذتها الحكومة إلى تخفيف آثار هذه الأزمة على السكان الفقراء دون القضاء عليها.[1]

كما تأثرت موريتانيا بالأزمة المالية التي تضرب العالم منذ 2008، في وقت كانت البلاد تعيش أزمة سياسية خطيرة أدت إلى التراجع المفاجئ لنمو الناتج الداخلي الخام الذي تراجع إلى (-1%) سنة (2009)، وذلك بسب انكماش الأسواق العالمية وبالأخص سوق الحديد الذي هبطت عوائد صادراته من 823 مليون دولار سنة (2008) إلى 521 مليون سنة (2009) حسب البنك المركزي الموريتاني.[2] وفضلا عن ذلك، فقد أدت الأزمة السياسية إلى تجميد جزء من المعونات العمومية للتنمية التي يقدمها أهم الشركاء، مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي سنتي (2008) و (2009). ونتج عن هذه العوامل مجتمعة انخفاض في الناتج الداخلي الخام تأثر منه السكان وأخر من تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، وخاصة منها تلك التي كان ينظر إليها على أنها ممكنة التحقيق ولو جزئيا في أفق 2010.

[1] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، وثيقة حول تحقيق أهداف الألفية، مقدمة للطاولة المستديرة للممولين في بروكسل بتاريخ 22-23 / 06 / 2010. ص: 85.

[2] البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي، 2009، ص: 105.

وعند الحديث عن الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، يمكن تصنيفها إلي ثلاثة مجموعات[1]:

- الأهداف القابلة للتحقيق بسهولة نسبية وتلك التي يحتمل تحقيقها قبل 2015.
- الأهداف التي تشير الوضعية الحالية إلى أنها مستحيلة التحقيق.

الفقرة الثانية: الأهداف القابلة للتحقيق بسهولة نسبية وتلك التي يحتمل تحقيقها قبل 2015

تشير البيانات الرسمية المتاحة إلى أن هدف النفاذ الشامل إلى التعليم الأساسي (الهدف 2) يمكن تحقيقه فعلا، وتؤكد النتائج المحققة أن المعدل الخام للتمدرس في المرحلة الابتدائية قد وصلت إلى 99 سنة 2009 ، وهي نسبة تزيد على الهدف المراد بلوغه سنة 2010 والبالغ 98[2] ، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة لم تكن تتجاوز 49% سنة 1990، كما أن إحدى مكونات الهدف الثالث (التكافؤ بنات / بنين)، على الأقل في جانبه الكمي، قد تحقق منذ (2001/2000) ولكن يتعين التساؤل حول مستوى وجودة التعليم.

وفي مجال نسبة محو الأمية في أوساط النساء بين (24.15) سنة مقارنة مع الرجال، وهي إحدى مكونات الهدف الثالث من أهداف الألفية الإنمائية، فمن الممكن الاقتراب من تحقيق المساواة في هذا المجال سنة (2015).

وفي مجال التزود بالماء الصالح للشرب، كانت النسبة 37% سنة (1990)، ومن المعقول التطلع لأن تبلغ هذه النسبة 74% سنة (2015) كما هو محدد لهذه المكونة من الهدف السابع، وبالفعل يشهد تزويد المواطنين بالماء تحسنا؛ حيث أن 62% من الأسر أصبحت تتوفر على تموين أفضل بالماء الصالح للشرب سنة 2008، وفي مجال الصحة تظهر مؤشرات الهدف السادس (نقص المناعة المكتسب والملا ريا والسل الرئوي) أن هذه الأمراض تشهدا انحسارا وأنه من الممكن عكس اتجاه تطورها وتحقيق هذا الهدف من أهداف الألفية سنة (2015). وعلى كل حال، يبدو الوضع تحت السيطرة في الوقت الحالي، مع أن الأمر يتعلق في الحقيقة بقطاعات فرعية تحظى بدعم قوي من المجموعة الدولية.

الفقرة الثالثة: الأهداف البعيدة المنال

ويمكن تصنيفها إلى فئتين : الأهداف التي حصل فيها تقدم هام دون أن يسمح ذلك ببلوغ الأهداف المحددة، وتلك التي عرفت تأخرا لا يمكن معه التفكير في إمكانية بلوغها سنة (2015).

---

[1] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، حصيلة تنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر، مرع سبق ذكره، ص: 52 - 62.

[22] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، حصيلة تنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، ص: 33

الفئة الأولى: وتشمل الهدف الأول والأهم من أهداف الألفية الإنمائية (تقليص الفقر) وجزء من الهدف الثالث من أهداف الألفية (التكافؤ بنات / بنين في التعليم الثانوي)

1- هدف تقليص الفقر: لقد عرف هذا الهدف تقدما، كما تدل على ذلك المؤشرات المتوفرة (المسح الدائم حول ظروف المعيشة) التي تبين أن انعكاس الفقر قد انخفض من 57% سنة 1990 إلى 42% سنة (2008)، أي بنسبة انخفاض تبلغ 15 نقطة، ولكن التقدم كان أكثر تباطؤا في مجال الفقر المدقع، فما زالت نسبة 39% من الأطفال تعاني الفقر المدقع سنة 2008 حسب مؤشر الوزن الناقص الذي تم اعتماده لقياس هذه الظاهرة، بدلا من 47% سنة (1990).

وتتعلق إحدى أهم نتائج التقييم بعالم الريف، حيث من المعروف أن أكثر من 50% من السكان الموريتانيين ما زالوا يعيشون فيه، وتشير المؤشرات المتاحة إلى أن نسبة الفقر مرتفعة جدا في الريف، حيث أن نسبة 78% من الفقراء في موريتانيا تتركز في الوسط الريفي، وهي نسبة سجلت ارتفاعا بين سنتي (2004 . 2008)، وعلى هذا فلم ينجح الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر (المرحلتين الأولى والثانية) في تخفيف هذه الظاهرة في الوسط الريفي، وهو ما يؤكده المسح الذي تناول ظروف معيشة الأسر سنة 2008، ويعود ذلك إلى الضعف الشديد لانعكاس استراتيجيات تنمية الإنتاج الزراعي والرعوي وهما قطاعان يعانيان من عدم الانتظام ومن التراجع الحاد، وفضلا عن ذلك فلم تكد تنمية الخدمات الأساسية في الوسط الريفي تشهد تقدما يذكر، وهو ما يعكس عجزا في أهداف تدخلات الدولة لصالح الشرائح الأكثر فقرا.

2- هدف التكافؤ :(بنات/بنين) في التعليم الثانوي و العالي ومشاركة النساء في اتخاذ القرار (الهدف الثالث من أهداف الألفية الإنمائية)، حيث تشير آخر الأرقام (المسح الدائم حول ظروف معيشة الأسر سنة 2008) إلى أن الفارق بين البنات والبنين في التعليم الثانوي ما زال كبيرا، أي 5 نقاط (33% بالنسبة للبنين و28% بالنسبة للبنات) والفارق أكبر على مستوى التعليم العالي (21% للبنات سنة 2009/2008). وليس من المحتمل أن يتسنى القضاء على هذه الفوارق خلال السنوات الخمس المقبلة.

ولئن كان قد تحقق تقدم في مجال وصول النساء إلي مراكز القرار (الحكومة، البرلمان، المجالس البلدية) خاصة منذ 2006، فإن التكافؤ يبدو حاليا صعب التحقيق خلال السنوات الخمس القادمة، فرغم التقدم والمكتسبات المسجلة خلال السنوات الأخيرة في ميدان المساواة والإنصاف في مجال النوع، فما زالت ثمة فوارق وحالات تمييز قائمة في مجالات الصحة الإنجابية والتهذيب، و النفاذ إلى العمل المجزي واللائق؛ وأيضا على مستوى المشاركة في اتخاذ القرار في كافة مجالات الحياة العامة الأخرى.

وثمة قضايا أخرى تستحق الاهتمام أيضا مثل نسبة الفقر حسب النوع ونفاذ النساء إلى الموارد الإنتاجية والتمويلات الصغيرة كأداة لمحاربة الفقر في أوساط النساء، وكذلك حالات التمييز القائم على

النوع، والذي يؤدي إلي عدم تمتع النساء بحقوقهن ونفاذهن إلى العدالة بالإضافة إلي الأحكام التمييزية المتعلقة بالقانون الداخلي، وعدم تطبيق القوانين في ما يتعلق بالعنف القائم على أساس النوع.

الفئة الثانية: يتعلق الأمر أساسا بأهداف تتعلق بقطاع الصحة (الهدفين الرابع والخامس من أهداف الألفية) حيث ما زال الوضع مقلقا، وكذا التطور البطيء في مجالات البيئة والصرف الصحي (الهدف السابع من أهداف الألفية) والتشغيل وكذلك :

1- وفيات الأطفال والمراهقين: يقدر معدل وفيات الأطفال والمراهقين سنة 2007 بـ122 من كل ألف (مسح المؤشرات المتعددة) في حين أن هدف الألفية هو 45 من كل ألف سنة 2015، وإذا كان التقدم في مجال وفيات الأطفال بطيئا جدا، فما زالت هناك أيضا فوارق هامة هي انعكاس حالات عدم المساواة الكبيرة اتجاه احتمال التعرض للوفاة، وتبلغ الفروق في هذا المجال (13) نقطة بين الوسط الريفي والوسط الحضري و(84,3) نقطة بين انواذيبو وكيدي ماغا و(57) نقطة بين الأكثر ثراء والأشد فقرا و(49) نقطة تبعا لمستوى تعليم الأم.

2- وفيات الأمهات: ما زال معدل وفيات الأمهات من أكثر المعدلات ارتفاعا في المنطقة، إذ بلغ 686 من كل مائة ألف ولادة حية سنة 2007 (مسح المؤشرات المتعددة) وهو معدل بعيد جدا من الهدف المحدد ب 232 من كل مائة ألف، ولهذه الوضعية ارتباط شديد بحالات الاختلال التي تميز نظام الصحة عموما في موريتانيا، وفضلا عن ذلك يظهر تحليل البيانات المتاحة وجود فروق كبيرة حسب الوسط ودرجة الفقر ومستوى التعليم.

3- الصحة الإنجابية: في مجال الصحة الإنجابية، كان شيوع استخدام وسائل تنظيم الأسرة سنة 2007 لدى النساء المتزوجات بين 15 و49 سنة بنسبة 9,3% (المسح متعدد المؤشرات)[1] في حين أن الحاجات، المقدرة بنحو 24,6% لم تتم تلبيتها ، مع الإشارة أيضا إلى أن مستوى المؤشر التركيبي للخصوبة ما زال مرتفعا (4,6 مقابل 2,5 في المغرب).

4- البيئة والصرف الصحي: يبدو أن تدهور الأنظمة البيئية والتنوع الحيوي لم يجد بعد الحلول المناسبة خلال ربع القرن الماضي أمام الضغط البشري وضعف مستوى تطبيق الاستراتيجيات التي اعتمدتها السلطات العمومية، مع ضرورة الاعتراف بصعوبة التحكم في التقلبات المناخية، وفي مجال الصرف الصحي، ما زال الوضع مقلقا، حيث أن نسبة 22% فقط من الأسر كانت تتوفر على نظام مقبول للصرف الصحي سنة 2008.[2]

---

[1] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، وثيقة حول تحقيق أهداف الألفية، مقدمة للطاولة المستديرة للممولين في بروكسل بتاريخ 22 – 23 / 06 / 2010. ص: 85.

[2] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، وثيقة حول تحقيق أهداف الألفية، مقدمة للطاولة المستديرة للممولين في بروكسل بتاريخ 22 – 23 / 06 / 2010. ص: 85.

5- التشغيل: وفي مجال التشغيل، ليس وضع موريتانيا مرضيا أبدا، حيث ترتفع نسبتا البطالة (31% سنة 2008) والاستخدام الجزئي (14% سنة 2008) ويهيمن القطاع غير المصنف على 85% من الوظائف سنة 2008، إلا أنه من المناسب الإشارة إلى أن الهدف هنا طموح جدا بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لموريتانيا، فانتشار البطالة وسيطرة القطاع غير المصنف وضعف نظام الحماية الاجتماعية، والنمو الطبيعي المرتفع للسكان ونسبة الشباب المرتفعة، بالإضافة إلى آفاق النمو الاقتصادي المتوقع خلال فترة (2010 – 2015) نحو 5% في المتوسط وضعف العلاقة بين النمو والتشغيل وغياب إستراتيجية فعالة للتشغيل، كل تلك العوامل تحمل على الاعتقاد بأن هذا الهدف لن يتم بلوغه مهما كانت درجة طموح الإطار الاستراتيجي الثالث لمحاربة الفقر (2011 – 2015) في مجال التشغيل.[1]

وبخصوص المستقبل وفي الوقت الذي بدأ فيه العمل بالمرحلة الثالثة من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر، فإن تقدم البلاد على صعيد أهداف الألفية الإنمائية يجب أن يركز على النواقص والعيوب التي يعاني منها توجيه وتسيير العملية التنموية التي شخصتها وثائق المرحلة الثالثة ، وتتعلق أهم حالات التأخر بمجلات الصحة والبيئة والتشغيل، بينما ترتبط الاختلالات الأكثر حدة بعالم الريف حيث يتركز الفقر، ويقتضي تسريع وتيرة السير نحو أهداف الألفية الإنمائية مراجعة الإستراتيجيات في هذه المجالات، ومن الواضح أن تسريع وتيرة تخفيف الفقر الذي سيمكن من الاقتراب من هدف واحد من أهداف الألفية يقتضي مراجعة عميقة لإستراتيجية التنمية في الوسط الريفي والتطبيق الفعلي للتوجهات الجديدة.

ولكن يبدو أنه من الضروري إدخال تحسينات ملموسة على تسيير السياسية الاقتصادية والإدارية، فذلك وحده يضمن التنفيذ الفعلي للإستراتيجيات والتوجهات المعتمدة ومتابعتها وتقييمها.

وتتوفر موريتانيا على الفرص لرفع هذه التحديات، ولذلك فمن الضروري إعادة توجيه الإستراتيجيات باستلهام الدروس المستخلصة من المسوح التي تناولت أحوال الأسر، والتي تم إدراجها ضمن الإطار الإستراتيجي الثالث لمحاربة الفقر وضمان تنفيذه على الوجه الأكمل، فبهذه الشروط يمكن لدعم الشركاء الفنيين والماليين لموريتانيا أن يكون له انعكاس إيجابي ملموس على تحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية في موريتانيا، وفي مقدمتها تخفيف الفقر الذي لا يزال يمثل التحدي الأكبر الذي يواجه جهود التنمية في البلاد.[2]

---

[2] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (المرحلة الثالثة 2011 - 2015)، ص: 4 - 10 .

المبحث الثالث: تطور المديونية الموريتانية ومؤشرات التبعية المالية في ظل الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر(2001 . 2010) مع مقارنة بعض المؤشرات مع دول الجوار.

كما تناولنا في الفصول السابقة، بدأت تجربة التنمية في موريتانيا بمرحلة خطط التنمية (1963. 1984) والتي كانت تستهدف تحقيق تنمية شاملة (حسب أهدافها المسطرة)، واعتمد بشكل شبه مطلق على التمويل الخارجي للاستثمارات العمومية وبنسب تراوحت بين (80 – 90)% الأمر الذي أسفر عن نمو كبير للمديونية الخارجية وتصاعد لمؤشراتها، الأمر الذي أدخل البلاد في أزمة مديونية خانقة وصلت ذروتها مع نهاية سنة 1984، حين بدأت موريتانيا تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي استمرت خلال الفترة (1985.2000) .

و خلال هذه الفترة تراوحت نسب تمويل الاستثمارات العمومية بالديون الخارجية بين (88 – 93) %، وهو ما نتج عنه ارتفاع آخر لحجم الدين الخارجي من 1426 سنة 1985 إلى 2648 [1]ووصل مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم/ الناتج الداخلي الخام إلى217,8 % سنة 2000، وهذه النسبة تفوق كثيرا العتبة المحددة لدخول منطقة التبعية المالية على هذا المؤشر وهي 30 %، أما مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي/ حصيلة الصادرات فقد تراجع إلى18,8 % سنة 2000، وهو مستوى أقل من عتبة 25 % التي هي بوابة الدخول إلى منطقة التبعية المالية على هذا المؤشر .

وعند مقارنة تطور هذه المؤشرات خلال مرحلتي خطط التنمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي، يظهر أن مؤشر نسبة إجمالي الدين/الناتج كان أعلا خلال مرحلة البرامج ،[2] كما أن نسب تمويل الاستثمارات العمومية بالقروض الخارجية كانت هي الأخرى أعلا في ظل برامج الإصلاح بالمقارنة مع مرحلة الخطط.

ونتيجة للمعطيات السابقة(نمو حجم الدين ومؤشراته خلال المرحلتين السابقتين)، فقد صنفت موريتانيا ضمن مجموعة الدول الفقيرة المثقلة بالديون لتدخل مرحلة التأهيل للاستفادة من مبادرات تخفيض الديون عن هذه المجموعة(PPTE) التي أطلقها صندوق النقد والبنك الدوليين سنة 1996[3] وتم تعزيزها سنة 1999، وما يتطلبه ذالك من وضع برنامج لمحاربة الفقر وتم تناول هذه المرحلة في المباحث السابقة، ولكن كيف تطورت الديون الخارجية ومؤشراتها ذات الدالة على وضعية التبعية المالية .

---

[1] Ministère des Affaires Economiques et Développement en RIM (cellule d'analyses stratégique), indicateurs de la dette, p :7

[2] Ministère des Affaires Economique et Développement en RIM, Athalie National sur la stratégie de désendettement de la Mauritanie (Résultat) , NKTT ,Février 2000 , p :21

[3] صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي: (دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية) واشنطن،2001، ص: 36.

المطلب الأول: تطور حجم وهيكل الدين الخارجي وشروط الاقتراض (2000 – 2009)

وفي هده المطلب سنحاول تتبع تطور إجمالي الدين العام الخارجي وخدماته ومؤشراته خلال المرحلتين الأولى والثانية من تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، وذالك من خلال

الفقرة الأولى: تطور إجمالي الدين وخدماته (2000 – 2009)

لقد لاحظنا في ما سبق أن الاستثمارات العمومية المنفذة خلال المرحلتين الأولى والثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر تم تمويلها بالديون الخارجية بنسب بلغت 57 % و63 % على التوالي وهو ما نتج عنه نمو الدين وتطور خدماته بشكل متصاعد، وإن شابه بعض التذبذب حسب ما يظهره الجدول التالي

الجدول رقم(6/7): تطور إجمالي الدين الخارجي الموريتاني وخدماته خلال الفترة(2000 – 2009)

السنوات	إجمالي الدين الخارجي	خدمة الدين الخارجي المسددة
2000	2648	83
2001	2749	74
2002	2667	54
2003	2813	55
2004	3040	57
2005	3135	67
2006	2281	91
2007	2447	86
2008	2775	77
2009	2977	61

المصدر : وزارة المالية الموريتانية ، إدارة الديون الخارجية (قاعدة بيانات الإدارة)، ديسمبر 2010.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

1. شهد إجمالي الدين نمو متصاعدا خلال الفترة (2000 . 2005) على الرغم من تذبذبه الطفيف، ويعود سبب نمو الديون بالأساس إلى عاملين أساسيين هما :

أ- زايد صافي السحب على القروض الجديدة الذي أرتفع من 62 مليون دولار سنة 2000 إلى 92 مليون دولار سنة 2005.

ب- زايد متأخرات الدين التي ارتفعت من 546 مليون دولار سنة 2000 إلى 925 مليون دولار سنة 2005 ، وتتكون كل متأخرات الدين الموريتاني من ديون ثائية لدول عربية في مقدمتها الكويت وليبيا والجزائر والعراق [1].

[1] البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2005، ص: 43.

ج- الارتفاع الملاحظ في معدلات الفائدة ضمن شروط الاقتراض الموريتاني خلال الفترة (2000 – 2005) حيث ارتفع متوسط أسعار الفائدة من 1,9% سنة 2000 إلى 3 % سنة 2005 تحت تأثير الاتجاه الصعودي الذي شهده متوسط أسعار الفائدة على قروض مجموعة الدول النامية من المصادر الرسمية ، حيث ارتفع هذا المتوسط من 2,4% سنة 2004 إلى 3% سنة 2005 [1].

2. أما الانخفاض الملاحظ في حجم الدين سنة 2006، فيعود إلى إلغاء بعض الديون متعددة الأطراف الذي حصلت عليه موريتانيا نهاية تلك السنة ، حيث وصل مبلغ هذا التخفيض نحو 897 مليون دولار كما سبقت الإشارة إلى ذالك، وهي موزعة على المؤسسات التالية:

- مجموعة البنك الدولي (وكالة التنمية الدولية IDA) 607 مليون دولار .
- البك الإفريقي للتنمية 241 مليون دولار.
- صندوق النقد الدولي 49 مليون دولار .

نلاحظ أن إحصائيات الدين الموريتاني تتميز ببعض المفارقات من أهمها؛ كون إحصائيات الدين التي ينشرها البنك الدولي(طبقا لنظام إبلاغ المدين الذي يطبقه البنك) لم يشمل مبلغا كان يقدر سنة 2006 بنحو واحد مليار دولار على شكل متأخرات ديون(معظمه متأخرات فوائد) مستحقة لدول عربية وتعتبرها الحكومة الموريتانية ديون مجمدة (Dettes Passives)، وعند إضافة هذا المبلغ إلى الأرقام المنشورة من طرف البنك الدولي سنة 2006 يعود الوضع إلى ما كان عليه قبل التخفيض، حيث يظل إجمالي الدين في نفس مستواه سنة 2005 أو يزيد عليه قليلا.

3. وأما الفترة اللاحقة (2006 – 2009) ، فقد شهدت تزايد حجم الدين بمتوسط سنوي قدره 9,5 % مدفوعا بالعاملين السابقين (تزايد صافي السحب وتراكم المتأخرات)، حيث وصل صافي السحب على القروض الخارجية طويلة ومتوسطة الأجل إلى 299 مليون دولار ستة 2008 في حين وصل حجم المتأخرات إلى نحو 1200 مليون دولار سنة 2008 قبل أن يصل إلي 1214 مليون دولار سنة 2009، منها 1001 مليون دولار متأخرات فوائد والباقي متأخرات أصل وخاصة في إطار ما يعرف بـ"الديون المجمدة"

وبخصوص تطور حجم خدمات الدين، فقد ظلت في حدود تتراوح بين (90 . 60) مليون دولار سنويا خلال هذه الفترة، مع أن الأمر هنا يتعلق بخدمة الدين المسددة فعلا ودون أخذ المتأخرات بنظر الاعتبار.

الفقرة الثانية: تطور هيكل الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة (2000 – 2008)

يقصد بهيكل الدين توزيعه النسبي حسب مجموعة من المعايير من أهمها (المصدر، المدة ، عملة القرض)

[1] World bank, Global development finance, 2007, p: 4

أولا: حسب المصدر:

وبخصوص هيكل الدين حسب المصادر، فقد ظل ضمن الاتجاه السائد خلال المرحلة السابقة والتي تميزت بهيمنة المصادر الرسمية، مع اختلاف كبير في التوزيع النسبي للديون الرسمية بين المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف، وذلك تبعا لآخذ الديون الموريتانية الثنائية المجمدة بنظر الاعتبار من عدمه، لأن التوزيع النسبي الذي يمكن استخلاصه من الإحصائيات المالية الدولية (Global developement finance) يستند إلى مفهوم الديون الخارجية الجارية (En cours) المستخدم في إحصائيات الدين الموريتاني(عند تطبيق نظام إبلاغ المدين) والذي لا يتضمن الدين المجمدة التي سبقت الإشارة إليها، بينما سنستخدم هنا مفهوما للدين أكثر شمولا، وهو مفهوم إجمالي رصيد الدين الخارجي(Stock) الذي يشمل الديون الخارجية (الجارية منها والمجمدة) لأنه أكثر تعبيرا عن الواقع، وهو معتمد في قاعدة بيانات الدين الخارجي لدى وزارة المالية الموريتانية(إدارة الديون الخارجية) حتى ديسمبر 2010.

الجدول رقم (6/8) تطور هيكل الدين الخارجي الموريتاني حسب المصادر خلال الفترة(2000 – 2008)

السنوات	المصادر الخاصة/ إجمالي الدين %	المصادر الرسمية/ إجمالي الدين %	ثنائية/المصادر الرسمية %	متعددة الأطراف / المصادر الرسمية%
2000	15.6	84.4	60,3	39,7
2001	15.7	84.3	57,4	42,6
2002	15.0	85.0	52,0	48,0
2003	12.4	87.6	49,0	51,0
2004	11.4	88.6	48,8	51,2
2005	11,5	88.5	52,6	47,4
2006	6,5	93,5	69,5	30,5
2007	4,7	95,3	64,1	35,9
2008	3,2	96,8	60,3	39,7

المصدر: تم حساب النسب من الطرف الباحث بالاعتماد على : وزارة المالية الموريتانية، إدارة الديون الخارجية (قاعدة بيانات) ، ديسمبر 2010.

ومن خلال الجدول السابق(6/8) نلاحظ ما يلي:

1. يلاحظ أن الديون الموريتانية كانت في معظمها ديونا رسمية، بحيث ظلت نسبة الدين الرسمية فيها تتراوح بين 85,3% و 96,8% خلال الفترة (2000 – 2008)، مقابل تراجع مضطرد لنسبة المصادر الخاصة خلال الفترة المدروسة مع ملاحظة تسارع وتيرة هذا التراجع بعد سنة 2006، ويعود ذلك أساسا إلى سياسة الاستدانة الخارجية المطبقة في موريتانيا خلال هذه الفترة والتي أصبحت تقتصر على المصادر الرسمية بوصفها مصادر للقروض الميسرة.

2. كان التوزيع النسبي للديون الرسمية، عند بداية الفترة، يميل لصالح الديون الثنائية على حساب الدين متعددة الأطراف، ومع مرور الوقت تزايدت نسبة الدين متعددة الأطراف بسبب تزايد الاعتماد على هذه المصادر في ظل تطبيق برامج مكافحة الفقر، لكن بعد سنة 2006 ، لوحظ تراجع في نسبة الديون متعددة الإطراف بسب إعفاء البلد من بعض ديونه متعددة الإطراف من ناحية، وتزايد متأخرات الديون الثنائية العربية من ناحية ثانية.

ثانيا: هيكل الدين حسب المدة

والذي يقصد به هنا التوزيع النسبي للديون حسب الأجلين الطويل والمتوسط من ناحية، والقصير من ناحية ثانية، حيث يلاحظ أن الديون الخارجية الموريتانية في معظمها ديون طويلة الأجل، وحسب ما يبدو من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6/9) هيكل الدين الخارجي الموريتاني حسب المدة خلال الفترة (2000 – 2008)

السنوات	الديون طويلة الاجل/ إجمالي الديون %	الديون قصيرة الاجل / إجمالي الديون %
2000	85.3	14.7
2001	84.5	15.5
2002	85.3	14.7
2003	88.0	12
2004	89.0	11
2005	89.5	10.5
2006	90.0	10
2007	89.7	10,3
2008	89.2	10,8

Source : World Bank ,Global development Finance, vol.2, 2007, p: 257 - 259, et 2010, p: 188

وبخصوص هيكل الدين حسب المدة، فيبدو أن نسبة الديون طويلة الأجل ظلت تتراوح بين 84,5% و90 % خلال الفترة (2000 – 2008)، وهو أمر متوقع نظرا إلى اعتماد موريتانيا على القروض من المصادر الرسمية(ثنائية، متعددة الأطراف) ، وهي قروض تتميز بكنها في الغالب طويلة الأجل ، كما أن سياسات الاقتراض المطبقة من طرف الحكومة الموريتانية والمدعومة من مؤسسات التمويل الدولية أصبحت ترتكز على التمويل بالهبات وأشباه الهبات ، بل إن التزامات موريتانيا في إطار شروط الاستفادة من مبادرات تخفيض الديون تفرض عليها عدم عقد قروض جديدة مع أي مصدر إذا كان عنصر المنحة فيها يقل عن 35% (بحيث تكون قروضا ميسرة).

ثالثا: هيكل الدين حسب العملات

ويقصد به توزيع النسبي للديون القائمة بين العملات المختلفة ، وحسب ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (6/10) تطور هيكل الدين الخارجي الموريتاني حسب العملات خلال الفترة (1990 – 2008)

السنوات	اليورو %	الدولار الأمريكي %	الين الياباني %	عملات أخرى%*
1990		34.3	1.3	64.4
1995		34.0	3.1	62.9
2000		40.9	3.6	55.5
2001	14.1	41	3.3	41.6
2002	9.8	43	3.6	43.6
2003	3.6	43.9	3.6	48.9
2004	2.9	47.1	0.3	49.7
2005	2.3	48.2	0.1	49.4
2006	5.3	32.1	6.2	56.4
2007	7.9	36.1	6.5	49.5
2008	9.6	36.8	8.4	45.2

Source : Global Développement Finance vol. 2, 2007,P : 257 – 259 et 2010, p: 188

أما هيكل الدين حسب العملات، فيظهر الأهمية النسبية للدولار الأمريكي، حيث ظلت نسبته تتراوح بين 34 % و 48% خلال الفترة من(1990 – 2008)، أما اليورو الذي بدأ بنصيب نسبي قدره 14,1% سنة 2001، فقد تراجع إلى 2,3% قبل أن يبدأ في التزايد إلى حدود 9,6% سنة 2008 .

وبخصوص العملات الأخرى المكونة أساسا من (الدينار الكويتي، وحقوق السحب الخاصة، والدينار الإسلامي الحسابي) فتجد أهميتها النسبية مبرراتها في وجود متأخرات ثنائية بالدينار الكويتي، فضلا عن تزايد اعتماد موريتانيا على القروض متعددة الأطراف، وخاصة من مؤسسات التمويل العربية بالدرجة الأولى(الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي) ووكالة التنمية الدولية بالدرجة الثانية، وحسب ما يظهره التوزيع النسبي لديون موريتانيا متعددة الأطراف مع نهاية سنة 2009[1] وعلى النحو التالي:

[1] البنك المركزي الموريتاني ، التقرير السنوي، 2009، ص: 46.

. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	%47,0
. وكالة التنمية الدولية (IDA)	%23,3
. البنك الإسلامي للتنمية	%11,0
. الصندوق الأفريقي للتنمية (FAD)	%7,0
. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	%6,0
. صندوق النقد العربي	%2,0
. بقية المؤسسات	%3,7

الفقرة الثالثة: تطور شروط الاقتراض بالنسبة لموريتانيا خلال الفترة (2000 – 2005)

يقصد بشروط الاقتراض: مجموعة الشروط التي على أساسها يتم الحصول على القروض من مصادرها المختلفة، وتقسم هذه الشروط (في جانبها المالي) إلى أربعة عناصر:

. متوسط معدل الفائدة .

. متوسط مدة القرض.

. متوسط فترة الإعفاء أو السماح.

. متوسط عنصر المنحة .

والجدول التالي يظهر تطور هذه العناصر بالنسبة للمديونية الموريتانية خلال الفترة (2000 . 2005)

الجدول رقم (6/11): تطور شروط الاقتراض (متوسطات) بالنسبة لموريتانيا خلال الفترة (2000 – 2005)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل الفائدة %	1.9	1.7	1.8	1.5	2.5	3.0
مدة القرض(سنوات)	28.5	33.9	26.5	28.9	30.1	21.8
متوسط فترة السماح (سنوات)	7.5	9.5	7.3	7.9	7.6	5.3
عنصر المنحة %	61.6	68.7	61.9	59.5	59.3	45.5

Source : World Bank , Global development Finance vol.2, 2007, p: 257-259 **.**

ومن خلال الجدول رقم (6/12) نلاحظ ما يلي:

1. ظل متوسط معدلات الفائدة في مستويات معتدلة عموما(2-3)% وإن كانت يطبعها التذبذب، ويعود ذلك بالأساس إلى أن معظم ديون موريتانيا تأتي من مصادر رسمية (ثنائية، ومتعددة الأطراف) وهي مصادر تتميز عموما بانخفاض معدلات الفائدة علي قروضها. وهذا المتوسط لا

يبتعد عن متوسط أسعار الفائدة على قروض مجموعة الدول النامية من المصادر الرسمية في حدود 3% سنة 2005 كما سبقت الإشارة إليه.

2. كان متوسط مدة سداد القروض هو الأخر في حدود مقبولة حيث تراوح طيلة الفترة (2000-2005) بين(20-34) سنة، وكذلك كانت مدة الإعفاء أو السماح التي تراوحت بين (5-10) سنوات تقريبا، ويعود ذلك بالأساس إلي أن هيكل الدين كانت تهيمن عليه المصادر الرسمية والآجال الطويلة.
3. تميز عنصر المنحة بالارتفاع، حيث ظل فوق 50% طيلة الفترة المدروسة وهي نسبة تمثل ضعف عتبة 25% التي تمثل الحد الفاصل بين الديون الميسرة وغير الميسرة، مع ما سبقت الإشارة إليه من أن التزامات موريتانيا بموجب مبادرات تخفيض الديون تفرض عليها الاعتماد علي مصادر القروض الميسرة دون غيرها.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات الدين الموريتاني والتبعية المالية مع مقارنة بعض هذه المؤشرات بنظرائها في بعض دول الجوار

رأينا من خلال دراساتنا السابقة لتطور حجم الدين الخارجي ومؤشراته خلال مرحلتي الخطط وبرامج الإصلاح الاقتصادي السابقتين، أن موريتانيا كانت في وضعية تبعية مالية للخارج من خلال تطور مؤشرات مديونية البلد الخارجية، كما لاحظنا أن درجة هذه التبعية كانت أكبر في ظل مرحلة برامج الإصلاح الاقتصادي بالمقارنة مع مرحلة خطط التنمية التي سبقتها، وذالك من خلال تزايد قيم مؤشرات المديونية الدالة علي وضعية التبعية المالية، وسنحاول هنا التعرف علي تطور بعض هذه المؤشرات خلال المرحلتين الأولي والثانية من تنفيذ الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر(2000 . 2010) ضمن الفقرة الأولى من هذا المطلب على أن نخصص الفقرة الثانية لمقارنة مؤشرين من هذه المؤشرات الخاصة بموريتانيا بنظائرهما لبعض الدول المحيطة بموريتانيا وكذا مجموعتين من مجموعات الدول التي تنتمي إليها موريتانيا(دول جنوب الصحراء، والدول الأقل نموا)

الفقرة الأولى: تطور مؤشرات الدين الخارجي الموريتاني ودلالتها على التبعية المالية(2000 - 2008)

يتعلق الأمر هنا بالحديث عن تطور بعض مؤشرات الدين الموريتاني في ظل تنفيذ مرحلة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، مع الإشارة إلى دلالات هذا التطور على تبعية موريتانيا لمصادر القروض الخارجية، وحسب ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (12 /6): تطور أهم مؤشرات الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة : (2000 – 2008)

السنوات	نسبة تمويل الاستثمار العمومي بالقروض الخارجية%	إجمالي الدين / الناتج المحلي الإجمالي %	خدمة الدين / الصادرات %	نسبة الديون الثنائية/ إجمالي الديون%	نسبة قروض البنك وصندوق النقد الدوليين/ إجمالي الديون الخارجية %
2000	74,65	217.8	18.8	60	20,6
2001	65,30	207.8	17.2	57,3	21,0
2002	57,65	175.9	13.4	52,0	24,7
2003	52,44	173.7	14.2	49,0	26,2
2004	50,54	143.3	12.5	49,0	25,8
2005	44,82	119.1	9.15	52,6	23,8
2006	59,23	*94.1	*7.6	72,6	5,8
2007	59,43	*96.1	*5.6	64,8	8,8
2008	68,83	*72.6	*4.7	57,5	9,3

Source: World Bank. Global development finance vol. 2, 2007, P : 257 – 259

(*) المصدر: صندوق النقد العربي، إحصاءات موازين المدفوعات والدين الخارجي للدول العربية، 2009 الجدول رقم 51.

- تم حساب هذه النسب من طرف الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي المنشورة على الموقع (Worldbank.org) و وزارة المالية الموريتانية،إدارة الدون الخارجية (قاعدة بيانات الإدارة) ديسمبر 2010.

ومن خلال الجدول السابق(6/12) يمكن ملاحظة ما يلي:

1. تميز المسار العام لتطور المؤشرات خلال هذه الفترة بالتراجع ،حيث انخفض مؤشر نسبة إجمالي الدين/ الناتج الداخلي الخام من 217,8 % سنة 2000 إلي 72,6% سنة 2008 ، كما انخفض معدل خدمة الدين/ حصيلة الصادرات من18,8% سنة 2000 إلي 4,7% سنة 2008 ، كما انخفض مؤشر نسبة ديون صندوق النقد والبنك الدوليين من 26,2% سنة 2003 إلى 9,3% سنة 2008، مع أنها كانت في حدود 20,6%سنة 2000 ، ويمكن تفسير تراجع مؤشرات الديون الخارجية في ضوء العوامل التالية:

أ . تخفيضات المديونية التي حصلت عليها موريتانيا عدة مرات خلال هذه الفترة ومن جهات دائنة كان أولها تخفيض بمبلغ 622 مليون دولار سنة 2002 في إطار مبادرة تخفيض الديون عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون (PPTE) وآخرها تخفيض المديونية متعددة الإطراف سنة 2006 والذي بلغ نحو 897 مليون دولار كما سبقت الإشارة إليه، وهو التخفيض الذي بدا أثره ضعيفا على التوزيع النسبي للديون (ثنائية، متعددة الأطراف) بسبب عدم تضمن إجمالي الدين للديون العربية "المجمدة " خلال الفترة التي سبقت 2006.

ب . تراكم المتأخرات والتي هي كلها ديون مستحقة لدول عربية ومعظمها متأخرات فوائد ،وقد بلغت هذه المتأخرات نهاية 2008 نحو 1207 [1]مليون دولار.

ج . لم يعد بإمكان الحكومة الموريتانية بموجب التزاماتها في إطار مبادرات تخفيض الديون التعاقد على قروض غير ميسرة (القروض التي يقل فيها عنصر المنحة عن 35 %)

د . شهد الناتج الداخلي الخام نمو متذبذبا خلال الفترة (2000 . 2008) ولكنه زاد على 5% خلال سنوات 2003 ، 2004 ،2005 ووصل إلي رقم استثنائي قدره 11,4% سنة 2006 ، قبل أن يبدأ في التراجع إلى قيمة سالبة (1.1 .) سنة 2009 ، كما شهدت الصادرات نمو مرتفعا خلال الفترة (2004 . 2008) تراوح بين حد أعلا قدره 38% سنة 2004 وحد أدنى مقاره 16% سنة 2006.

2. كان مؤشر نسبة تمويل الاستثمارات العمومية(ضمن ميزانية الدولة المدعمة للاستثمار) بالقروض الخارجية مرتفعا طيلة الفترة، على الرغم من انخفاضه خلال مراحل تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر بالمقارنة مع مراحل برامج الإصلاح وخطط التنمية السابقة، مع ملاحظة أن هذا المؤشر بدأ مسارا تصاعديا جديدا بعد 2006، أي بعد استفادة موريتانيا من تخفيض الديون متعددة الأطراف، وهو ما يعني أن تبعية موريتانيا لمصادر القروض الخارجية قد تصاعدت من جديد.

3. كانت نسبة ديون كل من البنك وصندوق النقد الدوليين مرتفعة وخاصة قبل تخفيضها سنة 2006 ، وهو أمر له دلالتان متعارضتان تبعا للزاوية التي ينظر منها لهذه القروض:

أ . الدلالة الإيجابية، وتتمثل في كون هذه القروض تعتبر ميسرة من حيث شروطها المالية المباشرة (وخاصة قروض وكالة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي) وتسهيلات صندوق النقد الدولي(خاصة تسهيل النمو ومحاربة الفقر)

ب . الدلالة السلبية وهي تلك المتعلقة بالشروط المرفقة بقروض هاتين المؤسستين وخاصة حول وجوب تغيير توجهات السياسة الاقتصادية وتطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي ومحاربة الفقر، وهذا الجانب شديد الصلة بدعم وتقوية علاقات التبعية الاقتصادية بشكل عام وخاصة جابها المالي المرتبط بالديون الخارجية، حيث يعتبر ارتفاع هذا المؤشر(خاصة قبل 2006) دليلا على تزايد تبعية البلد المالية لهاتين المؤسستين مع ما ينطوي عليه ذلك من قيود على حرية القرار الاقتصادي، خصوصا إذا ما تذكرنا أن جميع تسهيلات الصندوق (باستثناء السحب من الشريحة الاحتياطية) مشروطة بتطبيق برامج إصلاح اقتصادي يعتبرها الكثيرون قيودا قاسية على حرية واضعي السياسة

[1] البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي ،2008 ، ص: 51.

الاقتصادية، فضلا عن كونها لم تحقق أهدافها الاقتصادية المعلنة، في حين كانت آثارها السلبية في المجال الاجتماعي كبيرة بدون شك.

4. وبخصوص دلالات المؤشرات السابقة الأخرى في مجال التبعية المالية، فإن مؤشري نسبة الدين الخارجي على الناتج الذي ظل فوق نسبة 70% طيلة الفترة (مع أن عتبة دخول منطقة التبعية المالية عليه تقدرب30 %) ونسبة التمويل الخارجي للاستثمارات العمومية المنفذة خلال المحلتين الأولى والثانية من الإطار الاستراتيجي والتي بلغت 57 % و63 % على التوالي، في حين كانت نسب التمويل الخارجي لميزانيات الدولة السنوية المدعمة للاستثمار خلال الفترة (2000 . 2008) تصل إلى مستويات أعلا من هذه النسب كما هو الحال سنة 2000 التي كانت فيها هذه النسبة 74,6% و2008 التي وصلت فيها إلى68,83% (مع أن عتبة دخول منطقة التبعية المالية على هذا المؤشر تقدر ب 25%)، وهو ما يعني أن هذين المؤشرين يبقيان البلد في منطقة التبعية المالية، على الرغم من انخفاضهما النسبي مقارنة مع المرحلة السابقة، كما أن انخفاض خدمة الدين ونسبتها إلى حصيلة الصادرات عن حد دخول منطقة التبعية المالية على هذا المؤشر والبالغ 25 % يعود في المقام الأول إلى تراكم المتأخرات وليس إلى انخفاض أعباء الدين الخارجي بصورة فعلية، على اعتبار أن خدمة الدين المأخوذة في الاعتبار عند حساب هذا المؤشر هي الخدمة المدفوعة فعلا ولا تشمل المتأخرات.

الفقرة الثانية: مقارنة بعض مؤشرات ديون موريتانيا مع بعض دول الجوار و مجموعات من الدول النامية خلال الفترة(1990 – 2009)

قد يكون من المفيد هنا إجراء نوع من المقارنة (حتى ولو كانت جزئية) بين بعض مؤشرات المديونية الخارجية الموريتانية مع نظرائها في بعض دول الجوار الجغرافي(تونس والمغرب) من المغرب العربي و(السنغال ومالي) من جنوب الصحراء، فضلا عن مجموعتي الدول الإفريقية جنوب الصحراء و الدول النامية ككل، وتتعلق هذه المقارنة تحديدا بتطور مؤشري نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر خدمة الدين بالنسبة إلى الصادرات، وهي مؤشرات تتوفر عنها بعض المعلومات التي تعكس تطورها ولو جزئيا وحسب ما يظهره الجدول الموالي.

الجدول رقم(6/13): مقارنة تطور بعض مؤشرات الدين الخارجي الموريتاني مع نفس المؤشرات في بض دول الجوار ومجموعات من الدول النامية خلال الفترة(1990 – 2009)

المؤشر %	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009
موريتانيا								
إجمالي الدين/ الناتج	178.6	196,6	217.8	119.1	94.1	96.1	72.6	66.6
خدمة الدين/الصادرات	36.5	24.4	18.8	9.15	7.6	5.6	4.7	ب غ م
تونس								
إجمالي الدين /الناتج	64.7	63.0	61.0	65.5	63.1	60.8	54.0	58.2
خدمة الدين/الصادرات	27.0	18.3	21.9	13.6	15.5	12.1	7.8	10.1
المغرب								
إجمالي الدين /الناتج	100.7	75.1	57.3	27.5	27.5	27.7	23.8	26.4
خدمة الدين/الصادرات	28.4	40.4	25.4	14.0	15.1	14.2	12.1	12.5
السنغال								
إجمالي الدين /الناتج	68.0	82.9	78.7	45.1	20.5	22.7	21.5	27.1
خدمة الدين/الصادرات	21.1	17.8	16.2	8.3	7.3	6.2	ب غ م	ب غ م
مالي								
إجمالي الدين /الناتج	102.6	122.3	123.7	63.9	30	27.9	24.4	29.6
خدمة الدين/الصادرات	15.3	16.1	14	6.9	4.4	3.3	2.6	ب غ م
مجموعة دول إفريقيا جنوب الصحراء								
إجمالي الدين /الناتج	224.6	259.6	185.2	89.0	61.0	57.3	49.0	66.5
خدمة الدين/الصادرات	13.8	16.2	11.8	8.3	7.7	5.7	3.5	5.9
مجموعة الدول النامية ككل								
إجمالي الدين /الناتج	35.5	38.5	37.8	26.4	23.6	22.9	20.6	22.1
خدمة الدين/الصادرات	21.5	18.0	20.9	13.2	12.4	10.2	9.2	11.3

Source : World Bank, global development finance, 2011, pp : 36 ,48, 50, 52, 60, 198, 212, 248, 286.

ومن خلال الجدول السبق (6/13) يمكن الخروج بالملاحظات التالية :

أولا: عند مقارنة مؤشرات الدين الخارجي الموريتاني (إجمالي الدين على الناتج وخدمة الدين على الصادرات) مع نفس المؤشرات لدى كل من تونس والمغرب أمكن ملاحظة ما يلي :

1. بالنسبة لمؤشر إجمالي الدين على الناتج المحلي الإجمالي، فقد ظل في موريتانيا أعلا من نظيره لدى كل من تونس والمغرب طيلة الفترة المدروسة، وإن كان المؤشر في تونس الذي تراوحت قيمته بين (65,5 – 54,0)% خلال الفترة المدروسة يظل أقرب إلى مثيله في

موريتانيا، خاصة خلال الفترة (2006 – 2009) بعد استفادة موريتانيا من مبادرات تخفيض الديون كما سبقت الإشارة إليه.

2. كان مؤشر خدمة الدين على حصيلة الصادرات في موريتانيا هو الأدنى بالمقارنة مع نظيره لدى كل من تونس والمغرب خلال الفترة المدروسة وخاصة بعد سنة 1995، وذلك بسبب استفادة موريتانيا من الشروط المحسنة لإعادة الجدولة ومن تخفيضات الديون لاحقا، بالإضافة إلى تراكم متأخرا خدمة الدين وحسب ما سبقت الإشارة إليه كذلك. (انظر الجدول 13 /6) سابقا

ثانيا: وبالنسبة لمقارنة المؤشرين الخاصين بموريتانيا مع نظيريهما لدى كل من السنغال وملي يظهر ما يلي:

1. كان مؤشر إجمالي الدين الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا أعلا من نظيره لدى كل من السنغال ومالي طيلة الفترة المدروسة، بل إن المؤشر في موريتانيا كان قريبا من ثلاثة أضعاف مثيله في السنغال سنة 2000 ويزيد على ضعفيه سنة 2009، والأمر يشبه الوضع مع مالي حيث كان المؤشر في موريتانيا قريبا من ضعف نظيره في مالي سنة 2000 وأكثر من ضعفه سنة 2009 . (انظر الجدول 13 /6) سابقا

2. أما مؤشر خدمة الدين على حصيلة الصادرات في موريتانيا، فقد كان أعلى من نظيره لدى كل من السنغال ومالي خلال الفترة (1990 . 1995) ولكنه أخذ مسارا مشابها لتطور نظيريه في الدولتين خلال الفترة (2000 . 2009)، ويعود ذلك بالأساس إلى كون الدول الثلاثة تنتمي إلى مجموعة الدول الفقيرة المثقلة بالديون التي استفادت من سلسلة من تخفيضات المديونية خلال هذه الفترة (انظر الجدول 13 /6) سابقا .

ثالثا: وعند مقارنة المؤشرين الخاصين بموريتانيا مع دول إفريقيا جنوب الصحراء كمجموعة، يظهر أن وضعية موريتانيا كانت لا تختلف كثيرا عن وضعية مجموعة دول جنوب الصحراء، نظرا لتشابه تطور مؤشر إجمالي الدين الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي الخاص بموريتانيا مع تطور نظيره لدى هذه المجموعة الذي ظل هو الأعلى خلال الفترة (1990 – 1995)، ولكن الصورة انقلبت ابتداء من سنة 2000 ليصبح المؤشر في موريتانيا هو الأعلى وطيلة الفترة (2000 – 2009) مع ملاحظة وصول المؤشرين إلى شبه تطابق سنة 2009 (66,6 %) في موريتانيا مقابل (66,5 %) لمجموعة دول إفريقيا جنوب الصحراء. (انظر الجدول 13 /6) سابقا.

رابعا: وبخصوص مقارنة مؤشرات الدين الخاصة بموريتانيا مع نفس المؤشرات لدى مجموعة الدول النامية ككل، يظهر بوضوح مدى تباين أوضاع الدول النامية كمجموعة، فقد كان مؤشر إجمالي الدين

الخارجي الموريتاني على الناتج الداخلي الخام أعلى بكثير من نظيره لدى مجموعة الدول النامية ككل وعلى طول الفترة المدروسة، أما مؤشر خدمة الدين على حصيلة الصادرات في موريتانيا، فقد كان تطوره الأقرب إلى تطور نظيره لدى مجموعة الدول النامية، مع ملاحظة ابتعاد قيم هذا المؤشر عن قيم مؤشر مجموعة الدول النامية خلال الفترة (2005 . 2009) بسبب تخفيضات الديون التي حصلت عليها موريتانيا خلال هذه الفترة، والأمر ينطبق على مجموعة دول جنوب الصحراء عند مقارنتها مع مجموعة الدول النامية ككل (انظر الجدول 13 /6) سابقا .

خامسا: بالنسبة لدلالة تطور المؤشرين المشار إليهما سبقا (إجمالي الدين/الناتج وخدمة الدين/الصادرات) على وضعية التبعية المالية في دول ومجموعات المقارنة، فتمكن ملاحظة ما يلي:

1. في حالة تونس، فإن تطور قيم مؤشر إجمالي الدين الخارجي على الناتج الداخلي الخام لديها ، يشير إلى وضعية تبعية مالية وفقا لهذا المؤشر، حيث ظلت قيم هذا المؤشر فوق نسبة 50% خلال الفترة المدروسة وهي نسبة تفوق عتبة 30 % المحددة لدخول منطقة التبعية المالية على هذا المؤشر(حسب رأي إبراهيم العيسوي)، أما تطور قيم مؤشر خدمة الدين على الصادرات، فيشير إلى أن تونس كانت ضمن نطاق التبعية المالية علي هذا المؤشر سنة 1990، حيث كانت قيمته تفوق عتبة25% المحددة لدخول نطاق التبعية المالية عليه (حسب العيسوي أيضا)، ولكن تراجع قيم هذا المؤشر لاحقا أخرجها من هذا النطاق.
2. وبالنسبة للمغرب، فإن تطور المؤشرين معا يجعلها في وضع تبعية مالية عليهما خلال الفترة (1990 . 2000)، أما تراجع قيم هذين المؤشرين خلال الفترة اللاحقة فيشير إلى انخفاضهما عن عتبات دخول منطقة التبعية المالية وفقا لهما (30%بالنسبة لإجمالي الدين/الناتج) و(25 % بالنسبة لخدمة الدين / الصادرات) انظر الجدول (6/13) سابقا .
3. أما السنغال، فيبدو أنها كانت تعاني من تبعية مالية وفقا لتطور مؤشر نسبة إجمالي الدين/ الناتج الخاص بها خلال الفترة (1990 . 2005)، حيث كانت قيم هذا المؤشر تفوق عتبة30% المحددة لدخول منطقة التبعية بموجبه، أما الفترة اللاحقة فيبدو أن تراجع قيم هذا المؤشر خلالها (أقل من30%) قد أخرج البلد من نطاق التبعية عليه، أما مؤشر خدمة

الدين/ الصادرات، فيبدو أن قيمه ظلت دون عتبة دخول منطقة التبعية المالية عليه25%(انظر الجدول6/13) سابقا.

4. أما جمهورية مالي، فيشير تطور مؤشر إجمالي الدين الخارجي/ الناتج الداخلي الخام لديها إلى أنها كانت في وضعية تبعية مالية للخارج خلال الفترة (1990 . 2005) وفقا لهذا المؤشر، ولكن تراجع قيم المؤشر لاحقا جعلها تتأرجح حول حدود منطقة التبعية المالية عليه(30%) خلال الفترة (2006 . 2009)، أما مؤشر خدمة الدين/الصادرات، فقد ظلت قيمه تحت عتبة 25% المحددة لدخول منطقة التبعية المالية عليه خلال الفترة المدروسة، انظر الجدول (6/13) سابقا .

5. وبخصوص مجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء، فإن قيم مؤشر نسبة إجمالي الدين الخارجي/ الناتج الداخلي الخام تجعلها في وضع التبعية المالية للخارج وفق هذا المؤشر(فوق 30%)، مع الإشارة إلى أن قيم هذا المؤشر كانت مرتفعة خلال المراحل الأولى من الفترة المدروسة إلا أنها ظلت في تراجع شبه منتظم طيلة الفترة، وهو أمر يمكن تفسيره جزئيا في ضوء استفادة هذه المجموعة من سلسلة من الشروط المحسنة لإعادة الجدولة خلال الفترة(1990 .2000) تلتها سلسلة من تخفيضات المديونية في إطار مبادرات تخفيض مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون خلال الفترة (2000 . 2006)، أما مؤشر خدمة الدين/ الصادرات الخاص بهذه المجموعة، فقد ظلت قيمه دون 25% المحددة لدخول منطقة التبعية المالية عليه طيلة الفترة المدروسة.

6. وفي ما يتعلق بمجموعة الدول النامية ككل، فإن حركة قيم مؤشر نسبة إجمالي الدين الخارجي/ الناتج المحلي الإجمالي، الخاص بهذه المجموعة تظهر أنها كانت في وضع تبعية مالية للخارج وفقا لهذا المؤشر وخلال الفترة(1990 . 2000) لأنه كان يفوق نسبة 30% المحددة لدخول منطقة التبعية المالية على هذا المؤشر، وخلال الفترة اللاحقة شهدت قيم هذا المؤشر تراجعا أخرج هذه المجموعة من منطقة التبعية المالية على هذا المؤشر على الأقل، أما مؤشر خدمة الدين على حصيلة الصادرات فيبدو أن قيمه ظلت دون عتبة 25% المحددة لدخول منطقة التبعية عليه(حسب العيسوي دائما) وذلك طيلة الفترة المدروسة.

وفي ختام هذا الفصل: يمكن القول بأن موريتانيا لازالت تعاني من تبعيتها المزمنة لمصادر القروض الخارجية، وفق معظم هذه المؤشرات، أي بقاء معظمها فوق عتبات دخول منطقة التبعية على هذه المؤشرات (حسب تعبير إبراهيم العيسوي دائما)، وذلك على الرغم من الانخفاض الذي عرفته هذه المؤشرات خلال مرحلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر بالمقارنة مع مرحلة برامج الصلاح التي سبقتها، وذالك بسبب استفادة البلد من تخفيض الديون على مرحلتين كانت الأولى منهما في أطار مبادرة تخفيض الديون عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون بلغت قيمها 622 مليون دولار سنة 2002، والثانية في إطار مبادرة تخفيض الديون متعددة الأطراف سنة (2006) والتي بلغت قيمتها نحو 897 مليون دولار، هذا من ناحية، وتراكم المتأخرات من ناحية ثانية، أما على مستوى النمو ومحاربة الفقر فإن النتائج المحققة، وفق المعطيات الإحصائية المتوفرة، ضئيلة جدا و مشكوك في دقتها أصلا، حيث تظهر هذه الإحصاءات أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان في حدود 3,7% خلال الفترة (2000 – 2004) مقابل توقعات كانت في حدود7%، قد تراجع إلى حدود 3,3% خلال الفترة (2006 – 2009) وخلافا للمعدل الذي كان مستهدفا والبالغ 10%، بالنسبة لمعدل الفقر العام فقد انخفض من 51% سنة 2000 إلى 42 %سنة 2009، أما معدل الفقر في الريف فقد بلغ 55 % سنة 2009. وعند النظر في المقارنات السابقة(على أساس مؤشري إجمالي الدين الخارجي / الناتج الداخلي الخام وخدمة الدين / حصيلة الصادرات) تبدو وضعية موريتانيا هي الأصعب في جميع المقارنات، باستثناء تطور مؤشر خدمة الدين على الصادرات وخاصة بعد سنة 2000.

الخاتمة

خاتمة

لقد كان الهدف الرئيسي لهذا البحث يتمثل في إلقاء بعض الضوء على مديونية الدول النامية الخارجية ودورها في زيادة تبعيتها المالية للدول المتقدمة وآثار كل ذلك على التنمية في هذه الدول، مع دراسة لحالة تبعية موريتانيا المالية الناتجة عن مديونيتها الخارجية وإثرها على التنمية كنموذج، ومهما تكن أوضاع وآليات التبعية فإنها تظل قابلة للتغيير؛ إما بالقضاء النهائي عليها أو التقليل من آثارها إلى درجة يمكن معها تحقيق قدر من الاعتماد على الذات في الدول النامية (فردي أو جماعي) والذي يعد شرطا مسبقا لتخفيف أوضاع التخلف، وقد تطلب منا السعي في سبيل تحقيق هذا الهدف التعرض إلى مفهوم التبعية الاقتصادية، وعلاقتها بالتخلف، وأهم آلياتها المعاصرة، ومؤشرات قياسها، وأبعادها المختلفة، مع التركيز على البعد المالي من خلال آلية القروض الخارجية؛ التي تميز النصف الأخير من القرن العشرين باستخدامها على نطاق واسع، بحيث لعبت دور أهم آلية من آليات ضمان استمرار تبعية الدول النامية للدول المتقدمة؛ هذه التبعية التي ظلت دائما تعمل على استنزاف الفائض الاقتصادي للدول النامية والمحافظة على وضعية تخلفها وفقرها.

وتكمن أهمية دراسة التبعية المالية من خلال المديونية الخارجية في كون هذه التبعية أصبحت تعتبر اليوم من أهم معوقات التنمية، ومن هنا تأتي أهمية قياس التبعية الاقتصادية بشكل عام وجانبها المالي الخاص بالمديونية الخارجية، وذلك من خلال مجموعة من مؤشرات الديون الخارجية ذات الدلالة في مجال التبعية المالية فضلا عن قياسها لعبئه وأثره على عرقلة النمو، مع الإشارة إلى أن قياس التبعية يظل في أغلب الأحوال، تقريبيا وغير دقيق، بالإضافة إلى أن دلالات المؤشرات قد لا تكون واضحة على تزايد أو تناقص التبعية في جميع الظروف والأوقات، وهو ما لاحظناه عند محاولة تطبيق بعض مؤشرات المديونية ذات الدلالة على التبعية المالية على حالة موريتانيا.

ومنذ أن ظهر مصطلح التنمية تركز الحديث عنها حول بعدها الاقتصادي، وكان الاقتصاديون في البداية لا يهتمون بالتمييز بين التنمية والنمو، ثم جاء من اعتبر أن النمو مفهوم كمي أما التنمية فإنها تعني تغييرا نوعيا ومقصودا في البنية الاقتصادية ينتج عنه تعدد وتنوع الأنشطة الاقتصادية وتزايد الأهمية النسبية التي يحتلها قطاع الصناعة التحويلية وبشكل تدريجي، وقام هذا التحليل على فرضية أن التنمية الاقتصادية يجب أن تنتج تنمية اجتماعية وتقدما علميا وثقافيا وتحديثا في المحصلة النهائية .

ومع كل هذا فقد ظل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يمثل المقياس الأساسي للتنمية الاقتصادية وهو مقياس كمي يعجز عن التعبير عن التغيرات في بنية الاقتصاد وعن نمط توزيع ثمار هذا النمو، وحين أظهرت نتائج تجارب التنمية خلاف ما كان معلقا عليها من آمال، فإن الانتقادات قد

انصبت على استراتيجيات التنمية أكثر من تعرضها لمفهوم التنمية نفسه، وعند ما حدث تحول في مفهوم التنمية تمخضت عنه رؤية شمولية للتنمية تأخذ في الحسبان أبعادها الاجتماعية، واعتبرها البعض رِؤية جديدة في حين اعتبر البعض الآخر أن الجديد فيها هو مجرد تبنيها من طرف البنك الدولي والذي جاء متأخرا.

وفي مجال التنمية الاقتصادية (بوصفها فعلا إراديا يستهدف إحداث تغييرات إيجابية وشاملة وعميقة في حياة المجتمع) فإن التخطيط أو البرمجة الاقتصادية تعتبر أداة ضرورية لتحقيق التنمية، ويعتقد بعض الاقتصاديين أن ما كان يطلق عليه "التخطيط" في الدول النامية يمكن تسميته فقط "برمجة اقتصادية" وليس تخطيطا بالمفهوم الدقيق، وهو ما لاحظناه خلال دراستنا لتجربة خطط التنمية في موريتانيا خلال الفترة (1963 . 1984) والتي تم تمويلها بالقروض الخارجية بنسب بين 80% و90 % ولم تسفر عن نتائج تذكر على الصعيد التنموي.

ولقد رأينا أنه بغض النظر عن الخلاف حول مبررات وحدود الاقتراض، فإن الدول النامية قد توسعت في الاقتراض الخارجي، الأمر الذي أدى إلى نمو المديونية بشكل كبير وسريع، نتج عنه دخول هذه الدول في أزمة مديونية خانقة، وصلت ذروتها سنة 1982، ورافق هذه الأزمة ترد شامل في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية المدينة، عكس بكل وضوح فشل تجارب التنمية المعتمدة على القروض الخارجية.

ومنذ ذلك التاريخ ظهرت مجموعة من وجهات النظر المتباينة حول طبيعة وأسباب هذه الأزمة والإجراءات الضرورية لمواجهتها. وعلى الرغم من سعة الجدل النظري حول هذه الموضوعات، فإن الأفكار التي وجدت طريقها إلى التطبيق هي فقط تلك التي تمثل وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية والدائنين؛ والمتمثلة في إعادة الجدولة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات مكافحة الفقر التي يشرف عليها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، بالإضافة إلى بعض المبادرات الخاصة بتخفيض المديونية عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون لدعم استراتيجيات مكافحة الفقر.

وعلى الرغم من مضي فترة طويلة (نسبيا) على تطبيق هذه الإجراءات المختلفة فإن نتائجها المحققة لا تزال محدودة إلى حد كبير.

وخلال دراستنا لحالة موريتانيا، تعرفنا على وضعية تبعية البلد المالية، وذلك من خلال دراسة تجربة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا، ومدى اعتمادها على التمويل الخارجي، وما نجم عن ذلك الاعتماد من تراكم المديونية الخارجية دون تحقيق نتائج ملموسة على الصعيد التنموي ودخول البلد في أزمة مديونية خانقة، أدت إلى الخضوع لشروط الدائنين المتمثلة في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وما رافقها من زيادة الاعتماد على القروض الخارجية وارتفع مشهود معدلات الفقر

وتردي ملموس في الأوضاع الاجتماعية لم تفلح مرحلتان من تطبيق الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في تحسينها بشكل ملموس وموثوق في نتائجه المعلنة.

وفي الختام، فإنه يمكننا الخروج ببعض الاستنتاجات نلخصها في النقاط التالية:

- إن التبعية الاقتصادية والمالية هي علاقة استغلال للدول النامية من طرف الدول المتقدمة، على الرغم من إمكانية وجود نوع من الاعتماد المتبادل في بعض الأحيان، ولذلك فهي سبب رئيسي لوجود واستمرار وضعية التخلف الاقتصادي التي تعاني منها الدول النامية.

- إن استنزاف الموارد الاقتصادية للدول النامية من خلال علاقات التبعية الاقتصادية، هو الذي حرم هذه البلاد من أهم مقومات الانطلاقة التنموية المعتمدة على الذات، وأتاح للمديونية الخارجية أن تلعب دور أهم آليات التبعية المالية في ظل مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي للبلاد النامية، وذلك من خلال اعتماد هذه الدول على القروض الخارجية في تمويل برامجها التنموية، التي لم تحقق الأهداف المرجوة منها.

- إنه بعد انقضاء نحو خمسة عقود من جهود التنمية المعتمدة على التمويل الخارجي، لم تتحسن الأوضاع الاقتصادية للدول النامية بشكل ملموس، بل العكس هو الصحيح؛ حيث يؤكد البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم لسنة 1985، أن مختلف المؤشرات الاقتصادية في الدول النامية تشير إلى أن الأوضاع الاقتصادية لهذه المجموعة، كانت سنة 1985 أكثر سوءا بالمقارنة مع سنة 1970، مع أن هذه الفترة كانت تمثل قمة توسع البلدان النامية في الاقتراض الخارجي، كما أن نفس التقرير لسنة 1999 /2000 يشير إلى أن الرقم المطلق للذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم قد ارتفع من 1,2 مليار سنة 1978 إلى 1,5 مليار سنة 2000 ويتوقع أن يصل إلى نحو1,9 سنة 2015 ، والآفاق الأبعد تبدوا قاتمة بالنظر إلى أن الخبرات في مجال التنمية تشير إلى أن الحد الأدنى من معدلات النمو المطلوب لتخفيض الفقر بشكل ملموس يقدر بنحو 3 % سنويا، في حين أن متوسط النمو المحقق بين (1995 . 1997) في مجموعة الدول الأقل نمو لم يصل إلى هذه العتبة إلا في ست دول من هذه المجموعة البالغ عددها حينها 48 دولة، مع الإشارة إلى أن معدل النمو المرتفع ليس شرطا وحيدا ولا كافيا لتخفيض أعداد الفقراء .

- إن تطور ديون الدول النامية إلى مستويات كبيرة،حيث ارتفع إجمالي الدين من166,7 مليار دولار سنة 1975 إلى 2851 مليار دولار سنة 2006 (سبعة عشر ضعفا) وتطورت خدماتها من 14,5 مليار دولار إلى 540 مليار دولار (ما يزيد على سبع وثلاثين ضعفا) خلال نفس

الفترة، وفشل تجاربها التنموية المعتمدة على التمويل الخارجي، قد نتج عنهما دخول هذه الدول في أزمة مديونية خانقة، أسفرت مختلف أساليب مواجهتها عن تزايد درجة اعتماد هذه الدول على القروض الخارجية، وبالتالي تزايد تبعيتها المالية للدول المتقدمة، إما بصورة مباشرة أو من خلال دور المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف التي تسيطر عليها هذه الدول المتقدمة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- وهذا كله يثبت بجلاء أن اعتماد الدول النامية على القروض الخارجية، قد أدى فقط إلى تزايد تبعيتها المالية للخارج ولم يساهم في إحداث تنمية حقيقية، تؤدي إلى نمو مستديم ينتج عنه تحسن ملموس ومضطرد في مستوى معيشة السكان.

- إن اعتماد موريتانيا على الديون الخارجية في تمويل خططها التنموية لم يسفر عن تحقيق نتائج تذكر على مستوى تنمية البلد الاقتصادية، بدليل النتائج الهزيلة التي تحققت، مقابل التراكم الكبير للديون الخارجية(1338) مليون دولار(نحو160% من الناتج الداخلي الخام)، والذي أوصل البلاد إلى مرحلة الأزمة سنة 1984 وأرغمها على الخضوع لشروط الدائنين وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت الإشراف المباشر والدعم المالي من مؤسسات ابريتن وودز، وهو ما يعني صحة الفرضية الثانية.

- إن تنفيذ مختلف برامج التنمية وما رافقه من تزايد المديونية قد أدى إلى تزايد تبعية موريتانيا المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي بالمقارنة مع مرحلة خطط التنمية التي سبقتها، مع ملاحظة انخفاض المؤشرات خلال مرحلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر بالمقارنة مع مرحلة برامج الصلاح، وذالك بسبب استفادة البلد من تخفيض الديون على مرحلتين كانت الأولى منها في إطار مبادرة تخفيض الديون عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون بلغت قيمها 622 مليون دولار سنة 2002، والثانية في إطار مبادرة تخفيض الديون متعددة الأطراف سنة (2006) والتي بلغت قيمتها نحو 897 مليون دولار، هذا من ناحية، وتراكم المتأخرات من ناحية ثانية، ومع ذلك وصل حجم إجمالي الدين الخارجي الموريتاني إلى 2977 مليون دولار سنة2009 ، وكانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 72,6% سنة 2008، في حين كان تطور أهم مؤشرات الديون الخارجية يشير إلى استقرار موريتانيا في منطقة التبعية المالية وفقا لهذه المؤشرات، ومقارنة وضعية موريتانيا مع جوارها الجغرافي ومع مجموعة الدول النامية ككل من خلال أهم مؤشرات الديون الخارجية تظهر أن وضع موريتانيا هو الأصعب إجمالا، أما على مستوى النمو ومحاربة الفقر فإن النتائج المحققة، وفق المعطيات الإحصائية المتوفرة، ضئيلة جدا و مشكوك في دقتها أصلا، حيث تظهر هذه الإحصاءات أن معدل نمو الناتج

المحلي الإجمالي الذي كان في حدود 3,7% سنة خلال الفترة (2000 . 2004) مقابل توقعات كانت في حدود7%، قد تراجع إلى حدود 3,3% خلال الفترة (2006 . 2009) وخلافا للمعدل الذي كان مستهدفا والبالغ 10% ، أما معدل الفقر العام فقد انخفض من 51% سنة 2000 إلى 42 %سنة 2009 ، أما معدل الفقر في الريف قد بلغ 55 % سنة 2009 .

وتدفعنا الاستنتاجات السابقة إلى تقديم بعض التوصيات على النحو التالي:

- ينبغي على الدول النامية، إذا ما أرادت إحداث تنمية حقيقية، أن تعمل على رفع مستوى اعتمادها على ذاتها في توفير أهم مقومات تنميتها، وخصوصا الموارد المالية الضرورية لتمويلها، وهو أمر يتوقف على مدى استعدادها لبذل جهود أكبر من أجل تعبئة الموارد المحلية الممكنة.

- يتعين على مجموعة الدول النامية توحيد جهودها من أجل الحصول على حلول، تكون أكثر فاعلية وإنصافا، لأزمة مديونيتها الخارجية، بحيث تتجاوز مجرد الوعود والحلول الترقيعية إلى فعل مؤثر، يؤدي إلى تخفيض فعلي وملموس ومستدام لأعباء المديونية عن هذه المجموعة.

- نوصي بضرورة تحقيق قدر أكبر من الاعتماد المتبادل بين الدول النامية، لأن هذا الاعتماد يعتبر وسيلة مهمة للحد من التبعية المالية للدول المتقدمة، وهو اعتماد ممكن إذا ما توفر له الوعي الضروري بأهميته والإرادة السياسية لتحقيقه، وخصوصا في الجانب المالي، لأنه في الوقت الذي تعاني فيه بعض الدول النامية من الحاجة إلى التمويل الخارجي، فإن البعض الآخر منها يتوفر على فوائض مالية ضخمة يتم استثمارها في الدول المتقدمة، ويشكل استثمارها في هذه الدول نوعا آخر من أنواع التبعية المالية ، كما أن هذه الفوائض يمكن أن تتعرض للمصادرة أو التجميد في أي وقت ، بذريعة أو بدونها، فضلا عن تدني العائدات المحققة علي توظيفها في أصول مالية تتزايد مخاطرها باستمرار في ظل اقتصاديات قائمة على الديون وتعاني من أزمات هيكلية.

- ينبغي على موريتانيا، إذا ما أرادت إحداث تنمية حقيقية، أن تعمل على رفع مستوى اعتمادها على ذاتها في توفير أهم مقومات تنميتها، وخصوصا الموارد المالية الضرورية لتمويلها، وهو أمر يتوقف على مدى الحد من التبذير على المستويين العام والخاص وخلق آليات فعالة لتشجيع الادخار المحلي وتطوير الوساطة المالية .

- كما يتعين على القائمين على وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية في موريتانيا، تكثيف جهود محاربة الفقر لتكتسب قدرا من الفاعلية والمصداقية، مع منح عناية أكبر للسياسات الهادفة إلى إعادة توزيع الدخول لضمان قدر أكبر من العدالة في توزيع الثروة الوطنية، وتحسين المستوى الصحي والتعليمي للسكان، وخصوصا في الوسط الريفي الذي هو الخزان الأول للفقر في موريتانيا مع أنه ليس الوحيد طبعا.

وفي ختام هذا البحث فإننا نرى أن ثمة آفاقا للبحث يمكن أن تشكل في المستقبل موضوعات لمزيد من الدراسة حول حالة موريتانيا، مثل دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة التبعية المالية، دراسة أثر مبادرات تخفيض الديون على التنمية في موريتانيا ، دراسة مدى فاعلية سياسات مكافحة الفقر في ظل غياب سياسات فعالة لإعادة توزيع الدخل والثروة بشكل أكثر عدالة.

وهذه الموضوعات نأمل أن تتاح لتنا أو لغيرنا الفرصة لدراستها في المستقبل نظرا لأهميتها.

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1/1)	نصيب المواد الأولية (النفط، خامات، مواد أخرى) من صادرات الدول النامية (نسبة مئوية) خلال سنتي (1965، 1982).....	11
(1/2)	نسبة واردات الدول النامية من السلع المصنعة خلال سنتي (1965-1982).....	13
(3/1)	تطور إجمالي الديون الخارجية وخدماتها لمجموعة الدول النامية خلال الفترة (1975 - 2006)	75
(3/2)	التوزيع الجغرافي لديون الدول النامية لكل من سنتي 1990 و2006 (حسب%).....	76
(3/3)	تطور هيكل الديون الخارجية،حسب المدة وعملة القرض، لمجموعة الدول النامية خلال الفترة (1975 - 2007) "نسب مئوية".....	77
(3/4)	تطور شروط الاقتراض بالنسبة للدول النامية وحسب المصادر المختلفة خلال الفترة (1970 - 2005).	79
(3/5)	تطور مؤشرات الدين الخارجي بالنسبة لمجموعة الدول النامية خلال الفترة (1980 - 2005)	81
(3/6)	الميزان التجاري و التغير السنوي في معدل التبادل للدول النامية غير النفطيـة خلال الفترة (1979–1986)	86
(3/7)	تطور صافي تحويل الموارد المالية إلى الدول النامية المترتبة على الديون الخارجية (مليار دولار) خلال الفترة (1980 - 2006).....	95
(4/1)	التوزيع القطاعي لاستثمارات الخطة الرباعية الأولى (1963 - 1966) بملايين الأوقية.....	120
(4/2)	التوزيع القطاعي لاستثمارات الخطة الثانية (1970 - 1973) بملايين الأوقية.....	124
(4/3)	يبين حصيلة المشاريع المخططة والمنفذة خلال الخطة الثانية (1970 – 1973).....	126
(4/4)	يوضح التوزيع القطاعي لاستثمارات الخطة الثالثة (1976 - 1980) بملايين الأوقية.....	129
(4/5)	التوزيع القطاعي لاستثمارات الخطة الرابعة (1981 - 1984)، (المخططة فقط) بملايين الأوقية.....	133

(4/6)	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1974 – 1983).....	135
(4/7)	نسبة التمويل الخارجي في استثمارات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1963 - 1984).....	136
(4/8)	تطور حجم وخدمات الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة من (1970 - 1984) (بملايين الدولارات).....	139
(4/9)	تطور هيكل الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة (1970 - 1984) (نسب مئوية).....	139
(4/10)	تطور شروط الاقتراض الخارجي بالنسبة لموريتانيا خلال الفترة (1970 - 1984).....	141
(4/11)	معدلات الفائدة على قروض مجموعة الدول العربية لموريتانيا.....	145
(4/12)	معدلات الفائدة على قروض مجموعة الدول الأوروبية لموريتانيا.....	145
(4/13)	معدلات الفائدة على قروض مختلف دول العالم الأخرى لموريتانيا.....	146
(4/14)	معدلات الفائدة على قروض المؤسسات المتعددة الأطراف لموريتانيا.....	146
(4/15)	تطور مؤشرات الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة (1980 - 1985)	149
(4/16)	تطور نسبة الواردات النفطية في هيكل الواردات الموريتانية خلال الفترة (1970 - 1984) (نسبة مئوية)	152
(4/17)	تطور وضعية الميزان التجاري الموريتاني خلال الفترة (1974 - 1984) (بملايين الدولار).....	152
(5/1)	توزيع الاستثمارات العمومية لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي (نسب مؤوية).....	175
(5/2)	تطور إيرادات ونفقات الميزانية العامة في موريتانيا خلال الفترة من (1985 - 1988) بملايين الأوقية.....	177
(5/3)	توزيع الاستثمارات العمومية لبرنامج الدعم والدفع (1989 - 1991) بملايين الأوقية.....	182
(5/4)	توزيع الاستثمارات العمومية لبرنامج التصحيح الهيكلي (1992 – 1995).....	187
(5/5)	تطور نسب التمويل الخارجي لاستثمارات برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا خلال الفترة (1985 - 1995).....	190
(5/6)	تطور حجم وخدمات الدين الخارجي الموريتاني في ظل برامج الإصلاح (1985 - 1998).....	192
(5/7)	تطور هيكل الدين الخارجي الموريتاني في ظل برامج الإصلاح (1985 - 1998) وبالنسب المئوية.....	195

(5/8)	تطور شروط الاقتراض الموريتاني من المصادر الرسمية خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1985 - 1997)	196
(5/9)	تطور مؤشرات الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة (1986 - 1998) (نسب مئوية)	198
(5/10)	تطور نسبة التمويل الخارجي في استثمارات خطط التنمية خلال الفترة (1963 - 1984).....	212
(5/11)	تطور نسبة التمويل الخارجي في استثمارات برامج الإصلاح الاقتصادي (1985 - 1995) ...	212
(5/12)	تطور نسبة الدين الخارجي القائم /الناتج الداخلي الخام في ظل مرحلة الخطط وخصوصا الفترة (1980 - 1985).....	213
(5/13)	تطور نسبة الدين الخارجي القائم /الناتج الداخلي الخام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي وخصوصا الفترة (1990 - 1998)	213
(5/14)	تطور نسبة خدمة الدين الخارجي / حصيلة الصادرات في ظل مرحلة خطط التنمية (1980 - 1985)	214
(5/15)	تطور نسبة خدمة الدين الخارجي / حصيلة الصادرات في ظل مرحلة برامج الإصلاح (1990 - 1998)	214
(5/16)	تطور نسبة الديون الثنائية / جملة الدين الخارجي الموريتاني خلال مرحلة خطط التنمية وخصوصا الفترة (1980 - 1984)	215
(5/17)	تطور نسبة الديون الثنائية / جملة الديون الخارجية الموريتانية خلال مرحلة برامج الإصلاح (1990 - 1998)	215
(5/18)	تطور نسبة الديون العربية / جملة الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة (1990 - 1998)	217
(5/19)	تطور نسبة ديون الدول الأعضاء في نادي باريس / جملة الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة (1990- 1998)	218
(6/1)	توزيع الاستثمارات المبرمجة على القطاعات ذات الأولوية (2000 - 2004) (ملايين الأوقية)	227
(6/2)	توزيع الاستثمارات العمومية المبرمجة للمرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2006 - 2010) (بملايين الأوقية).....	234
(6/3)	برنامج الاستثمار العمومي خلال فترة البرنامج (2006 - 2009) (مليون أوقية)	235
(6/4)	تطور المساهمات القطاعية في نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة(2006 – 2009)	238
(6/5)	تطور العناصر الرئيسية لجدول العمليات المالية للدولة خلال الفترة: (2006 - 2009)	241

(6/6)	تطور عناصر ميزان المدفوعات حلال الفترة (2006 - 2009) (مليون دولار أمريكي)	243
(6/7)	تطور إجمالي الدين الخارجي الموريتاني وخدماته خلال الفترة (2000 - 2009).....	251
(6/8)	تطور هيكل الدين الخارجي الموريتاني حسب المصادر خلال الفترة(2000 – 2008).....	253
(6/9)	هيكل الدين الخارجي الموريتاني حسب المدة خلال الفترة (2000 - 2008).....	254
(6/10)	تطور هيكل الدين الخارجي الموريتاني حسب العملات خلال الفترة (1990 - 2008)	255
(6/11)	تطور شروط الاقتراض (متوسطات) بالنسبة لموريتانيا خلال الفترة (2000 – 2005)	256
(6/12)	تطور أهم مؤشرات الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة : (2000 - 2008)	258
(6/13)	مقارنة تطور بعض مؤشرات الدين الخارجي الموريتاني مع نفس المؤشرات في بض دول الجوار ومجموعات الدول النامية خلال الفترة(1990 - 2009).....	261

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I- الكتب

1- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة،2001.

2- إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة، بيروت 1989.

3- إبراهيم العيسوي، مؤشرات قطرية للتنمية العربية (مجموعة بحوث التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل)؛ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984.

4- إبراهيم سعد الدين، آليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات (بحوث ومناقشات ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1976.

5- إسماعيل صبري عبد الله التنمية المستقلة : محاولة لتجديد مفهوم مجهل (بحوث ومناقشات ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1976.

6- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات ـ نماذج ـ استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2011.

7- أنور عبد الملك [وآخرون]،التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 1983.

8- بالقاسم العباس، المساعدات الخارجية من أجل التنمية، المعهد العربي للتخطيط، (الكويت).

9- جاك لوب، العلم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة (فؤاد بليغ)، سلسلة عالم المعرفة (رقم 104)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986.

10- جميل طاهر، برنامج إدارة الديون الخارجية للأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1995.

11- جميل طاهر، نادي باريس وطبيعة التفاوض حول إعادة جدولة الديون الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1995.

12- جميل طاهر، وسائل حديثة لإعادة هيكلة الديون الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1995.

13- رمزي زكي، أزمة القروض الدولية (الأسباب والحلول المطروحة مع صياغة لرؤية عربية)، دار المستقبل العربي (دون مكان نشر)، 1987.

14- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

15- رمزي زكي، الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي (بحوث ومناقشات ندوة: الأرصدة والمديونية العربية للخارج)، منتدى الفكر العربي، عمان 1987.

16- رمزي زكي، محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث، دار العالم الثالث، القاهرة، 1987.

17- سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة (المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج)، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أطروحات الدكتوراه، رقم 27)، بيروت، 1995.

18- سمير أمين، التطور اللامتكافئ (دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية)، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت، 1980.

19- سمير أمين، حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية (بحوث ومناقشات ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي)، مركز الدراسات العربية، 1976.

20- عبد الكريم مفيد، مبادئ التخطيط الاقتصادي، جامعة دمشق، 1979.

21- عرفان تقي الدين، التمويل الدولي ط1، دار مجدلاوى للنشر، عمان (الأردن)، 1999.

22- علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008.

23- فؤاد مرسي، المفهوم المادي للتنمية، مطبعة الأديب، بغداد (العراق)، 1977.

24- فتح الله ولو اعلو،الاقتصاد السياسي ج1 (مدخل للدراسات الاقتصادية)، دار النشر المغربية، 1983.

25- فرانسوا بيرو، فلسفة لتنمية جديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت (لبنان)، 1983.

26- محمد السيد سعيد، نظرية التبعية وتفسير التخلف للاقتصاديات العربية (مجموعة بحوث التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.

27- محمد هشام خواجة، تجربة التنمية في السعودية من منطق التبعية والاستقلال (بحوث ومناقشات ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي).

28- محمدن ولد أحمد سالم، الاقتصاد الموريتاني (ثلاثون سنة من الجهود التنموية: النتائج والآفاق)، دار القافلة للطباعة والنشر، نواكشوط، 1992.

29- ميشيل مارتو، هروب رأس المال العربي والدين الخارجي (بحوث ومناقشات ندوة الأرصدة والمديونية العربية في الخارج)، منتدى الفكر العربي، عمان 1987.

30- نادر فرجاني (وآخرون)، حول تصور للتنمية المستقلة (بحوث ومناقشات ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1976.

31- نبيل دحدح، أبعاد المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون، صندوق النقد العربي، 2007.

32- يوسف صايغ، التنمية العصية (من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

33- يوسف الصايغ، الاقتصاد العربي، دار الطليعة، بيروت (لبنان)، 1983.

II- المجلات:

34- إسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري، مجلة المستقبل العربي، العدد 269، 2001.

35- إسماعيل صبري عبد الله، العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية (مقال)، مجلة المستقبل العربي، العدد3، 1978.

36- داني روديك، النمو أم إنقاص عدد الفقراء(جدل عقيم)، التمويل والتنمية، ديسمبر 2000.

37- سعيد بن سعد مرطان، معضلة الدول النامية في الخروج من مصيدة الديون الخارجية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (17): العدد الرابع، الكويت، 1989.

38- مسعود أحمد، وهيو بردنكامب، مساندة تقليل الفقر في الدول النامية منخفضة الدخل واستجابة المجتمع الدولي، التمويل والتنمية، ديسمبر 2000.

39- هالي إديسون، اختيار الروابط (ما مدى قوة الروابط بين نوعية المؤسسات والأداء الاقتصادي)؟ التمويل والتنمية، يونيو 2003.

II- تقارير

40- إدارة الديون الخارجية (قاعدة بيانات) ، ديسمبر 2010.

41- إدارة الديون الخارجية بوزارة المالية الموريتانية (بيانات غير منشورة).

42- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1985.

43- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لسنة 1988.

44- البنك الدولي، التقرير السنوي 1997، واشنطن.

45- البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم لسنة 1999 / 2000.

46- البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2005.

47- البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي ،2008.

48- البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2009.

49- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 1997.

50- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2005.
51- صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي: (دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية) واشنطن، 2001.
52- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي،2010 ، (الملحق الإحصائي).
53- صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات الدين الخارجي، منشورات الصندوق (الترجمة العربية)، واشنطن، 2003.
54- صندوق النقد العربي، إحصاءات موازين المدفوعات والدين الخارجي للدول العربية، 2009.
55- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، تقرير عن أقل البلدان نموا لسنة 2006.
56- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ، تقرير الاستثمار العالمي 2007 (استعراض عام).
57- المركز الموريتاني لتحليل السياسات، تحليل عناصر النمو الاقتصادي في موريتانيا، نواكشوط، 2005.
58- وزارة التخطيط الموريتانية، الخطة الرابعة.
59- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، مشروع الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، يناير 2001.
60- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، حصيلة تنفيذ المحلة الثانية من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر (2006 – 2010).
61- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، خطة عمل المرحلة الثانية في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2006 – 2010.
62- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، تقييم المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(تمهيد المرحلة الثانية)، 2008.
63- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، حصيلة تنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر، سبتمبر2010 (تمهيد المرحلة الثالثة).
64- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية الموريتانية، وثيقة مقدمة للطاولة المستديرة التي تنظمها الحكومة الموريتانية للمولين في بروكسل بتاريخ 22-23، أبريل 2010.
65- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، وثيقة حول تحقيق أهداف الألفية، مقدمة للطاولة المستديرة للممولين في بروكسل بتاريخ 22 - 23 / 06 / 2010.
66- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (المرحلة الثالثة 2011 - 2015).
67- وزارة المالية الموريتانية، إدارة الديون الخارجية (قاعدة بيانات الإدارة)، ديسمبر 2010.

VI- الأطروحات والرسائل

68- رابح حمدي باشا،أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية (أطروحة دكتورا في الاقتصاد مقدمة في جامعة الجزائر)، السنة الجامعية (2006-2007).
69- سيد عبد الله المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا (أطروحة دكتورا دولة)، جامعة تونس،1997.
70- سيد محمود ولد سيد محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانية على ضوء التجربة السورية، أطروحة دكتورا مقدمة في جامعة دمشق، (1987-1988).
71- عمر بن فرحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد (دون مكان نشر)، 2005.
72- الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة في تنفيذها (رسالة ماجستير في الاقتصاد)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993.
73- محمد الأمين ولد بابي، التبعية التجارية والمالية لموريتانيا(رسالة الماجستير في الاقتصاد)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993
74- محمد ولد أعمر، ديون موريتانيا الخارجية (رسالة ماجستير في الاقتصاد) ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1996.

75- محمد ولد محمدو، آثار برامج التصحيح الهيكلي على تطور ميزان المدفوعات الموريتاني خلال الفترة (1985-1995)، (رسالة ماجستير في الاقتصاد)، جامعة الجزائر،(1999/1998).

76- محمدو مولاي أحمد، دور البنك الدولي في تمويل عمليات التنمية في موريتانيا (رسالة لنيل درجة الدبلوم العالي في الاقتصاد)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I- Livre :

77- ALBERT HIRSCHMAN, Stratège du développement économique, Editions ouvrières, Paris 1964.

78- ANDRE .G. FRANK, Le développement du sous-développement, Paris, (Maspro), 1974.

79- REGNER NURKSE, Les problèmes de la formation du capital dans les pays en voie de développement, Cujas, (paris).

II- Rapports et documents officiels:

80- Banque Mondiale (Mission résidente de NKTT), le partenariat (RIM – B.M), 1998.

81- Banque africaine de Développement: République Islamique de Mauritanie (document de stratégie par pays (2006-2007).

82- Banque Centrale de Mauritanie, Rapport annuel, 2005.

83- Banque Centrale de Mauritanie direction d'études Economiques.

84- Ministère des Affaires Economique et du Développement, Cadre Stratégique de Lutte contre La pauvreté (plan d'action 2006-2010).

85- Ministère des Affaires Economique et Développement en RIM, Athalie National sur la stratégie de désendettement de la Mauritanie (Résultat), NKTT , Février 2000.

86- Ministère des Affaires Economique et du Développement (cellule d'analyse stratégique), indicateurs de la dette, 1999.

87- Ministère Des Affaires Economiques et du Développent (cellule d'analyses stratégique), stratégie de désendettement, 1999.

88- Ministère des Affaires Economiques et du Développement (Cellule d'analyse stratégique), WDEBET 70.

89- Office National de Statistique (ONS), Annuaire statistique de la Mauritanie année 1995, Nouakchott, 1997

90- Programme de Redressement Economique et Financier, « P. R. E. F », (1985 – 1988),

91- REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE, programme de redressement Economique et financier (P. R. E. F) 1e groupe consultatif pour la Mauritanie, paris, (26 – 27). Novembre, 1985.

92- REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE programme de consolidation et relance. (P. C. R) '(1989-1991)' préparé pour le 2e groupe consultatif pour la Mauritanie, Paris, 1989.

93- REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE, bilan d'exécution du P. R. E.F (1985 – 1989), 2e Groupe consultatif pour la Mauritanie, Paris (25 – 27) Juillet 1989.

94- REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE, document des programmes d'ajustement structurel, (1992-1995), Nouakchott, 1992.

95- REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE, le fardeau de la dette (note pour la réunion du 3° groupe consultatif) paris du (25-27) MARS 1998.

96- REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE, stratégie de développement (1998-2001) partenariat (Etat – secteur prive) pour une croissance forte, document préparé au 3e groupe consultatif pour la Mauritanie, Paris, (25-27) Mars 1998.

97- REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE, Atelier National sur la stratégie de désendettement de la Mauritanie, (Résultat) NKTT, Février 2000.

98- World Bank, world debt tables, 1986.

99- World Bank ,World Tables, Vol2, 1988.

100- World Bank, global development finance, vol. 2, 2007.

101- World Bank, global development finance, vol. 2, 2011.